الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع وعلم السكان

جرائم القتل في المناطق الحضرية

دراسة سوسيولوجية لمدينة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د

تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إعداد الطالب:

عمار عودية

تحت إشراف:

أ.د الطاهر سواكري

السنة الجامعية:

2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع وعلم السكان

جرائم القتل في المناطق الحضرية

دراسة سوسيولوجية لمدينة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د
تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إعداد الطالب:
عمار عودية

تحت إشراف:
أ.د الطاهر سواكري

أمام اللجنة المشكلة من:

بقادة زينب حميدة	أستاذة	البليدة 2	رئـــيسا
سواكري الطاهر	أستاذ	البليدة 2	مقررا ومشرفا
دريوش وداد	أستاذة	البليدة 2	عضوا مناقشا
عيساوة نبيلة	أستاذة	البليدة 2	عضوا مناقشا
صادق حطابي	أستاذ	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
محمودي رقية	أستاذة	جامعة المدية	عضوا مناقشا

كلمة شكر

الشكر الأول **لله** عز وجل، الذي تكرّم علي بفضله ومنّه. ثم بعد ذلك، أتقدم بشكري إلى المشرف على هذه الأطروحة، الأستاذ الدكتور " الطاهر سواكري" الذي لم يبخل عليَّ بأي بمعلومة أو مساعدة أو توجيه، ناهيك عن تشجيعه لي بتجديد الهمّة ومنع تسلل الفشل خاصة في مواجهة البحث الميداني، نظرًا لحساسية موضوع الأطروحة. كما أشكر جميع أساتذتي.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى "المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج" لما قدمته لنا من مساعدة. كما أشكر "قيادة الدرك الوطني بالشراقة"، وأشكر "أمن ولاية الجزائر"، ولا أنسى حسن الاستقبال من طرف "المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام".

أشكرا أبي الحبيب والصديق والداعم الأول، رحمه الله. شكرا أمي الغالية.

شكرا لكم عائلتي الكريمة، على دعمكم لي في مساري العلمي.

شكرا لكَ صديقي.

ملخص بالعربية

أعلى مراتب الإجرام وأخطرها على الإطلاق بين البشر، هي جريمة القتل، حيث لا توجد جريمة تفوقها في التأثير والخطورة على الأفراد والأسر والمجتمعات، فهذا النوع من الجرائم له آثار عميقة تتطلب جهوداً متعددة الجوانب من قبل الحكومات والمؤسسات لمكافحتها والحد من انتشارها. بناءً على ذلك، تعد دراسة جريمة القتل موضوعاً بالغ الأهمية في المجال السوسيولوجي وغيره. تُظهر الأبحاث أن جرائم القتل غالباً ما ترتبط بظروف معقدة مثل الفقر، التهميش الاجتماعي الصراعات الشخصية والعائلية، والعوامل البيئية. تتطلب هذه الظاهرة تحليلاً دقيقاً لفهم السياقات الاجتماعية التي تنشأ فيها والعلاقات المتأثرة بها. في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم القتل في المناطق الحضرية في الجزائر، مع التركيز على ولاية الجزائر كحالة دراسية. تم هيكلة البحث ليشمل أربعة فصول نظرية وفصلاً ميدانياً، حيث اعتمدنا على عينة من خمسين شخصاً مدانين بجرائم قتل وحكم عليهم بين الإعدام والسجن المؤبد. استخدمنا المنهج الوصفي وأداة المقابلة لجمع البيانات وتوظيفها. ونظراً للقوانين الدولة التي تمنع مقابلة القاتل مباشرة، تم إجراء المقابلات بواسطة الأخصائيين النفسانيين في السجون بعد الحصول على تصريح من الوزارة الوصية (وزارة العدل). توصلت الدراسة إلى أن الدوافع الرئيسية لجرائم القتل في الجزائر تشمل الشجار، الانتقام، وتعاطي المخدرات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي. كما تتضمن الدوافع الأخرى مثل التنمر القتل العاطفي، والقتل بسبب الاضطرابات العقلية. وتبين أن بعض الجرائم قد تكون نتيجة استفزاز أو تصرفات معينة من قبل الضحية نفسه.

الكلمات المفتاحية: جريمة القتل، القاتل، الضحية، المناطق الحضرية، العنف.

Table des matières

كلمة شكر 2
ملخص بالعربية 3
قائمة الجداول 9
قائمة الأشكال 11
مقدمة 12
الباب الأول الجانب النظري 14
الفصل الأول البناء المنهجي للدراسة 15
1- أسباب اختيار الموضوع 16
1-1- الأسباب الذاتية 16
1-2- الأسباب الموضوعية 16
2- أهمية الدراسة 17
3- أهداف الدراسة 18
4- إشكالية الدراسة 19
4-1- التساؤلات الفرعية 21
5- فرضيات الدراسة 22
6- تحديد مفاهيم الدراسة 22
7- التناول السوسيولوجي للدراسة (النظرية) 35
7-1- نظرية الانتقال الى الفعل (Passage to Action) 35
8- الدراسات السابقة 40
8-1- الدراسات الغربية 40
8-2- الدراسات العربية 63
8-3- الدراسات المحلية 70
8-4- التعقيب على الدراسات السابقة 81
8-5- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة 85
9- المنهج المتبع في الدراسة 87
9-1- المنهج الوصفي 87
9-2- منهج دراسة الحالة 88
10- التقنيات المستعملة في الدراسة 89
10-1- المقابلة 89

10-2- تحليل المحتوى.....90
11- العينة ومواصفاتها 91
12- مجالات الدراسة..... 92
12-1- المجال الزمني.....92
12-2- المجال الجغرافي.....93
12-3- المجال البشري.....93
13- صعوبات الدراسة..... 94
الفصل الثاني المدينة والجريمة..... 96
تمهيد..... 97
1- الفرق بين المدينة والريف..... 97
2- المدينة الجديدة..... 98
3-خصائص المناطق الحضرية..... 99
4- 4- الطبقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي لمجتمع المدينة..... 103
5- البوادر الأُولى للمشكلات الاجتماعية داخل المدينة 105
6- نظرة عامة حول تاريخ الجريمة في المدن..... 106
7- مفهوم الجريمة الحضرية 107
8- العلاقة بين الحياة الحضرية والجريمة بالمدينة..... 108
9- المدينة والجريمة عند دوركايم 110
10- المدينة والجريمة عند مدرسة شيكاغو..... 111
11- سوسيولوجية انطوني غيدنز حول المدينة..... 112
12- العوامل المؤثرة في الجريمة الحضرية 112
13-أنواع الجرائم الشائعة في المناطق الحضرية..... 114
14- البيئة الحضرية وتأثيرها على هوية الأفراد 116
15- كيف ينتقل الافراد من المدينة إلى اللاتمدن (DECIVILIZATION)..... 117
16- الشعور باللاأمن في المدينة 118
17- الخوف من المدينة 121
18- الفرق بين الشعور باللاأمن في المدينة والخوف في المدينة..... 121
19- تأثير الأحياء الفقيرة على الفعل الاجرامي في المدينة..... 123
20- المخدرات والإدمان في البيئة الحضرية 126
21- عوامل ضغوط الحياة في المدن وعلاقتها بالسلوكيات المنحرفة..... 129

22- التدابير الوقائية لمواجهة الجريمة الحضرية 132
23- دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الجريمة 139
خاتمة الفصل 144
الفصل الثالث القتل، القاتل، الضحية 145
تمهيد 146
1- جريمة القتل HOMICIDE, MURDER CRIME 146
1-1- أنواع الجرائم في الشريعة الإسلامية 147
1-2- أنواع جرائم القتل 150
1-3- أركان جريمة القتل 168
1-4- العوامل المسببة والمرتبطة بجريمة القتل 191
1-5- الآثار الناتجة عن جرائم القتل 196
2- القاتل (KILLER, MURDERER) 201
2-1- تعريف القاتل 201
2-2- خصائص أو سمات شخصية القاتل 202
2-3- سلوكيات القاتل 207
2-3-1- سلوك القاتل حسب نوع جريمة القتل 207
2-3-2- سلوك القاتل حسب تأثير الثقافة والمجتمع 208
2-4- تصنيفات القتلة 211
أولا: القاتل المتسلسل (Serial Killer) 211
ثانيا: القاتل المتعدد (Mass Murderer) 212
ثالثا: القاتل المحترف (Contract Killer) 212
رابعا: القاتل النفسي (Psychopathic Killer) 213
خامسا: القاتل المتسلل (The stealth killer) 213
2-5- طرق ووسائل ارتكاب جرائم القتل 213
2-6- دوافع وأسباب القاتل لارتكاب جريمة القتل 219
2-7- نسبة الذكاء لدى القتلة 223
2-8- أشهر القتلة عبر التاريخ 225
3- الضحية 227
3-1- تعريف الضحية في جريمة القتل 227
3-2- تطور دراسات الضحية في علم الجريمة 229
3-3- سمات متعلقة بضحية القتل 230

3-4- العلاقات بين الجاني والضحية.....232
3-5- الضحية الجانية على نفسها.....235
3-6- الآثار النفسية والاجتماعية لجريمة القتل على الضحية وأسرته.....237
خاتمة الفصل 239
الفصل الرابع إحصائيات جرائم القتل العالمية والمحلية 240
تمهيد 241
1- مصادر البيانات الخاصة بإحصائيات جرائم القتل 241
1-1 - المؤسسات الحكومية الوطنية 241
1-2- مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC).....242
1-3- منظمة الصحة العالمية (WHO) 242
1-4- موقع "عالمنا في بيانات" (Our World in Data).....242
1-5- مرصد جرائم القتل التابع لمعهد إيغارابي Igarape Institute.....243
1-6- موقع نومبيو Numbeo.....244
2- أهمية الإحصائيات في فهم جرائم القتل..... 244
3- اتجاهات جرائم القتل العالمية 246
3-1- إحصائيات عالمية لجرائم القتل.....248
3-2- إحصائيات محلية لجرائم القتل.....266
3-2-1- إحصائيات حول الجناة 267
3-2-2- إحصائيات حول نوع السلاح المستخدم في جرائم القتل 274
3-2-3- اتجاهات جرائم القتل لمدينة الجزائر 276
4- العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة وتأثيرها على معدلات جرائم القتل 288
5- أساليب الوقاية من جرائم القتل..... 289
6- دور وسائل الإعلام في تغطية جرائم القتل..... 291
7- الرقم الأسود في احصائيات جرائم القتل 293
7-1-1- تعريف الرقم المظلم للقتل 294
7-1-2- أسباب الرقم المظلم للقتل 294
7-1-3- تأثير الرقم المظلم للقتل 295
7-1-4- كيفية تقليل الرقم المظلم للقتل.....295
7-2-1- أسباب عدم الإبلاغ عن الجرائم 296
خاتمة الفصل 297
الباب الثاني الجانب الميداني..... 298

الفصل الخامس عرض الحالات والنتائج 299
1- مبررات اختيار ولاية الجزائر العاصمة لإجراء الدراسة الميدانية..... 300
2- التعريف بالجانب الميداني للدراسة 301
3- عرض الحالات والتحليل، ومقابلات الاخصائيين النفسانيين ونتائج الفرضيات 305
3-1- عرض الحالات والتحليل 305
3-2- عرض المقابلات التدعيمية مع الأخصائيين النفسانيين 309
3-2-1- الأخصائي النفساني الأول *309*
3-2-2- الأخصائي النفساني الثاني.....*309*
3-3- النتائج الجزئية حسب الفرضيات.....310
3-3-1- النتائج الجزئية للفرضية الأولى *311*
3-3-2- النتائج الجزئية للفرضية الثانية *313*
3-3-3- النتائج الجزئية للفرضية الثالثة *315*
3-3-4- النتائج الجزئية للفرضية الرابعة *317*
3-3-5- النتائج الجزئية خارج دائرة الفرضيات *319*
4- الاستنتاج العام للدراسة 320
خاتمة 331
قائمة المراجع..... 333
الملاحق 369
ملخص بالإنجليزية..... 373

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: الترتيب الطبقي للمدن بموجب القانون20-2001 وقانون 06-2006..... 34
الجدول رقم 02: الفرق بين نظرية الأنومي عند دوركايم وميرتون:.....110
الجدول رقم 03: العدد الإجمالي لجرائم القتل في العالم من 2000 إلى 2021.....248
الجدول رقم 04: توزيع ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الجنس من سنة 2010 إلى سنة 2021.....249
الجدول رقم 05: توزيع ضحايا جرائم القتل حسب الجنس في الثلاث دول الأولى عالميا ذات مؤشر السلام العالمي بالإضافة إلى دول أخرى وهي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وقطر 251
الجدول 06: توزيع معدلات ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الفئة العمرية لكل 000 100 نسمة لسنوات 2017، 2018، 2019 254
جدول 07: توزيع معدلات ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الفئة العمرية لكل 000 100 نسمة لسنة 2021 255
الجدول 08: توزيع ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة حسب الجنس لسنة 2008.....256
الجدول رقم 09: نسبة ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة في بعض الدول الأوروبية لسنة 2008.....257
الجدول رقم 10: يوضح النسب العالمية لضحايا جرائم القتل المرتبطة بالأسرة والشريك بين الجنسين لسنة 2017 258
جدول رقم 11: إحصائيات عالمية لجرائم القتل حسب نوع الصلة بين الجاني والضحية، لسنة 2021.....260
جدول رقم 12: توزيع جرائم القتل في العالم وفي ثلاث قارات حسب نوع السلاح المستخدم في جريمة القتل للسنوات الأربع التالية 2016 و2017 و2018 و2020 و2021.....263
الجدول رقم 13: ترتيب الدول العشرة الأعلى مرتبة في جرائم القتل لسنة 2023 264
الجدول رقم 14: إحصائيات جرائم القتل مع مجموع المتورطين معهم في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 267
الجدول رقم 15: إحصائيات حول الفئة العمرية لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.....268
الجدول رقم 16: إحصائيات حول نوع المهنة لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.....270

الجدول رقم 17: إحصائيات حول المستوى الدراسي لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 272
الجدول رقم 18: إحصائيات حول الحالة المدنية لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 273
الجدول رقم 19: إحصائيات حول نوع السلاح المستخدم في جريمة القتل بالجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.....275
الجدول رقم 20: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2019 277
الجدول رقم 21: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2020 279
الجدول رقم 22: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2021 281
الجدول رقم 23: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2022 283
الجدول رقم 24: السنوات مرتبة من الأكثر إجرامًا إلى الأقل، ويشمل عدد الجناة والمتورطين وعدد الضحايا لكل سنة 284
الجدول رقم 25: ترتيب الدوائر من الأكثر أمانًا إلى الأقل، بناءً على المعدل لعدد الضحايا ..286

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: تصنيفات لأفعال العنف المؤدية للموت..... 25
الشكل رقم 02: مخطط، لتصنيف الأفراد في المجتمع لميولاتهم الفنية ضمن الفضاء الاجتماعي 104
الشكل رقم 03: مخطط للسلوك الانتحاري.....164
الشكل رقم 04: الفعل الإجرامي.....174

مقدمة

جريمة القتل ظاهرة اجتماعية متداخلة الأطراف ومثيرة للاهتمام، ولا سيما في مجال علم الاجتماع وعلم الجريمة، هذا الاهتمام سببه ارتباط الجريمة بالبناء الاجتماعي للمجتمعات، وتأثيرها العميق على وحدة واستقرار هذه الأنساق من البناء المجتمعي، فالتحولات الاجتماعية العالمية والتغيرات في البُنى الاجتماعية، مثل التقدم التكنولوجي والتحضر والهجرة من الأرياف إلى المدن تفرض تحديات جديدة تؤدي إلى ظهور أنماط اجتماعية متنوعة، وبعضها يتجه نحو الانحراف والجريمة.

كما أن المناطق الحضرية بتعقيداتها وتنوعها الاجتماعي الكبير، تعتبر بيئة مثالية لدراسة ظاهرة جريمة القتل، فالمدينة بتجمعاتها السكانية الكبيرة وتنوعها الثقافي، تشهد تصادمات ثقافية وتفاعلات اجتماعية مكثفة، قد تساهم في ظهور سلوكيات إجرامية، نتيجة لتفاوت الفرص والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهذا هو مغزى ومنطلق الاهتمام بدراسة جرائم القتل في المدن، حتى يتسنى لنا فهم أبعادها وعواملها ودوافعها وتأثيراتها على المجتمع.

وعلى هذا الأساس اخترنا مجتمع الدراسة في ولاية الجزائر، فالمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة تشهد ارتفاع ملحوظ في معدلات جرائم القتل، هذا الارتفاع يستدعي دراسة معمقة لفهم العوامل المؤدية لهذه الجرائم وكيفية التعامل معها بفعالية، لهذا يهدف بحثنا إلى استكشاف عوامل ودوافع جرائم القتل في المناطق الحضرية داخل المجتمع الجزائري، مع التركيز على مدينة الجزائر العاصمة كنموذج للدراسة الميدانية، فمن خلال هذا البحث، نسعى إلى تقديم تحليل شامل للظروف المختلفة التي تساهم في انتشار ظاهرة جريمة القتل.

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، نظرًا لقدراته الفريدة على تقديم صورة واضحة ومفصلة عن الظاهرة المدروسة، ضف إلى ذلك منهج دراسة الحالة الذي اشتغلنا عليه في كل الحالات، لجمع وتحليل المعلومات حول المبحوثين، بهدف فهم سلوكهم في الواقع، ومن التقنيات التي وظفناها في البحث، تقنية المقابلة، التي أقام بها أخصائيون نفسانيون مع المبحوثين الجُناة بدلا عنا، وهذا لما يقتضيه القانون في الدولة الجزائرية، فالمقابلة وظفت من أجل جمع البيانات النوعية من الفاعلين وفهم تجاربهم والدوافع التي جعلتهم يرتكبون جرائم القتل، بينما يساعد تحليل المحتوى في فحص الوثائق كالإحصائيات وتحليل والمقابلات بشكل منظم.

وتم اختيار العينة القصدية في الدراسة، بناءً على خصائص محددة، من بينها: المحكوم عليهم نهائيا بتهمة جريمة القتل، كما تشمل العينة 50 مفردة من مرتكبي جرائم القتل داخل الجزائر العاصمة فقط، مما يضمن عمق الفهم والشمولية للظاهرة المدروسة.

ومن خلال ما سبق فإن الدراسة التي بين أيدينا تناولت موضوع البحث على النحو التالي:

الباب الأول بعنوان الجانب النظري، ويحتوي على أربعة فصول وهي:

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة.

الفصل الثاني: المدينة والجريمة.

الفصل الثالث: القتل، القاتل، الضحية.

الفصل الرابع: إحصائيات جرائم القتل العالمية والمحلية.

كما جاء **الباب الثاني** بعنوان الجانب الميداني، ويحتوي على فصل واحد وهو:

الفصل الخامس: بعنوان عرض الحالات والنتائج.

الباب الأول

الجانب النظري

الفصل الأول

البناء المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع

1-1- الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بالقضايا المتعلقة بالجريمة والانحراف والتحقيقات البوليسية خاصة في جرائم القتل.

- انتشار ظاهرة جريمة القتل في مجتمعنا الجزائري بشكل كبير، خلافا للأعوام السابقة التي كانت أقل حدة مما هي عليه في يومنا هذا.

- الفضول العلمي والرغبة في دراسة موضوع جريمة القتل من أجل لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة المتزايدة في مجتمعنا الجزائري.

- الاهتمام بالمشكلات الحالية في المجتمع الذي أنتمي إليه.

- الرغبة في الإسهام في موضوع جريمة القتل وإثراء الحوار العام حوله.

- الوقوف على العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل.

- الأهمية الاجتماعية للموضوع.

- إعطاء دفعة إيجابية وتشجيع الباحثين المقبلين على تناول المواضيع ذات التابوهات والمواضيع ذات الطابع الحساس.

- نيل درجة الدكتوراه.

1-2- الأسباب الموضوعية

- قابلية الموضوع للدراسة.

- أثر الموضوع على المجتمع.

- قلة الدراسات التي تناولت جريمة القتل في المجتمع الجزائري.

– التبعات التي تخلفها جرائم القتل، وما ينجر من ورائها من أثار جانبية على أهل الضحايا وعلى المجتمعات وأمنها.

– تحليل الاتجاهات الجديدة والتطورات المستقبلية حول موضوع جريمة القتل.

– تسليط الضوء على ظاهرة جرائم القتل من خلال الخروج من الإطار النظري إلى الإطار الميداني.

– تأثير موضوع جريمة القتل على السياسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية.

– الحاجة إلى تطوير وتحسين النظم والقوانين لمجابهة جرائم القتل.

– الحاجة إلى تعزيز الوعي بالتحديات الأمنية والمخاطر المرتبطة بجريمة القتل.

– موضوع الدراسة يتلاءم مع التخصص (علم الاجتماع الجريمة والانحراف).

2- أهمية الدراسة

– اكتساب المعرفة: تساعد دراسة مواضيع الجرائم المختلفة على اكتساب ومعرفة وفهم المجتمع من حولنا.

– البحث في ارتفاع نسبة جريمة القتل في الجزائر على غرار السنوات الماضية.

– تطوير المهارات: وذلك من خلال تطوير كل من:

* المهارات المعرفية: مثل التفكير النقدي ودراسة المشكلات وتحليل موضوع الدراسة.

* المهارات الحياتية: مثل التواصل والتعاون بشكل فعال مع مرتكبي الجرائم وإعطاء تقارير علمية وأكاديمية للمهتمين بالقوانين، لفهم الظاهرة الاجتماعية وتبني سياسة جنائية ملائمة لتلك الظواهر.

* المهارات المهنية: مثل كتابة التقارير العلمية وتقديم العروض النقدية على المستوى الأكاديمي.

– المساهمة العلمية والمجتمعية: فالمساهمة العلمية لموضوع الدراسة تدخل في إطار تنمية البحث العلمي في مجال الدراسات التي تهتم بقضايا الإجرام، وأما فيما يخص المساهمة المجتمعية فيمكن

أن تساعد دراسة الموضوع على المساهمة في محاولة تحسين الظروف من حولنا، وذلك من أجل تصور علمي يمكن أن يساعد في فهم هذه المشكلة والعوامل المؤدية إلى انتشارها ومن ثم القدرة على التنبؤ بحجمها وأشكالها في المستقبل[1].

– تقديم المعلومات وجمع البيانات حول موضوع الدراسة التي من شأنها أن يستفيد منها الباحث مستقبلا في دراسته التي تصب في نفس الاهتمام.

– موضوع الدراسة ذو أهمية كبيرة، حيث يختص بفئة مرتكبي جرائم القتل، وهذا النوع من العينة استحالة الوصول إليها مباشرة، نظرا لاكتسابها طابع أمني حساس، فهي تُعامل بعناية خاصة داخل السجون، خاصة مرتكبي جريمة القتل المحكوم عليهم بالإعدام أو المؤبد.

3- أهداف الدراسة

– اختبار فرضيات الدراسة، وتحليل المقابلات المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل.

– الوصول إلى استنتاجات عامة تفسر ظاهرة جريمة القتل ضمن الإطار المحدد لها داخل الدراسة.

– المساهمة ولو بقدر محدود في تحليل جانب هام من الجوانب المتعلقة بالعوامل والدوافع المؤدية إلى ظاهرة جريمة القتل في المجتمع الجزائري.

– محاولة اسقاط المقاربة النظرية المتعلقة بظاهرة جريمة القتل.

– إثراء المجال الأكاديمي والعلمي وزيادة رصيد المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة وأبحاث متعمقة حول موضوع جريمة القتل.

---

[1] معتوق جمال، ***قراءات في المقاربات النظرية المفسرة للجريمة***، ضمن كتاب ***نمطية الجريمة في المجتمع الجزائري***، ط1، البليدة، منشورات مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2022، ص. 7.

– تحفيز وتشجيع الباحث من خلال كسر حاجز مواضيع الطابوهات والمواضيع ذات الطابع الأمني الحساس.

– اتساع دائرة البحث العلمي وهذا من خلال الخروج من تناول المواضيع الشائعة.

– المساهمة في إثراء البحث السوسيولوجي في مجال الجريمة بأنواعها.

– التحسيس بخطورة الظاهرة في المتجمع الجزائري.

4- إشكالية الدراسة

ظاهرة الجريمة من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين في شتى ميادين العلم وبالخصوص الباحثين في علم الاجتماع، وهذا الاهتمام راجع لكون ظاهرة الجريمة مرتبطة ارتباطا قويا بالبناء الاجتماعي للمجتمع، كما تعمل هذه الظاهرة على تهديد وحدة هذا البناء وعدم استقراره، فالتغير الاجتماعي العالمي الحاصل الذي مس جل جوانب البُنى الاجتماعية من تقدم في التكنولوجيا، وهجرة سكان الأرياف نحو المناطق الحضرية أو ما يسمى بالمدينة، وبروز ثقافات جديدة ترفضها بشدة بعض المجتمعات، والبعض الآخر يتمسك ويحارب لأجلها، وهذا كله أنتج لنا نوع من تصادم الثقافات في المناطق الحضرية، فأدّى ذلك إلى بروز أنماط معينة متباينة داخل المجتمع، والبعض من هذه الأنماط أصبح الانحراف هو توجهها، مما أُسس للفعل الاجرامي داخل المناطق الحضرية، وأصبحت الجريمة بها واسعة النطاق على المقياسين الكمي والكيفي.

وتعتبر الجريمة موضوعًا مهمًا للدراسة والتحليل، وذلك لأنها تمثل تحديًا كبيرًا للحكومات والأجهزة الأمنية والقضائية في جميع أنحاء العالم، وتحتاج إلى جهود مشتركة للحد منها والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة، ولذلك، فإن فهم أسباب ونتائج الجريمة يساعد على تحسين السياسات والإجراءات الحكومية والتي تهدف إلى الحد من الجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعيين. فالمناطق الحضرية تعد مركزاً للحياة الحضرية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، إلا أنها أيضا تعتبر مركزا

للجريمة والعنف، حيث يكون المجتمع الحضري عرضة بشكل خاص لأنواع معينة من الجرائم، مثل السرقة والقتل والاحتيال والعنف بأنواعه والجرائم المنظمة، فالجريمة في المدينة مشكلة عالمية، تتفاوت أنواعها وأعدادها وأسبابها، وترتبط الجريمة في المناطق الحضرية بالعديد من العوامل، على سبيل المثال، الفقر وعدم المساواة والبطالة والتعليم والثقافة والأسرة والبيئة وغيرها.

وإذا أولينا الاهتمام بدراسة ظاهرة الجريمة داخل المناطق الحضرية، فإننا نلاحظ أن هذه المناطق هي الأخرى تؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة، وهذا لكون المدينة مستقطب للأفراد، وإن عدنا بالمدينة إلى سياقها التاريخي، فإنها مبنية على ظاهرتين كبيرتين، وهما ظاهرة التحضر وظاهرة التصنيع، وعلى هذا الأساس فالمدينة تتمتع بمغريات جذابة خلافا للأرياف، وكذلك المدينة تتسم ببعض الظواهر الإجرامية التي لا توجد في غيرها من المناطق الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الجرائم الاقتصادية او ما يعرف بالجرائم المالية، وجرائم الياقات البيضاء، وجرائم الأنترنت، وكذلك اتساع أسواق المخدرات، هي سمة لصيقة بالمناطق الحضرية أكثر من غيرها، كما أن للجريمة علاقة ارتباط بينها وبين حجم المدن والكثافة السكانية، فكلما كبرت المدينة وزادت الكثافة السكانية بها، زاد معدلات الجريمة مقارنة بالأماكن الأخرى، فوجود التنوع الاجتماعي والتفاوت الثقافي داخل المدينة يزيد من اتساع الهوة بين الأفراد وتنشط الأفعال الاجرامية، وهذا كله يمكن تفسيره بكبر حجم التفاعل بين الأفراد داخل المجتمع الحضري، نظرا لاهتماماتهم المشتركة، وهذا يؤدي إلى ظهور ثقافات فرعية تساهم في ارتفاع السلوك الاجرامي، فالمشكلات الاجتماعية التي تفرزها الظروف المجتمعية داخل المدينة أصبحت تساهم في اتساع دائرة العنف، من خلال اجتماع كل من عدم المساواة، قلة الفرص، الفقر، التوزيع غير المتكافئ للمداخيل وغيرها، أدى إلى ما يسميه ميرتون باللامعيارية، فالأفراد حينما يتعذر عندهم عدم الموازنة بين الرغبات وما هو متاح، يبدأ الخلل وعدم الاستقرار، مما يجعلهم يتجهون إلى أساليب أخرى تحقق لهم ما يريدون، فحينها يُفقد ضبط السلوك الجنائي على مستوى

الأفراد ويظهر العنف الحضري، الذي يؤدي إلى ظاهرة جريمة القتل.

جريمة القتل ظاهرة تستدعي بحثا أساسيا نتمكن من خلاله فهم واقع هذه الجريمة، من ناحية ظروفها ودوافعها، والخوض في العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة، ومن هنا تتجلى الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة، التي ترتبط بسياسة البحث العلمي في بلادنا، التي ما زالت تفتقر إلى دراسات سوسيولوجية لمثل هذه المواضيع التي تمس وحدة البناء والأمن الاجتماعيين للبلاد.

فالمجتمع الجزائري وما يمر به من تحولات هو ليس في منأى عن التغير الاجتماعي الذي يحدث في العالم، فظاهرة الجريمة وتحديدا ظاهرة جريمة القتل ارتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ وفقا للإحصائيات الرسمية (سيأتي ذكرها لاحقا)، كما أن الجرائد اليومية لو تصفحنا عناوينها لوجدانها لا تخلو من الحوادث الإجرامية اليومية، ومن بينها ظاهرة جريمة القتل، هذا ما يستدعي دراسات مستعجلة حول هذه الظاهرة المتنامية، وتسليط الضوء حول الإجراءات الوقائية المتخذة نحوها.

ومما لا شك فيه ان ظاهرة جريمة القتل في المجتمع الجزائري كغيرها من المجتمعات، هي من الظواهر المنتشرة، التي تُعد انعكاسا لظروف وعوامل ما، داخل المجتمع.

ومما سبق فإننا نحاول في هذه الدراسة المتواضعة أن نسلط الضوء على ظاهرة جريمة القتل بالمجتمع الجزائري، آخذين بعين الاعتبار مدينة الجزائر العاصمة مساحة للدراسة الميدانية لهذه الظاهرة، وعليه نطرح التساؤل المحوري التالي:

ما هي العوامل والدوافع التي تؤدي إلى جريمة القتل في المناطق الحضرية داخل المجتمع الجزائري؟

4-1- التساؤلات الفرعية

- كيف يمكن للشجار العنيف بين الأفراد أن يتطور إلى جريمة قتل؟

- لماذا تكون الرغبة في الانتقام دافعًا قويًا لارتكاب جريمة القتل؟

- كيف يساهم استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة والكحول في زيادة احتمالية وتحفيز الأفراد

على ارتكاب جرائم القتل؟

– كيف يمكن للضحية أن تَستفز الجاني وتدفعه إلى ارتكاب جريمة القتل؟

5- فرضيات الدراسة

– يؤدي الشجار العنيف بين الأفراد إلى ارتكاب جريمة القتل.

– تؤدي الرغبة في الانتقام من الضحية إلى ارتكاب جريمة القتل.

– يساهم استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة والكحول بشكل كبير ومباشر في زيادة احتمالية وتحفيز الأفراد على ارتكاب جرائم القتل.

– يؤدي استفزاز الضحية للجاني إلى دفعه لارتكاب جريمة القتل.

6- تحديد مفاهيم الدراسة

6-1- الجريمة من المنظور السوسيولوجي

تُعرف الجريمة اجتماعيا بأنها رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وأنها أي فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع[1].

كما ذهب **دوركايم** في تعريفه الاجتماعي للجريمة إلى أنها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي[2].

ويعرف **بارسونز** الجريمة على أنها انحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق

---

[1] حسن إسماعيل عبيد، ***سوسيولوجيا الجريمة***، لندن، شركة ميدلات المحدودة ، 1993، ص. 97.

[2] إيميل دوركايم، ***قواعد المنهج في علم الاجتماع***، القاهرة، ترجمة محمود قاسم، دار النهضة المصرية، 1974، ص. 160.

معها كثقافة عامة للمجتمع، وبالتالي فإن الخروج عن هذه المستويات هو انحراف عن ثقافة المجتمع[1].

6-2- التعريف الإجرائي للجريمة

الجريمة أو الجُرم هو كل فعل محظور، يسبب ضررا على الفرد أو أفراد المجتمع، ومنافيا لقيمه ومبادئه*، ويتصدى له الشارع الحكيم والقاعدة القانونية بعقوبة تتناسب مع درجة الجُرم.

6-3- مفهوم جريمة القتل (Homicide, Murder Crime)

6-3-1- تعريف جريمة القتل في علم الاجتماع

تشير الدراسات المعتمدة على التفاعل، إلى أن العنف بين الأشخاص يتبع نمطًا متسلسلًا متسقًا إلى حد بعيد، وهو ما يتناسب مع مفهوم جوفمان (Goffman 1967) والعمليات المرتبطة به. يُنظر إلى استعمال العنف عمومًا كعملية ديناميكية من التبادل والتفسير بين المتنازعين، وغالبًا ما يتضمن طرفًا ثالثًا. وتحديدًا، تظهر جرائم القتل شكلًا تفاعليًا نمطيًا بغض النظر عن العمر أو العرق أو الجنس أو الموقع أو الدافع. في المواجهات، يسعى الخصم إلى إثبات أو الحفاظ على مكانته الاجتماعية على حساب الآخر من خلال الثبات في نزاع يصبح فيه العنف وسيلة مقبولة لتسوية الخلاف. ومن خلال التفاعل كعملية تفاوض بين الضحية والجاني، وبسلوكيات تهدف إلى حفظ ماء الوجه، قد ينتهي الأمر بحدوث جريمة القتل[2].

هناك العديد من التفسيرات الاجتماعية لظاهرة القتل، وقد ركز معظمها على توضيح أسباب اختلاف

---

[1] محمد محمود الجوهري، ***علم اجتماع الجريمة والانحراف***، ط2، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014، ص. 19.

* (القيم والمبادئ نقصد به عرف المجتمع ودينه الذي يتحاكم إليه، فالمجتمع المسلم لا يبيح الشواذ ولا الخمر ولا الربا، فهذه الأعمال محظورة في مجتمع يحكمه الإسلام)

[2] Andrew V. Papachristos, ***Murder by Structure: Dominance Relations and the Social Structure of Gang Homicide***, Chicago, American Journal of Sociology, Vol. 115, No. 1, The University of Chicago Press, 2009, p77.

معدلات القتل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، على سبيل المثال، بين المجتمعات ذات الكثافة السكانية الصغيرة مقابل الكبيرة، أو بين المناطق الريفية والحضرية.

في المجتمعات الحديثة، يُعتبر القتل من أخطر الجرائم، حيث يُنظر إليه على أنه هجوم لا هوادة فيه على الضمير الجماعي وتدنيس للمقدسات الإنسانية. أصبح القتل يُعتبر جريمة ضد الإنسانية، وارتكاب فعل القتل بأي وسيلة يُعد ابتعادا عن القيم الإنسانية. في الفكر السائد في القرن التاسع عشر، ارتبط مفهوم المجرم بالتصور أن القاتل ينتمي إلى مرحلة ما قبل الإنسانية، ومع ذلك، اتخذ هذا السلوك طابعا معياريا في بعض الحضارات القديمة.

في اليونان القديمة، على سبيل المثال، لم يكن يُعاقب على جرائم القتل إلا إذا حدثت داخل نفس الأسرة[1].

ورغم أنه كان القتل ممنوعًا، إلا أنه تم التسامح مع وأد الأطفال في أوروبا خلال القرن السابع عشر دون فرض أي نوع من العقوبات[2].

حاليا، يُعتبر القتل الجريمة الوحيدة التي تُدينها المجتمعات بشكل عام وبأشد الأحكام. أما ضحايا الحرب، فيُعتبرون أضرارًا جانبية، مما يهدد القيم المدنية مثل الحرية والمساواة والحق في الحياة[3].

بناءً على ما سبق، يرى المجتمع الغربي عموما أن القتل بأنواعه هو جريمة ضد الإنسانية، بما في ذلك الأحكام الصادرة عن الجهات الرسمية المتمثلة في الدولة عند إصدارها أحكام الإعدام، فهي

---

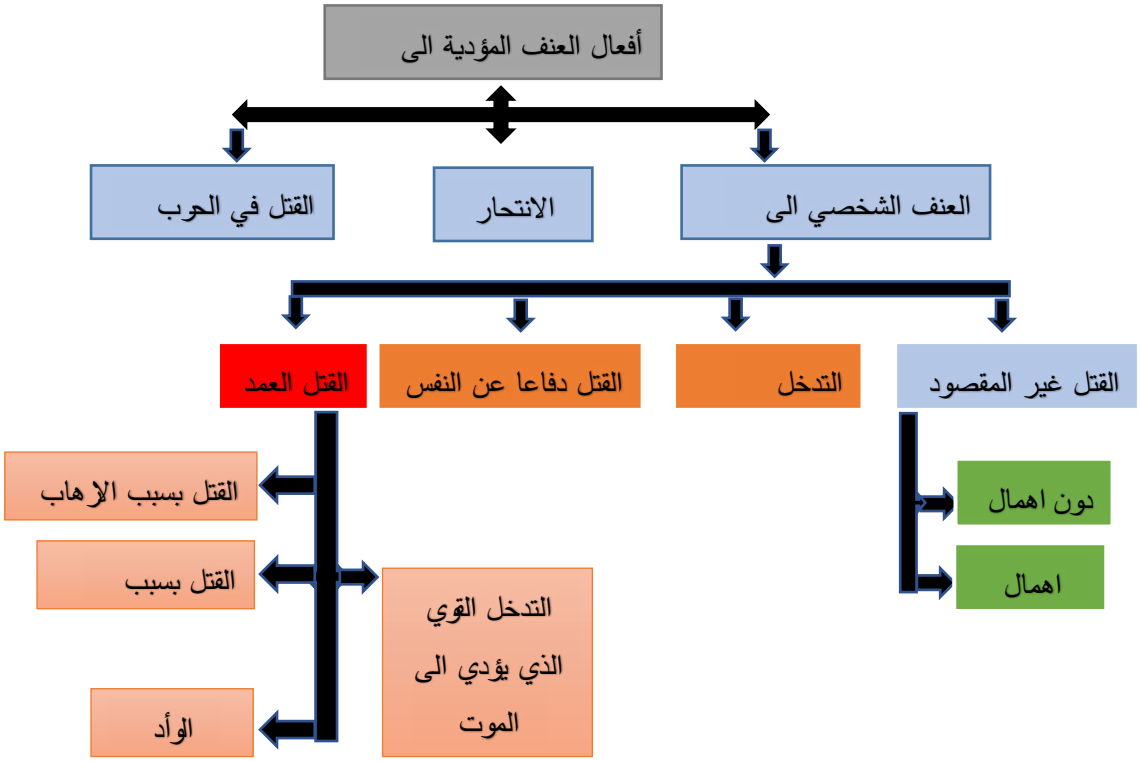
[1] Émile Durkheim, ***Deux lois de l'évolution pénale, Deux lois de l'évolution pénale***, vol. IV, Paris, 1969, p 245

[2] Nancy Scheper-Hughes, ***Anthropological Perspectives on the Treatment and Maltreatment of Children***, Dordrecht, Holland: Reidel Publishing Company, 1989, p384.

[3] E. Cassel. D.A. Bernstein, ***Criminal behavior***, 2nd edition, New York, NY: Psychology Press, 2007, p89.

تعتبر أيضًا ضمن الجرائم ضد الإنسانية، بمعنى أن القاتل، حتى وإن ارتكب جريمة قتل وأزهق روح إنسان مثله، له الحق في فرصة العيش. إلا أن هذا المنطق الذي يتبناه الغرب يسبب نوعًا من الفوضى، حيث يشعر المجرم بنوع من الحرية في ارتكاب جريمة القتل، وهذا خلافا للشريعة الإسلامية. ويعرف كل من روبرتس (Roberts) وزجوبا (Zgoba) وشهيد الله، القتل بأنه الموت غير المقصود أو العرضي لشخص ما[1]. وهذا ما دعمه (Liem)، الذي يعتبر جريمة القتل أكثر مظاهر عنفًا للسلوك الإجرامي[2].

الشكل رقم 01: تصنيفات لأفعال العنف المؤدية للموت



Source: United Nation Office on Drugs and Crime (UNODC) report, ***intentional homicide***, 2013, p1.

[1] Albert R. Roberts; Kristen M. Zgoba; Shahid M. Shahidullah, ***Recidivism Among Four Types of Homicide Offenders: An Exploratory Analysis of 336 Homicide Offenders in New Jersey***, New Jersey, Aggression and Violent Behavior journal, Volume 12, Issue 5, 2007, p 4.

[2] Liem, Marieke, **Homicide offender recidivism: A review of the literature, Aggression and Violent Behavior**, UK, Cambridge University, 2013, p5.

يوضح الشكل رقم 01 تصنيفًا للأفعال العنيفة المؤدية إلى الموت، حيث تنقسم إلى أربعة فروع أساسية: القتل في الحروب، الانتحار، العنف الشخصي المؤدي إلى الموت، والقتل غير المقصود. القتل العمد هو جزء من العنف الشخصي المؤدي إلى الموت ويشمل دوافع مثل الانتقام، التدخل العنيف، أو الإرهاب. أما القتل غير المقصود فينقسم إلى قتل نتيجة الإهمال أو بدونه. الهدف من هذا التصنيف هو توضيح الفروق بين الأنواع المختلفة للقتل بناءً على النية والسياق.

6-3-2- التعريف الإجرائي لجريمة للقتل

هو الإقدام على فعل مباشر أو غير مباشر بقصد إنهاء حياة الفرد، وقد يترتب على هذا الفعل إنهاء حياة أفراد آخرين جمعتهم الظروف بالحادثة. مثال للتقريب (قتل غير مباشر كتعطيل فرامل السيارة وهذه الأخيرة قد تصطدم بسيارة أو أكثر أو شخص أو أشخاص فتقتلهم).

6-4- مفهوم الحضرية والتحضر

الحضرية كلمة مشتقة من التحضر، وهي عملية تغير نوعي في نظرة السكان إلى الحياة، وفي أنماط سلوكهم ومجموعة التنظيمات التي أفرزوها ومارسوها، فالحضرية أسلوب حياة متميز له قيمه الاجتماعية وركائزه الحياتية[1].

كما أن الحضرية (Urbanité) ليست معطى مادي محايد[2]، بل هي تفاعلات بين الأفراد تجمعهم مصلحة واحدة، وهي تحقيق الغايات في بيئتهم المشتركة، كما تُعبر الحضرية عن أسلوب حياة أو كما اعتبرها **لويس ويرث** "الحضرية كنمط معيشي"، فالإنسان مدني بطبعه، أي يميل إلى المدينة

---

[1] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، ***التحضر والحضرية في ظل عالم متغير***، الأردن، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2017، ص 14.

[2] Mohamed Brahim Salhi, ***Cours de Sociologie de L'espace, de L'habitat et de La Ville***, Tizi-Ouzou, Département Architecture, Université Mouloud Mammeri, 2002, P 1.

دون سواها من المناطق[1].

أما التحضر فهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs وهو مصطلح استخدمه الرومان للتعبير عن المدينة، وفي لسان العرب يقصد بالتحضر التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن والقرى خلافا للبداوة[2].

كما أن التحضر الذي هو أصل الحضرية يعتبر مجموعة من السكان المقيمة في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن. وتخضع تصنيفات التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى عدة اعتبارات منها، الادارية والسياسية والتاريخية والثقافية والديمغرافية، وتتفاوت التصنيفات الحضرية بين دولة وأخرى[3]. وهنا يظهر أن التحضر هو انتقال السكان من الريف إلى المدينة بأنواعها.

يعرف «كنجسلي ديفز Kingsly Davies» التحضر على أنه نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد على أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، أما «ألدرج Eldridge» يعرف التحضر على أنه مجموعة من السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن[4].

أما فيما يخص «كوستيلو Coestello» فإن التحضر عنده يرتكز على محورين وهما[5]:

المحور الديمغرافي من حيث انتشار السكان، ومحور العمليات الاجتماعية المرافقة والمصادر التي

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، ***مقدمة ابن خلدون***، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، الجزء الأول، ط 1، دمشق، دار العرب، 2004، ص 137.

[2] أحمد بوذراع، ***التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن***، باتنة، جامعة باتنة، 1997، ص 134.

[3] عبد الإله أبو عيّاش، اسحق يعقوب القطب، ***الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية***، ط1، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، ص 123.

[4] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، ***التحضر والحضرية في ظل عالم متغير***، الأردن، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2017، ص 14.

[5] حسن عليوي الخياط، ***الحضرية والتحضر في دولة قطر، رأي في الخصائص والاشكاليات***، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد 01، 2007، ص 16-17.

يستقي منها السكان العناصر الحضارية المادية وغير المادية المتعلقة بأنماط السلوك، التي تتميز بها المدينة، ولهذا استعمل «كوستليو» مصطلح «التحضر الفيزيقي العمراني» إشارة إلى مواقع استيطان السكان، ومصطلح «التحضر الاجتماعي» إستُعمل ليشمل العمليات الاجتماعية الحضرية. وترتبط الحضرية والتحضر ارتباطا وثيقا، فخريطة الحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه، ويطلق مصطلح التحضر على عملية التوسع الحضري من حيث المراحل والعمليات المتسلسلة والآليات والتحولات والمشاكل المرتبطة بتلك الظاهرة[1].

فالمنطقة الحضرية تمثل المنتج النهائي لعمليات التحضر (Urbanisation)، وهذه الأخيرة تعني الهجرة من الريف إلى المدينة، والعمل على سبيل المثال في التجارة أو الصناعة دون الزراعة التي هي سمة من سمات الريف، فكل مدينة هي منطقة حضرية [2]. وعلى هذا الأساس الأخير، فإن الدراسة التي نحن بصدد طرحها إبرازها فإننا نعتمد على هذه الفكرة السابقة، أي أن كل مدينة هي منطقة حضرية، وبناءً على هذا فإن لفظي المدينة والمنطقة الحضرية نقصد بهما وجهة واحدة، تحوي الظاهرة المدروسة، ألا وهي ظاهرة جريمة القتل داخل هذه المنطقتين (المدينة أو المنطقة الحضرية) ولهذا قد يرد مصطلح المدينة تارة ومصطلح المنطقة الحضرية تارة أخرى، وهذا يعتمد على سياق الكلام الذي ورد في اللفظ.

6-5- مفهوم المدينة

المدينة جمعها مُدن ومدائن، وتعني لغويا الحضارة واتساع العمران[3].

---

[1] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، ***التحضر والحضرية في ظل عالم متغير***، الأردن، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2017، ص 15.

[2] محمود عودة، ***علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات***، ط1، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2006، ص 12.

[3] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2014، ص 859.

كما تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي أكثر من مجرد جزء من أجزاء المجتمع وهي تمثل حقيقة اجتماعية. وتعد تعبيرا عن الممارسات الجماعية للسكان الذين يعيشون ويعملون معا، ففي المدينة يتجلى ارتباطات الناس بعضهم ببعض، وتتبدى العلاقات الاجتماعية المتبادلة[1].

وعرف مصطفى الخشاب المدينة بمجموعة عناصر (الإقامة، البناءات الداخلية ووسائل المواصلات) وهذه العناصر تشكل فيما بينها تكامل وظيفي على هيئة وحدة كلية [2].

والمدينة تشجع على:

المنافسة، الاستقلالية، استغلال الناس لبعضهم البعض، ضعف التماسك الاجتماعي، التضخم السكاني، التباين الاجتماعي، تخصص العمل وتقسيمه، مزاولة مهن غير مهن الزراعة كالتجارة والصناعة، الصراع بين المحافظة على القديم والانفتاح على الجديد[3].

6-5-1- أهم المؤشرات التي تعرّف المدينة

اعتمد العلماء على 4 مؤشرات أساسية لتصنيف المدينة، وهي[4]:

1- المؤشر الاحصائي: تعتبر المدينة كل منطقة جغرافية تضم (2500) نسمة فأكثر، أما مكتب الإحصاء الأمريكي اعتبر المدينة منطقة تضم (400-8000) نسمة.

2- المؤشر القانوني: صدور وثيقة رسمية تؤسس للمدينة، وتعطيها إضفاء شرعي.

3- المؤشر الاقتصادي: تتسم في الحركة المالية، ومحركات عجلة النمو المادي.

4- المؤشر الوظيفي: اعتلاء المناصب العليا في الدولة من شأن المدينة.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط7، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص 53.

[2] مصطفى الخشاب، ***علم الاجتماع الحضري***، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986، ص124.

[3] بسام محمد أبو عليان، الموقع الرسمي الالكتروني، https://bit.ly/3NSiiQq، شوهد: 14/جوان/2022 11:00.

[4] خلف الله بوجمعة، ***العمران والمدينة***، الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص 68.

كما أن هناك دراسات ميزت بين الريف والحضر معتمدة على عدة خصائص، حتى يتم التفريق وتبرير درجة التباين بين ما يميز الريف وما يميز الحضر، ومنها:

المهنة، درجة تجانس السكان، البيئة، الحراك الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي[1].

أما حليم بركات فقد ذكر بعض الخصائص الفيزيقية للمدينة حسب المؤشرات التالية[2]:

- مركز الحكم: فيها مؤسسات الدولة المختلفة، والوزارات، ومقرات الجيش.
- مركز تجاري: فيها الأسواق والمصانع، والشركات والبنوك.
- مركز التعليم: فيها المؤسسات التعليمية، الجامعات والمدارس، ودور النشر، الصحف والمتاحف.
- مركز الفنون والترفيه: فيها المسارح ودور السينما.
- مراكز للعبادة: كالمساجد.

ومنهم من عرّف المدينة في ضوء عدد السكان، كالهيئات الدولية التي اتفقت أن كل مكان فيه أكثر من 20 000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة[3].

أما إميل دوركايم فإنه يرى بأن المدينة هي مكان التجمع أو التركيز المجالي، تسمح بنمو الوعي الأخلاقي، فالمدينة هي مكان التضامن العضوي، نظرا إلى التخصصات المهنية الموسعة والمختلفة[4].

وعرف ماكس فيبر المدينة على أنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية، وهي بذلك

---

[1] بسام محمد أبو عليان، الموقع الرسمي الالكتروني، https://bit.ly/3NSiiQq، شوهد: 14/جوان/2022 .11:00

[2] حليم بركات، ***المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي***، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، بيروت، الطباعة والنشر مركز الوحدة العربية، 1997، ص 90.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط7، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص 51.

[4] حجيج الجنيد، ***محاضرات حول الظاهرة الحضرية***، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2005-2006، ص 3

وسيلة للتغير الاجتماعي والتاريخي[1].

والأمم المتحدة عرفت المدينة على أنها أماكن يعيش ويعمل فيها عدد كبير من الناس، فهي مراكز حكومية وتجارية ومواصلات [2].

ويصف لويس ويرث المدينة على أنها مستوطنة كبيرة نسبيا، وذات كثافة، ودائمة لحد ما لأفراد غير متجانسين اجتماعيا [3].

وتعد المدينة أساس التحضر، وهي تجمع سكاني وعمراني كبير الحجم، مرتفع البنيان، وكثيف الشوارع ذو وظائف متعددة، دون أن تكون الزراعة بارزة فيها، ومن أبرز الملامح التي تميز المدينة نذكر أبرزها[4]:

- عدد السكان أكثر من القرية (مع اختلاف من بلد لآخر، فسوريا مثلا المدينة يشترط فيها 20.000 نسمة، مصر 12.000 نسمة، الجزائر 5000 نسمة، وفي تونس أكثر من 1000 نسمة تعتبر مدينة).
- كثافة السكان بها أعلى من القرية، حيث تزيد عن 5000 نسمة/كلم^2.
- تركز الوظائف غير الزراعية، فأغلب القرى ذات طابع أحادي الوظيفة متمثلة في الزراعة.
- يعمل الحضريون في المدينة ذاتها وفي مباني مغلقة ومكيفة عادة، عكس الريفيون في العراء.
- تمتلك المدينة تشكيلة سلعية وخدماتية أوسع وأرقى من القرية.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط6، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 58.

[2] United Nations, The World's Cities in 2018, Departement of Econimic and Social Affairs, Data Booklet, P 1.

[3] Wirth Louis, ***Urbanism as a way of life***, American Journal of Sociology, Vol 44, N° 1, Jul 1938, P 4.

[4] محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، ***جغرافية المدن والتخطيط الحضري***، دمشق، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، 2006، ص 176.

6-5-2- المفهوم الاجرائي للمدينة

المدينة هي منطقة حضرية ذات كثافة سكانية مرتفعة، وتنوع اقتصادي واجتماعي، تتسم ببنية تحتية وخدمات أساسية. وفي اطار الدراسة الحالية، تعتبر المدينة مسرحا للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى ظواهر إجرامية.

6-5-3- مفهوم ضاحية المدينة

ليس هناك اتفاق تام حول مفهوم ضاحية المدينة، فأمريكا مثلا قد عرفت الضاحية بأنها المكان الذي يمكن لأصحاب الدخل الجيد الهروب إليه والابتعاد عن وسط المدينة، ففي المدن حيث تتركز الصناعة ينتشر الفقراء، لكن عند تحسن أوضاعهم ينتقلون إلى خارجها ويقطنون في الضواحي[1]. وورد في قاموس الأعمال بأن الضاحية هي منطقة أو مدينة على حواف المدن الحضرية، فتكون هذه الضاحية إما خارج حدود المدينة الحضرية أو ملتصقة بها، وهي ذات كثافة سكانية معتبرة، وتعتمد على المدينة في فرص العمل والاستفادة من خدماتها[2].

6-6- مفهوم المجتمع المحلي

هي جماعات من الناس تعيش في مساحة صغيرة من الأرض تجعلهم في اتصال مستمر، وينتج عن هذا الاتصال فيما بينهم التفاعل بين أعضائها، وهذا الأخير يُعدّهُم للعمل على وحدة المجتمع الذي يعيشون فيه وعلى تماسكه، كما يتميزون أيضا بثقافة عامة، ونسق اجتماعي ينظم نشاطاتهم، فكلما نمى هذا المجتمع وكبر حجمه، زاد عدد أفراده، وتعقدت نظمه الاجتماعية، وهكذا فالمجتمع

---

[1] علا عبد الرزاق غدا، ***الضواحي السكنية حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني أم مشكلة حضرية جديدة***، مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني، 2013، ص 573.

[2] Report by URBED with the TCPA for the Greater London Authority, ***A City of Villages : Promoting a sustainable future for London's*** suburbs, Published By greater london authority city hill, 2002, P 5.

المحلي هو جماعة إقليمية محلية [1].

6-7- المنطقة الحضرية الجديدة

هو مخطط عمراني يحتوي على سكنات جديدة، ومرافق لتنمية موارد المدينة واجتذاب السكان والتحكم في النمو التلقائي والفوضوي للعمران، والغرض كله من هذه العملية هو تخفيف الكثافة السكانية للمدينة الكبيرة [2].

كما أن المنطقة الحضرية الجديدة تسمى غالبا باسم المدينة الجديدة، وهي تنشأ من أجل التخفيف من الاكتظاظ السكاني، وعادة تعنى المدينة الجديدة بمرافق مميزة وبنية تحتية جيدة على غيرها من المدن العتيقة، كما أن المدينة الجديدة يحاول القائمون عليها أن تتميز بالتكنولوجيا المتواجدة في حينها. ولو أخذنا على سبيل المثال في الجزائر من المدن الجديدة أو الحديثة هي مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، حيث تميزت هذه المنطقة بأقطاب ومدارس جامعية مختلفة عن غيرها، كما تم تأسيس بداخلها مراكز الحاضنات الاقتصادية، وهذا من أجل تشجيع المؤسسات الناشئة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

والمدينة في الجزائر حسب المادة 03 من القانون التوجيهي للمدينة 06-2006 في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فإنه يعرف المدينة كما يلي: "المدينة: كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية" [3].

كما أن ذات القانون السالف الذكر والقانون رقم 20-2001 الصادر في 2001/12/12 فإن أقل

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط7، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص 28.

[2] محمد عبد الفتاح محمد، ***الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية***، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 323.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، ***يتضمن القانون التوجيهي للمدينة***، جريدة رسمية ، عدد 15، صادر في 12 مارس 2006.

وحدة سكنية تسمى تجمع حضري (Agglomération Urbain) إلى الوحدة الكبيرة وهي العاصمة (Métropole) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الترتيب الطبقي للمدن بموجب القانون20-2001 وقانون 06-2006

القـانون	الطـبقة	المفـــهوم
2001-20	العاصمة Métropole	تجمع حضري متكون على الأقل من 300 000 ألف ساكن، ويشمل وظائف جهوية ووطنية ودولية.
	مدينة كبيرة Grande ville	تجمع حضري متكون على الأقل من 100 000 ساكن.
2006-06	مدينة متوسطة Ville moyenne	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 50 000 و100 000 ساكن.
	مدينة صغيرة Petite ville	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 20 000 و50 000 ساكن.
	مجال حضري Agglomération urbaine	تجمع حضري مجموع سكانه لا يقل عن 5 000 ساكن.

Source: ONS, ***Armature Urbaine RGPH 2008***, N° 163, Alger, 2011, P 33.

من خلال الجدول فإن أقل مدينة بالجزائر تسمى بالمجال الحضري الذي يقطنه 5 000 ساكن، ثم المدينة الصغيرة، وتليها المدينة المتوسطة، ثم المدينة الكبيرة إلى غاية التجمع الحضري الذي يتعدى 300 000 نسمة، إلا أن الجانب الإحصائي للسكان وتعدد النشاطات هو المعيار لتصنيف المدن في الجزائر، وهذا يتجسد في العاصمة، نظرا لما فيها من مراكز حيوية ووظائف نوعية، لا يمكن أن

تجدها في باقي التجمعات السكانية الأخرى، كوظيفة الوزير مثلا لا تكون إلا في العاصمة، أو بما يسمى العاصمة السياسية للدولة.

7- التناول السوسيولوجي للدراسة (النظرية)

7-1- نظرية الانتقال الى الفعل (Passage to Action)

- نشأة النظرية

نشأت نظرية الانتقال إلى الفعل في علم النفس الجنائي وعلم الجريمة، وهما يهتمان بفهم العوامل النفسية التي تحدد سلوك المجرمين، ويعود تاريخ هذه النظرية إلى العقد الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ التفكير في العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم العنيفة والجرائم القاتلة.

وفي ذات القرن، اتجه الباحثون نحو النماذج النفسية الأكثر تعقيداً والتي تركز على فهم العوامل النفسية التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم العنيفة، وكانت إحدى أولى المحاولات لشرح العوامل النفسية التي تساهم في القتل هي نظرية التحليل النفسي لسيغموند فرويد "Sigmund Freud" الذي اعتقد أن السلوك العنيف كان نتيجة لدوافع مكبوتة وصراعات غير محسومة داخل نفسية الفرد، وبعدها بدأت أولى التنظيرات لنظرية الانتقال إلى الفعل على يد إيتيان دو جريف Etienne De Greef، ثم بعد ذلك في السبعينيات والثمانينيات، بدأ عدد من الباحثين في تطوير نماذج أكثر دقة للعمليات النفسية التي تؤدي إلى القتل، كان أحد الشخصيات الرئيسية في هذه الحركة هو الدكتور "جيمس بروسيل"، وهو طبيب نفسي شرعي عمل بشكل وثيق مع وكالات تطبيق القانون لتطوير ملامح القتلة المتسلسلين وغيرهم من المجرمين العنيفين[1]. وبالمقابل يرى جان شازال Jean Chazel وهو من

[1] j. Reid Meloy, ***The nature and dynamics of sexual homicide: an integrative review***, Aggression and Violent Behavior journal, School of Law, vol 5, N.1, University of California, 2000, p 3.

كبار المنظرين في علم الاجرام، أن الانتقال إلى الفعل من عدمه ليس مرهون بالعوامل الداخلية (العقلية والنفسية) فقط، بل العوامل الخارجية (البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) تدفع الأفراد إلى الانحراف والجريمة [1].

وفي عام 1970، طور العالم النفسي الأمريكي لويس "جي فيجنر" نظرية (الانتقال إلى الفعل passage to action) لفهم العملية التي يتبعها المجرمون للتحول من فكرة الجريمة إلى العمل الفعلي[2].

في التسعينيات، بدأت نظرية الانتقال إلى الفعل في الظهور كإطار متميز لفهم الخطوات التي يمر بها الفرد من أجل الانتقال من الأفكار الإجرامية إلى العنف الفعلي، اعتمدت هذه النظرية على نماذج سابقة للسلوك الإجرامي، مثل نموذج المهنة الجنائية والنهج السلوكي لتصنيف الجاني، لكنها ركزت بشكل خاص على العمليات النفسية التي ينطوي عليها الانتقال من التفكير إلى الفعل[3].

ومنذ ذلك الحين تطورت النظرية لتشمل العديد من الدراسات والبحوث في مجال علم النفس الجنائي وعلم الجريمة، وتعد اليوم إحدى النماذج الأكثر تأثيراً في فهم العوامل النفسية والعوامل الخارجية التي تؤثر على ارتكاب الجرائم العنيفة والجرائم القاتلة، وتوسعت النظرية أكثر لتشمل تفسير الجريمة في ميدان العلوم الاجتماعية.

– **تعريف نظرية الانتقال إلى الفعل:** تستند نظرية الانتقال إلى الفعل في جريمة القتل على فكرة أن هناك انتقالًا من التفكير في ارتكاب عمل عنيف إلى تنفيذه فعليًا، حيث تقترح هذه النظرية أن بعض

---

[1] جمال معتوق، ***النظريات المفسرة للانحراف والجريمة***، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2023، ص 41.

[2] D.A. Andrews, James Bonta, ***The Psychology of Criminal Conduct***, Matthew Bender & Company, Inc., a member of the LexisNexis Group, 5th Ed, NJ, New Providence, 2010, p 84.

[3] James Herndon, ***Criminal Profiling: Principles and Practice***, Journal of Police and Criminal Psychology, 2006, p 3.

العوامل أو الظروف يمكن أن تؤدي إلى هذا التحول، مما يؤدي إلى ارتكاب فعل عنيف[1].

تعريف آخر: يشير الانتقال إلى الفعل في سياق الإجرام، إلى تلك العملية التي من خلالها يتحول الأفراد من التفكير إلى تنفيذ أفعال عنيفة، بناءً على محفزات نفسية واجتماعية محددة، هذه العملية تتضمن تفكيك العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الأفراد لتجاوز العتبات النفسية والاجتماعية نحو العنف [2].

وفقًا لهذه النظرية، هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في الانتقال من الفكر إلى الفعل، بما في ذلك العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، قد تشمل العوامل النفسية تاريخًا من العدوان أو العنف أو وجود مرض عقلي أو تعاطي المخدرات، قد تشمل العوامل الاجتماعية التعرض للعنف أو أشكال أخرى من الصدمات، وكذلك العزلة الاجتماعية أو نقص الدعم الاجتماعي، قد تشمل العوامل الثقافية المواقف اتجاه العنف، فضلا عن توافر أنواع الأسلحة[3].

تقترح نظرية الانتقال إلى الفعل أن هذا الانتقال من التفكير في ارتكاب الفعل العنيف إلى تنفيذه فعليًا ليس مفاجئًا، بل يحدث تدريجيًا بمرور الوقت، تشير هذه النظرية أيضًا إلى وجود علامات أو مؤشرات تحذيرية قد تسبق ارتكاب الفعل العنيف فعليًا، وأن هذه العلامات التحذيرية يمكن اكتشافها ومعالجتها[4].

وبالنسبة للتطبيقات العملية، فإن نظرية "passage to action" تشير إلى أن الجهود المبكرة والوقائية قد تكون فعالة في الحد من خطر السلوك العدواني، وقد تشمل هذه الجهود تحديد ومعالجة العوامل

---

[1] Grant T. Harris, Marnie E. Rice, & ALL, ***Violent Offenders***, American Psychological Association, 2015, p 3-5.

[2] Boukra Liess, ***Le terrorisme Définition, histoire, idéologie et passage à l'acte***, Alger, Chihab Edition, 2006, p 20.

[3] Clare S Allely, ***The Psychology of Extreme Violence***, University of Salford and Honorary Research Fellow, 2020, p22.

[4] David Canter, ***Forensic Psychology: A Very Short Introduction***, Oxford University Press, 2010, p 18.

التي تساهم في التحول من الفكرة إلى الفعل، إضافة إلى توفير الدعم والموارد للأفراد الذين قد يكونون عرضة لارتكاب أعمال عدوانية، ومن بين الطرق المتبعة للحد من خطر السلوك العنيف ما يلي[1]:

– تعزيز الصحة النفسية: يمكن تحسين الصحة النفسية من خلال ممارسة التمارين الرياضية، وتناول الطعام الصحي، والنوم بشكل جيد، وتقليل التوتر والإجهاد.

– تعزيز الدعم الاجتماعي: يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستمرار في التواصل مع الأصدقاء والعائلة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

– تقليل التعرض للعنف: يمكن تحقيق ذلك من خلال الابتعاد عن المواقف العدوانية والتعرض لأماكن آمنة، والتواصل مع الجهات الأمنية عند الحاجة.

– التدريب على التحكم في الغضب: يمكن تعلم التحكم في الغضب من خلال التدريب على تقنيات الاسترخاء النفسي، والتدريب على التحدث بطريقة هادئة وغير عدوانية.

– التدخل المبكر: يمكن الكشف عن علامات السلوك العدواني في وقت مبكر وتقديم المساعدة المناسبة، وذلك من خلال الاستشارة النفسية والعلاج النفسي.

– توفير الفرص: يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، مثل توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية.

– مراحل النظرية

تسعى نظرية الانتقال إلى الفعل في جريمة القتل، إلى شرح العملية التي ينتقل بها الفرد من أفكار وخيالات قتل شخص آخر، إلى ارتكاب الفعل فعليا وواقعيا، فوفقًا لهذه النظرية، هناك العديد من

[1] Carl P. Malmquist, ***HOMICIDE A Psychiatric Perspective***, 2nd ed, Washington DC, American Psychiatric Publishing, 2006, p 243.

الخطوات الأساسية التي يجب على الشخص أن يمر بها من أجل الانتقال من حالة مجرد التفكير إلى القتل الفعلي.

- **أولا تكوين النية:** قد يحدث ذلك نتيجة مجموعة من العوامل، بما في ذلك مشاعر الغضب، الانتقام، أو الرغبة في فرض السيطرة على شخص آخر. قد يبدأ الفرد في تخيل سيناريوهات مختلفة، خاصة عند حدوث صراع أو نزاع، ويشعر بأنه لا مفر من اللجوء إلى استعمال العنف المميت. هنا تبدأ الأفكار العدوانية في التبلور، وتتزايد الرغبة في التخلص من الخصم بأي وسيلة، بما فيها اقتراف جريمة القتل، وتبدأ التفاصيل تتلاعب في ذهنه[1].

- **ثانيا التقييم (في خياله):** خلال هذه المرحلة، يستعرض الفرد طرقًا احتمالية لتنفيذ الجريمة. قد يتخيل سيناريوهات القتل المختلفة ويقيّم النتائج المتوقعة في ذهنه. يتمحور تفكيره حول كيفية الحصول على الأسلحة أو الأدوات التي قد تسهم في تنفيذ خطته، وقد يمارس في ذهنه الجريمة في محاكاة خيالية لبناء نوع من الثقة في نفسه، حتى تكون دافعا وتشجيعا له[2].

- **ثالثا اتخاذ قرار التنفيذ:** في هذه المرحلة، ينتقل الفرد من التخيل إلى التخطيط الفعلي، حيث يبدأ في وضع خطة محددة تشمل اختيار الهدف، وتحديد الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ الجريمة، كما يضع استراتيجية لتجنب القبض عليه أو تجنب اكتشاف جريمته[3].

- **رابعا تنفيذ الفعل (ارتكاب جريمة القتل):** هذه المرحلة هي الخطوة الأخيرة، حيث يقوم الفرد بتنفيذ

---

[1] Alfred R. Mele, ***springs of action: understanding intentional behavior***, New York, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1992, p121.

[2] L.Rowell Huesmann, ***An Information Processing Model for the Development of Aggression***, Department of Psychology, University of Illinois at Chicago,1988, p13-15.

[3] Kenneth A. Dodge, John D. Coie, ***Social-Information-Processing Factors in Reactive and Proactive Aggression in Children's Peer Groups***, Journal of Personality and Social Psychology, 1987, p 1147.

خطته ويرتكب جريمة القتل. وبعد الفعل، قد يشعر بالارتياح أو النجاح، أو على العكس، قد يتملكه شعور بالذنب والندم الشديد[1].

بشكل عام، تقدم نظرية "الانتقال إلى الفعل" فهمًا معمقا للعمليات النفسية المعقدة التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل، فمن خلال تحليل هذه العمليات، يمكن اكتشاف الأفراد الذين قد يكونون عرضة لخطر تنفيذ جرائم القتل، مما يتيح الفرصة للتدخل المبكر قبل تنفيذ هذه الجرائم.

ترتبط نظريات القتل في علم الاجتماع بتحليل العوامل والظروف الاجتماعية، النفسية، والثقافية التي تساهم في ظهور السلوكيات العنيفة، وبما أن نظرية "الانتقال إلى الفعل" تركز على العمليات النفسية التي تؤدي إلى اتخاذ قرار ارتكاب القتل، فإن هذه النظرية تتكامل مع الأطر الاجتماعية لفهم كيف تتفاعل العوامل الخارجية، مثل الظروف الاجتماعية والضغوط الثقافية، مع العوامل النفسية لتوجيه الفرد نحو اتخاذ القرار النهائي بارتكاب جريمة القتل، فبهذه الطريقة، تجمع نظرية الانتقال إلى الفعل بين الجوانب النفسية والاجتماعية لتوفير تفسير شامل لسلوك القتل.

8- الدراسات السابقة

8-1- الدراسات الغربية

8-1-1- دراسة "فيونا بروكمان" "(Fiona Brookman)" "فهم جرائم القتل 2005"[2]

يعد كتاب "فهم جرائم القتل" لصاحبته "**فيونا بروكمان**" مساهمة كبيرة في الأدبيات الأكاديمية الجنائية حول جرائم القتل، في المملكة البريطانية المتحدة وهي ويلز وإنجلترا واسكتلندا، ويستند الكتاب إلى خبرة المؤلفة البحثية والتدريسية الكبيرة في هذا المجال، فقد سبق هذا الكتاب أطروحة الدكتوراه الخاصة

---

[1] Leonard Berkowitz, ***On the Formation and Regulation of Anger and Aggression***, vol. 45, N.4, USA, the American Psychological Association, 1990, p 496.

[2] Fiona Brookman, ***Understanding Homicide***, 1st Ed, London, SAGE Publications Ltd, 2005.

بالكاتبة، أين ذكرت فيها عدة تفسيرات حول جرائم القتل المختلفة، وخاصةً تلك التي يرتكبها الرجال. ويتضمن هذا المُؤَلّف تحليل مفهوم جريمة القتل من المنظور القانوني والاجتماعي، فجريمة القتل ليست محددة بشكل مطلق، بل هي منتج اجتماعي يتأثر بالعوامل الثقافية والدينية والسياسية، فالكتاب يستعرض العديد من النظريات والتفسيرات المختلفة لجريمة القتل، بدءًا من التفسيرات البيولوجية والنفسية وصولاً إلى التفسيرات الاجتماعية، كما يتناول الكتاب أشكال جرائم القتل، مثل جرائم القتل التي يرتكبها الرجال والنساء، وجرائم قتل الأطفال والرضع، والقتل المتسلسل والإرهاب، كما يتناول الكتاب أيضًا عملية التحقيق في جرائم القتل وسبل الوقاية منها، ويقدم نظرة شاملة حول الموضوع، وبشكل عام يهدف الكتاب إلى تعزيز الفهم والوعي بجرائم القتل وتوفير أدوات تحليلية وفهم عميق لهذه الظاهرة الجنائية المهمة. ولقد تمحورت إشكالية هذا الكتاب حول ما هي طبيعة جرائم القتل؟ وكيف يمكننا تفسيرها؟ ومن خلال هذه الإشكالية تفرعت الأسئلة التالية: لماذا الناس تقتل؟ كيف يتم التحقيق في جرائم القتل؟ ما هي خصائص وأنماط جرائم القتل في المملكة المتحدة؟ كيف يمكن الوقاية من جرائم القتل؟

ومن الأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي تحليل المحتوى، وهذا باستخدام البيانات الإحصائية والوثائق والتقارير الأمنية والتحقيقات المتعلقة بجرائم القتل. ومن ابرز النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة هي: معدلات جرائم القتل في إنجلترا أعلى من ويلز واسكتلندا. الذكور أعلى نسبة من الإناث في ارتكابهم لجرائم القتل. أربعة أنماط من جرائم القتل وهي جرائم القتل بين العائلة، وجرائم القتل بين الغرباء، جرائم القتل العصابات، جرائم القتل المؤسسي (وهو شكل من أشكال القتل، يتم فيه قتل شخص أو أكثر على يد فرد أو مجموعة من الأفراد يعملون ضمن مؤسسة، مثل الحكومة أو شركة أو منظمة دينية). الحد من وصول الأسلحة للأفراد. توفير الدعم للضحايا وتحسين خدمات الصحة العقلية.

8-1-2- دراسة "سارة سكوت" "(Sara Skott)" "أنواع جرائم القتل في اسكتلندا وعلاقتها بأنواع العنف الأوسع 2018"[1]

تشير الكثير من الأبحاث السابقة إلى أن هناك تباينًا في النتائج المتعلقة بالعلاقة بين جرائم القتل والعنف في اسكتلندا، ومع ذلك يجب أن يتم إجراء المزيد من الدراسات لفهم هذه العلاقة بشكل أفضل وذلك لأن الادعاءات غير المؤكدة قد تؤثر على النظريات المختلفة في هذا الصدد.

وعلى إثر ما سبق اهتمت هذه الدراسة (الأطروحة) بالعلاقة بين جرائم القتل والعنف في اسكتلندا، وتعد هذه العلاقة موضوعا هاما يحتاج إلى دراسة وتحليل دقيق، على الرغم من أن اسكتلندا كانت تعتبر واحدة من أكثر البلدان عنفا في العالم المتقدم، ففهم العلاقة بين جرائم القتل والعنف ضرورة لتوجيه السياسة المنتهجة ضد هذا الجانب الإجرامي بإسكتلندا حتى يتم تخصيص الموارد بشكل فعال لتقليل من هذه الجرائم، لهذا تحتاج اسكتلندا إلى دراسات أكثر تفصيلاً حول جرائم القتل والعنف لتحديد الأوجه المشتركة والاختلافات بينهما، ويجب أيضًا دراسة وتفكيك جرائم القتل والعنف إلى أنواع فرعية لفهم العلاقة بينهما بشكل أفضل. وفي هذه الدراسة تم استخدام مجموعتي بيانات، الأولى هي مجموعة بيانات جرائم القتل التي تم جمعها من قاعدة بيانات جرائم القتل التابعة لحكومة اسكتلندا، وهذه البيانات تغطي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2015، والثانية هي مجموعة بيانات جرائم العنف غير القتل من قاعدة بيانات جهاز العدالة الإسكتلندي، وتغطي الفترة الممتدة من 2008 إلى سنة 2015.

---

[1] Sara Skott, ***Changing Types of Homicide in Scotland and their Relationship to Types of Wider Violence***, Scotland, UK, thesis has been submitted in fulfilment of the requirements for a postgraduate degree (PhD), School of Law, University of Edinburgh, 2018.

العنف، سواء كان قاتلاً أو غير قاتل، كان دائما مشكلة خطيرة في اسكتلندا، تعود هذه المشكلة العميقة الجذور إلى عقود من الزمن، حيث كانت تتركز بشكل خاص حول العنف بالسكاكين وعنف العصابات، خاصة في غرب اسكتلندا، وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، شهدت اسكتلندا زيادة كبيرة في تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى مشكلات البطالة الواسعة النطاق التي ساهمت في ظهور العنف والعصابات في عدة مناطق، حيث وصلت جرائم القتل في سنة 1996 إلى 134 حالة قتل، أي بنسبة 91% مقارنة بسنة 1976 وهذا يُفسَّر على أن الشباب كانوا يحملون السكاكين في ذلك الوقت كوسيلة للحماية من العنف المنتشر، حتى أصبح هذا الأمر في اسكتلندا يبدو شيئًا معتادًا ولكن خلال العقد الماضي شهدت اسكتلندا انخفاضًا كبيرًا في معدلات جرائم القتل، حيث بلغت أدنى مستوياتها في الفترة من 2015–2016 مقارنة بسنة 1976، بالإضافة إلى ذلك قلت معظم أشكال الجرائم العنيفة الأخرى، باستثناء الجرائم الجنسية، وبشكل ملحوظ خلال هذه الفترة تحولت اسكتلندا من كونها واحدة من أكثر الدول عنفا في العالم الغربي، إلى واحدة من أدنى معدلات الجرائم القاتلة في أوروبا، بالرغم من أن هذا إنجاز رائع لإسكتلندا، إلا أن هذا كله مجرد لعبة أرقام، فهناك العديد من الجوانب المتعلقة بالجرائم القاتلة والعنف التي لا تزال غير معروفة، ولا نعرف ما هي الأنواع المختلفة من الجرائم القاتلة وجرائم العنف، كما أننا لا نعرف ما إذا كان التغير في أنواع الجريمة القاتلة يعكس التغير في أنواع جرائم العنف الأخرى. وعليه فإن هدف هذه الرسالة العلمية هو الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1) ما هي أنماط القتل المختلفة؟

2) ما هي العلاقة بين أنماط القتل وأنماط العنف؟

3) ما هي التغيرات في أنماط القتل والعنف على مر الزمن؟

4) هل هناك تغيرات في أنماط القتل تعكس التغيرات في أنماط العنف في اسكتلندا؟

ولقد استعملت الباحثة في دراستها أداة تحليل الفئات الكامنة (LCA) وتعد هذه الأداة أسلوبا إحصائيا متقدما، يُستخدم للوصول إلى البروفايل أو المجموعات التي تتشارك بالسمات نفسها، سواء سمات شخصية أو سمات تتحكم في سلوكيات آداء الأفراد المستهدفين بالقياس، ويعد هذا الأسلوب طريقة عملية فعالة في تحديد تصنيفات أو مجموعات للأفراد وفق سمات مشتركة[1].

والباحثة في موضوعها هذا اعتمدت على تحليل مجموعة البيانات المتحصل عليها من قاعدة بيانات جرائم القتل التابعة لحكومة اسكتلندا، والثانية مجموعة بيانات جرائم العنف غير القاتل من قاعدة بيانات جهاز العدالة الإسكتلندي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أربعة أنواع رئيسية لجرائم القتل وأربعة أنواع لجرائم العنف في اسكتلندا:

جرائم القتل هي:

– جرائم القتل بالطعن. –جرائم القتل بالضرب المبرح دون سلاح. –جرائم القتل داخل الوسط العائلي. –جرائم قتل النساء.

جرائم العنف:

– العنف المنزلي. – والعنف العام بدون سلاح. –والعنف العام بالسلاح. –والعنف المرتبط بالعمل.

تشير هذه النتائج إلى أن جرائم القتل والعنف مترابطان، ولكنهما ظاهرتان منفصلتان، كما توفر هذه النتائج فهما أكثر تفصيلا لخصائص جرائم القتل والعنف في اسكتلندا، ويمكن استخدام هذه المعلومات لتطوير استراتيجيات وقائية وتدخلية أكثر فاعلية، لمواجهة هذا النوع من الجرائم، كما يمكن للسياسة المنتهجة للدولة الأخذ بعين الاعتبار كل تفاصيل نتائج الدراسة لمجابهة جرائم القتل داخل اسكتلندا،

[1] خليل الحربي، ***استخدام أسلوب تحليل بروفايل السمات الكامنة لتحديد أنواع الشخصية في عينة من المجتمع السعودي***، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 14، العدد 1، 2018، ص 19.

بداية من مساعدة التحقيقات الشرطية ومساعدة أجهزة العدالة لفهم أكثر حول هذا النوع من الجرائم، إلى غاية الوصول إلى سن قوانين تواجه جريمة القتل.

1-3- دراسة لـ "أسير هيدغرد توسمن" "(Asser Hedegard Thomsen)" "جرائم القتل بالدنمارك لفترة 1992-2016"[1]:

تهتم هذه الأطروحة بموضوع جريمة القتل في الدنمارك خلال الفترة الزمنية المحددة من 1992 إلى 2016، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل جرائم القتل وتداعياتها على الطب الشرعي والسياسات العامة، فهي تحلل جريمة القتل من منظور الطب الشرعي، وتحاول فهم العوامل المؤثرة في جريمة القتل والاستراتيجيات المحتملة للوقاية منها، وترتكز هذه الأطروحة في محتواها على ثلاث محاور أساسية، المحور الأولى يتناول لمحة عامة حول طرق جرائم القتل بشكل عام، ثم يليها المحور الثاني حول استعمال القوة المفرطة والصدمات الحادة واستعمال الأدوات الحادة (مثل السكين) في ارتكاب جرائم القتل مع دراسة ضحايا جرائم القتل، والمحور الثالث والأخير حول تأثير وتطور العلاج والتدخلات الطبية في محاولة إنقاذ الضحايا الذين تعرضوا لطعنات السكين قبل أن يلفظوا أنفاسهم. والسؤال المحوري الذي تدور حوله الدراسة هو: ما هي خصائص حوادث القتل في الدنمارك من وجهة نظر الطب الشرعي خلال الفترة 1992 إلى 2016؟

بناءً على المعطيات الواردة في الدراسة فإن الباحث اعتمد في دراسته على الأدوات والإحصائيات من قاعدة البيانات التالية:

1- سجل الوفيات الدنماركي: يعتبر المصدر الإحصائي الرسمي الرئيسي لحوادث القتل في

[1] Asser Hedegard Thomsen, **Homicide in Danmark 1992-2016**, Denmark PhD-dissertation, Department of Forensic Medicine, Aarhus University, 2020.

الدنمارك، حيث يوفر بيانات عن عدد حوادث القتل من 1970 إلى 2016، ولكن فقط العدد وليس تفاصيل وأساليب جرائم القتل.

2- قاعدة بيانات الشرطة: حيث يتم استخدام قواعد بيانات الشرطة الدنماركية المختلفة حول الجرائم المبلغ عنها، وهذا بغرض استكمال البيانات المستخرجة من سجل الوفيات الدنماركي.

3- نتائج تشريح الجثث: بغرض دراسة ضحايا جرائم القتل لمعرفة الأساليب المتبعة في ارتكاب جرائم القتل ودراسة أشكال الإصابات بسبب استعمال الأدوات الحادة كالطعنات بالسكين.

4-الفحوصات الطبية: تم استخدام معلومات من سجلات الفحوصات الطبية، بغرض الاطلاع على الضحايا الذين تعرضوا للطعنات بالأدوات الحادة، بغرض البحث عن معدل البقاء على قيد الحياة بعد تعرضهم للطعنات عن طريق السكين.

5-سجل أحكام المحاكم الجنائية: ذكر الباحث أن سجل الأحكام المحاكم الجنائية تم استعماله أكثر لغرض تحليل الجرائم.

كما تم الجمع بين التحليل الكمّي والكيفّي في هذه الدراسة وهذا من خلال تلك البيانات التي تم جمعها من مختلف قواعد البيانات.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حسب المحاور الثلاث هي:

* نتائج المحور الأول (محور طرق جرائم القتل بشكل عام):

- معدل مرتكبوا جرائم القتل الذكور أعلى من الإناث.

- الصدمة الحادة (قطع أو طعن) أكثر أساليب القتل شيوعا، تليها الطلقات النارية وبعدها صدمات الرضوض (أي صدمة يتعرض لها عظم الإنسان) وأخيرا تليها جرائم القتل عن طريق الخنق.

- غالبية الضحايا يتراوحون بين 25 سنة إلى 65 سنة.

- طريقة قتل الذكور تختلف عن طريقة قتل الإناث.

– معدلات جرائم القتل كان مرتفعا في الثمانينيات وبدأ في الانخفاض في التسعينيات إلى أقل مستوياته في 2016.

* نتائج المحور الثاني (محور استعمال القوة المفرطة والصدمات الحادة واستعمال الأدوات الحادة في ارتكاب جرائم القتل):

– تم فحص 334 حالة وفاة بآلة حادة.

– معظم الضحايا تعرضوا للطعن أو القطع عدة مرات.

– الصدر والرقبة هي أكثر المناطق شيوعا لتعرضها للإصابة.

* نتائج المحور الثالث (محور تأثير وتطور العلاج والتدخلات الطبية في محاولة إنقاذ الضحايا الذين تعرضوا لطعنات السكين قبل أن يلفظوا أنفاسهم):

– تم تحليل 159 ضحية ماتوا بسبب طعنة واحدة بالسكين.

– ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة بمرور الوقت عند الإصابة بالسكين (الذين وصوا إلى المستشفى) مما يشير إلى تحسن نتائج العلاج الطبي.

– معظم المصابين بطعنة واحدة بالسكين ماتوا قبل الوصول إلى المستشفى.

8-1-4- دراسة لـ "كيل برجسون ومارك رولاس وتوماس زاويزا" "(Kyle Burgason, Mark Ruelas, Thomas Zawisza)" "دراسة حالات جرائم القتل تقييم الواقع واتخاذ القرارات"[1]:

الكتاب يحتوي على سبعة فصول، حيث يقدم فحصا شاملا لمختلف جوانب جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الأنواع، والتحقيقات في قضايا جرائم القتل، وجرائم القتل عند فئة الأحداث، والاعتبارات القانونية، ومجال المحاكم والإصلاح، والقضايا الراهنة فيما يخص جرائم القتل

[1] Kyle Burgason, Mark Ruelas, Thomas Zawisza, ***HOMICIDE CASE STUDIES Real-world Assessment and Decision-making***, 1st Ed, New York, Routledge Taylor and Francis Groupe, 2022.

ويعرض الكتاب أكثر من 30 دراسة حالة واقعية، مبرزا التعقيدات والتحديات التي يواجهها جميع الأطراف المعنية بقضايا جرائم القتل من ضحايا وجناة إلى المهنيين القانونين، وآخر فصل ذكر في الكتاب يتكلم عن الدروس المستفادة من خلال دراسة الحالات التي تم التطرق إليها، كما تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين النظرية والمجال الاجرامي الواقعي، مما يجعل هذا الكتاب موردا ضروريا لطلاب ومحترفي العدالة الجنائية، والتخصص الإجرامي عموما.

لا يتضمن كتاب "دراسة حالات جرائم القتل" صراحة إشكالية محددة بالمعنى التقليدي كما هو موجود في الأبحاث الأكاديمية، إلا أن الكتاب ومن خلال فحصه الشامل لحالات القتل المختلفة، يعالج ضمنيا عددا من القضايا المهمة داخل نظام العدالة الجنائية، ويبحث في تأثير العوامل المجتمعية والنفسية على كل من الفاعلين والآثار المترتبة على ضحايا جرائم القتل. والعينة التي تم اختيارها في الدراسة متكونة من أكثر من 30 حالة، كلها قضايا جرائم قتل حقيقية.

يمكن أن نبرز أهم الأفكار التي جاءت في الكتاب وذلك من خلال عرض الفكرة الرئيسية لكل فصل على شكل نقاط لتبسيط المفهوم على النحو الآتي:

الفصل الأول: أنواع جرائم القتل

الفكرة الرئيسية للفصل الأول هي تقديم نظرة شاملة حول تنوع جرائم القتل، وكيفية تصنيفها وفقًا للعديد من العوامل، مثل الظروف المحيطة بالجريمة، والنية وراء الفعل، والعلاقة بين الجاني والضحية. فكل نوع من أنواع جرائم القتل يحمل خصائص مميزة ويخضع لمعايير قانونية محددة، ومن بين الأنواع، القتل القانوني، القتل العمدي، والقتل بالخطأ، بالإضافة إلى أشكال خاصة من القتل، كقتل الأطفال من قبل الوالدين، وقتل الرضع، وقتل كبار السن، وغيرها. يُسلط الفصل الأول الضوء على تعقيدات قضايا جرائم القتل وأهمية فهم الدوافع والظروف المحيطة لتحديد الفئة القانونية المناسبة لكل جريمة.

الفصل الثاني: التحقيقات والاستجوابات في جرائم القتل

الفكرة الرئيسية للفصل تتمحور حول الأساليب والمهارات اللازمة لإجراء مقابلات واستجوابات ناجحة في تحقيقات جرائم القتل، وكيفية تطبيق هذه المهارات في مختلف جوانب التحقيق الجنائي، ويوضح الفصل بأن تقنيات المقابلة في قضايا جرائم القتل ليست مختلفة كثيرًا عن الجرائم الأخرى، كما يستعرض الفصل أساليب معينة مثل المقابلة المعرفية وتقنية **ريد** و**أسلوب السلام** الخاصة بالتحقيقات، مع الإشارة إلى أهمية التحضير الجيد للجلسة والاستماع الجيد، والصمت الاستراتيجي كجزء من العملية، كما يتناول النص التحديات والنصائح المتعلقة بالتعامل مع المتهمين، خصوصًا أولئك الذين يكونون تحت تأثير المخدرات أو يعانون من السيكوباتية، ويؤكد على أهمية الخبرة والممارسة في تحسين مهارات المقابلة والاستجواب.

الفصل الثالث: جرائم القتل عند الأحداث

الفصل يتحدث عن العلاقة بين العمر والجريمة، مع التركيز بشكل خاص على جرائم القتل التي يرتكبها الأحداث، ويُظهر الفصل أن الشباب يميلون إلى ارتكاب الجرائم التي تتبع نمطا متسقا يبدأ في أواخر الطفولة أو أوائل سن المراهقة، ويتصاعد خلال منتصف سن المراهقة، ثم يتراجع في أواخر سن المراهقة وأوائل العشرينات مع نضوج الأفراد، كما يعرض الفصل العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الجريمة بين الشباب، ويناقش تأثيراتها على سلوكيات العنف، بما في ذلك جرائم القتل التي يرتكبها الأحداث، إضافة إلى كيفية معاملة الأحداث في النظام القانوني.

الفصل الرابع: القتل القانوني والوفيات عن طريق الخطأ

أهم ما جاء في هذا الفصل يدور حول التعقيدات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالوفيات الناتجة عن الأعمال الطبية والقرارات الشخصية في إنهاء الحياة (المقنن عند بعض الدول)، كما يناقش الفصل التزام الأطباء بالمبادئ الأخلاقية وكيف يؤثر ذلك على ممارساتهم، ثم يتطرق الفصل

إلى قضية المساعدة على الموت وكيف تتعامل القوانين والمجتمع مع هذه المسألة، يختتم الفصل بمناقشة قضايا الوفاة عن طريق الخطأ وكيف يتم التعامل معها قانونيًا وأخلاقيًا، مشيرًا إلى التحديات المرتبطة بتحديد المسؤولية والعدالة في هذه الحالات.

الفصل الخامس: المحاكم، والإصلاح، وجرائم القتل

يتطرق الفصل إلى نظام العدالة الجنائية وتأثيرها على معالجة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك جرائم القتل، حيث يُظهر الفصل حول كيفية إلقاء القبض على المشتبه بهم ومحاكمتهم وإدانتهم، كما يُسلط الضوء على التحديات والقيود داخل النظام العدلي، مثل تقديرات النيابة في اختيار القضايا للمحاكمة، والعوامل التي تؤثر على قرارات الحكم، بما في ذلك الجنس والعرق والخلفية الاجتماعية للضحايا والجناة، كما يُبرز الفصل أيضًا التحديات في مجال التربية والإصلاح في مواجهة الإجرام، مشددًا على أهمية الاحترافية والنزاهة للأفراد العاملين في هذا المجال.

الفصل السادس: القضايا الراهنة فيما يخص جرائم القتل

الفكرة الرئيسية للفصل تتمحور حول التحديات والقضايا الراهنة التي تواجه العلاقة بين الشرطة والمجتمعات التي تخدمها، خاصة في ظل الانتقادات المتزايدة بسبب حوادث القتل ذات الشهرة في أمريكا، ويُذكر في هذا الفصل أيضا كيف أن القوانين لا تنفذ في بعض المجتمعات المهمشة اقتصادياً وهيكلياً، كذلك قضايا أخرى مثل الجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية، والهجمات الإرهابية المحلية، والتحديات القائمة في نظام العدالة الجنائية والخدمات الصحية النفسية، مشيراً إلى الحاجة إلى معالجة هذه القضايا بطرق شاملة ومتعددة الأوجه.

الفصل السابع: الدروس المستفادة

فكرة الفصل تتمحور حول أهمية فهم أنواع القتل وتأثيراته، بما في ذلك العواقب الجانبية والعبء الذي يتحمله الضحايا المشاركون والعاملون في نظام العدالة الجنائية، يُبرز الفصل الحاجة إلى تطبيق

نظريات الجريمة وتصنيفات القتل لفهم كل حادثة على حدة، والتأكيد على الدور الحاسم لدراسات الحالة في تعليم وتدريب المتخصصين في مجال العدالة الجنائية، كما يُناقش الفصل تحديات المستقبل والفرص المتاحة لتحسين نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك اعتماد سياسات أكثر فعالية وتطبيقات عملية، مع التركيز على الشراكة بين الشرطة والمجتمع لزيادة الثقة وتحسين العلاقات.

عرض حالتين من حالات الدراسة:

دراسة الحالة 1

دراسة الحالة هذه بدأت عند الاختفاء المأساوي والقتل اللاحق **لهولي سميث**، طالبة علم النفس في السنة الثانية، التي كانت تستمتع بعطلتها الصيفية، حيث خرجت **هولي** للجري في المساء بمنطقة بروكلاند (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي منطقة ذات مجتمع زراعي صغير، ولم تعد، أثار قلق صديقها **جيمس** بسبب عدم ردها على الهاتف، وبلّغ والدها مما أشعل بحثا على مستوى الدولة شمل متطوعين والشرطة المحلية ومكتب التحقيقات الفدرالي.

أدت التحقيقات إلى اعتقال **سيباستيان غونزاليس**، عامل مزرعة محلي يبلغ من العمر 25 سنة، وتم توجيه تهمة القتل من الدرجة الأولى له، تم التعرف على **غونزاليس** كشخص مهم بعد أن أظهرت تسجيلات كاميرات المراقبة سيارته تتبع **هولي** أثناء رياضة الجري، اعترف بمتابعتها ثم الهجوم عليها بعد رفضها له لمواعدته، مدعيا أنه "فقد وعيه"، ثم وجدت لاحقا جثتها في صندوق سيارته، ولقد تم تحديد سبب وفاة **هولي** بأنها جراء إصابات متعددة بأداة حادة.

اكتسبت القضية اهتماما إضافيا بسبب وضع **غونزاليس** كمهاجر غير شرعي، مما أثار النقاشات السياسية بشأن أمان المواطنين الأمريكيين والتهديد الخطير الذي يشكله المهاجرون غير الشرعيين، فأثار الجدل المحتدم حول القضية والظروف المحيطة بقتل **هولي** أثار نقاشات حول كفاية الأدلة لتهمة القتل من الدرجة الأولى.

تطرح هذه القضية أسئلة حرجة حول العملية القانونية وردود الفعل الاجتماعية والسياسية على الجرائم المتعلقة بالمهاجرين.

دراسة الحالة 2

تدور هذه الدراسة حول حادثة مأساوية حيث يفقد **آل**، عامل في الحديقة الذي كان يشرب الكحول بشكل مفرط طوال اليوم السيطرة على شاحنة شركته، مما يؤدي إلى حادث مروع، على الرغم من حالته السكرية، يتمكن **آل** من إنهاء عمله ولكن بعد ذلك وهو يقود السيارة وبين ساقيه زجاجة خمر، ينحرف عن الطريق في منطقة سكنية، مصطدمًا بشخصين في فناء منزل أمامي. يواجه رجال الشرطة مشهدًا فوضويًا ويكتشفون نتيجة مدمرة، ضحيتان، رجل بالغ وطفلة تبلغ من العمر عامين تم اصطدامهما بشكل قاتل، ويتم العثور على الطفلة تحت الشاحنة، مشيرًا إلى ذلك زوج من الأحذية الوردية الصغيرة، تثير الحادثة استجابة غاضبة من الحشد ضد هذا المتسبب، تعاطفا مع الضحيتين، خاصة أن الضحية طفلة صغيرة مما أجج عواطف الحشد، مما يؤدي إلى موقف متوتر يتطلب تحركا فوريًا من الشرطة لتأمين السائق وإدارة الحشد الغاضب. تطرح القضية أسئلة حرجة بشأن كيفية التعامل مع المشاهد المليئة بالعواطف، وتحديات ضمان محاكمة عادلة في القضايا التي تشمل وفاة الأطفال، ومدى ملاءمة العقوبة لنوع الجريمة.

تم استعمال تقنية المقابلة في حالات الدراسة، وأثناء الاستجواب للمتهمين تم استخدام تقنيتين أساسيتين في الاستجواب وهما تقنية **ريد** و**تقنية السلام**.

تقنية ريد: هذا نظام مقابلة يستخدم سيناريو الضغط العالي، يتبعه تعاطف وتفهم من المحقق، ويهدف إلى الحصول على اعتراف، وتتضمن التقنية ثلاث مكونات رئيسية: تحليل الوقائع، حيث يقدم المحقق الأدلة للمتهم، وبناء الثقة خلال مرحلة المقابلة، ومقاطعة المحقق لأي إنكار للجريمة.

تقنية السلام (PEACE): هذه الطريقة أكثر حوارًا وتجنبًا للمواجهة مقارنة بتقنية ريد، وتشمل التخطيط والتحضير، والمشاركة والشرح لبناء الثقة، والسماح للمتهم بسرد الأحداث دون مقاطعة، وفي الختام تلخيص رواية المتهم، وتقييم المقابلة من قبل المحقق.

تعتبر هذه التقنيتان جزءًا لا يتجزأ من استكشاف الكتاب لتحقيقات جرائم القتل، حيث توفر إطارا لفهم كيفية إجراء السلطات القانونية لتطبيق القانون أثناء المقابلات والاستجوابات في قضايا جرائم القتل. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي من خلال تحليل ظاهرة جريمة القتل، والبحث في تأثير الظاهرة على المستويين، مستوى العدالة ومستوى الأفراد.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي التفريق بين القتل التعبيري والقتل الآلي، فالأول تدفعه العاطفة بهدف جعل الضحية تعاني، والثاني بدافع مصلحة أو تحقيق غاية معينة (لا نقصد الحالتين المذكورتين). تفسير الديناميكيات الأسرية والعلاقات الشخصية حتى يتسنى فهم جرائم القتل. قوة تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في دفع الفرد إلى ارتكاب جرائم القتل. رفع مستوى التحديات في مجال التحقيق وهذا لمواجهة وفك لغز من هو القاتل. أهمية التعاون بين الأجهزة القانونية والمجتمعية لفهم ومنع جرائم القتل. المجال الاكاديمي بكل تخصصاته الجنائية حقق قفزة في مواجهة جرائم القتل.

8-1-5- دراسة لـ "لوسيان مارتينس بورجس" "(Lucienne Mertins Borges)" "جرائم القتل في إطار العلاقات الحميمية: مقارنات حسب جنس المعتدين"[1]

اعتدنا أن نقرأ أو نسمع عن العنف الزوجي، وهذه الأطروحة تبحث في جريمة القتل التي تحدث في إطار العلاقة الحميمية، أو ما يسمى بالقتل الزوجي (باللغة اللاتينية **Uxoricide**)، وهذا الأخير

[1] Lucienne Martins Broges, **L'Homicide Commis Dans Une Relation D'intimité : Comparaisons Selon Le Sexe Des Agresseurs**, Québec, Thèse Doctorat En Psychologie, Université Du Québec à Trois-Rivières, 2006.

يعتبر نوع من القتل يكون فيه الضحية والفاعل مرتبطين عاطفيا ببعضهما البعض، سواء عن طريق الزواج، (أو المساكنة أو المواعدة حسب ثقافة المجتمع محل الدراسة). ففي عام 1989 إلى عام 2000، وقعت 198 جريمة قتل زوجي في مقاطعة كيبيك، منها 166 (83.8%) جريمة ارتكبها الرجال و32 (16.2%) ارتكبتها النساء. كان الهدف العام من هذه الدراسة هو تقديم فهم أكثر شمولية للظروف وللشخص الذي ارتكب جريمة القتل الزوجي، وبشكل أدق، البحث والتفسير والتحليل في الفروق حسب جنس المعتدين، وذلك على عينة من الذين ارتكبوا جريمة قتل زوجي في كيبيك. ولتحقيق ذلك، شمل البحث مرحلتين مختلفتين، حيث كانت المرحلة الأولى تتمثل في تطوير والتحقق من صلاحية شبكة تحليل متعددة الأبعاد لجريمة القتل الزوجي، لتمكين إجراء دراسة على أساس السجلات فقط، ولقد تم التحقق من صلاحية شبكة التحليل المتعدد الأبعاد لجريمة القتل الزوجي من خلال مقابلات مع عشرة (10) أشخاص ارتكبوا جريمة قتل زوجي في كيبيك وبيانات السجلات لكل مشارك. أما المرحلة الثانية من البحث تتضمن تحليل سجلات أربعة وخمسين (54) مشاركًا في جريمة القتل الزوجي، منهم سبعة وعشرون (27) من الذكور وسبع وعشرون (27) من الإناث، لرسم ملامح المرتكبين وتحديد الفروق بين الجنسين، مثل العمر، التعليم، الوضع الوظيفي، ودور العنف الأسري.

ولقد طرحت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أنواع المتغيرات الواقعية التي تميز بين الرجال والنساء الذين ارتكبوا جريمة القتل ضمن إطار العلاقات الحميمية؟

ومن المتغيرات الواقعية التي تبحثها هذه الدراسة هي: نوع العلاقة الزوجية، مدة العلاقة الزوجية، العمر، التعليم، الوضع الوظيفي، تهمة القضية، الحكم، مكان وزمان الجريمة، الإبلاغ والمعلومات المقدمة للسلطات، حالة التسمم في وقت الجريمة، الوسيلة المستخدمة لارتكاب الجريمة.

وتتضمن فرضيات البحث في هذه الأطروحة ما يلي:

1- جرائم القتل الزوجي التي يرتكبها الرجال تحدث بشكل أكثر تكراراً من تلك التي ترتكبها النساء في سياق العنف الأسري (حيث الرجال هم مرتكبو هذا العنف).

2- الجناة من الذكور يرتكبون جريمة القتل الزوجي في سياق الانفصال بشكل أكثر تكراراً من الجناة من الاناث.

3- للجناة من الذكور عدد أكبر من الجرائم الإجرامية مقارنة بالجناة من الإناث.

4- الجناة من الإناث يرتكبون جريمة القتل الزوجي دفاعا عن النفس بشكل أكثر من الجناة من الذكور.

أداة الدراسة المستخدمة في هذه الأطروحة هي المقابلة وتحليل المحتوى، حيث تم استخدام الشبكة التحليلية المتعددة الأبعاد للقتل الزوجي، والتي تم تطويرها لتحليل القضايا بشكل شامل، ولقد تم استخدام هذه الشبكة لتصنيف المعلومات المتعلقة بجرائم القتل الزوجية، معتمدةً على مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك التقارير الطبية وتقارير الشرطة والمحاكم والمقالات الصحفية. تم تصميم هذه الشبكة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول القضية، مما يسمح بتحليل شامل ودقيق للحالات المدروسة.

تم اختيار مجموعة الدراسة أو العينة في هذه الأطروحة بعناية، لاستكشاف ديناميكيات وخصائص جرائم القتل الزوجي أو الجرائم التي ترتكب في سياق العلاقات الحميمة في كيبيك. تأثر اختيار المشاركين (الذين قاموا بالجرم) بعدة معايير، بما في ذلك الولاية القضائية (تم استبعاد الحالات خارج كيبيك)، العمر (بين 24 و50 عامًا)، الجنسية (غالبية المشاركين من كيبيك)، وغيرها من العوامل الديموغرافية والسلوكية.

غالبية المشاركين (80٪) كانوا من كيبيك، مما يبرز السياق الجغرافي والثقافي المحدد للدراسة، حوالي نصف المشاركين كان لديهم وظائف في وقت الدراسة، في حين أن 70٪ كان لديهم سجلات

جنائية سابقة، مما قد يشير إلى تاريخ من السلوكيات المنحرفة أو العنيفة.

كانت مشاكل تعاطي المحظورات أيضًا شائعة بين هذه المجموعة، حيث عانى 80٪ من المشاركين مع الكحول و50٪ من مشاكل تعاطي المخدرات.

النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تغطي عدة جوانب تتعلق بجرائم القتل الزوجي، وتشمل النقاط التالية:

1- الإبلاغ عن الجريمة والاعتراف بها :وُجد أن نسبة معينة من الجناة قاموا بإبلاغ السلطات بأنفسهم، بينما في حالات أخرى، كانت الإبلاغ من قبل أشخاص آخرين مثل أفراد العائلة أو الجيران.

2- حالة التسمم أثناء الجريمة والوسيلة المستخدمة :تم التوصل إلى أن بعض الجناة كانوا تحت تأثير الكحول أو المخدرات في وقت ارتكاب الجريمة.

3- نوع الوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة: الوسائل المستخدمة في الجريمة كانت الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية، وكان الخنق من بين الطرق الأكثر شيوعا.

4- أنواع ومدة العلاقة الزوجية أو الانفصال :تم تحديد جزء كبير من الجنايات كانت ضحاياها إما الشريك الحالي أو السابق، كما تم تسجيل مدة العلاقات التي تنوعت من فترات قصيرة إلى علاقات استمرت لسنوات طويلة.

5- الفروق السوسيوديموغرافية بين الجناة من الرجال والنساء :أظهرت النتائج وجود اختلافات في السمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين الجناة من الرجال والنساء، بما في ذلك مستويات التعليم، وضع العمل، ومصادر الدخل.

هذه النتائج تقدم رؤى مهمة حول ظروف وخلفيات جرائم القتل الزوجي، مشيرة إلى تعقيدات هذه الظاهرة وتنوع العوامل المؤثرة فيها، مظهرة الفروق الجنسية للجناة، والعوامل المؤدية إلى الجريمة والمؤثرات التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب هذه الجرائم العنيفة.

8-1-6- دراسة جرائم القتل لـ "موريس كيسون، كاثرين روسي، نتالي بوليو وفابيان كيسون" (Maurice Cusson, Catherine Rossi, Nathalie Beaulieu et Fabienne Cusson)" ضمن كتاب "دراسة علم الاجرام التجريبي"[1]

تستكشف هذه الدراسة الجوانب المتعددة للقتل العمد، من خلال فحص تعريفه، أشكاله، خصائص الجناة والضحايا، بالإضافة إلى الديناميكيات الكامنة وراءه واستراتيجيات الوقاية منه وتشدد الدراسة على أهمية فهم النزاعات التي تؤدي إلى القتل العمد، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمتورطين، وأنواع القتل المختلفة، بما في ذلك القتل الزوجي والعائلي، تصفية الحسابات، والقتل المرتبط بالأنشطة الإجرامية أو الخلافات. يتم فحص جوانب محددة مثل السوابق الإجرامية، الحالة الاجتماعية، وأعمار الجناة والضحايا، إلى جانب الاتجاهات وعوامل الخطر المرتبطة بالقتل العمد. تتناول الدراسة أيضًا استراتيجيات الوقاية، مع التركيز على ضبط الأسلحة، مراقبة الأفراد الخطرين والتدخل في النزاعات لمنع تصعيد العنف، وأخيرا تُفحص معدلات القتل العمد عبر الزمان والمكان مقارنة بين كيبيك والمناطق الأخرى، واستكشاف أسباب انخفاض معدلات القتل العمد في بعض المجتمعات.

سؤال الانطلاق لهذه الدراسة: ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أشكال القتل العمد وديناميكياته، وكيف يمكن تطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية منه والتقليل من حدوثه؟

أداة الدراسة المستعملة متعددة الجوانب، تشمل تحليل البيانات الإحصائية لفهم الأنماط والاتجاهات، استعراض الأدبيات الأكاديمية لاستكشاف النظريات والأطر النظرية المتعلقة بالقتل العمد، كما تم استخدام دراسة الحالة لتحليل حوادث محددة من القتل العمد لفهم الديناميكيات الكامنة وراء هذه الجرائم.

[1] Ipid.

من خلال الدراسة يمكن استخراج الفرضيات التالية:

– القتل غير العمد يحدث كنتيجة للدفاع عن النفس أو في حالات الحوادث، مثل حوادث الطرق.

– الصراعات التي تؤدي إلى القتل العمد تتشكل من خلال ديناميكيات معقدة تشمل العلاقات الاجتماعية والعوامل النفسية.

– خصائص معينة للجناة والضحايا، مثل الجنس والعمر والحالة الاجتماعية تساهم في فهم أسباب وظروف القتل العمد.

– انخفاض معدلات القتل في بعض المجتمعات، مثل كيبيك، يرتبط بالمعايير والقيم الاجتماعية والثقافية التي تدين العنف.

لا تذكر الدراسة تفاصيل محددة عن عينة بحثية معينة بشكل مباشر، ولكنها تشير إلى مجموعات مختلفة من الأفراد، مثل:

– **الجناة والضحايا** :يتم الإشارة إلى خصائص مثل الجنس، العمر، والحالة الاجتماعية للجناة والضحايا في حوادث القتل العمد، هذه الخصائص تشير إلى أن الباحثين قد جمعوا بيانات عن مجموعات متنوعة من الأشخاص المتورطين في جرائم القتل.

– **الأنواع المختلفة للقتل** :يتم تقسيم القتل إلى فئات مثل القتل العمد، القتل غير العمد، والقتل ضمن سياقات مختلفة مثل العلاقات الزوجية، النزاعات الأسرية، والأنشطة الإجرامية، هذا يشير إلى أن الدراسة قد شملت تحليل حوادث مختلفة تحت تصنيفات متعددة.

– **تحليل الاتجاهات عبر الزمن** :الدراسة تشير إلى مراجعة التغيرات في معدلات القتل العمد عبر فترات زمنية مختلفة وفي مواقع جغرافية متعددة، مما يلوح في الأفق بأن الباحثين قد استعرضوا بيانات تاريخية أو مقارنات بين مناطق مختلفة كجزء من عينتهم الدراسية.

بناء على النقاط المذكورة أعلاه، يمكن استنتاج أن العينة المستخدمة في الدراسة تضمنت مجموعة

واسعة من حوادث القتل العمد، بالإضافة إلى تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للأشخاص المتورطين، وذلك من أجل فهم أعمق لديناميكيات وأسباب هذه الجرائم.

يمكن استنتاج بعض النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة:

- **تعريف القتل وأنواعه** :القتل يُعرف بأنه فعل إزهاق روح إنسان آخر، ويُقسم إلى قتل العمد وقتل غير العمد الذي قد ينتج عن الدفاع عن النفس أو الحوادث.

- **ديناميكيات الصراعات المؤدية للقتل** :الصراعات التي تنتهي بالقتل تتميز بديناميكيات معقدة ترتبط بالعلاقات الاجتماعية والعوامل النفسية، مثل الغيرة والرغبة في السيطرة.

- **خصائص الجناة والضحايا** :تشمل العمر، الجنس، والحالة الاجتماعية، حيث تم التوصل إلى أن هذه الخصائص تلعب دورا في فهم القتل العمد وتحديد الأنماط والاتجاهات.

- **أنواع القتل العمد** :تم التمييز بين عدة أنواع، بما في ذلك القتل الزوجي، القتل الأسري، تصفية الحسابات، والقتل المرتبط بأنشطة إجرامية أخرى مثل السرقة.

- **استراتيجيات الوقاية** :تشمل ضبط الأسلحة، مراقبة الأفراد الخطرين، والتدخل في النزاعات لمنع تصعيد العنف، بالإضافة إلى تحسين التعاون بين الشرطة والخدمات الطارئة.

- **تحليل الاتجاهات الزمنية والجغرافية** :أظهرت الدراسة أن معدلات القتل العمد قد تغيرت عبر الزمن وتختلف بين المناطق، مع الإشارة إلى انخفاض معدلات القتل في بعض المجتمعات مثل كيبيك.

- **أسباب انخفاض معدلات القتل** :تم استكشاف عدة أسباب محتملة، بما في ذلك القيم الاجتماعية والثقافية التي تدين العنف، وكذلك الاستجابات الفعالة من النظام القضائي والشرطة.

هذه النتائج توفر فهمًا معمقًا للعوامل المؤثرة في القتل العمد وتقدم أساسًا لتطوير استراتيجيات وقائية فعالة.

8-1-7- دراسة لـ "آديل فابر" "(Adèle Fabre)" " العود إلى جريمة القتل المرضي :الخصائص السوسيوديموغرافية، والإكلينيكية لمرتكبي جرائم القتل المتكررة الذين يعانون من اضطراب عقلي رئيسي"[1]

جرائم القتل المتكررة التي يرتكبها مرضى يعانون من اضطرابات عقلية تُعد أحداثا مأساوية وكثيرا ما تحظى بتغطية إعلامية، إلا أن الأبحاث حول هذا الموضوع نادرة، خاصة فيما يتعلق بالعود إلى الجريمة. رغم أن هؤلاء المرضى يشتركون في بعض الخصائص مع مرتكبي جرائم العنف الآخرين، فإن لديهم سمات مميزة تتطلب الدراسة. ومع أن أغلب جرائم القتل لا يرتكبها مرضى نفسيون، فإن من يعاودون ارتكاب جرائم القتل ويعانون من اضطرابات عقلية، غالبًا ما يصابون بالفصام أو اضطرابات في الشخصية أو الإدمان. ومن المهم الإشارة إلى أن مرضى الفصام، رغم احتمال ارتكابهم للعنف، هم أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا، مما يجعل العلاج المبكر ضروريا لتجنب العزلة الاجتماعية والعائلية.

تطرح هذه الدراسة موضوع العود إلى جريمة القتل، وتحديداً جريمة القتل التي يرتكبها الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية رئيسية، وتسلط الأطروحة الضوء على الخصائص السوسيوديموغرافية والإكلينيكية للأشخاص الذين يرتكبون جرائم القتل مرة أخرى بعد الإفراج عنهم، مع التركيز على تلك الحالات التي يتواجد فيها اضطراب عقلي كعامل مساهم.

فالفكرة الرئيسية التي تتناولها الأطروحة هي التحقيق في الدوافع وراء إعادة ارتكاب جرائم القتل من قبل هؤلاء الأفراد، وكيف يمكن للخصائص الشخصية والإكلينيكية أن تؤثر على احتمالية الرجوع للجريمة، كما تهدف الأطروحة أيضا إلى استكشاف العلاقة بين الاضطرابات النفسية والعنف، وكيف

[1] Adèle Fabre, **La récidive dans l'homicide pathologique. Caractéristiques sociodémographiques, cliniques et criminologiques d'auteurs de récidive homicide présentant un trouble mental majeur**, France, Thèse Doctorat En Médecine humaine et pathologie, Université de Bordeaux, 2013.

يمكن أن تؤثر هذه الاضطرابات على سلوكيات الأفراد وقراراتهم، خصوصاً في سياق ارتكاب الجرائم الخطيرة مثل جريمة القتل. ومن المواضيع المهمة الأخرى التي تغطيها الأطروحة هي تحليل العوامل التي قد تساهم في تقليل خطر الرجوع إلى الجريمة، مثل التدخلات العلاجية والبرامج الإصلاحية، وكيف يمكن لهذه الأساليب أن تساعد في تحقيق تغيير إيجابي في حياة الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية ولديهم تاريخ من السلوك العنيف.

بشكل عام، تسعى الأطروحة إلى تقديم فهم أعمق لديناميكيات الجريمة والعقاب والإصلاح في سياق الصحة النفسية والعقلية، مع التركيز على أهمية تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من العود إلى الجريمة، وتحسين نتائج التدخلات العلاجية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية خطيرة.

ولقد تم صياغة إشكالية الأطروحة على النحو الآتي: ما هي الخصائص السوسيوديموغرافية والإكلينيكية والجنائية للمرضى العقليين، الذين يرتكبون جريمة القتل ثم يعودون لجريمة القتل مرة أخرى؟ وكيف يمكن وضع استراتيجيات للوقاية من جريمة القتل والعود إلى الإجرام بين الأفراد المصابين بالاضطرابات العقلية؟

تجسدت فرضيات الأطروحة كالتالي:

– المرتكبون المتكررون لجرائم القتل الذين يعانون من اضطرابات عقلية كبيرة يظهرون أنماطا معينة في خلفياتهم السوسيوديموغرافية، مثل العمر، الجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، تختلف عن تلك الخاصة بالمجرمين المتكررين الذين لا يعانون من اضطرابات عقلية.

– هناك خصائص إكلينيكية محددة، مثل نوع الاضطراب العقلي، شدته، وتاريخ العلاج، التي تزيد من احتمالية العود لارتكاب جرائم القتل بين الأفراد المصابين بها.

– دوافع الجريمة، طرق القتل، واختيار الضحايا، تكون مميزة بشكل خاص للمرتكبين المتكررين

لجرائم القتل الذين يعانون من اضطرابات عقلية، مقارنةً بالمرتكبين الذين لا يعانون من مثل هذه الاضطرابات.

في هذه الدراسة، استُخدمت عدة أدوات لجمع البيانات وتحليلها:

– جمع البيانات: تم الحصول على البيانات من ملفات المرضى والأرشيف، وشملت الدراسة السجلات الطبية والتمريضية، الخبرات الطبية النفسية في القضايا الجنائية، التقارير الطبية الشرعية المحتملة، محاضر الشرطة، مقالات صحفية، والأحكام القضائية.

– أدوات التحليل الإحصائي: تم استخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية ومتعدد المتغيرات XLSTAT، وهو امتداد للبرنامج الشهير Excel.

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يركز على مجموعة من المرضى الذين ارتكبوا جرائم قتل متكررة، وكانوا مقيمين في وحدات الرعاية الصحية بفرنسا.

تم تحديد معايير لاختيار العينة، حيث شملت الدراسة الأشخاص الذين ارتكبوا جريمتي قتل أو أكثر متباعدتين زمنيًا، وتم استبعاد الحالات التي لا تنطبق عليها هذه المعايير.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مهمة تتعلق بالجريمة والعود إليها، وتشمل:

– وجود نسبة كبيرة من الاضطرابات العقلية بين مرتكبي الجرائم، وصولا إلى 90% في بعض الدراسات.

العديد من مرتكبي جرائم القتل الذين يعانون من اضطرابات عقلية لديهم تاريخ من العنف والاتصال بالمؤسسات الطبية النفسية.

– استخدام الأسلحة البيضاء في 44 إلى 56% من الجرائم، والأسلحة النارية في 15 إلى 35% منها.

– الدوافع وراء جرائم القتل تشمل الهلوسات والوهم بالاضطهاد.

– الضحايا غالبًا ما يكونون أفراد من العائلة أو معروفين للجاني.

– الجرائم العنيفة المتكررة تحدث غالبًا بين الأشخاص الذين لديهم اضطرابات في الشخصية من النوع المعادي للمجتمع ومن يعانون من إدمان المواد المحظورة.

8-2- الدراسات العربية

8-2-1- دراسة "أنور خلف العبيسات" " اختبار نظرية الضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل دراسة تطبيقية على النزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن"[1]

تتناول هذه الأطروحة نظرية الضغوطات الاجتماعية في سياق جرائم القتل، والنظريات المختلفة التي تفسر سلوك الجريمة، كنظرية الأنومي التي تعود جذورها إلى دوركايم، وتتعامل مع فكرة الانحراف الناتج عن فقدان القواعد والمعايير الاجتماعية، ونظرية الفرصة التي تصنف ضمن نظريات الضغوطات، وتركز على تباين الفرص كتفسير للجريمة، كما تناولت نظرية الضغوطات العامة، التي تبرز كأحد نظريات الضغوطات الاجتماعية على مستوى الماكرو، معتبرة أن الفرد يتأثر بالضغوطات النفسية المحيطة به، كما تكشف الدراسة أيضا عن الكيفية التي تؤثر بها هذه الضغوطات الاجتماعية على الأفراد وتدفعهم نحو السلوك الإجرامي، فمثلا كيف أن للفقر والبطالة والأمية وفقدان الأحباء، أن تؤثر عليهم سلبًا وتدفعهم إلى اللجوء للسلوكيات الضارة مثل الإدمان والأفعال الإجرامية، وتشدد الدراسة على أن استجابة الأفراد للضغوطات الاجتماعية تختلف من شخص لآخر وتتأثر بعوامل متعددة مثل العمر والجنس، كما تقدم الدراسة تعريفات متنوعة للضغوطات الاجتماعية، مثل الضغوطات الجسدية والعاطفية والفكرية والتي تشمل مشاكل مثل الأرق، الصداع، العصبية، وصعوبات التركيز، إلى جانب ضغوطات تتعلق بالعلاقات الاجتماعية مثل فقدان الثقة بالآخرين

[1] أنور خلف العبيسات، ***اختبار نظرية الضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل دراسة تطبيقية على النزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن***، الأردن، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الجريمة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2015.

والعدوانية.

فالأطروحة تناقش أهمية الضغوطات الاجتماعية وتأثيرها على سلوك الأفراد، كما تشير إلى أن المؤسسات العامة تبذل جهودًا لمواكبة التكنولوجيا والتواصل للتعامل مع تعقيدات الحياة الاجتماعية المتزايدة، ومع ذلك يُعتقد أن هذه المؤسسات قد لا تكون قادرة على إشباع حاجات الأفراد بشكل كامل، مما قد يؤدي إلى توترات وعدم رضا ينتج عنها في بعض الأحيان اللجوء إلى العنف والجريمة. وتظهر الدراسة أيضًا ازدياد معدلات الجريمة في الأردن، مما يدل على الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات المتبعة لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة ووضع حلول للحد من هذه الظاهرة، وتثير الدراسة تساؤلات حول تأثير مختلف الضغوطات، مثل الفشل وفقدان المثيرات الإيجابية، على ارتكاب جرائم القتل، وتلح الدراسة إلى فهم أعمق لكيفية تأثير الخصائص الشخصية والأسرية على استجابة الأفراد للضغوط وكيف يمكن أن تؤدي هذه الضغوطات إلى ارتكاب الجرائم.

تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

– ما درجة تأثير الضغوط المتعلقة بالفشل وعدم القدرة على تحقيق الأهداف في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

– ما درجة تأثير فقدان المثيرات الايجابية في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

– ما درجة تأثير التعرض للمثيرات السلبية في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تعرضهم للضغوط المتعلقة بالفشل وعدم القدرة على تحقيق الأهداف الدافعة لارتكابهم جرائم القتل والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تعرضهم للضغوط المتعلقة بالمثيرات السلبية الدافعة لارتكابهم جرائم القتل والتي

تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

وكانت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص الأسرية والشخصية لمرتكبي جرائم القتل على مستوى تعرضهم للضغوط المتعلقة بالفشل وعدم القدرة على تحقيق الأهداف الدافعة لارتكابهم جرائم القتل.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص الأسرية والشخصية لمرتكبي جرائم القتل على مستوى تعرضهم للضغوط المتعلقة بفقدان المثيرات الإيجابية الدافعة لارتكابهم جرائم القتل.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص الأسرية والشخصية لمرتكبي جرائم القتل على مستوى تعرضهم لضغوط المثيرات السلبية الدافعة لارتكابهم جرائم القتل.

تم الاعتماد على الاستمارة كوسيلة أساسية لتجميع المعطيات من العينة المختارة بهدف تحليل المعلومات واستخلاص النتائج المتعلقة بمحور البحث، نظرا لكونها الطريقة الأمثل لاستقاء البيانات من جمهور الدراسة الذي يتميز بتجانس في السن والمستوى التعليمي، تميزت الاستمارة بكفاءتها في التصنيف والتحليل، مما ساهم في الإجابة على استفسارات البحث وفحص الفرضيات بدقة وموضوعية، لتصميم أسئلة الاستمارة، تم اختيار نمط الأسئلة المغلقة التي تحد من الخيارات المتاحة للإجابة، وتم تطوير أداة الدراسة بناء على المعايير العلمية، مع إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وذلك في إطار طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، بهدف اختبار نظرية الضغوط الاجتماعية "لأجنيو" من خلال التعرف على دور الضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل.

تتناول الدراسة عينة مختارة من النزلاء المحكومين بجرائم القتل في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، تتألف العينة الأساسية من جميع النزلاء المحكومين بجرائم القتل في الأردن، والذين بلغ عددهم تقريبًا 524 نزيلًا حتى نهاية العام 2015، ولأغراض الدراسة العملية، تم اختيار عينة خاصة تضم 190 نزيلًا من مراكز الإصلاح والتأهيل في سواقة وأم اللولو للذكور والجويدة للإناث، تم تحديد هذه العينة بناءً على توزيع وانتشار النزلاء في مختلف مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، وتم اختيارها لتكون ممثلة للمجتمع الأساسي للدراسة، يتميز هذا الاختيار بأنه يعطي صورة شاملة عن النزلاء المحكومين بجرائم القتل، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الخصائص الديموغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية للنزلاء المحكومين بجرائم القتل، بالإضافة إلى دراسة العوامل والضغوط التي قد تؤدي بهم إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم. من خلال تحليل هذه العينة.

وأهم ما جاء من النتائج في الدراسة هي:

– تأثر أفراد عينة الدراسة من مرتكبي جرائم القتل، بالضغوط المتعلقة بالفشل وعدم القدرة على تحقيق الأهداف وأن درجة تأثرهم بها كانت بدرجة متوسطة من حيث دفعهم لارتكاب الجريمة.

– تأثر أفراد عينة الدراسة من مرتكبي جرائم القتل بمستوى تعرضهم لفقدان المثيرات الإيجابية وأن درجة تأثرهم كانت بدرجة متوسطة من حيث دفعهم لارتكاب الجريمة.

– تأثر أفراد عينة الدراسة من مرتكبي جرائم القتل بالضغوط المتعلقة بالتعرض للمثيرات السلبية وأن درجة تأثرهم بها كانت بدرجة متوسطة من حيث دفعهم لارتكاب الجريمة.

8-2-2- دراسة "وعد كريم محمد السحيمات" "العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في الفترة 2015-2020"[1]

تتناول هذه الأطروحة العلاقة المتشابكة بين الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، وظاهرة ارتكاب جرائم القتل في دولة الأردن، مشيرة إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات هذه الجرائم، كنتيجة مباشرة لتفاقم المشكلات، كالفقر والبطالة. تظهر الدراسة بوضوح، الحاجة الماسة لفهم معمق للعوامل المتعددة الأبعادد، منها، الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، والبيئية، والتي تساهم في دفع الأفراد نحو مسار العنف والجريمة. فمن خلال تحليل وجهات نظر متخصصة كالقضاة والمحامين، تسلط الدراسة الضوء على الأهمية القصوى لتطوير استراتيجيات محددة للتعامل مع هذه القضايا الشائكة، فالدراسة تعد دعوة واضحة للباحثين والممارسين للغوص أعمق في التحليل السببي لجرائم القتل، وتبرز الدور الحيوي للدراسات الأكاديمية في تشكيل أساس متين تساهم في صياغة سياسات فعّالة ومستدامة للحد من هذه الظاهرة، مؤكدًا بذلك على أهميتها النظرية والتطبيقية في حماية النسيج المجتمعي وتعزيز الأمن العام في المملكة الأردنية.

والسؤال الرئيسي للدراسة هو: ما هي العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

اكتفى الباحث بعرض الأسئلة الفرعية عن الإشكالية، ولم يتطرق إلى ذكر الفرضيات ولم يشر إليها، وعليه نعرض الأسئلة التي يريد أن يختبرها الباحث، والتي كانت على الشكل الآتي:

- ما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

---

[1] وعد كريم محمد السحيمات، ***العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في الفترة 2015-2020***، الأردن، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2022.

- ما هي العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل، من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

- ما هي العوامل النفسية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل، من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

- ما هي العوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل، من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الأردني؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية، والوظيفية (الصفة الوظيفية، الجنس العمر، المؤهل التعليمي، عدد سنوات الخبرة)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية (الصفة الوظيفية، الجنس العمر، المؤهل التعليمي، عدد سنوات الخبرة)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل النفسية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية (الصفة الوظيفية، الجنس العمر، المؤهل التعليمي، عدد سنوات الخبرة)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة

الدراسة نحو العوامل البيئية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

المنهج المستعمل في الدراسة هو المنهج الوصفي، حيث تعد الدراسة الحالية من الدراسات المسحية الاجتماعية التي تسعى إلى الكشف عن مجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، كخطوة للوصول إلى نتائج قد تساهم في التقليل والوقاية من جرائم القتل في المجتمع الأردني، وتعد الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية، حيث اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الميدانية ووصفها وصفا علميا، والتعبير عنها كميا، واستعملت في هذه الدراسة الاستمارة الإلكترونية كأداة رئيسية، من خلالها تم جمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة الدراسة والمتمثلة في القضاة والمحامين، وقُسمت الاستمارة إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: تضمن البيانات الابتدائية الخاصة برجال القضاء والمحامين، (الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تضمن أكثر من 55 فقرة، بهدف قياس العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني.

وكان العدد الإجمالي لأفراد العينة الخاصة بالدراسة والذين تم تطبيق أداة الدراسة عليهم هو (352) محامي وقاضي، والذين يشكلون ما نسبته (70.11%) من مجتمع الدراسة الكلي، وهي نسبة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

كشفت نتائج الدراسة أن القضاة والمحامين، يرون بأن العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني مرتفعة بشكل عام، حيث بلغ متوسطها (3.869). وقد بينت النتائج أن العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني، تصدرت قائمة الأسباب المؤثرة

بمتوسط حسابي (3.976)، مما يشير إلى أهميتها البالغة، تلتها العوامل النفسية بمتوسط (3.879)، ثم العوامل الاقتصادية بمتوسط (3.843)، وأخيرًا العوامل البيئية التي سجلت أقل متوسط (3.781)، مع الإشارة إلى أن جميع هذه العوامل تم تصنيفها بأنها تؤثر بشكل مرتفع.

فالعوامل الاجتماعية المتمثلة بالعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كتأثير العائلة ومجموعة الأصدقاء والضغوطات الاجتماعية، والظروف المادية والاقتصادية ومعدلات الجريمة المتمثلة كلها في العوامل البيئية لعبت دورا كبيرا في تشكيل سلوك الأفراد، بالإضافة إلى ذلك العوامل النفسية المتمثلة في السمات الشخصية والاضطرابات النفسية أو المرضية.

8-3- الدراسات المحلية

8-3-1- دراسة "نوار الطيب" "جرائم القتل في المجتمع الجزائري دراسة العوامل والآثار وطرق العلاج"[1]

موضوع أطروحة الدكتوراه التي بين أيدينا تركز على الوصول لسبر غور مجموعة من الأفراد المسجونين المدانين بسبب جريمة القتل في الجزائر، وهذا بهدف القيام ببحث حول القوى التي دفعت بهم إلى إزهاق أرواح الناس، إلا أن الدراسة تستثني جرائم ذات الطابع السياسي (أي جرائم القتل التي تكيّف ضمن إطار الإرهاب)، كما يستثني أيضا الباحث جرائم القتل التي فاعلها من جنس الإناث، ويضيف الباحث على أن هذا النوع من الدراسات لم يسبق أن تم طرحها أكاديميا، فأكثر البحوث في الجامعات الجزائرية تنصبُّ على دراسة انحراف الأحداث والشباب، من هنا جاءت أهمية هذا البحث ومساهمته في سد ثغرة في الدراسات السوسيولوجية حول هذا الموضوع . إن إشكالية هذا البحث تتركز في مضمار الكشف عن مجموعة القوى التي تدفع بالفرد إلى القيام بجريمة القتل، فالتوجه

[1] نوار الطيب، ***جرائم القتل في المجتمع الجزائري دراسة العوامل والآثار وطرق العلاج***، عنابة، أطروحة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، 1997.

الأول في الدراسة يرمي إلى الكشف عن القوى المتشابكة التي تساهم في ارتكاب جريمة القتل.

أما التوجه الثاني، فهو يركز على البحث بما يجب فعله تجاه مقترف جريمة القتل، هل يُعدم؟ هل يُسجن؟ هل نحاول إصلاحه؟

ومن الأسئلة التي تبحث فيها هذه الدراسة هي محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما هي العوامل والظروف التي يمكن أن تكون قد ساهمت في الدفع إلى ارتكاب جريمة القتل؟

– ما هي الأبعاد الدينية والتاريخية والثقافية للجريمة في مجتمعنا الجزائري؟

– كيف تتعامل السلطات الجزائرية مع مرتكبي جرائم القتل؟

– ما هي النظرية الأكثر ملائمة لتفسير ظاهرة جريمة القتل في الجزائر؟

وتطرح الدراسة الفرضيات التالية:

– للقاتل اتجاهات ذهنية غير سوية للمعايير والقيم التي تتحكم بالسلوك الاجتماعي السوي ومراقبته، والاتجاهات هذه تبرر له فعل القتل الذي قام به.

– إن تصلب المحيط ببعديه المادي والنفسي–الاجتماعي الذي يعيش القاتل فيه، يشكل عاملا مؤثرا في تكوين الاستعداد للقيام بفعل القتل.

– الحياة داخل مركز إعادة التربية والتأهيل، في الجزائر بالنسبة لمرتكبي فعل قتل شخص ما، لا يساهم في إعادة تربيته تربية سليمة تبعده عن الفعل الإجرامي في المستقبل.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي، ذلك أن هذا المنهج يبحث عن الدلالات الاستفهامية التي تتضمن كيف؟" و " ما هو؟ " أو " ماذا؟ "، فالمنهج الوصفي يتضمن وصف الظاهرة موضوع الدراسة واكتشاف علاقة الارتباط القائمة بين هذه الظاهرة والمتغيرات التي يتوقع الباحث أن لها صلة في تشكيلها وبروزها بالصورة التي هي عليها في الواقع، ومن هذه المناهج التي يرى الباحث أنها قادرة على كشف هذه العلاقة في جريمة القتل هي المناهج الإحصائية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي

ومنهج دراسة الحالة. ومن أدوات جمع البيانات التي وظفها الباحث هي: الاستمارة والتي تتكون من 72 سؤال، والمقابلة والملاحظة. أما فيما يخص العينة فهي متكونة من 50 فردا، موزعة بين مؤسسة إعادة التربية بعنابة ومؤسسة إعادة التأهيل بتازولت (باتنة)، وكان انتقاء العينة مبنيا على العينة الطبقية العشوائية، ومن الخصائص التي أعتمد عليها في العينة هي: السن، المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الأسري (أعزب، متزوج، مطلق)، السكن، الوضع المهني، الدخل.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– مرتكبي جريمة القتل في المجتمع الجزائري ينحدرون من المناطق الحضرية المعوزة حضريا.

– مرتكبي جريمة القتل في المجتمع الجزائري أعمارهم بين 25 سنة و35 سنة.

– مرتكبي جريمة القتل في المجتمع الجزائري يميزهم مستوى تعليمي متدن جدا.

– مرتكبي جريمة القتل في المجتمع الجزائري يقترفون جرمهم في أماكن معزولة بنسبة 52% مقابل 38% في أماكن عمومية، و10% ليس لها مكان محدد.

–الفترة الزمنية التي ترتكب فيها جريمة القتل في المجتمع الجزائري هي 76% ليلا، مقابل 24% نهارا.

– سلاح جريمة القتل 40% يستعمل فيها سلاح أبيض (كالسكين مثلا)، وسيلة حديدية أو خشبية أو حجرية 30%، أما استعمال القوة البدنية والخنق والدفع بنسبة 20%، والسلاح الناري بنسبة 10%.

– اختلاط الجناة بكل أنواع المساجين داخل السجن، أدّى بهم إلى التدرج في الجريمة والتكرار في ارتكابها.

-3-2- دراسة "طارق حمودة" "فعل القتل عند الأحداث في الجزائر دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009"[1]

الدراسة التي بين أيدنا هي دراسة مونوغرافية وصفية لجريمة القتل لدى الأحداث بالجزائر، وعنوان هذه الدراسة "فعل القتل عند الأحداث في الجزائر، دراسة إحصائية لفعل القتل من سنة 2000 إلى 2009"، وأصل هذا العنوان يعود لأطروحة الدكتوراه لنفس صاحب هذا المقال (الأستاذ طارق حمودة).

لعبت فترة التسعينيات الصعبة في الجزائر دورا كبيرا في تعزيز أجواء القلق الأمني وانتشار الفوضى، فخلال هذه الفترة شهدت الأسر الجزائرية تفشي ظاهرة الإهمال وفقدان الانضباط، حيث أهمل بعض الوالدين واجباتهم تجاه أبنائهم، مما أدى إلى زيادة في التسرب المدرسي، وهذه الممارسات أسهمت في ظهور مجموعة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تضمنت سلوكيات منحرفة واضطرابات، مثل تفشي تعاطي المخدرات واستخدام الكحول، والاتجار بهما، وظهور أعمال العنف، والاغتصاب والسرقة.

فالفكرة المحورية للدراسة تدور حول دراسة ظاهرة فعل القتل عند الأحداث في الجزائر، مع التركيز على الأسباب والدوافع وراء ارتكاب الأحداث لهذا الفعل، فالدراسة تسعى لتحليل العوامل الاجتماعية، النفسية، والبيئية التي قد تؤثر على سلوك الأحداث وتدفعهم لارتكاب جرائم القتل، بالإضافة إلى استعراض الأطر القانونية وإجراءات العدالة المعمول بها في الجزائر لمواجهة هذه الجرائم.

[1] طارق حمودة، ***فعل القتل عند الأحداث في الجزائر دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009***، عنابة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد الثامن، جامعة باجي مختار، 2013

وعلى إثر ما سبق تطرح الدراسة إشكالية تتمحور حول فئة الأحداث في الجزائر الذين ارتكبوا جريمة القتل، حيث تحاول الدراسة الكشف عن العوامل الكامنة وراء هذا الفعل، كما تسعى إلى تحليل البنية السوسيو–تربوية لهذه الفئة، وتقترح الدراسة أساليب التصدي لها، وهذا من خلال طرح الأسئلة التالية:

– ما هي طبيعة وحجم فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر؟

– ما هي البنية السوسيو–تربوية للأحداث الذين ارتكبوا فعل القتل؟

– ما هي العوامل الكامنة التي دفعت الحدث لفعل القتل؟

– ما هي الأساليب الرسمية المتخذة من طرف الدولة للحد من ظاهرة فعل القتل لدى الأحداث؟

اعتمد الباحث في دراسته على الأسلوب الاحصائي، وهذا من خلال تحليل الأرقام المستقاة من خلال المجالس القضائية، التي بلغ عددها 32 مجلسا، وإحصائيات المديرية الفرعية للأبحاث بالمديرية العامة لإدارة السجون، وكانت هذه الأرقام محصورة في 10 سنوات (من سنة 2000 إلى 2009) ضمت الدراسة 582 حدثا تم ضلوعهم في أفعال القتل، 184 جريمة قتل عمدي، 170 جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد، وبلغت نسبة الإناث في المجموع الكلي 41 فتاة، أي بنسبة 8.11%.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– فعل القتل في الجزائر ذو طابع حضري بالدرجة الأولى، ويعود هذا إلى كون الوسط يمتاز بالعوامل التي تشجع إلى ارتكاب هذا الفعل.

– تستحوذ المدن الكبرى على أكبر النسب لفعل القتل.

– فعل القتل ظاهرة ذكورية بالدرجة الأولى، مقارنة بفعل القتل عند الإناث الذي يمثل عموما نسبة لا تتعدى 3%.

– فعل القتل عند الأحداث في الجزائر وخلال عشرية كاملة، كان أغلبيته عمدا أو عمدا مع سبق

الإصرار والترصد، حيث تم تسجيل نسبة 31.62% للقتل العمد وبنسبة 29.21% لفعل القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد.

8-3-3- دراسة "علوان فريدة" " ظاهرة جريمة القتل في الجزائر "[1]

الدراسة تتناول جريمة القتل الناجمة عن شجارات بين الأفراد (جريمة قتل الشجار)، وتحليل الظروف والدوافع وراء هذه الجرائم، وهذا النوع من الجرائم ليس بالشكل الجديد، إلا أنها بدأت تنتشر في مجتمعات أقل تطورا مثل المجتمع الجزائري، كما تستعرض الدراسة العوامل النفسية-الاجتماعية والضغوطات التي قد تدفع بالفرد إلى جريمة القتل، مثل الدفاع عن النفس أو الانتقام، وكيف يمكن للظروف الطارئة وتعاطي المخدرات أو الكحول أن تزيد من احتمالية ارتكاب الجريمة، وتهدف الدراسة إلى فهم هذه الظاهرة بشكل أعمق وتحليلها ضمن سياق المجتمع الجزائري.

والسؤال المحوري لهذه الدراسة مفاده: "هل لجريمة الشجار ظروفها الخاصة جدا حيث يلتقي مرتكبيها في تفاصيل ضيقة لكنها نفسها جعلتهم يخاطرون بكل ما لديهم ويتنازلون عن كل شيء في لحظة استفزاز، توتر، انفعال، غضب...، للرد على من أهان رجولتهم، أم كانوا واعين وفي كامل قواهم العقلية وفي حالاتهم النفسية الطبيعية حينما لجؤوا إلى القتل؟"

يتبع السؤال العام أسئلة فرعية، وهي:

- إلى أي مدى يكون للأسباب الخارجية دور في تكوين الشخصية المجرمة ودخل في ارتفاع نسبة الإجرام؟

- هل كل من قام بجريمة القتل ذات طابع معين في ظروف معينة يحمل في أعماقه مكونات الشخصية المجرمة الشاذة؟

---

[1] علوان فريدة، ***ظاهرة جريمة القتل في الجزائر***، الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016

– من هو المجرم أو بالأحرى القاتل؟ لماذا هو دون غيره؟ وكيف يصبح كذلك؟ ما هي الظروف التي جعلته يقتل؟

الفرضية الأساسية:

– جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد الاعتبار ولو مؤقتا، يتبعه الندم.

الفرضيات الجزئية:

– للسلوكات المنحرفة (الخمر، المخدرات، مخالطة العاهرات...) دور كبير في حدوث جريمة الشجار.

– تأتي جريمة الشجار كرد فعل على استفزاز الضحية (شتم، إهانة، إثارة الغضب) للفاعل.

– حامل السلاح الأبيض يكون أكثر استعدادا وعرضة للقيام بجريمة قتل أثناء الشجار.

– تحدث جريمة الشجار بسبب ظرف مفاجئ (دون سبق الإصرار والترصد، دون خلافات سابقة، بعدم وضوح نية القتل) وتعد أول جريمة للفاعل.

منهجية البحث المتبعة في الدراسة: تشير الباحثة إلى أن الدراسة استكشافية، وهذا راجع إلى هذا النوع من القتل نوع جديد (على حد تعبير الباحثة) على أساس أن هذا النوع لم يتطرق إليه الدارسون من قبل.

– المنهج الكيفي: تقول الباحثة دراستنا تكون بطريقة معمقة لهذا لابد من اتباع المنهج الكيفي، وهذا راجع إلى حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها.

– منهج دراسات الحالات: العينة صغيرة الحجم وكل عضو من العينة يعد في حد ذاته حالة، مما يوصلنا باعتبارها (دراسة حالة) لمرتكبي جرائم القتل.

الأدوات المستعملة لجمع البيانات:

– تقنية قصة الحياة أو سرد الحياة: وهذا من خلال أسئلة المحاور المدونة في استمارة المقابلة، فمن خلال الأجوبة تحصلنا على قصص حياة المبحوثين.

– تحليل المحتوى: بما أن الموضوع حساس ومن "التابوهات" كما تشير الباحثة، أي من المواضيع المحرمة أو المحظورة أو المسكوت عنها، يجب معالجته بطريقة معمقة بقصد جمع أقصى المعطيات التي بدورها تخضع لتحليل المحتوى أو المضمون.

الاستمارة: نظرا لأن مقابلة المساجين ممنوعة، ارتأينا أن نعد الاستمارة وتوزعها المصالح المعنية على المساجين، (وزعت الاستمارة في سنة 2015 واسترجعت في ذات السنة).

استمارة المقابلة: تملأ الاستمارة من قبل الأخصائي النفسي وهذا عند الإدلاء بتصريحات المبحوث داخل السجون.

استمارة بواسطة: يملأ الاستمارة شخص ذو وظيفة رسمية وهنا في بحثنا هم الأخصائيون النفسانيون.

المجال المكاني: نعم أردنا دراسة فئة الرجال دون النساء لكن لم نصرح بأننا نريد عينة من مرتكبي جريمة القتل بالرغم من أن هي الفئة المستهدفة، فكان ذلك بمثابة مجازفة وتحايل من طرفنا، فتحصلنا على 21 حالة بالضبط جرائم القتل الشجار، من ضمن 7 سجون مختلفة عبر الوطن (قسنطينة، الجزائر العاصمة، البليدة، القليعة، بجاية، الجلفة، سطيف)، بالإضافة إلى حالة خارج السجن من البويرة تواصلنا معها هاتفيا، فأصبح مجموع العينة 22 فردا.

نوع العينة: غير احتمالية، متكونة من 22 فردا، وقد لجأنا إلى هذا الصنف من المعاينة غير الاحتمالية لأنه لم يكن أمامنا أي اختيار آخر للوصول إلى العناصر الملائمة.

نتائج الدراسة:

– تناول الكحول أو المخدرات أو بيعها إضافة إلى الدعارة وإلى معاكسة البنات والإدمان على غناء الملاهي دور لا يستهان به في حدوث جرائم الشجار.

– الضحية يتحمل طرفا من المسؤولية في موته، استفز الفاعل، شتمه، أهانه، أثار غضبه.

– الحامل للسكين هو الأكثر تعرضا أو تأهيلا لارتكاب جرائم الشجار وبنفس الوقت هو الأكثر تعرضا ليكون ضحية لجرائم الشجار.

– جريمة قتل الشجار هي فعل متسرع (دون التفكير في العقاب القانوني) برغبة رد اعتبار ولو مؤقتا يتبعه الندم.

8-3-4- دراسة "غندور هاجر" " جريمة القتل العمدي في المجتمع الجزائري-دراسة تحليلية لبعض من ملفات مرتكبي الجريمة بولاية عنابة"[1]

تتناول الأطروحة، أسباب وعوامل ارتكاب جرائم القتل العمدي في المجتمع الجزائري، مع التركيز بشكل خاص على ولاية عنابة، يستخدم البحث المنظور السوسيولوجي والنظرية التكاملية لتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع بالفرد إلى القتل، تشمل هذه العوامل دوافع كالانتقام، الفقر، الحرمان المادي، الاختلافات الطبقية والاجتماعية، الإيديولوجية، تأثير الثقافة والإعلام، الأمراض النفسية والعقلية، وردود الفعل العاطفية الشديدة كالغضب، يشير البحث أيضا إلى أن غياب التوجيه الأسري والضبط الاجتماعي يمكن أن يكون لهما دور في تفاقم هذه السلوكيات، كما تناقش الدراسة الأثر السلبي لجرائم القتل العمدي على الفرد والمجتمع، مثل فقدان الثقة والأمن الاجتماعي، كما تهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لجرائم القتل العمدي من خلال تحليل مفصل لملفات مرتكبي هذه الجرائم في ولاية عنابة، وذلك بهدف الوقاية ومعالجة الأسباب لمثل هذه الجرائم، ويتمحور السؤال العام للدراسة على النحو التالي:

ماهي العوامل المحيطة بالمجرم القاتل التي دفعت به الى ارتكاب جريمة القتل العمدي؟

---

[1] غندور هاجر، ***جريمة القتل العمدي في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية لبعض من ملفات مرتكبي الجريمة بولاية عنابة***، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022.

وجاءت الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

– هل الانخراط في جماعة رفاق السوء يعزز من قابلية المجرم للارتكاب جريمة القتل العمدي؟

– هل تعد الخلافات الزوجية عاملا مساهما في ارتكاب المجرم الجريمة القتل العمدي؟

– هل تعاطي المجرم للخمر من العوامل التي تؤدي به إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي؟

– هل يمكن اعتبار أن سلوك الضحية المستفز ضد المجرم القاتل سببا في تعرضه كضحية الجريمة القتل العمدي؟

– هل يمكن اعتبار أن البطالة والظروف المادية السيئة المحيطة بالمجرم عامل مؤدي للارتكابه جريمة القتل العمدي؟

فرضيات الدراسة:

– إن الانخراط في جماعة رفاق السوء يعزز من قابلية المجرم للارتكاب جريمة القتل العمدي.

– تعد الخلافات الزوجية عاملا مساهما في ارتكاب المجرم الجريمة القتل العمدي.

– يعتبر تعاطي المجرم للخمر من العوامل التي تؤدي به إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي.

– يمكن اعتبار أن سلوك الضحية المستفز ضد المجرم القاتل سببا في تعرضه كضحية الجريمة القتل العمدي.

– يمكن اعتبار البطالة والظروف المادية السيئة المحيطة بالمجرم عامل مؤدي للارتكابه جريمة القتل العمدي.

أدوات البحث التي استعملتها الباحثة:

– الوثائق: من خلال اعتمادها على محاضر التحقيقات المتعلقة بوقائع الجريمة.

– المقابلة المقننة: وهنا قامت بتوظيف هذا النوع من المقابلات من خلال إجراء مقابلة مع المحامين

والذين اعتبرتهم كوسيط بينها وبين المجرمين، بحكم درايتهم بكافة المعلومات المتعلقة بمرتكبي الجريمة.

– تقنية تحليل المحتوى: ولقد استعانت بها من أجل تحليل محتوى تلك الوثائق المتحصل عليها من ملف المجرم، أين تم توظيف هذه التقنية في تحليل الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمجرم القاتل.

والمنهج المتبع في الدراسة كما هو مبين في الأطروحة على النحو التالي:

– منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تحليل كل ملف على حدة.

– المنهج الوصفي: ولقد تم الاستعانة به من أجل وصف الظروف المحيطة بالمجرم القاتل حتى تتمكن من تحديد لتلك العوامل التي أدت به إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي، كما اعتمدت الباحثة في تحليلها على الأسلوبين، الكيفي والكمي.

واعتمدت الباحثة في دراستها مجموعة من المجرمين، الذين ارتكبوا جريمة القتل العمدي، داخل ولاية عنابة، للفترة المحددة بين 2010 و2020، والعينة المدروسة تتكون من 17 فرد، بمعنى 17 ملف، وتم اختيارها بطريقة قصدية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– الانخراط في جماعة رفاق السوء يعزز من قابلية المجرم للارتكاب جريمة القتل العمدي.

– الخلافات الزوجية عاملا مساهما في ارتكاب المجرم الجريمة القتل العمدي.

– تعاطي المجرم للخمر من العوامل التي تؤدي الى ارتكاب جريمة القتل العمدي.

– سلوك الشخص المستفز للمجرم القاتل يعرضه كضحية لجريمة القتل العمدي.

البطالة والظروف المادية المحيطة بالمجرم، من العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل العمدي.

8-4- التعقيب على الدراسات السابقة

1- دراسة "فهم جرائم القتل" لفيونا بروكمان تُعد مساهمة قيمة في الأدبيات الأكاديمية حول جرائم القتل، حيث تتميز بعمق في تحليل الظاهرة بمختلف جوانبها القانونية، الاجتماعية، والنفسية، وإدراج مجموعة واسعة من النظريات والتفسيرات التي توفر فهما متعدد الأبعاد بالتركيبات المعقدة لجرائم القتل، واعتماد الباحثة في دراستها على تحليل المحتوى من خلال بيانات إحصائية وتقارير أمنية يُكسب الدراسة وزن علمي، بالإضافة إلى ذلك، فالتركيز على الوقاية من جرائم القتل وتقديم استراتيجيات لتقليلها مما يحسب لهذه الدراسة، إلا أن الدراسة تركز بشكل كبير على جرائم القتل داخل المملكة المتحدة مما قد يحد من تطبيق نتائجها على سياقات ثقافية وقانونية أخرى. كذلك قد يُعتبر الاستخدام الواسع للمصطلحات الأكاديمية عائقا أمام فهم القراء غير المتخصصين.

2- أطروحة سارة سكوت تحت عنوان "أنواع جرائم القتل في اسكتلندا وعلاقتها بأنواع العنف الأوسع" تُعتبر مساهمة مهمة في فهم الديناميكيات الجنائية في اسكتلندا، خاصة في ظل النقص الملحوظ في الدراسات السابقة التي تربط بين جرائم القتل والعنف بشكل عام في اسكتلندا، واعتماد الباحثة على تحليل الفئات الكامنة يُعتبر نهجًا متقدمًا يساعد في تصنيف الجرائم إلى فئات محددة بناءً على سمات مشتركة، مما يوفر فهمًا أعمق للأشكال السلوكية وراء هذه الجرائم، إلا أن هذه الدراسة قد تواجه تحديات تتعلق بتعميم النتائج على باقي الثقافات خارج اسكتلندا، بالإضافة إلى ذلك، قد يحد التركيز الشديد على تحليل البيانات دون الغوص في العوامل النفسية والاجتماعية للأفراد الذين ارتكبوا جرائم القتل من شمولية الفهم الذي توفره الدراسة.

3- دراسة أسير هيدغرد تومسن حول "جرائم القتل بالدنمارك لفترة 1992-2016" تقدم تحليلاً واسعا لجرائم القتل من منظور الطب الشرعي، مسلطة الضوء على تداعيات هذه الجرائم على الطب الشرعي والسياسات العامة، فالدراسة تتطرق إلى تأثير التدخلات الطبية في إنقاذ الضحايا، كما استخدم

الباحث مجموعة متنوعة من المصادر مثل سجلات الوفيات، قواعد بيانات الشرطة، ونتائج تشريح الجثث ليعزز بها موثوقية النتائج، لكن من ناحية أخرى قد تواجه الدراسة تحديات تتعلق بتحديد السبب والنتيجة نظراً لاعتمادها بشكل كبير على البيانات الوصفية والإحصائية دون الغوص بعمق في العوامل النفسية والاجتماعية التي قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب جريمة القتل، بالإضافة إلى ذلك فالتركيز الشديد على الجانب الطبي الشرعي قد يحجب أبعاداً أخرى مهمة تتعلق بالوقاية من جريمة القتل ومواجهة أسبابها.

4- دراسة برجسون، مارك رولاس، وتوماس زاويزا بعنوان "دراسة حالات جرائم القتل: تقييم الواقع واتخاذ القرارات"، تقدم الدراسة رؤية واسعة حول جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية، مستكشفتا الأنواع، التحقيقات، والاعتبارات القانونية، والإصلاح، وتعرض الدراسة أكثر من 30 دراسة حالة واقعية، مما يبرز التعقيدات والتحديات التي تواجهها الأطراف المعنية (الجهات الأمنية، العدالة، القانون)، كما تهدف الدراسة إلى ربط النظرية بالممارسة الإجرامية، مما يجعلها موردا قيما لطلاب ومحترفي العدالة الجنائية، فالدراسة تعالج ضمنيا عددا من القضايا المهمة في نظام العدالة الجنائية وتبحث في تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية. ومن مآخذ الدراسة خلوها من إشكالية محددة أو سؤال الانطلاق، مما قد يجعل من الصعب تحديد نقطة مركزية واضحة، وهذا بسبب صعوبة ربط النتائج بتساؤلات بحثية محددة.

5- أطروحة "لوسيان مارتينس بورجس" تشكل إسهاماً قيماً في فهم جرائم القتل ضمن العلاقات الحميمة، من خلال تسليط الضوء على سيرورة العنف الزوجي والفروق بين الجنسين في ارتكاب جرائم القتل، فالدراسة تتميز بتعمقها في تحليل الأبعاد المختلفة لجرائم القتل الزوجي من خلال استخدام أدوات متعددة مثل المقابلات وتحليل السجلات، وهذا مما يوفر فهماً جيدا للموضوع، إلا أن الدراسة لها تركيز جغرافي محدد، وهي مقاطعة كيبيك فهذا قد يحد من القدرة على تعميم النتائج على باقي

الثقافات المختلفة مما يؤثر على فهم الظواهر في إطار أوسع، وهذا الأخير قد يؤثر على محدودية التنوع الديموغرافي والثقافي في العينة واستكشاف الديناميكيات المختلفة والمعقدة لجرائم القتل الزوجي.

6- دراسة موريس كيسون وزملائه المنشورة ضمن "دراسة علم الاجرام التجريبي" تعرض نظرة شاملة حول جرائم القتل العمد، مسلطة الضوء على الأسباب الخفية وراء هذه الأفعال، مقدمة تحليلاً دقيقاً للخصائص المختلفة للجناة والضحايا، كما تبرز الدراسة بشكل إيجابي في تعمقها بتحليل الديناميكيات الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى جرائم القتل، مع التركيز على عوامل الوقاية الفعالة مثل ضبط الأسلحة والتدخل المبكر في النزاعات، ومن أدوات الدراسة التي وظفها الباحث نجد، تحليل البيانات الإحصائية، دراسة الحالة، فهذا يزيد من صحة النتائج المقدمة، ومن مآخذ الدراسة هو عدم التركيز على عينة بحثية محددة، فهذا قد يؤثر على تعميم النتائج.

7- تُعد دراسة آديل فابر حول "العود إلى جريمة القتل المرضي" مساهمة قيمة في مجال الجريمة والطب النفسي، حيث تتناول موضوعًا غير متداول بكثرة في الأوساط الأكاديمية، مركزةً على الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية ويرتكبون جرائم القتل المتكررة، فالدراسة تبرز الحاجة إلى فهم أعمق للعوامل السوسيوديموغرافية والإكلينيكية التي تؤثر على هؤلاء الأفراد، ما يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجريمة وتحسين التدخلات العلاجية، إلا أن تعقيد العلاقة بين الاضطرابات العقلية والسلوك الإجرامي يتطلب استكشافًا أوسع للعوامل المساهمة، مثل البيئة الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمرض العقلي.

8- الدراسة التي أجراها أنور خلف العبيسات حول اختبار نظرية الضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل والتي تم تطبيقها على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، تقدم إثراءً قيما في فهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على جريمة القتل، ومما يحسب لهذه الدراسة هو استخدامها للنظريات المتعددة التفسير للجرائم، مثل نظرية الأنومي ونظرية الفرصة، مما يوفر إطارا شاملا لتحليل

الضغوطات الاجتماعية وتأثيرها على الأفراد، مع ذلك قد يكون من المفيد استكشاف العوامل النفسية والبيولوجية التي قد تؤثر على فعل جريمة القتل، وهذا من أجل الحصول على فهم أكثر شمولاً.

9- دراسة وعد كريم محمد السحيمات التي تناولت العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني خلال الفترة 2015-2020 تقدم هذه الدراسة رؤى مهمة حول الارتباط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة العنف، حيث ساهمت الدراسة في تبيان تأثير كل من الفقر، البطالة، والضغوط النفسية على زيادة معدلات جرائم القتل، كما تؤكد الدراسة على أهمية التحليل المتعدد الأبعاد لهذه القضايا، إلا أنها كأي دراسة قد تواجه تحديات مثل الاعتماد على بيانات ذاتية قد لا تغطي كافة جوانب القضية بشكل كامل، بمعنى أن التصريح بالعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل والبحث فيها تكون أكثر ثراءً من المدانين أنفسهم دون سواهم ممن يعطوا وجهة نظرهم، على الرغم من ذلك تقدم هذه الدراسة أساسًا متينا لتطوير استراتيجيات مواجهة جرائم القتل.

10- دراسة نوار الطيب حول جرائم القتل في المجتمع الجزائري، تقدم فحصا جيدا للعوامل المؤثرة في ظاهرة جريمة القتل، معتمدة على تقنيات بحثية واسعة تتضمن استبيانات ومقابلات مع المدانين الذكور، الدراسة توضح البعد الاجتماعي والاقتصادي لجرائم القتل، وفتحت آفاقًا جديدة للبحث في هذا المجال ضمن مواضيع العلوم الاجتماعية نظرا لقلة هذا النوع من الدراسات الأكاديمية، ومع ذلك لم تبين الدراسة ما هي ملابسات المقابلة مع العينة، كما أن اختيار التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية دون الخوض في تأثيرات أخرى محتملة قد يقلل من شمولية الفهم لهذه الجرائم، على الرغم من هذه التحديات، تظل الدراسة ذات أهمية ضمن المجال الأكاديمي.

11- دراسة طارق حمودة تتناول فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر، وهي تقدم تحليلا إحصائيًا شاملا للجرائم المرتكبة من 2000 إلى 2009، مع التركيز على الأسباب والدوافع وراء هذه الأفعال، فالدراسة تكشف عن دور البيئة الحضرية والمشكلات الاجتماعية كعوامل مساهمة في ظاهرة جريمة

القتل عند الأحداث، مؤكدة على الطابع الذكوري الغالب لهذه الجرائم، من جهة أخرى، قد تواجه الدراسة تحديا في تعميم النتائج على جميع الأحداث بسبب التركيز الخاص على البيانات الإحصائية، دون استكشاف معمق للظروف الفردية والسياقات الاجتماعية المعقدة التي قد تؤثر على سلوك الأحداث، ومع ذلك فإنها تقدم أساسا قويا في المجال الأكاديمي.

12- دراسة علوان فريدة حول "ظاهرة جريمة القتل في الجزائر" تقدم فحصا معمقا لجرائم القتل الناجمة عن الشجار، مستكشفة الدوافع والظروف المحيطة بهذه الأحداث، فالدراسة تظهر دور العوامل النفسية-الاجتماعية والضغوطات البيئية في دفع الأفراد نحو ارتكاب جرائم القتل، مع التركيز على مواجهة القانون لمثل هذه الجرائم، ومع ذلك لو استفاضة الباحثة أكثر خارج عوامل الشجار لكانت الدراسة ذات رؤية أوسع لظاهرة جريمة القتل في الجزائر.

13- دراسة غندور هاجر حول "جريمة القتل العمدي في المجتمع الجزائري" تقدم تحليلا مستفيضا للأسباب والعوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل، مع التركيز بشكل خاص على حالات ولاية عنابة فالدراسة تستعرض العديد من الدوافع مثل الانتقام، الفقر، الاختلافات الطبقية، تأثير الثقافة والإعلام والأمراض النفسية، بالإضافة إلى تأثير غياب التوجيه الأسري والضبط الاجتماعي، إلا أن الدراسة اعتمدت في طرحها على مصادر بيانات محددة أي من خلال ملفات القضايا المودعة لدى ممارسي القانون، لو أضيفت تقنية المقابلة أو الاستمارة للدراسة لكانت النتائج أوسع مما هي عليه، وفي الأخير تظل الدراسة مساهمة هامة في المجال السوسيولوجي والأكاديمي.

8-5- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

يمكن تلخيص أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- الاستفادة من السؤال المحوري والإشكالية:

الدراسات تتناول موضوعات متنوعة تتراوح من دوافع القتل وديناميكياته إلى الآثار النفسية والاجتماعية

لجريمة القتل، مثل تأثير العوامل الأسرية والتوترات العائلية، والأسباب النفسية والبيئية وراء ارتكاب الأحداث لجرائم القتل.

– الاستفادة من المنهجية:

تنوعت المناهج بين الوصفي، والكمي، ودراسات الحالة، مع التركيز على تحليل العلاقات الاجتماعية والنفسية واستخدام الأساليب الإحصائية وتحليل المحتوى.

– الاستفادة من الفرضيات:

تتضمن الفرضيات مجموعة متنوعة من العوامل مثل دور السلوكيات المنحرفة، استفزاز الضحية، الانخراط في جماعات رفاق السوء، الخلافات الزوجية.

– الاستفادة من أدوات الدراسة:

تشمل الاستمارات، تحليل السجلات الطبية والقضائية، استخدام تقنيات كتحليل المحتوى وقصة الحياة، مما يوفر طرقا متنوعة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بجرائم القتل.

– الاستفادة من العينة:

العينات متنوعة وتشمل النزلاء المحكومين عليهم بجرائم القتل في مراكز الإصلاح، مرتكبي الجرائم في المناطق الحضرية، وتتميز بتنوعها الديموغرافي والاجتماعي، ما يوفر رؤى عميقة حول خصائص شخصية مرتكبي جرائم القتل.

– الاستفادة من النتائج:

الدراسات قدمت نتائج هامة تتعلق بفهم ظاهرة القتل وأنواعه، بالإضافة إلى الديناميكيات المحركة لمرتكبي جريمة القتل، التعرف على خصائص الجناة والضحايا، التعرف على أنواع مختلفة من جرائم القتل العمد كالقتل الزوجي، القتل الأسري، والقتل المرتبط بأنشطة إجرامية أخرى.

9- المنهج المتبع في الدراسة

لإتباع منهجية معينة في دراسة أي موضوع يجب أن يُنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة من جهة، وكذلك نوعية المعطيات المتاحة التي تُبنى عليها الدراسة من جهة أخرى، فقد تكون المعطيات أرقام أو معطيات غير قابلة للقياس، كما يجب أيضا مراعاة الأداة المستعملة في الدراسة، من استمارة أو مقابلة أو ملاحظة إلى غير ذلك. وفي الدراسة الحالية اعتمدنا طريقتين للتحليل، وهما المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

كما اعتمدنا في إخراج هذه الأطروحة من الناحية الشكلية، فيما يخص ذكر المراجع على الطريقة الفرنسية Référence infrapaginale (المراجع أسفل الصفحة)[1]. أما فيما يخص ترتيب العناصر من عناوين وفصول وملخصات، والأبعاد الشكلية، اعتمدنا على الدليل المرجعي لكتابة البحوث والرسائل الذي تفرضه جامعة البليدة 2[2].

9-1- المنهج الوصفي

أشهر المناهج استعمالا هما، المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فالأول يساعد في قياس الظاهرة، ويعتمد على العرض الاحصائي لقاعدة المعطيات الميدانية، وتكون على شكل نسب مئوية أو أشكال بيانية أو جداول تكرارية أو على شكل مدرج تكراري، وكثيرا ما تستعمل في هذا المنهج الكمي برامج الحسابات التحليلية كالبرنامج الاحصائي SPSS لتحليل الاستبيانات، كما أن هذا المنهج نجد فيه كل من، الوسيط الحسابي، كا2، المنوال...إلخ. والمنهج الكيفي يهتم بتحليل المعطيات التي لا تقبل القياس ويأتي السؤال في المنهج الكيفي بـ: كيف، ما يستدعي كل من التحليل والتفسير، والمنهجان

---

[1] سبعون سعيد، ***الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع***، ط2، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2012، ص. 282.

[2] جامعة البليدة 2، ***دليل الباحث في شكل وكتابة وصياغة وطباعة مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه***، البليدة، د.ذ.التاريخ.

كلاهما متكاملان[1].

تُعد الدراسات التي تتناول القضايا الحساسة مثل جرائم القتل بالغة الأهمية، وهذا لفهم العوامل والدوافع وراء هذه الأفعال الشنيعة، ففي مثل هذه الدراسات، يبرز المنهج الكيفي كأسلوب بحثي ذو قيمة، نظرًا لقدرته على استكشاف العمق الاجتماعي والنفسي للظواهر، فالمنهج الكيفي بتركيزه على فهم السياقات والمعاني التي يعطيها الأفراد لتجاربهم، يسمح بتحليل معمق للدوافع والظروف التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل. فمن خلال هذا المنهج نسعى لاستكشاف الأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية وراء الأعمال الإجرامية، معتمدين على مقابلات مع مرتكبي جرائم القتل كمصدر أساسي للبيانات، هذا الاختيار يعكس اعتقادنا بأن الفهم العميق للتجارب الشخصية والقصص الحياتية لهؤلاء الأفراد يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول العوامل المعقدة التي تسهم في تصرفاتهم، وبالتالي يعتبر المنهج الكيفي الأنسب لهذا النوع من الدراسات التي تتطلب تحليلا عميقا ومفصلا للحالات الفردية في مثل هذه الجرائم.

9-2- منهج دراسة الحالة

دراسة الحالة هي منهجية بحثية تحظى بتقدير كبير في العلوم الاجتماعية، فهي تهدف بشكل منظم إلى جمع معلومات كافية عن شخص أو حدث أو نظام اجتماعي (مجموعة من الأفراد أو منظمة) لتمكين الباحث من فهم كيفية عمل المبحوث أو تصرفه في الواقع العملي، وهذا من خلال جمع وتحليل السيرة الذاتية، والوثائق المكتوبة والمقابلات، أو حتى الملاحظة بالمشاركة التي تخدم في تفكيك وإعادة بناء الظواهر المعقدة، كما أن اللجوء إلى طريقة دراسة الحالة مناسب عندما تتوفر عدة شروط، وعلى رأسها:

[1] قاسيمي ناصر ولراري عبد السلام، ***المنهجية التطبيقية توجيهات عملية لتحضير رسائل التخرج***، ط1، البليدة، دار التل للطباعة والنشر، 2021، ص 41-44.

أن تجيب الدراسة على أسئلة البحث من نوع "ماذا"، "كيف"، "لماذا"[1].

وعليه فإن دراسة الحالة تُستخدم لدراسة الظواهر المعقدة الجديدة في سياق واقعي، أو دراسة ظاهرة تم طرحها من قبل لكن بتوسيع دائرة المعارف الجديدة حولها، ولهذا دراسة الحالة تقدم تحليلا مفصلا وعميقا لعدد محدود من المواضيع، ومن جملة هذه المواضيع موضوع الدراسة الحالية، وهذا من خلال المقابلات التي تمت مع المبحوثين مرتكبي جرائم القتل، فإننا نبحث عن العوامل والدوافع التي أدت بهم إلى هذا الفعل الإجرامي من خلال جمع المعلومات حول الفاعلين.

10- التقنيات المستعملة في الدراسة

تقنيات وأدوات البحث العلمي تعد ركيزة أساسية لتطوير المعرفة وفهم الظواهر بعمق، حيث توفر الأسس من أجل جمع البيانات بطريقة منظمة وموثوقة، مما يضمن صحة النتائج وقابليتها للتكرار، ومن ضمن هذه الأدوات، تبرز المقابلة كأداة فعالة لجمع البيانات النوعية، حيث تسمح بالتفاعل المباشر مع الفاعلين واكتساب فهم قوي لوجهات نظرهم وتجاربهم، من جهة أخرى، فتقنية تحليل المحتوى التحليلي يقدم أسلوب منظم لفحص الوثائق وتحليل النصوص والمقابلات، مما يسهل تحديد شكل البيانات وإعطاء تفسير موضوعي للنتائج، وهذا ما اعتمدنا عليه في دراستنا هذه، حيث بنينا موضوع الدراسة على تقنيتي المقابلة وتحليل المحتوى.

10-1- المقابلة

المقابلة ليست حوارًا وديا، ولا نقاشا، ولا استجوابا، ولا مقابلة صحفية، ولا اعترافا. المقابلة هي طريقة لجمع البيانات، وهي تندرج ضمن خطة بحثية متكاملة ومعدة مسبقا، والهدف من المقابلة الجيدة هو فهم ما يحدث للآخر أو فهم المبحوث، كما تهدف أيضا إلى جمع الخطابات والروايات والمواد النصية

[1] Pierre-Jean Barlatier, ***Chapitre 7. Les études de cas***, *Les méthodes de recherche du DBA,* EMS Editions, 2018, p. 127-129.

التي تسمح بفهم التمثلات الذهنية والممارسات للأفراد ضمن المنظمات التي يتم استقصاؤها خلال البحث، والمقابلة على ثلاثة أنواع: مقابلة موجهة، مقابلة غير موجهة، مقابلة شبه موجهة[1].

وفي موضوعنا هذا اعتمدنا على التواصل غير المباشر مع الجناة عبر مقابلات يجريها أخصائيون نفسانيون داخل السجون، نظرا للقيود المفروضة على التواصل المباشر مع المسجونين وما تفرضه القوانين الجزائرية، هذه التقنية تسمح لنا بجمع بيانات ثرية حول العوامل الاجتماعية والبيئية التي تسهم في دفع الأفراد نحو ارتكاب جرائم القتل، مع الحفاظ على السرية الشخصية للمسجونين، والامتثال للقواعد القانونية التي تفرضها مراكز إعادة التربية. فالأخصائيون النفسانيون، بخبرتهم قادرون على تنفيذ المقابلات بطريقة تضمن الدقة في الإجابات، نظرا لاطلاع المسبق للأخصائي على ملفات هؤلاء المساجين، مما يجعل نسبة الإدلاء الكاذب للمسجونين يكاد يكون منعدم، هذا التعاون بين الدراسة الخاصة بالموضوع مع المختصين، يعزز من جودة وموثوقية البيانات المجمعة، مما يساهم بشكل كبير في فهم أعمق لظاهرة جريمة القتل والسعي من خلال هذا الفهم إلى إيجاد الطرق الفعالة للتدخل والوقاية، وبالمقابل أجرينا مباشرة مع ذات الأخصائيون مقابلات حول موضوع الدراسة وحول حالات الأفراد المبحوثين.

10-2- تحليل المحتوى

تحليل المحتوى يشير إلى مصطلح عام، وهو يتميز بنوعين رئيسيين وهما[2]:

- تحليل المحتوى الكمي: تستند هذه الطريقة إلى تقنيات مثل أخذ العينات، التفكيك، الترميز، العد، الارتباط، المقارنة، وغيرها من التحليلات الرياضية والإحصائية، وهذه التقنيات تهدف إلى كشف

---

[1] Françoise Chevalier et Vincent Meyer, ***Chapitre 6. Les entretiens***, *Les méthodes de recherche du DBA,* EMS Editions, 2018, p. 109.

[2] Alex MUCCHIELLI, ***CONTENU (ANALYSE DE),*** Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines, 3e Ed, France, Armand Colin, 2009, p 75-76.

الخصائص غير المباشرة لعناصر الوثيقة.

– تحليل المحتوى النوعي: هذا الأسلوب يعتمد على عمليات ذهنية تطبق إما على عناصر فردية من الوثيقة أو على مجموعة من الوثائق، بهدف توضيح المعاني الدقيقة للوثيقة أو الوثائق. هذه العمليات تشمل التصنيف، وضع السياق، والبحث عن الهياكل المشتركة المخفية، كما أن هناك بعض من التحليلات النوعية تستخدم إطارات تحليلية مثل التحليل النفسي.

ويُشار إلى أن بعض تحليلات المحتوى تجمع بين التقنيات الكمية والنوعية، مثل التحليل الدلالي للمحتوى، ويُنصح بعدم الإشارة إلى "تحليل المحتوى" كمصطلح عام نظرًا لتنوع الطرق والتقنيات المستخدمة، بل يُفضل الإشارة إلى ما إذا كان تحليل محتوى كمي أو تحليل محتوى نوعي أو مختلط. وأيضا: تحليل المحتوى النوعي هي تقنية تستخدم لفهم المعاني والتجارب الإنسانية من خلال العمليات غير كمية، مثل التفسير والتحليل النصي، دون الاعتماد على الأرقام، كما يُطبق بشكل رئيسي في العلوم الاجتماعية والإنسانية لاستكشاف الجوانب العميقة للسلوك البشري والتجارب، مركزا على المعنى بدلا من القياس الكمي[1].

وهذا الأخير (تحليل المحتوى النوعي) من بين التقنيات التي اعتمدنا عليها في الدراسة، وهذا يظهر من خلال تحليل محتوى التجارب التي أدلى بها المبحوثين من خلال المقابلات.

11- العينة ومواصفاتها

العينة القصدية هي تقنية من العينة غير احتمالية، وهي طريقة تستعمل في البحوث النوعية أكثر من غيرها، حيث يتم اختيار المشاركين أو الفاعلين بشكل متعمد، بناء على خصائص محددة أو خبرة معينة، تجعلهم ملائمين لأغراض موضوع الدراسة، هذا النوع من العينة يركز على العمق

[1] Pierre Paillé et Alex Mucchielli, ***L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales***, 4e Ed, France, Armand Colin, 2016, p.78

والفهم الشامل للظاهرة المدروسة، كما أن اختيار العينة القصدية أساسي لجودة البيانات المجمعة وبالتالي يجب ضمان موثوقية وكفاءة الباحث[1].

القلب النابض للبحوث الأكاديمية هي العينة، سواء هذه البحوث كانت في ميدان العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية، نظرا للفارق الذي تحدثه في النتائج، وبالتالي قد تصبح هذه النتائج بمثابة تعميمات أو مرجع لانطلاق دراسات أخرى، لهذا فإن اختيار العينة خطوة حاسمة في البحث العلمي، حيث يتوجب على الباحثين اختيار المشاركين أو الفاعلين بعناية، وهذا لضمان أن تكون بياناتهم ذات صلة ومعبرة عن القضايا التي يتم استكشافها، كما تُستخدم تقنيات مختلفة لتحديد العينات مثل العينة القصدية، حيث يتم اختيار الفاعلين بناءً على خصائص معينة تجعلهم مصادر معلومات غنية حول الظاهرة المراد دراستها. وهذا ما تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة، حيث تعمدنا اختيار عينة الدراسة وفق شرطين أساسيين وهما:

- العينة من فئة مرتكبي جريمة القتل فقط.
- العينة ارتكبت جريمة القتل داخل حدود الجزائر العاصمة فقط.

12- مجالات الدراسة

12-1- المجال الزمني

استغرق المجال الزمني للدراسة الميدانية التي أجريناها قرابة العامين (منتصف الموسم الجامعي 2022-2023، ثم تواصلت الرحلة الميدانية إلى غاية نهاية الموسم الجامعي 2023-2024). قبل أن أتحصل على الموافقة اللازمة من وزارة العدل لتوزيع المقابلات، حيث كان إيداع الطلب لأول مرة على مستوى الإدارة العامة لإدارة السجون بالجزائر العاصمة، وتم تعديل أسئلة

[1] Tongco, M. D. C, ***Purposive Sampling As a Tool for Informant Selection***, *Ethnobotany Research and Applications*, vol 5, Dec 2007, p 147.

المقابلة أكثر من مرتين بحجة مساس الاستقرار النفسي للمبحوثين وكذلك تعديل بعض الأسئلة نظرا لمساسها بأسرار التحقيقات الأمنية، وهذا تطلب مدة زمنية ليست بقليلة حتى يتم تدارك الأمر وإعادة صياغة الأسئلة حسب ما تم الاتفاق عليه، وبعد هذا التأخير الذي يعكس التحديات والإجراءات الصارمة المرتبطة بإجراء البحوث داخل المؤسسات الحكومية مثل السجون جاءت الموافقة، وبعد هذه الفترة تم مراجعة وتعديل الأدوات البحثية لضمان توافقها مع المعايير المطلوبة وحماية حقوق المبحوثين.

12-2- المجال الجغرافي

موضوع الدراسة يركز على الجرائم التي وقعت داخل الحدود الجغرافية لولاية الجزائر العاصمة، بمعنى أن الاهتمام ينصب على موقع ارتكاب الجرم لا على مكان احتجاز المجرم لاحقا، فالفرد الذي ارتكب جريمة القتل في العاصمة بعد احتجازه ومحاكمته قد يُرحّل إلى سجون الولايات الأخرى، فالدراسة تنصب على مناطق جريمة القتل التي وقعت في المناطق الحضرية أي المدينة، وبحكم ولاية الجزائر العاصمة تعد من المدن الكبرى في الجزائر ومن بين الأماكن الحضرية الأكثر استقطابا للأفراد، كما تتميز بالكثافة السكانية والتنوع الثقافي والمغريات التي لا نجدها في الولايات الأخرى، لهذا يكون التنافس فيها أعلى من نظيرتها من الولايات الأخرى.

12-3- المجال البشري

المجال البشري في البحث، هي الفئة أو المجموعة السكانية التي تركز عليها الدراسة، ويتم تحديد هذا المجال بدقة لضمان النتائج المتحصل عليها أن تكون ذات صلة، ويمكن تعميمها على الفئة المستهدفة، كما يتم اختيار المجموعة البحثية بناءً على معايير محددة كالخلفية الثقافية، الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي وغيرها من الخصائص، التي تجعل الفئة مهمة لأهداف الدراسة، فمثلاً في الدراسة الحالية وهي جرائم القتل في المجتمع الجزائري، يكون المجال البشري هم المساجين الذين

ارتكبوا جريمة القتل، فمن الضروري تحديد وشرح الأساس الذي أُعتمد عليه لاختيار هذا المجال بوضوح في البحث لتعزيز مصداقية النتائج وإمكانية تطبيقها.

13- صعوبات الدراسة

إخراج البحوث العلمية في شكلها الأخير تخفي وراءها تحديات وصعوبات، فالاختلاف الواقع بين هذه البحوث يكمن في درجة الصعوبة التي تفرضها طبيعة الموضوع أو طبيعة الظاهرة المدروسة وهذا ما ينطبق على الدراسة الحالية، فهي كغيرها من الدراسات التي واجهت هذا الإشكال، ومن بين هذه الصعوبات هي:

- صعوبة الموضوع في حد ذاته (ليس من المواضيع تم تناولها بكثرة في علم الاجتماع)، وما هي الجزئية التي يجب أن تُطرح في الموضوع حتى لا يتصادم بالواقع أثناء إخضاعه للميدان.

- شح المراجع العربية والمحلية بقوة في موضوع جرائم القتل في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والدليل لحد اليوم لم نجد سوى أربع (04) أطروحات دكتوراه في موضوع جريمة القتل على مستوى التراب الوطني (على حد علم الباحث)، إضافة إلى دراسة الأستاذة مزوز بركو بعنوان جريمة القتل عند المرأة.

- صعوبة الوصول إلى العينة القصدية، وهذا لحساسية الموضوع، فحسب تصريح مسؤول من المديرية العامة لإدارة السجون لم يسبق أن تم إيداع طلب إجراء مقابلات مع مرتكبي جرائم القتل بالتحديد مع هذه الفئة، بل تعودنا على إيداع طلبات مقابلات واستمارات على مرتكبي الجريمة بشكل عام، كما أن القوانين تمنع منعا باتا مقابلة القاتل، حتى أن المقابلة يجريها الأخصائي النفساني العامل بذات السجن المتواجد به مرتكبوا جرائم القتل، ويمنع عليه منعا باتا كذلك أن يستجوب القاتل دون ترخيص وزارة العدل.

– صعوبة اختيار النظرية المناسبة، وهذا لتقارب بعض النظريات لموضوع الدراسة، وما هي النظرية التي تفرز أكثر مخرجات من الأخرى.

– صعوبة الحصول على المعلومات التي تخدم الموضوع من المصالح الأمنية.

– إمضاء تعهد بخصوص المعلومات المقدمة أن لا تخرج عن إطار أطروحة الدكتوراه.

– التردد على المديرية العامة لإدارة السجون وانتظار موافقة وزارة العدل على الموضوع من أجل توزيع أسئلة المقابلة على مرتكبي جرائم القتل بالجزائر العاصمة.

– التردد على مصالح أمن ولاية الجزائر بالعاصمة، أين تحصلنا على بعض المعلومات.

– التردد على مقر قيادة الدرك الوطني بالجزائر العاصمة أين تحصلنا على بعض المعلومات.

– التردد على مقر المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بالجزائر العاصمة أين استطعنا الولوج إلى مكتبة المعهد.

– إيداع طلب بعض المعلومات على مستوى مقر آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (أفريبول) وهو جهاز له اتفاقيات مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول)، ولم يتم تزويدنا بأي معلومة.

الفصل الثانـي

المدينـة والجريمـة

تمهيد

تعتبر الجريمة واحدة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تنتشر بشكل واسع في المدن الحضرية حول العالم، فالمدينة تُعَد مركز جذب لعدد كبير من الأشخاص من مختلف الثقافات والأعراق والخلفيات الاجتماعية، مما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة معدلات الجريمة بشكل ملحوظ. تؤثر الجريمة بشكل كبير على حياة الناس في المدن، حيث تخلق شعورا بالخوف وانعدام الأمان وتؤثر سلبا على جودة الحياة.

إضافةً إلى ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المدينة دورا كبيرا في ارتفاع معدلات الجريمة، فالفقر والبطالة والعنف الأسري، والمشاكل النفسية يمكن أن تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجرائم، كما أن التحديات الاجتماعية الأخرى، مثل الإدمان على المخدرات والمشاكل النفسية والعقلية، قد تساهم أيضا في زيادة معدلات الجريمة في المدينة.

على الرغم من أن الجريمة تعتبر مشكلة اجتماعية معقدة ومتعددة العوامل، إلا أن المدن يمكنها اتخاذ إجراءات معينة لوضع حد لارتفاع معدلات الجريمة، وتحسين ظروف الحياة والسعي إلى معيشة كريمة.

1- الفرق بين المدينة والريف[1]

يمكن أن نضع الفروق بين المدينة والحضر على أساس عدة معايير منها:

- المهنة:

الريف: الزراعة، أعمال الحرف، قلة الأنشطة غير الزراعية.

المدينة: التجارة، الصناعة، الأنشطة الخدمية.

[1]حسام صالح، ***علم الاجتماع الحضري***، العربية السعودية، محاضرات عن بعد، جامعة الملك فيصل، 2015، ص22.

- **البيئة:**

الريف: يكون أكثر ارتباط وجذب للطبيعة، حيث تسيطر الطبيعة على البيئتين الاجتماعية والإنسانية للمجتمع الريفي.

المدينة: سكان المدينة في عزلة عن البيئة الطبيعة نسبيا، حيث تسيطر البيئة الاجتماعية والبشرية على المدينة أكثر.

- **حجم المجتمع:**

الريف: مجتمع صغير بطبيعته، تظهر فيه درجة القرابة أكثر وضوحا.

المدينة: مجتمع كبير، فكلما اتسعت المدينة زاد حجم المجتمع.

- **كثافة السكان:**

الريف: كثافة سكانية منخفضة.

المدينة: ارتفاص نسبة الكثافة السكانية ميزة في المدينة.

- **التجانس واللاتجانس:**

الريف: من ناحية الخصائص يكون متجانس.

المدينة: مجتمع لا تجانس والاختلاف ظاهر فيه.

2- المدينة الجديدة

هي عبارة عن مدن تأسست بقرارات حكومية وبطرق موجهة، ليس لسكانها يد في إنشائها، والغرض منها امتصاص الزيادة السكانية وتقليص الضغط على المدن الكبرى، وتوليد مناصب شغل ملائمة

لطبعة المدينة الجديدة [1]. فالمدينة الجديدة عبارة عن مستقطب جديد للسكان ببنية تحتية تكون حديثة على سابقتها من المدن.

3-خصائص المناطق الحضرية

لكل منطقة خصائص وفروقات تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، كما أن هذه الخصائص قد تتطور وتتغير متأثرة بعنصر التطور الذي يحدث في باقي المناطق، لهذا لا يمكن حصر خصائص المناطق الحضرية أو المدينة في نوع واحد من الخصائص متعارف عليها، أو في مسار واحد متفق عليه، بل لخصائص المدينة عدة اتجاهات، وكل حسب الزاوية التي يراها، فنذكر على سبيل المثال خصائص المدينة عند الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني **جورج سيمل** (1858-1918)، وهذا من خلال أشهر كتاباته وهو المقال المعنون بـ "المدينة والحياة العقلية" (Metropolis and Mental Life) الذي من خلاله أظهر سيمل بعض صفات رجل المدينة أو الساكن بالمدينة، واعتمد في ابراز هذا الطرح على أزمة الحداثة، التي تمثل رأس المشكلة، حيث يكون الفرد في صراع من أجل استقلاله ضد القوى التاريخية والثقافية والاجتماعية، أي بمعنى الحفاظ على الحرية التي اكتسبها بعد القرن الثامن عشر، فيجد نفسه ضد تلك القوى السالفة الذكر، بحيث تحاول هذه القوى أن تنزع منه الفردانية وسماته الشخصية وتفرض عليه شيء آخر كبديل عن مكتسباته. ولتقريب المعنى فإن الصراع القائم هو بين الذاتية والموضوعية، أي بين الفرد والمدينة، ولهذا حاولت طرح وجهة نظر سيمل حول خصائص المدينة من خلال تلخيص مقاله وإعطاء عصارة لمضمونه، مستعينا في ذلك بشرح الدكتور علي بن عبد الرحمن النهابي وكيل معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية.

[1] مصطفى عمر حمادة، ***المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية***، جامعة الإسكندرية، 2011، ص30.

3-1- خصائص المدينة عند جورج سيمل[1]

- المدينة تكثف محفزات العواطف والشعور

مثل معروضات للبيع إعلان، مواقف، فرص، مغريات المدينة، حوادث تصادفك فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلتفت إلى كل تلك الحاجات، ولا يمكن أن تتوقف عند كل صغيرة أو كبيرة في المدينة وتشغل ذهنك في كل ما ترى، فهنا يقول سيمل الساكن في المدينة يوّلد آلية دفاعية نفسية حتى لا يتأثر بكل ما يلتقي.

- اللامبالاة (BLASE Attitude)

هذه الخاصية فالحقيقة نتجت من الخاصية السابقة، بمعنى أن الفرد حتى لا يتعاطف مع كل موقف ومشهد في المدينة يصبح بارد العواطف ولا يبالي بكل شاردة وواردة، عكس الرجل الريفي الذي تجده يتعاطف مع كل صغيرة وكبيرة في قريته.

- ساكن المدينة عقلاني وليس عاطفي

يحكم العقل في كل نواحي الحياة ولا يلتفت للعاطفة في تسيير شؤون حياته بالمدينة، فالعاطفة في المدينة تذهب روح المسؤولية، وقد يتعرض صاحبها للاستغلال العاطفي.

- أساس العلاقات في المدن هو النقد (التعامل المالي):

هذا عكس القرية التي يضفي عليها طابع القرابة والجوار، فالمدينة التعامل فيها أساسه النقد. فلا يهم الذي أتعامل معه ابن من.

- عدالة رسمية

تطبيق القوانين على الجميع حتى تتساوى الناس في الواجبات في المدينة ولا تغفل في من تسبب في

---

[1] Jan Lin and Christopher Mele, ***The Urban Sociology Reader***, second Edition, United Kingdom, Published By Routledge Taylor and Francis Group, 2013, P 23-31

الفوضى.

- فظاظة بالغة

المبالغة في استعمال القوانين حتى تضبط الاستمرارية.

- عدم الاهتمام والتدخل بشؤون الآخرين

على سبيل المثال لا يهمك من تزوج وطلّق، أو اشترى أو باع.

- الوقوف على مسافة من الآخرين

فليس من سألك عن شيء أصبح صديق.

- يُختزل الأفراد إلى أرقام

العبرة بما تقتضيه المصلحة، فالجانب الكمي هو الأهم، فلا يهم تاريخ الذي أتعامل معه.

- ذهنية حسابية

دائما الأرقام والحسابات في ذهنه، حتى يحسبها جيدا ولا يقع في حرج ربما مادي، مثال على ذلك، تجد الساكن في المدينة يحسب لفترة الإيجار فيكون مستعد لسداد مستحقاته حتى لا يطرد من السكن، عكس الساكن في الريف فقد يتساهل معه المؤجر ويتعاطف معه نظرا لرابطة الجوار أو القرابة مثلا.

- دقيق في شؤونه

دقيق في تصرفاته، فلا يمكن أن يرتكب أخطاء تؤدي به مثلا الفصل من العمل أو أن يدخل في مشاحنات وجدال مع رئيسه في العمل خوفا من أن يطرد.

- ملتزم بمواعيده

حتى لا يعطل مصالحه ومصالح غيره فيصبح مسؤول عن الإهمال، فمن خلال الالتزام بالمواعيد ترتبط بالفرد سمة الجدية بين الأفراد الذين يعيشون معه فتتكون لديهم صفة السمعة الجيدة حوله.

- اختفاء الملامح الشخصية

حينما يتكيف الساكن في المدينة لدرجة عالية يصبح من الصعب التعرف على شخصيته الحقيقية، وهذه الخاصية يضيف سيمل بأنها تنتج أنماط شاذة من الأفراد، سواء في الموضة أو السلوك فيخرج الفرد عن المألوف بلباس غريب مثلا، حتى يحاول أن يثبت ذاته ويقاوم موضوعية المدينة التي هي أساس الصراع، فيصبح الفرد في المدينة وكأنه جزء من الأجزاء المكونة للمدينة، وهذا لإظهار الانتماء والتأقلم داخل المجتمع الحضري، فالتنافس داخل المجتمع الحضري ينتج تنوع في السلوكات الفردية.

3-2- الخصائص العامة للمدينة

ويشترك كل من، ويرث ولوسي مير وبارك وغيرهم في خصائص تتسم بها المدينة، وهي[1] :

- نظام الأسرة النووية هو السائد.
- الفردانية.
- طغيان العلاقات الثانوية.
- الرابطة القرابية ضعيفة.
- علاقات الجيرة سطحية.
- طابع الصداقة غير المألوف.
- التنقل والحراك الاجتماعي.
- خروج المرأة للعمل.
- العزلة.
- انتشار الخدمات والثقافة الترويحية.

[1] هادفي سمية، ***سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري***، ورقلة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، العدد السابع عشر، 2014، ص 177- 182 .

- التباين الاجتماعي.

- انتشار النشاطات التجارية والصناعية.

- تفاقم التجمعات الحضرية.

- انتشار التكنولوجيا.

- الاهتمام الكبير بالوقت.

- تعدد حاجات المستهلك.

- تنوع المرافق العمومية.

- تنوع الكتل السياسية.

- انتشار مظاهر الانحراف.

4- 4- الطبقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي لمجتمع المدينة

قد يُقسَّم المجتمع بعدة معايير، منها العمر، الجنس، مكان الإقامة...إلخ.

إلا أن بيار بورديو في كتابه التمايز الاجتماعي[1]، قسم المجتمع إلى فئات، وطبقات، مدعما فكرته بنظريتي كارل ماركس الطبقية ونظرية ماكس فيبر الخاصة بنظرية التسلسل الهرمي لفئات المجتمع المتعددة الأبعاد.

ومن منظور بيار بورديو فإن المجتمع يتوزع على أربع فئات طبقية، لكل منها مجالها الخاص، وهي:

- فئة الرأسمال الاقتصادي: وهي الموارد الاقتصادية للأفراد، من حيث الرواتب أو الأملاك ونحوها.

- فئة الرأسمال الثقافي: وهي الموارد الثقافية للأفراد، أي المستوى التعليمي، الدرجات العلمية،

[1] Pierre Bourdieu, ***La Distinction critique sociale du jugement***, Paris, Les Édition de Minuit, 1979, p178.

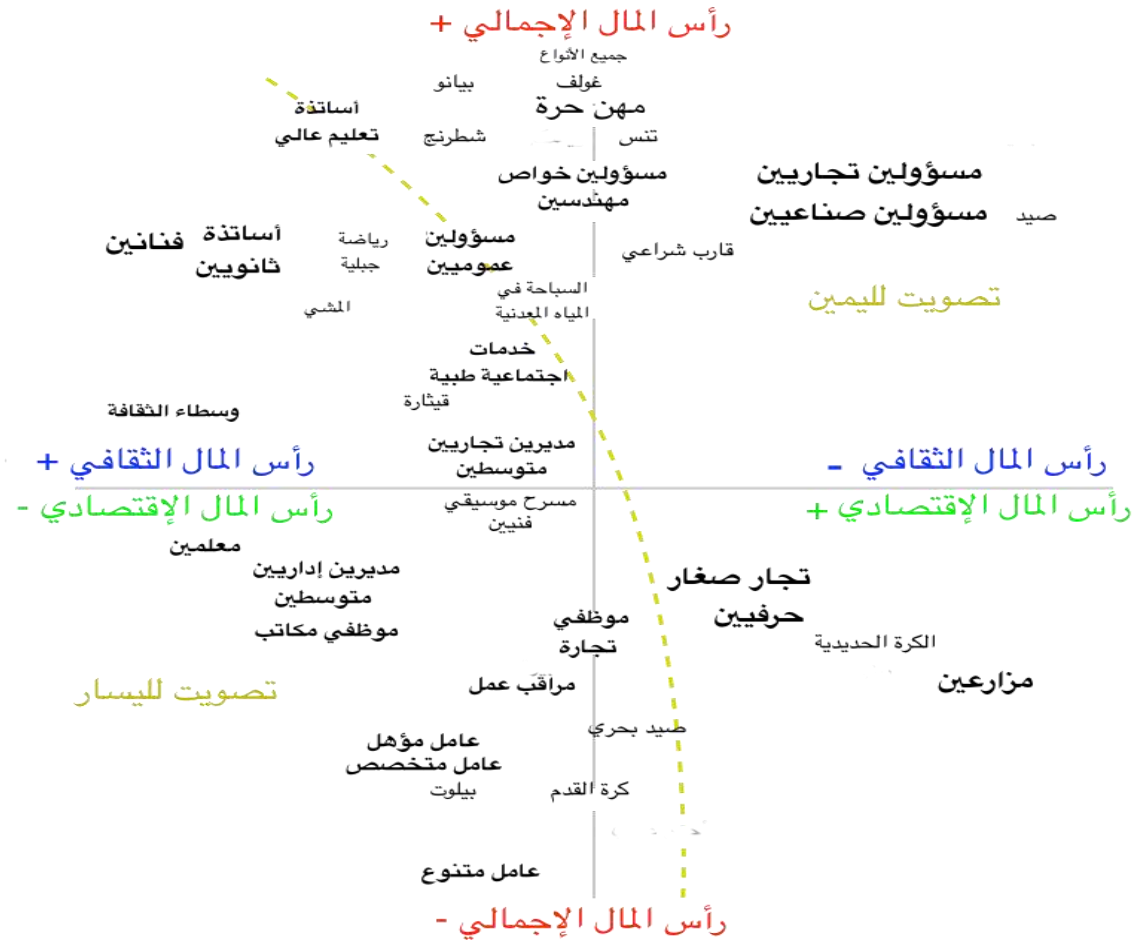
والموروث المكتسب من التنشئة الاجتماعية.

– فئة الرأسمال الاجتماعي: وهي العلاقات الاجتماعية للأفراد، سواء علاقات داخلية، التي تكون بين الأسر، أو العلاقات الخارجية، على مستوى الأصدقاء، فموقع الأفراد يختلف ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية حسب درجة فعاليتها وترابطها.

– فئة الرأسمال الرمزي: وهو ما يعتقده الأفراد داخل مجتمعاتهم.

ويولي بيار بورديو أكثر بالرأسمال الإجمالي، الذي هو عبارة عن اجتماع كل من الرأسمال الاقتصادي والرأسمال الثقافي، وعلى أساسها يفرق بورديو بين الطبقات الاجتماعية، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مخطط، لتصنيف الأفراد في المجتمع لميولاتهم الفنية ضمن الفضاء الاجتماعي



Source : Pierre Bourdieu, ***La Distinction critique sociale du jugement***, Paris, Les Édition de Minuit, 1979, p177.

نلاحظ أن المخطط الذي قسمه بورديو إلى أربع طبقات اجتماعية يُظهر أن كل فئة تنتمي إلى فضاء معين حسب المكتسبات، وخلص إلى أن الذي يجمع بين الرأسمال الاقتصادي والرأسمال الثقافي يندرج ضمن الرأسمال الإجمالي الموجب (+)، وهذه هي الطبقة الراقية في المجتمع، وأما الرأسمال الإجمالي السالب (−) تعتبر الطبقة الدنيا في المجتمع، حسب المخطط أعلاه، ويتخلل هذه الطبقات طبقات وسطى يندرج فيها على سبيل المثال المسؤولين التجاريين والصناعيين كما هو موضح على يمين المخطط، وأما الجهة اليسرى للمخطط فإن الفئة المقابلة لها هي موظفي المكاتب.

كما وزع بورديو بعض الأذواق وبعض النشاطات لكل طبقة، فمثلا الصيد والشطرنج من هوايات الصناعيين والمهندسين، أما ممارسة هواية الكرة الحديدية من سمات موظفي المكاتب والحرفيين.

ومن خلال ما سبق لو أسقطنا ما توصل إليه بورديو فيمكن أن نصنف فئتين متناقضتين في المجتمع، وهما فئة الطبقة ذات الرفاهية (رفاهية نسبية بين الأفراد)، وفئة الطبقة الدنيا، التي تتضمن الفئة المهمشة وذات المستوى التعليمي المتدني، وهذه الطبقة تساهم في اتساع دائرة العنف داخل المجتمع وتنتج الثقافة المضادة للطبقة ذات الرفاهية، التي تسمى بالثقافة الجانحة.

5- البوادر الأُولى للمشكلات الاجتماعية داخل المدينة

لا يمكن حصر المشكلات الاجتماعية الأولى في عناصر محدودة ولكن يمكن إبراز أهم تلك العناصر الأولية والأكثر شيوعا في المدينة، حيث يرى لويس ويرث أن المشكلات الاجتماعية تبدأ بثلاث نقاط أساسية وهي[1]:

- حجم المجتمع: فكلما زاد عدد الافراد المشاركين في عملية التفاعل زادت الاختلافات الاجتماعية

[1] عبد السلام سليمة وبوسكرة عمر، ***النظريات المفسرة لظاهرة التحضر***، تيارت، مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، العدد 11، 2019، ص 91.

والشخصية بينهم، ومع مرور الوقت تؤدي هذه الزيادة إلى الاختلافات الاجتماعية إلى إضعاف الروابط التقليدية للقرابة والبناء الأسري.

– كثافة المجتمع: والكثافة تؤدي إلى الحاجة إلى التخصص والتمايز.

– اللاتجاس السكاني: يؤدي إلى تعقيد نظام التدرج الطبقي وزيادة الحراك الاجتماعي داخل المنطقة الحضرية.

كما يمكن إضافة مشكلات اجتماعية أخرى على غرار التي طرحها لويس ويرث، ومنها أيضا:

– الهجرة نحو المدينة: مما يؤدي إلى نشوء مشكلة تابعة للهجرة نحو المدينة وهي اتساع مجال الثقافات الفرعية، مما يكون صراع داخل المدينة.

– سرعة التغير الاجتماعي.

– انسحاب المؤسسات التربوية التقليدية.

– الاغتراب.

6– نظرة عامة حول تاريخ الجريمة في المدن

تاريخيا، المدن كانت عبارة عن مراكز اقتصادية واجتماعية مهمة تجذب السكان بسبب تميزها عن المناطق الأخرى. هذا النمو أدى إلى زيادة الكثافة السكانية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المتعلقة بالممتلكات كالسرقة. ومع الثورة الصناعية وتوسع المدن، ازدادت الهجرة من الريف إلى الحضر، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وبالتالي ارتفاع الجريمة، بما في ذلك أشكال جديدة من الجريمة المنظمة. في العصر الحديث، أصبحت الجريمة والمدينة مرتبطتين بشكل وثيق نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والهجرة، وانتشار المخدرات، والعولمة، والتطور التكنولوجي.

التعليق: النص يعكس بشكل جيد كيفية تطور العلاقة بين المدن والجريمة عبر الزمن، مشيراً إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والهجرات الكبرى كانت من العوامل الرئيسية في تصاعد الجريمة داخل المدن. يمكن القول إن التغيرات الحديثة، مثل العولمة والتكنولوجيا، قد زادت من تعقيد البيئة الإجرامية، مما يتطلب طرقاً أكثر تعقيداً لمكافحة الجريمة في المدن المعاصرة[1].

الطرح السابق يعكس بشكل جيد كيفية تطور العلاقة بين المدن والجريمة عبر الزمن، مشيرا إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والهجرات الكبرى كانت من العوامل الرئيسية التي تزيد من حدة الجريمة داخل المدن. يمكن القول إن التغيرات الحديثة، مثل العولمة والتكنولوجيا، قد زادت من تعقيد البيئة الإجرامية، مما يتطلب طرقا أكثر تعقيدا لمكافحة الجريمة في المدن المعاصرة.

7- مفهوم الجريمة الحضرية

الجريمة الحضرية تُرتكب في الأماكن العامة المفتوحة، والأماكن التي يمكن الوصول إليها بسهولة في أي وقت من السنة، وغالبا ما تكون الجريمة الحضرية في مناطق ذات وظيفة ترفيهية، ويشمل هذا النوع من الجريمة مجموعة متنوعة من الأفعال الإجرامية، كما يُعتبر تأثيرها على الحالة النفسية للمجتمع تأثيرا محوريا [2].

وفي تعريف آخر:

الجريمة الحضرية تتمثل في مجموعة متنوعة من المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الحضري بما في ذلك الجرائم ضد الممتلكات مثل السرقات والسطو المسلح، والاعتداءات الجنسية والعنف

---

[1] Aepli Pierre, ***Le crime dans la ville***, Revue Economique et Sociale, Bulletin de la Societe D'etudes Economique et Sociale, vol 1, Suisse, Lausanne, 1993, p 286.

[2] Prozumentov Lev Mikhailovich, ***Crime and the Personality of the Criminal in the Conditions of Globalization and Universalization of Law***, Russian, Criminological Journal of the Baikal State University of Economics and Law, Tomsk State University, No 2, 2013, P 22.

المنزلي والعنف الجماعي الذي تقوم به العصابات، كجرائم القتل والإرهاب، وتعتبر هذه الجرائم جزءًا من تحديات الأمن الحضري التي تتطلب تدابير وتنسيق متعدد الأطراف بين الجهات المحلية والوطنية والدولية لتحقيق الاستجابة الفعالة [1].

من تحديات الأمن الحضري التي تتطلب تدابير وتنسيق متعدد الأطراف بين الجهات المحلية والوطنية والدولية لتحقيق الاستجابة الفعالة [2].

فمن خلال ما سبق يمكن للفضاء الاجتماعي الحضري أن يلعب دورا في إنتاج الأنشطة الإجرامية، فالتحضر والهياكل الاجتماعية والاقتصادية لمدينة ما تؤثر في بروز الجريمة، فكل جريمة وقعت في المدينة تأخذ خصائص الجريمة الحضرية.

8- العلاقة بين الحياة الحضرية والجريمة بالمدينة

التحضر كمعطى محايد ليس هو السبب المباشر بحد ذاته في بروز أو زيادة معدلات الجريمة، ولكن الظروف التي تصاحب التحضر هي التي تخلق الجريمة، فالعلاقة بين الحياة الحضرية والجريمة في المدينة هي علاقة تأثير وتأثر.

ومن أبرز الظروف التي تربط وتؤسس العلاقة بين الحياة الحضرية والجريمة في المدينة هي العوامل التالية[3]:

1 -الكثافة السكانية والتفاعلات الاجتماعية: تساهم الكثافة السكانية العالية في المدن بخلق

---

[1] Ferlie Chapu, ***Urban Security and Safty***, Switzerland, Geneva Center for Security Sector Governance DCAF, 2019, p 3.

[2] Ipid

[3] Andrea Carolina Aguirre Sanchez, ***Criminalité urbaine en Equateur : trois essais sur les rôles des in-égalités économiques, la taille des villes et les émotions. Economics and Finance***, France, Université de Lyon,Faculte latinoamericaine de sciences sociales, 2018, p 70.

تفاعلات اجتماعية أكثر (قد تكون هذه التفاعلات على شكل تصادم واختلاف في الرؤى)، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على السلوك الإجرامي.

2 –الفرص والحوافز الاقتصادية: توفر البيئة الحضرية مجموعة كبيرة من الحوافز والفرص الاقتصادية بسبب تركيز الثروة والموارد في المدينة، وبالتالي ينشأ فيها نوع من التنافس والطمع والتسابق للظفر بالفرص، وهذا يولد الجريمة.

3 –حجم ونمط المدينة ومعدلات الجريمة: حجم المدينة يؤثر على معدلات الجريمة، ففي الغالب تكون المدن الكبرى لديها معدلات جريمة أعلى من المدن الأقل حجما، كما أن نمط المدينة التي تكون فيها العصابات وتجارة المخدرات تكون نسبة القتل فيها مرتفعة، بالمقابل المناطق السياحية تجد فيها نسبة السرقة أعلى، وهذا حسب نمط كل منطقة من المدينة.

4 –العوامل الثقافية والعاطفية: تلعب العوامل الثقافية والعاطفية أيضًا دورًا في نشوء الجريمة الحضرية، فالأحداث التي تولد ردود فعل عاطفية قوية، مثل مباريات الرياضة، يمكن أن تؤثر على الأبعاد المكانية والعاطفية للجريمة.

ومن العوامل الأخرى كذلك نجد[1]:

5–سطحية الاتصالات: في المدن الكبرى، نجد ميل نحو التواصل السطحي والتواصل السريع الزوال، وهذا الأخير لا يساعد في تشكيل العلاقات الإنسانية العميقة، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى عزلة اجتماعية والإحساس بالوحدة بين السكان، مما يزيد من التوتر وبروز أشكال أخرى من الجرائم.

–**البناء العمراني العشوائي:** البناء غير المخطط، يساهم في ظهور عمليات اجتماعية معقدة وغير

[1] Olga V.Kireeva and Maria N.Veselova, ***Modern Urban Culture : a City for or against a Person***, Russian State Hydrometeorological University, Russia, St Petersburg, Vol 6, N 1, 2020, p 5.

قابلة للتحكم فيها مباشرة أحياناً، كالبيوت القصديرية مما قد يدفع بالمزيد من المشاكل المتعلقة بتوفير الأمان والنظام.

وبالتالي ترتبط الحياة الحضرية والجريمة في المدينة من خلال عمليات وهياكل اجتماعية معقدة، حيث تتفاعل كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجتمعتاً، مما يخلق ظروفًا تساهم أو تعيق ظهور الجريمة.

9- المدينة والجريمة عند دوركايم

من وجهة نظر دوركايم تعتبر الجريمة كحقيقة اجتماعية، طبيعية في أي مجتمع، لأنه من المستحيل أن يوجد مجتمع بدون أي جريمة على الإطلاق، وعليه فإن الجريمة جزء لا يتجزأ من المجتمعات الصحية، كما أنها تسهم في تطور الأخلاق والقانون.

يمكن تلخيص رؤية دوركايم حول الحضرية والجريمة في خمسة أشياء أساسية، وهي:

9-1- الفردانية في المدينة

9-2- التضامن العضوي في النسيج الحضري

9-3- تأثير الأنومي في البيئة الحضرية

الجدول رقم 02: الفرق بين نظرية الأنومي عند دوركايم وميرتون

المصدر: من إعداد الباحث.

9-4- الدور الوظيفي للمؤسسات الحضرية والعوامل التي تساعد في استقرار المناطق الحضرية

9-5- المدينة كمختبر للتحول الاجتماعي

10- المدينة والجريمة عند مدرسة شيكاغو

10-1- انهيار الهياكل الاجتماعية التقليدية

10-2- تشكيل العصابات

10-3- التأثير البيئي

10-4- التفكك الحضري والاجتماعي

10-5- عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي

10-6- الاستجابة الحكومية أو الرد الحكومي

11- سوسيولوجية انطوني غيدنز حول المدينة

11-1- الكثافة السكانية وزيادة التفاعل الاجتماعي

11-2- عدم المساواة الاجتماعية والفصل المكاني

11-3- الجريمة والانحراف

11-4- التنوع الثقافي وتكوين الهوية

11-5- الفرص والقيود الاقتصادية

11-6- البيئة والصحة

12- العوامل المؤثرة في الجريمة الحضرية

12-1- العوامل الاقتصادية

12-2- العوامل الاجتماعية والبيئية

12-3- العائلة والعلاقات الشخصية

يمكن أن تؤدي النزاعات داخل الأسرة أو العلاقة بين الأشخاص إلى التوتر العاطفي والعدوان، والذي

بدوره قد يصبح نشاط إجرامي، فالقضايا مثل العنف المنزلي أو إساءة معاملة الأبناء أو الطلاق من المساهمات الكبيرة في نشوء السلوك الإجرامي[1].

12-4- تعاطي المواد المخدرة

12-5- الصحة العقلية والعوامل النفسية

12-6- التعليم والتنشئة الاجتماعية

12-8- العوامل السياسية والقانونية

12-9- الاغتراب بالمدينة [2]

يمكن أن يساهم الاغتراب في حدوث الجريمة من خلال عدة أوجه، وهي:

12-9-1- الانفصال من القيم المجتمعية

12-9-2- الشعور بالعزلة والوحدة

12-9-3- عدم الرضا بالحياة

انعدام شبكة الدعم الفعالة في المجتمع تدفع الأفراد إلى ممارسة الجريمة كوسيلة للتخفيف والتعامل مع الضغوطات النفسية، وهذا بسبب الاغتراب الذي قلل من قدرة الأفراد للحصول على الدعم الاجتماعي.

12-9-5- الانحلال الأخلاقي

الاغتراب يمكن أن يؤدي تآكل الأخلاق لدى الأفراد، حيث يفقد أفراد المجتمع الانتماء الأخلاقي

---

[1] Robert K. Ressler, Ann W. Burgess, John E. Douglas, ***Sexual Homicide Patterns and Motives***, 2nd Ed, USA, Lexington Books An Imprint of The Free Press, 2008, p 15.

[2] Mike Savage. Alan Warde, ***Op Cit***, p 114.

لمجتمعاتهم من أعراف وتقاليد، فيصبحون أكثر استعدادا لارتكاب الأفعال والممارسات الإجرامية.

هذه العوامل السالفة الذكر التي تؤدي إلى الجريمة، ليست عوامل على سبيل الحصر، وإنما هي العوامل الكبرى التي تشترك فيها المجتمعات الحضرية، فالعوامل قد تخرج عمّا ذكر، كضعف الرقابة المجتمعية، الانتقام، التهميش الاجتماعي.

13-أنواع الجرائم الشائعة في المناطق الحضرية

الجريمة الحضرية تشمل مجموعة أنواع واسعة من الجرائم، حيث تشير الأبحاث إلى أن المجرمين غالبًا ما يُظهرون تنوعًا بدلاً من التخصص في أنواع جرائم معينة، مما يعكس التغيرات والمعايير المجتمعية، بالإضافة إلى ذلك، أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور أشكال جديدة من السلوك الإجرامي، مما شكل مشهد جديد لأنواع الجريمة في العصر الرقمي، كما يُعد فهم أنواع الجرائم المتنوعة أمرًا بالغ الأهمية لتطوير سياسات قانونية وصحية ونفسية فعالة لمعالجة ومنع الأنشطة الإجرامية في مختلف المجالات.

كما أن الجريمة قد تكون ذات نمط واحد مثل السرقة، أو جريمة ذات نمطين مثل السُكر والسرقة معا، وأيضا تكون جريمة بثلاثة أنماط كالسكر والسرقة والاعتداء في نفس الوقت، وهناك أيضا بعض الجرائم المختلطة وبدون نمط معين أي لا تتبع نمط واحد[1].

ومن بين أشهر تصنيفات الجرائم الحضرية الشائعة نجد[2]:

13-1- جرائم ضد الممتلكات

[1] Vetter. H.J and Wright. J, ***Theories in Criminal Justice and Criminology***, USA, Seminar: Criminal Justice Study Guide: Criminal Justice Theories and Typologies, Nova Southeastern University, College of Arts Humanities and Social Sciences, 1978, p12.

[2] Xiangyu Zhao and Jiliang Tang, ***Crime in Urban Areas: A Data Mining Perspective***, Journal ACM SIGKDD Explorations Newsletter, N 1, Vol 20, April 2018, p3.

تتضمن هذه الجرائم الاحتيال، سرقة المركبات، حرق أو تدمير ممتلكات شخص ما دون استخدام القوة ضد الضحايا، وهذا النوع من الجرائم يبث في المدينة وغيرها نوع من عدم الاستقرار سواء الاجتماعي أو الاقتصادي.

13-2- الجرائم العنيفة (جرائم ضد الأشخاص)

تشمل استخدام القوة أو التهديد باستخدام بالقوة وتتضمن جرائم مثل القتل، القتل غير العمد، الاغتصاب، السطو، والاعتداء الجسيم.

13-3- الجرائم الاقتصادية

تشمل الأنشطة الاحتيالية التي يرتكبها عادة المحترفون وأصحاب الياقات البيضاء في مجال الأعمال، وتشمل: الاختلاس، غسل الأموال، الاحتيال في الأوراق المالية، انتهاكات قوانين مكافحة الاحتكار، الرشوة والابتزاز، الاحتيال على الحسابات البنكية وبطاقات الائتمان، التزوير.

13-4- الجريمة المنظمة

تشير إلى الجرائم التي ترتكبها مجموعات منظمة عادةً ما تكون متورطة في توفير السلع والخدمات غير القانونية للآخرين.

13-5- الجرائم المتعلقة بالمخدرات

تشمل تصنيع، توزيع، أو حيازة مواد غير محظورة قانونيا.

13-6- الجرائم الإلكترونية

تشمل الجرائم التي تُرتكب على الإنترنت أو باستخدام الكمبيوتر كأداة لتحقيق هدف عن طريق القرصنة، كم تشمل أيضا سرقة الهوية والاحتيال الإلكتروني والتهديد على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.

13-7- جرائم الآداب والنظام العام

هي الجرائم التي تخل بالنظام العام أو تدعوا إلى إثارة البلبلة والعنف والتحريض ضد الدولة ومصالحها، وتنتهك المعايير المجتمعية. وتشمل هذه الفئة جرائم الآداب مثل السكر العلني، البغاء، والسلوك المخل بالحياء.

13-8- الجرائم ضد الحرية الشخصية[1]

ومنها جرائم الاحتجاز غير القانوني، واستعمال الخطف والتهديدات والتعذيب، وكشف الأسرار.

14- البيئة الحضرية وتأثيرها على هوية الأفراد

تعد المدينة وتأثيراتها، بما في ذلك العولمة والاختلاط الثقافي والتغيرات في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، عوامل رئيسية تؤثر على الهوية الشخصية والجماعية، هذه التغيرات تحفز التحول في الأدوار التقليدية وتحتم الأفراد على التكيف مع معايير وقيم جديدة.

تؤثر البيئة الحضرية على هوية الأفراد من عدة أوجه، من بينها[2]:

14-1- توحيد الفضاءات الحضرية

14-2- فقدان الشعور بالانتماء

14-3- التجانس الثقافي

تؤدي العولمة إلى التجانس والتماثل الثقافي، فتتغير وتحل محل العادات والتقاليد المحلية بالأعراف والممارسات العالمية، فحينها يؤثر لدى الافراد حول كيفية إدراك هوياتهم الثقافية.

---

[1] Alicia E. Hasselm, ***Crime Causes Types and Victims***, ***Series: Law, Crime And Law Enforcement***, USA, Nova Science Publishers Inc, 2011, p viii.

[2] Ahsen Sacli, ***Spatial Effects of Globalization and Urban Identity***, Journal İdealkent, N37, Vol 13, Ankara Hacı Bayram Veli University : Ankara, 2022, p 16-17.

14-4- التفاوت الاقتصادي

يمكن أن تؤدي التغييرات الاقتصادية النابعة عن التحول الحضري إلى زيادة التفاوت بين سكان المدن، وهنا تشكل هذه التفاوتات الهوية الفردية بسبب الاختلافات في الوصول إلى الموارد واغتنام الفرص.

المدينة والتحضر تؤثران على الهوية الفردية بطرق معقدة، مما يدفع الأفراد إلى ابتكار هوياتهم الخاصة بدلاً من الاعتماد على الهويات الجماعية التقليدية التي كانت تحدد سابقاً بواسطة عوامل مثل الجنسية أو الطبقة الاجتماعية، هذا التحول يمثل تحدياً للمجتمعات التي تسعى للحفاظ على التماسك الاجتماعي والهوية الجماعية في وجه هذه التغييرات السريعة والعميقة[1].

15- كيف ينتقل الافراد من المدينة إلى اللاتمدن (Decivilization)

15-1- التأثيرات العالمية وانسحاب الدولة

15-2- التغيرات الاجتماعية والتاريخية

15-3- العوامل النفسية

التغيرات النفسية الناتجة عن الضغوط الاجتماعية أو الصدمات يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في سلوك الأفراد، مما قد يسهم في عملية اللاتمدن بتقليص قدرتهم على التعاطي مع الآخرين بطرق متحضرة[2].

15-4- التأثيرات البيئية والظروف الاقتصادية

15-5- تأثير التفاعلات الثقافية والاجتماعية

---

[1] أنتوني غيدنز، عالم جامح، ***كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا***، ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم، المركز الثقافي العربي، 2000، ص 52.

[2] Ipid, p 9.

في المناطق المشتركة بينهم.

16- الشعور باللاأمن في المدينة

الدراسة الأولى: دراسة **ديرك باير** و**ستيفاني كيم** وآخرون، تحت عنوان: "الخوف من الجريمة" [1].

العامل 1- الخوف الشخصي والمعرفي

يشير الخوف الشخصي والمعرفي إلى الإدراك العام لاحتمال أن يصبح المرء ضحية للجرائم في مكان معين وزمان محدد، ويتم قياس هذا من خلال تقديرات الأشخاص لمدى احتمالية تعرضهم لأنواع مختلفة من الجرائم.

العامل 2- التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية

العامل 3- الفوضى البيئية

الإدراكات المتعلقة بالفوضى، مثل الكتابة على الجدران، الإلقاء العشوائي للقمامة، والتدهور العام، يمكن أن يسهم في الشعور بعدم الأمان، وهذا يتعلق بـ "نظرية النوافذ المكسورة"، التي تقترح أن العلامات المرئية للفوضى والإهمال تؤدي إلى بيئة تبدو غير آمنة.

العامل 4- التماسك الاجتماعي

يمكن أن يؤدي نقص التماسك الاجتماعي داخل المجتمع إلى شعور الأفراد باللاأمن، عندما تكون الروابط الاجتماعية بين الجيران ضعيفة، قد يشعر الأفراد بأنهم أقل حماية وأكثر عرضة للجريمة.

---

[1] Dirk Baier. Others, ***Fear of crime, need for punishment, and perceived criminality developmen : Results from population-representative surveys from the years 2004 2006 and 2010***, Germany, Kriminologisches Forschungsinstitut Niedersachsen E.V, Criminological Research Institute of Lower Saxony, Registered Association, Research Report No 117, Hannover, 2011, p 115.

العامل 5- الرؤية والإضاءة

يمكن أن تزيد الإضاءة الضعيفة والرؤية المحجوبة في المناطق الحضرية الخوف من الجريمة، فالأزقة المظلمة، والحدائق ذات الإضاءة السيئة والمعزولة، يمكن أن تعزز المخاوف من التعرض للهجوم أو الاستغلال، فالضوء يُمكّن الرؤية، مما يجعل من رؤية التهديدات المحتملة والتنقل بأمان.

العامل 6- وجود الغرباء

قد يؤدي وجود الغرباء المتكرر في الأحياء أيضًا إلى زيادة الشعور بعدم الأمان، فحركة المشاة الكثيفة، خاصة في المناطق المعزولة، والذين لم يعتاد الناس على رؤيتهم، يمكن أن يجعل من الصعب على الأفراد تحديد التهديدات المحتملة.

الدراسة الثالثة: دراسة **ماري شوابستون** و**آخرون**، تحت عنوان: "**لا ملجأ آمن: دراسة تعرض العنف في مجتمع حضري**"[1].

العامل 7- التعرض للعنف

التعرض للعنف عامل كبير يساهم في الشعور بعدم الأمان في المناطق الحضرية، وهو التعرض المباشر لأعمال عنيفة مثل إطلاق النار والطعن، وتبرز الدراسة أن نسبة كبيرة من الشباب أفادوا بأنهم شهدوا مثل هذه الأحداث، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمشاعرهم تجاه الأمان.

الدراسة الرابعة: دراسة **لورا** و**غراي** و**بيتر**، تحت عنوان: "**الأمان المتوقع من الجريمة في البيئة الحضرية**" [2].

---

[1] Mary E. Schwab-Stone And Others, ***No Safe Haven : A Study of Violence Exposure in an Urban Community***, Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry, Vol 34, Washington, USA, 1995, p 1345.

[2] Laura Loewen. Gary Daniel Steel and Peter Suedfeld, ***Perceived Safety From Crime In The Urban Environment***, Vancouver, Canada, Journal of Environmental Psychology, Vol 13, No 4, University of British Columbia, 1993, p 328.

العامل 8- المساحات المفتوحة

تُعتبر المساحات المفتوحة التي توفر رؤية غير معيقة أكثر أمانًا لأنها توفر رؤية جيدة وتقلل من الأماكن التي يمكن أن تختبئ فيها التهديدات المحتملة، وغالبًا ما تُدرَك المناطق المهملة والتي لا يُحافظ عليها جيدًا على أنها أكثر جلبا للشعور بعدم الأمان.

الدراسة الخامسة: دراسة **ياكسان وزيكين وزاوو**، تحت عنوان: "**تقييم الأمان المتصور للمدينة من خلال التعلم العكسي**"[1].

العامل 9- البيئة الاجتماعية

يؤثر وجود الناس وسلوكياتهم داخل المساحات الحضرية أيضًا على تصورات الشعور بالأمان، فبعض الأشخاص تصرفاتهم في الأماكن العامة قد يتلاقاها الآخر على أنها تهديدات أو يشعر بأن هذا الشخص خطر ما دام هو متواجد بالقرب منه.

العامل 10- معدلات الجريمة ووجود الشرطة

تعتبر معدلات الجريمة الفعلية والوجود المرئي لقوات الأمن من العوامل الحاسمة في تحديد مدى شعور الناس بالأمان، فالمناطق المعروفة بمعدلات الجريمة المرتفعة أقل أمانًا.

العامل 11- تصميم وتخطيط المدينة

يمكن لتصميم وتخطيط مساحات المدينة، بما في ذلك أماكن المباني والشوارع والمناطق العامة، أن يؤثر على مدى الشعور بأن هذه المناطق آمنة أو لا.

العامل 12- الإعلام والخطاب العام

[1] Yaxuan Wang. Zhixin Zeng. Qijun Zhao, ***Evaluating the Perceived Safety of Urban City via Maximum Entropy Deep Inverse Reinforcement Learning***, Asian Conference on Machine Learning 189, 2022, p 4.

تقارير الإعلام والخطاب العام حول قضايا الأمان في بعض المناطق المعينة، تلعب دورا كبيرا في إدراك الأفراد لمخاطر تلك الأمكنة، مما يسبب لهم الشعور بعدم الأمان في تلك المناطق من المدينة.

العامل 13- السياق التاريخي والثقافي

يمكن للسياق التاريخي والثقافي لحي ما أن يؤثر على تصورات الأمان، فالأحياء التي لها تاريخ من الاضطرابات الاجتماعية أو التوترات الديموغرافية أو لها شهرة بالمخدرات أو التعدي، تولد لدى الأشخاص حاجزا يمنعهم من المرور في تلك المناطق من المدينة، وهذا لعدم شعورهم بالأمان من تلك المناطق المشهورة بالإجرام.

الدراسة السادسة: دراسة **فرانكلين زيمرينغ**، تحت عنوان: " **المدينة التي أصبحت آمنة** "[1].

العامل 14- التأثير النفسي طويل المدى

يمكن أن يكون التعرض المستمر للجريمة والبيئات غير الآمنة تأثيرات نفسية طويلة الأمد لدى الأشخاص، فيولد لديهم القلق والخوف، وهذا قد يؤثر على الصحة العقلية بشكل عام ويؤثر على ديناميكيات المجتمع.

17- الخوف من المدينة

18- الفرق بين الشعور باللاأمن في المدينة والخوف في المدينة

- الشعور باللاأمن

إحساس مستمر: يعكس شعورًا دائمًا بعدم الأمان نتيجة للعوامل الهيكلية والاجتماعية مثل الفقر،

[1] Franklin E. Zimring, ***The City That Became Safe : New York's Lessons for Urban Crime and its Control***, New York, Published by Oxford University Press Inc, 2012, p99.

الفساد، وضعف البنية التحتية الأمنية.

عدم الثقة: ينجم الشعور باللاأمن عن فقدان الثقة في قدرة السلطات على حفظ النظام والأمان، مما يؤدي إلى قلق مستمر حتى في غياب تهديدات محددة

عدم الثقة: ينجم الشعور باللاأمن عن فقدان الثقة في قدرة السلطات على حفظ النظام والأمان، مما يؤدي إلى قلق مستمر حتى في غياب تهديدات محددة.

شامل: اللاأمن لا يرتبط بوقت أو مكان معين، بل يشمل الشعور العام بأن المدينة أو البيئة بأكملها غير آمنة [1].

- الشعور بالخوف في المدينة

فردي وخاص: الشعور بالخوف في المدينة يتعلق بالأفراد، حيث يرتبط هذا الشعور بتجارب ومواقف الأفراد لا الجماعة.

أسبابه: يرتبط بشكل أساسي بالأحداث الملموسة والمرئية مثل الجرائم العنيفة، السرقات، والاعتداءات التي تحدث في المدينة.

تأثيره: ينتج عن التعرض المباشر أو المعرفة القريبة بالجرائم. يشعر الناس بالخوف بسبب توقعهم أن يكونوا ضحايا محتملين لمثل هذه الجرائم.

الأثر النفسي: يؤدي إلى الشعور بالقلق والتوتر المستمر، والذي يمكن أن يؤثر على الحياة اليومية وقد يؤدي إلى تغيير في السلوك مثل تجنب أماكن معينة أو تجنب الخروج في أوقات معينة [2].

---

[1] Quentin Schwinen, ***Analyse de la variation des taux d'homicide et de la perception de la criminalité à travers les grandes villes du monde***, Canada, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures, Département de criminologie, Université de Montréal, 2016, p 52.

[2] Lesley Williams Reid, ***Crime in the City A Political and Economic Analysis of Urban Crime***, USA, LFB Scholarly Publishing, 2003, p 9.

19- تأثير الأحياء الفقيرة على الفعل الاجرامي في المدينة

تؤثر الأحياء الفقيرة على السلوك الاجتماعي والجريمة من خلال آليات مختلفة، كما أن العديد من الدراسات تركز على أهمية النظر في شبكة الأحياء التي يواجهها الأفراد يوميًا، وكذا دور وتأثير هذه الأحياء في إنتاج السلوك الإجرامي، فالفعل الاجرامي بالمدينة يتأثر بخصائص الحي والتفاعلات الاجتماعية المنُتَجة بداخله، ومن بين هذه الآليات التي تلعب الدور الحاسم في بروز وإنتاج الفعل الاجرامي بالأحياء الفقيرة نجد:

19-1- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في المناطق السكنية الفقيرة

تم تطوير نظرية عدم التنظيم الاجتماعي بواسطة **شو** و**مكاي**، حيث يفترضا أن الجريمة أكثر انتشارًا في المناطق السكنية الفقيرة التي تمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية مستمرة، مما يعكر صفو البنى الاجتماعية للمجتمع ويضعف الروابط الاجتماعية، حيث ترتبط معدلات الجريمة المرتفعة بداخلها بالفقر والتنوع العرقي، كما أن الروابط الاجتماعية الابتدائية سرعان ما تتلاشى بسبب قدوم سكان آخرين يخلفون السكان الجدد، وعليه في كل مرحلة من هذه المراحل تبقى هذه الروابط سطحية، وهذا ما يسمى بارتفاع معدل دوران السكان، فحينها تضعف الروابط المجتمعية ولا يصبح هناك ما يسمى بالتحكم الاجتماعي الفعّال.

19-2- المناطق السكنية ذات العلامات المرئية والفوضى

هذا العنصر ضمن نظرية النوافذ المكسورة التي اقترحها **ويلسون** و**كيلينغ**، حيث ترى هذه النظرية أن العلامات المرئية للفوضى، مثل الكتابة على الجدران والتخريب، تخلق بيئة تشجع على المزيد من

الجريمة والمزيد من السلوك المنحرف[1].

فتجربة Philip Zimbardo الذي وضع سيارة في حي الفقراء والأخرى في حي الأثرياء والنتيجة تحطيم السيارة الأولى بعد 10 دقائق من وضعها، على خلاف السيارة الثانية، لدليل قوي على تأثر السلوك الاجتماعي بالمكان[2].

19-3- الفعالية الجماعية للأحياء الفقيرة

وسع **سامبسون** وزملاؤه مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي ليشمل الفعالية الجماعية، وهي قدرة الحي على التحكم في سلوك الأفراد والمجموعات من خلال تأثير شبكات المجتمع المتماسكة، إلا أن الأحياء ذات الطابع المنحرف بضعف التحكم في سلوك الأفراد وضبطهم، وضعف رابطة الثقة بينهم تزيد من معدلات السلوك المنحرف، فدور المشاركة المجتمعية في الأحياء تمنع الجريمة بشكل كبير.

19-4- الكثافة السكانية في الأحياء الفقيرة

غالبًا ما تظهر المناطق الفقيرة ذات الكثافة العالية معدلات جريمة أعلى بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، حتى ولو كان معظم سكان المنطقة ذاتها لا يشاركون في الأنشطة الإجرامية إلا أن قربهم من الجريمة وعواقبها يؤثر على جميع سكان هذه المنطقة [3].

19-5- الأحياء الفقيرة المعزولة

سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية المعزولة اجتماعيا واقتصاديا، يحد من وصولهم إلى فرص العمل، والحصول على الموارد، والمعلومات اللازمة للتحرك الاجتماعي الصاعد، مما يجعل

---

[1] Layla Mckinnon, ***Neighborhoods and Crime***, The Encyclopedia of Theoretical Criminology, 1st Edition, Published by Blackwell Publishing Ltd, 2014, p 2.

[2] الطاهر سواكري، ***إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والإنحراف***، حوليات جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، العدد 29، الجزء الثاني، جوان 2019، ص 194.

[3] Layla Mckinnon, ***Op Cit***, p 3

من الصعب على السكان الهروب من هذه الظروف، فتعمل هذه العزلة على رفع معدل الجريمة بهذه الأحياء[1].

19-6- وجود العصابات في الأحياء الفقيرة

تلعب العصابات في الأحياء الفقيرة دورًا كبيرًا في تنشئة الشباب، فهي لا تشترك فقط في الأنشطة المعادية للمجتمع والأنشطة غير القانونية ولكنها أيضًا تغرس القواعد الثقافية والأدوار الاجتماعية داخل المجتمع، تساعد العصابات الشباب على فهم مكانتهم في المجتمع وغالبًا ما تمنحهم شعورًا بالفخر بمجتمعهم، على الرغم من وضعه الاقتصادي والاجتماعي، فيتربى لديهم السلوك المضاد للنظام العام [2].

19-7- تأثير البيئة على المرض العقلي والجريمة

الأحياء الفقيرة تؤثر بشكل كبير على الصحة العقلية والسلوك الإجرامي، فالبيئة التي تتسم بالفقر وعدم الاستقرار ونقص الموارد، تسهم في ارتفاع معدلات الأمراض العقلية والجريمة، فهناك علاقة قوية بين ظروف الحي مثل الوضع الاقتصادي الاجتماعي، عدم الاستقرار السكني، وتفكك المجتمع وانتشار النتائج السلبية مثل الاكتئاب، القلق، والسلوك الإجرامي [3].

---

[1] Sandra L. Barnes, ***The Cost of Being Poor A Comparative Study of Life in Poor Urban Neighborhoods in Gary***, Indiana, USA, Published by State University of New York Press, 2005, p 12.

[2] Martin Sanchez-Jankowski, ***Cracks in the Pavement Social Change and Resilience in Poor Neighborhoods***, USA, University Of California Press, 2008, p 319.

[3] David Freedman. George W. Woods, **Neighborhood Effects, Mental Illness and Criminal Behavior: A Review**, Canada, Journal of Politics and Law, Vol 6, No 3, Published by Canadian Center of Science and Education, 2013, p 2.

20- المخدرات والإدمان في البيئة الحضرية

تعددت آثار المخدرات والإدمان عليها في البيئة الحضرية، بداية من الأضرار على مستوى الفرد إلى الآثار على مستوى المجتمع، ومن بينها ما يلي:

20-1- العواقب الصحية

يساهم تعاطي المخدرات في العديد من المشكلات الصحية التي تزيد العبء على خدمات الرعاية الصحية، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إلى جرعات زائدة، بينما ترتبط مواد مثل التبغ والكحول بمشاكل صحية طويلة الأمد مثل السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ومشاكل الجهاز التنفسي. هذه المشاكل الصحية تؤدي إلى تكاليف رعاية صحية مرتفعة، كما تساهم إدمان المخدرات بشكل كبير في زيادة الوفيات، بما في ذلك الوفيات المتعلقة بالكحول والتبغ وأنواع أخرى من المخدرات، وأيضا من المشاكل الصحية للمخدرات الموت المبكر، كما أن استخدام المخدرات عن طريق الحقن هو ناقل مهم لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، بالإضافة إلى ذلك المخدرات تزيد من حالات التهاب الكبد ب وج [1].

20-2- تأثير المخدرات على الأسرة والمجتمع

يؤثر استخدام المخدرات ليس فقط على المتعاطي الفردي ولكن أيضًا على العائلات والمجتمعات، فهو يؤدي إلى انهيارات عائلية وتفكك بداخل الأسرة وقضايا الأمن الاجتماعي، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمعات[2].

---

[1] Ida Walker, ***Addiction in America : Society.Psychology.and Heredity***, Kingdom of Jordan, by Mason Crest an imprint of National Highlights Inc, 2013, p 26.

[2] Carl L.Hart & Others, ***Drugs Behaviour, And Society***, Third Canadian Edition, Canada, McGraw-Hill Education LLC, 2019, p 21.

20-3- التكاليف الاقتصادية

يفرض إدمان المخدرات عبئاً اقتصادياً ضخماً يتجاوز تريليون دولار سنويًا في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ويشمل ذلك، التكاليف الناتجة عن الحوادث والجرائم وفقدان الإنتاجية بسبب مشاكل المخدرات، كما تعطي المخدرات فرصة للمشاركة في السوق السوداء والتي تسبب في زيادة الفساد وإضعاف الاقتصاد الوطني والعالمي.

20-4- القضايا الاجتماعية والجرائم

يضعف الإدمان على المخدرات البُنى الاجتماعية، مما يؤثر على الحياة الأسرية والاستقرار الاقتصادي والأمان العام، فوجود المخدرات في المجتمعات يزيد من معدل الجريمة، خاصة الجرائم التي يرتكبها مدمنو المخدرات لتمويل إدمانهم، ويزيد ذلك من التعقيد بسبب العنف النظامي ضمن شبكات توزيع المخدرات والسلوكيات الإجرامية الأوسع المرتبطة بتهريب المخدرات [1].

20-5- التأثير على مكان العمل

العمل في البيئة الآمنة تزيد من الإنتاجية والمساهمة في رفاهية الاقتصاد، إلا أن تعاطي المخدرات بين العمال تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وزيادة الغياب، وارتفاع خطر الحوادث والأخطاء، والذي لا يؤثر فقط على سلامة وكفاءة مكان العمل ولكن أيضًا يفرض تكاليف إضافية على أصحاب العمل والاقتصاد بشكل عام [2].

20-6- الضغط على النظم القضائية والإصلاحية

---

[1] Charles F. levinthal, ***Drugs Behavior and Modern society***, 8th Edition, USA, by Pearson Education Inc, 2014, p 19-20.

[2] Glen R. Hanson. Peter J. Venturelli and Annette E.Fleckenstein, ***Drugs and Society***, 13ten Edition, USA, Jones and Bartlett Learning, 2018, p 43.

تؤدي العلاقة بين المخدرات والجريمة إلى زيادة العبء على النظم القضائية والإصلاحية، فنسبة كبيرة من نزلاء السجون تتكون من أفراد موجودين بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات، سواء بشكل مباشر (مثل الاتجار أو الحيازة) أو غير مباشر (الجرائم المرتكبة تحت تأثير المخدرات)، وهذا يكلف القضاء تكاليف مالية وتحمل جهاز العدالة والإصلاح كلفة المساجين بسبب المخدرات [1].

20-7- الجريمة والأمن الوطني

يمكن أن يؤدي الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدامها إلى زيادة معدلات الجريمة، بما في ذلك الجرائم العنيفة وجرائم الممتلكات، علاوة على ذلك، يمكن أن يصل قوة ونفوذ عصابات المخدرات إلى مستويات تشكل تحديًا للأمن الوطني وتفسد أخلاق من باعوا ذممهم من القضاة ورجال الأمن.

20-8- التأثير على الشباب والتعليم

يمكن أن يعيق تعاطي المخدرات بين المراهقين والشباب القدرات التعليمية والتطور العاطفي، بسبب وجود المخدرات في بيئة التعليم، وداخل المدارس بكل أطوارها [2].

20-9- تدمير المجتمعات

المخدرات مدمرة للحياة والمجتمعات، وتولد الجريمة وتضعف التنمية البشرية، لها تأثير كبير على حرية الشباب وتطورهم، وتشكل تهديدًا خطيرًا لصحة ورفاهية جميع الأفراد واستقرار الدول.

20-10- عوائق إعادة الاندماج الاجتماعي

بمجرد الإدانة، يواجه مرتكبو جرائم المخدرات عوائق كبيرة أمام إعادة ادماجهم في المجتمع، مثل

---

[1] Serge Brochu, Natacha Brunelle, Chantal Plourde, ***Drugs And Crime A Complex Relationship***, Translated by Julie da Silva, 3rd Edition, Canada, University of Ottawa Press, 2018, p 139.

[2] Michael D. Lyman, ***Drugs In Society Causes, Concepts***, And Control, 6 th Edition, USA, Anderson Publishing is an imprint of Elsevier, 2011, P 7.

التمييز في التوظيف وفقدان المزايا، ومنعهم من العمل في بعض المؤسسات، وهذا قد يدفع بالمتعاطي للعود إلى التعاطي وربما إلى الجريمة [1].

21- عوامل ضغوط الحياة في المدن وعلاقتها بالسلوكيات المنحرفة

المدينة هي مركز النشاط والحيوية، فهي جاذبة للأفراد، لما تتميز به من مرافق متطورة وتعدد الفرص، وفي نفس الوقت تتميز المدينة بحياة حضرية ذات آثار وتحديات تؤثر على رفاهية وصحة قاطنيها، فالضغوطات التي تفرضها المدينة على أفرادها تختلف وتتنوع أشكالها، فمنها الضغوطات النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التلوث، الازدحام، المنافسة، التسابق لاغتنام الفرص، كل هذه الضغوطات قد تؤدي بالأفراد إلى تبني سلوكيات منحرفة من أجل مواجهة تحديات المدينة. ومن بين ضغوطات الحياة الحضرية التي يعيشها الأفراد نجد:

21-1- الضغوطات الصحية (الجسدية)

الإجهاد والضوضاء الذي يعتبر مصدرًا رئيسيًا للتوتر، والتلوث البيئي في المدينة يؤدون كلهم إلى مجموعة متنوعة من الردود البيولوجية، مثل تدهور الصحة العقلية والبدنية، فيبدأ الفرد في استهلاك المهدئات وظهور بعض السلوكيات العدوانية من الأفراد [2].

21-2- الشعور بعدم الأمان

بعض الأقراد في المدينة يشعرون بعدم الأمان من انتشار الجريمة، خاصة إذا كانت منطقة سكناه

---

[1] Chris Rojek & Others, ***Key Concepts in Drugs and Society***, 1st Edition, London, SAGE Publications Ltd, 2013, p 113.

[2] Victoria Katherine Burbank, ***An Ethnography of Stress : The Social Determinants of Health in Aboriginal Australia***, 1st Edition, England, Palgrave Macmillan Publisher, 2011, p 4.

الجريمة فيها منتشرة، يصبح دائما في قلق وتوتر، مما يؤثر على الصحة النفسية، فيولد للفرد ضغط مستمر.

21-3- العزلة الاجتماعية

العزلة الاجتماعية ظاهرة شائعة في البيئات الحضرية، حيث يمكن أن تؤدي الحياة المعزولة ونقص الدعم الاجتماعي إلى مشاكل نفسية وزيادة في التوتر، مما قد يؤدي إلى حدوث تعقيدات وضغوطات متعددة في حياتهم اليومية [1].

21-4- ضغوط الحواجز في تحقيق أهداف الحياة

تتعلق بالعوائق التي تَحُول دون تحقيق الأهداف المهمة في الحياة.

21-5- الضغوط المتعلقة بإحباط تحقيق الدور الاجتماعي

تتعلق بالصراعات الناتجة عن عدم القدرة على تلبية توقعات دور معين في الحياة الاجتماعية، سواء دوره في الأسرة أو داخل العمل.

21-6- الضغوطات الاقتصادية

الضغوطات الاقتصادية ترتبط بالصعوبات الاقتصادية مثل الفقر، والبطالة، ونقص الموارد اللازمة لمواجهة التحديات اليومية مثل الغذاء والخدمات العمومية، والإبقاء على استقرار المدينة، والمحافظة على جودة الحياة، كما يمكن أن تؤدي الأزمات المالية، مثل فقدان الوظائف أو الإفلاس، إلى ضغوط شديدة، فتصبح هذه الضغوطات من المحفزات القوية للتوجه نحو الانحراف والجريمة من أجل مواجهة الأزمات المالية[2].

---

[1] Gabriel Moser, ***Les Stress Urbains***, Paris, Armand Colin Editeur, 1992, p 16.

[2] Carol S. Aneshensel, ***Social Stress : Theory and Research, Annual Review of Sociology***, Vol 18, 1992, P 19-20.

21-7- انعدام الاستقرار الأسري

عدم استقرار الأسرة، كالطلاق أو إعادة الزواج، يمكن أن يؤدي إلى تغييرات مفاجئة وكبيرة في حياة النشء، هذه التغييرات قد تشمل اضطرابات في الاستقرار الأسري والاقتصادي، ويمكن أن تؤثر سلبا على الحالة العاطفية للأبناء، كما يمكن أن يتأثر بها الوالدين، فتتغير سلوكياتهم ويلجؤون إلى الانحراف [1].

21-8- الضغط الاجتماعي

الأفراد ذوي الوضع الاجتماعي المحروم هم الأكثر عرضة للضغوط، وهذا بسبب محدودية مواردهم، الموارد التي تعمل وتساعد على التكييف الاجتماعي، فكلٌ من الاحترام الذاتي، والقدرة على السيطرة الذاتية، تعتبران من الموارد الرئيسية التي يمكن أن تساعد الأفراد على التعامل مع الضغوط والتخفيف من مستويات الضيق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى الإحساس بعدم المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، كما أن الكثافة السكانية قد تساهم في شعور الأفراد بالازدحام ونقص الخصوصية، مما يزيد من التوتر ويؤثر على التفاعلات الاجتماعية.

21-9- الضغوطات النفسية والعاطفية

التعرض للضغوط يمكن أن يؤدي إلى الضيق النفسي وأعراض الاكتئاب، فمثلا انتهاء العلاقات العاطفية يمكن أن تكون تجربة مؤلمة لبعض الأفراد، فيعبرون عنها بالسلوك الانحرافي، كالانتقام

[1] Ruth X. Liu, ***Life Events and Delinquency: An Assessment of Event-Based Stressors and Gender Differences among Adolescents in Mainland China***, Sociological Inquiry, Vol 86, 2016, p 4.

مثلا، حيث يعتبر هذا الأخير وسيلة للتعبير عن إحباطهم وإرضائهم الداخلي[1].

22- التدابير الوقائية لمواجهة الجريمة الحضرية

يلخص الأستاذ **حسن محمدي نوفيزي Hassan Mohammadi Nevisi** التدابير الوقائية ضد الجريمة الحضرية إلى 16 عنصر، وتفاديا للتداخل بين هذه العناصر والعناصر الأخرى تفاديا للتكرار، نختصر تدابير الأستاذ **حسن محمدي نوفيزي** إلى 06 عناصر. وهي كالآتي [2]:

22-1- الوقاية الأولية

الوقاية الأولية هو توجه واسع، يعتمد على تعزيز وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنع الجريمة قبل حدوثها، هذا النوع من الوقاية يرتكز على أن تحسين الظروف المعيشية وتطوير القيم الاجتماعية يمكن أن يقلل من توجه الأفراد نحو ارتكاب الجرائم، ومن بين الجوانب التي بُنيت عليها الوقاية الأولية ما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية

يشمل ذلك توفير السكن الملائم، وتحسين الخدمات الصحية العامة، وضمان التغذية الجيدة، فحينما تتوفر هذه العوامل الأخيرة وتتحسن يقل الضغط واليأس اللذان يدفعان بالأشخاص إلى الجريمة.

- تطوير القيم الاجتماعية

ويدخل في هذا العنصر القيم الأخلاقية، كالصدق، العدالة، المساواة، كذلك التعليم الجيد والبرامج

---

[1] Krysia N. Mossakowski, ***Stress and Mental Illness, The Wiley Blackwell Encyclopedia of Health, Illness, Behavior, and Society***, Vol 05, United Kingdom, Department of Sociology and Anthropology, Published 2014, p 2.

[2] Hassan Mohammadi Nevisi, ***16 Types of Crime Prevention***, Journal of Forensic Sciences and Criminal Investigation, USA, Juniper Publishers, Vol 11, No 3, March 2019, p 2-3.

التوعوية التي تساعد على اكتساب المهارات، كتعليم الأطفال والشباب، فهذه العناصر قد تساعد في تكوين مجتمع أكثر تماسكًا وأقل ميلًا للانحراف.

- تعزيز الاقتصاد المحلي

توفير فرص العمل ودعم المقاولاتية بأنواعها، يمكن أن يكون له تأثير واضح في منع الجريمة، فالأشخاص الذين لديهم وظائف مستقرة ولديهم دخل ثابت، هم أقل عرضة للضغوط التي قد تدفعهم إلى الانحراف.

22-2- الوقاية الثانوية

يركز هذا العنصر بشكل مباشر على الأفراد الذين هم في وضع معرض للخطر، مثل المدمنين أو الأفراد الذين يعيشون في بيئات محرومة، وذلك بهدف حجبهم عن ارتكاب الجرائم، وهذا من خلال التدخل المبكر، وهو يعتمد على عدة جوانب من أهمها:

- تحديد الأفراد المعرضين للخطر

يتم تحديد الأشخاص الأكثر عرضة لارتكاب الجرائم بناءً على مجموعة من المؤشرات مثل الظروف الاقتصادية، التاريخ الأسري، الوضع الاجتماعي، الهدف هو تقديم الدعم المناسب لهم قبل أن يُقدموا على ارتكاب أفعال إجرامية.

- البرامج التعليمية والتدريبية

توفير الفرص التعليمية والتدريب المهني للشباب الذين يعيشون في بيئات معرضة للخطر، ومنحهم الأدوات اللازمة لمستقبل أفضل وتجنب الدخول في القضايا الإجرامية.

- الدعم النفسي والاجتماعي

الأفراد المعرضين للخطر يمكن أن يساهم الدعم النفسي والاجتماعي في تحسين استقرارهم العاطفي والاجتماعي، مما يقلل من احتمالية اللجوء إلى السلوك المنحرف والتعامل به مع المشاكل الشخصية

أو الاجتماعية.

- **التدخلات المبكرة**

يختص في تقديم التدخلات المبكرة للأطفال والمراهقين الذين يعانون من الإهمال أو الإساءة، أو الذين تظهر عليهم بوادر السلوك العدواني، حتى يتم توجيههم نحو السلوك الإيجابي.

- **برامج علاج الإدمان**

فيما يخص المدمنين، تشمل الوقاية الثانوية توفير الوصول إلى برامج علاج الإدمان والدعم المستمر للمساعدة في التعافي من الإدمان ومنع تكرار السلوكيات الإجرامية المتعلقة بالإدمان.

22-3- الوقاية الثلاثية: (سميت ثلاثية للإشارة إلى أن هذه تعتبر المرحلة الثالثة)

الوقاية الثلاثية تُركز على الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم بالفعل، وتهدف إلى مساعدتهم على الاندماج مجدداً في المجتمع بطريقة منضبطة ومنعهم من ارتكاب الجرائم مجدداً، وتحسين الأمن العام في المدينة، ومن أهم استراتيجياتها ما يلي:

- **برامج إعادة التأهيل**

تشمل هذه البرامج تدريب الأفراد على المهارات الحياتية والمهنية لمساعدتهم على إيجاد عمل بعد الإفراج عنهم، كما يمكن أن تشمل برامج تعليمية تمكنهم من رفع مستواهم العلمي.

- **الدعم الاجتماعي**

دعم اجتماعي من خلال الأسرة، الأصدقاء، بغرض تقدم الدعم العاطفي والمادي للمساعدة في عملية الاندماج الاجتماعي.

- **المراقبة والمتابعة**

متابعة مرتكبي الإجرام بعد الإفراج عنهم، من خلال أنظمة مراقبة مثل الإفراج المشروط، حيث يتم التأكد من التزامهم بالشروط المحددة وتقديم الدعم اللازم لمنع حدوث الانتكاس.

22-4- الوقاية قصيرة المدى

تتضمن هذه المرحلة تطبيق حلول فورية لتقليل من فرص الوقوع في الجريمة، وهذه الاستراتيجية تستهدف التأثيرات السريعة والمباشرة التي تحصل في البيئة لمنع حدوث الجريمة، وفيما يلي بعض من جوانبها الرئيسية التي تعتمد عليها:

- زيادة الإضاءة في الشوارع والأماكن العامة

الإضاءة الجيدة في الشوارع والأماكن العامة يمكن أن تقلل من الأعمال الإجرامية، خاصة تلك التي تحدث في أوقات الليل، فالإضاءة الجيدة تجعل من الصعب على الجاني ارتكاب الجريمة دون أن يتم ملاحظته.

- تعزيز التواجد الشرطي وقوات الأمن وتجهيزهم

زيادة دوريات الشرطة وتجهيزهم بتقنيات حديثة في المناطق التي تكثر فيها الأعمال الإجرامية، يمكن أن يكون كردع للجريمة ويقلل من فرص وقوعها، كما أن تواجد الشرطة في الشوارع وأمام السكان يزيد ويرفع من إحساس المواطنين بالأمان.

- إغلاق الأحياء أو المناطق التي تتميز بمعدلات عالية من الإجرام

إغلاق الأحياء أو تقييد الوصول إليها خلال أوقات معينة، يمكن أن يساعد في تقليل وقوع الجريمة.

- حضر بث برامج العنف

منع بث البرامج التلفزيونية العنيفة أو برامج ذات المحتوى الإعلامي الذي يحفز على العنف، وهذا الإجراء يساعد في التأثير على السلوك العام.

- تحسين وتوفير وسائل الترفيه المختلفة

توفير تسهيلات ترفيهية، حتى تساعد في الحفاظ على الشباب والأطفال بعيداً عن الشوارع وتقليل من تعرضهم للجرائم أو الانخراط في السلوكيات المنحرفة.

22-5- الوقاية الاجتماعية

الوقاية الاجتماعية تسعى للتصدي إلى الأسباب الجذرية للجريمة، وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشة وتعزيز التفاعل المجتمعي، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى إحداث تغييرات إيجابية طويلة الأمد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ومن بين مساعيها ما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية.
- توفير الخدمات الاجتماعية.
- تطوير المناطق وتحسين البيئة الحضرية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة.

22-6- الوقاية طويلة المدى

الوقاية طويلة المدى هي استراتيجية شاملة، تهدف إلى خلق تغييرات مجتمعية وبيئية مستدامة تقلل من فرص الوقوع في الجريمة على المدى الطويل، وهذا النوع من الوقاية يعالج العوامل الأساسية للجريمة، ويسعى لتحسين جودة الحياة للمجتمعات، ومن بين هذه الجوانب:

- **تطوير وتحسين التعليم**

تحسين نوعية ومستوى التعليم، وسهولة والوصول إليه يعد أساسيًا لتقليل الجريمة طويلة المدى، كما ان التعليم يساعد في توفير فرص أفضل للعمل ويزيد من الوعي الاجتماعي والثقافي.

- **تحسين تعزيز الاقتصاد**

وهذا من خلال خلق فرص عمل مستدامة وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وهذا يمكن أن يقلل من الفقر واليأس، اللذين يدفعان إلى السلوك الإجرامي.

- **تحسين البنية التحتية والتصميم الحضري**

تصميم الشوارع لتكون أكثر أمانًا، وتوفير مساحات عامة تشجع على التفاعل الاجتماعي الإيجابي.

- تقوية الأنظمة القانونية والعدالة

تقوية الأنظمة القانونية وإرساء العدالة، حتى تكون أكثر فاعلية، وهذا يمكن أن يعزز الثقة في النظام ويقلل من الفساد والإفلات من العقاب، كما يساعد في التقليل من حدة الجريمة.

- ومن التدابير الوقائية ضد الجريمة نجد أيضا [1]:

22-7- إنشاء قاعدة الأدلة والتحقيقات ومنصة مركزية للمعلومات والبيانات والتحليل

وهذا من أجل تحسين إدارة وتحليل البيانات الكبيرة التي تجمعها الأجهزة الأمنية سواءا عن الجريمة أو المجرمين، وهذا لمواجهة التحديات المتزايدة المتعلقة بالإجرام.

22-8- استخدام التكنولوجيا والتقنية وتحسين الصلاحيات القانونية

للتعامل مع التحديات الجديدة في بيئة رقمية متطورة، ومواكبة شبكات الإجرام التي تتسارع في التطور.

22-9- التعاون والمشاركة المجتمعية [2]

تأسيس مجموعات ولجان تضم أفراد المجتمع والشرطة وبين مختلف الهيئات والأطراف الأخرى وهذا من أجل تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجريمة، فالمشاركة المجتمعية تساعد على تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة نحو الحفاظ على الأمن.

---

[1] Federal Ministry of the Interior and Community, ***Strategy to combat seriously and organized crime, The criminal structures of the OK are permanently destroyed***, Berlin, Germany, Item Number BMI22028, 2022, p 5.

[2] Reingart Göbel and Franziska Wallraff-Unzicker, ***Crime Prevention : A Selection Bibliography, BKA research series***, Vol 45, Germany, Publisher Wiesbaden : Federal Criminal Police Office, p 33.

22-10- تعزيز البحث العلمي في مجال الوقاية من الجريمة [1]

تشجيع الأبحاث التي تساعد في فهم أفضل للجريمة واستراتيجيات منعها، وكذلك تطوير تقنيات جديدة للكشف والوقاية، فالبحث العلمي يساعد على التحيين وصد ومواجهة وتيرة الإجرام المتزايدة والمتطورة.

ومن العقوبات في الشريعة الإسلامية التي أوجبها ربنا سبحانه وتعالى لمواجهة الجريمة هي [2]:

22-11- مواجهة الجريمة بإقامة الحد

وهي عقوبة حدّها الله لعباده أي مقدرة شرعا، والعقوبة المقدرة حقا لله سبحانه وتعالى، وهي تقع على من ارتكب نوع معين من الجرائم التي تستوجب إقامة الحد، وهي مقررة لصالح الجماعة وحماية نظامها، فهي لا تقبل الإسقاط لا من الأفراد ولا من الجماعة، وهذه الحدود هي:

حد الزنا، حد القذف، حد الخمر، حد السرقة، حد الحرابة، حد البغي.

22-12- مواجهة الجريمة بالقصاص

وهي عقوبة مقدرة بالمماثلة، فيُعتدى على من اعتدى عليه ويُقتص منه.

22-13- مواجهة الجريمة بالتعزير

وهي تلك الجرائم التي لم تقدر شرعا، أي تقدير العقوبة ترجع إلى القاضي، فيحكم بما تقتضيه المصلحة الراجحة، مثل أن يحكم عليه بالسجن مثلا.

---

[1] Wilfried Schubarth, ***Sustainable prevention of crime, violence and right-wing extremism***, Germany, University of Potsdam, University Publishing House Potsdam, 2014, P 68.

[2] عبد القادر عودة، ***التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي***، الجزء 1، بيروت، دار الكاتب العربي، 2013، ص 344.

23- دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الجريمة

23-1- دور المؤسسات الدينية في التصدي للجريمة

دور المؤسسات الدينية في التصدي للجريمة متعددة الجوانب وتشمل عدة نقاط أساسية تتماشى مع رسالتها الدينية وتوجهها الأخلاقي في المجتمع، ومن بين الأدوار والجهود المبذولة من طرفها ما يلي[1]:

- التوعية والتعليم الديني

المؤسسات الدينية تلعب دورًا هامًا في تعليم القيم والمبادئ الأخلاقية داخل المجتمع، حيث تستخدم هذه المؤسسات وعلى رأسهم المساجد الخطاب الديني لتقوية وتعزيز السلوكيات الإيجابية والوعي بالتبعات الدينية والدنيوية للجرائم.

- الإرشاد وتقديم المشورة

تقدم هذه المؤسسات الدعم والنصح والإرشاد للأفراد الذين يواجهون مشاكل اجتماعية أو نفسية قد تقودهم إلى سبل الانحراف، كما توفر بيئة داعمة لمساعدة الأفراد على تجاوز أزماتهم، وحل بعض من خلافاتهم، مثل مؤسسة إصلاح ذات البين في الجزائر التي أصبحت تتلقى عدة ملفات لتلبية من المواطنين في الفصل بين خلافاتهم.

- التدخل المجتمعي

المؤسسات الدينية في الأغلبية تكون نشطة في المجتمعات، وتعمل على تنظيم فعاليات وبرامج تهدف إلى تقوية الروابط المجتمعية وتسعى إلى تقليل من الظروف التي قد تؤدي إلى السلوك

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز، ***دور المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب دراسة مقارنة***، مصر، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، الجزء 3، العدد 6، الناشر جامعة الأزهر، فرع دمنهور، 2021، ص 925-927.

المنحرف.

- برامج الإصلاح والتأهيل

تشارك المؤسسات الدينية في برامج إصلاحية للمجرمين كما تساعد في عمليات التأهيل، بما في ذلك التعليم الديني داخل المؤسسات العقابية، وعقد جلسات إرشادية بهدف التهذيب الروحي وإعادة تأهيل المجرمين.

- الدعوة للعفو واللين والتسامح

وهذا يظهر جليا في ديننا الحنيف الإسلام، فهو مكتظ بمفاهيم العفو والتسامح، حيث تشجع المؤسسات الدينية وتحث على التسامح والإخاء بين المجتمعات، وهذا ما يقلل من رغبة الأفراد في الانتقام.

23-2- دور المؤسسات التعليمية (المدارس) في التصدي للجريمة

من الأدوار المساهمة للمدارس في التصدي للأنشطة الإجرامية ما يلي [1]:

- تغيير القيم والسلوكيات

يساهم التعليم على تنمية القيم الاجتماعية والأخلاقية، فينمي الشعور برفض السلوك الإجرامي، وينمي لدى الأفراد أهمية العمل الجماعي، فيولد احترام القانون والتحلي بالمسؤولية الاجتماعية.

- العلم يعزز من الصبر ويقلل من الاندفاع

التعليم يجعل من الأفراد يتريثون ويفكرون في كيفية تقييم العواقب طويلة الأمد لأفعالهم، مما يجعلهم أكثر صبرًا وأقل ميلاً لاتخاذ قرارات متهورة تؤدي إلى الانضمام إلى الجريمة.

- تحسين كل من المهارات القانونية والعملية

[1] Lance Lochner, ***Education and Crime***, 3rd Edition, International Encyclopedia of Education, Elsevier Ltd, 2010, p 241-243.

التعليم يوفر مهارات عديدة ومتنوعة، تساعد الأفراد على الاندماج في سوق العمل القانوني أو الشرعي، مما يقلل من احتمالية انخراطهم في الأنشطة الإجرامية كبديل لكسب عيشهم.

- تعزيز الشبكات الاجتماعية الإيجابية

التعليم يساعد في بناء شبكات اجتماعية ذات توجه إيجابي، وهذا ما يوفر الدعم ويعزز السلوك الحسن، فالأشخاص الذين يحصلون على نوعية تعليم جيد أكثر ميلاً للاندماج في مجتمعات تحترم القانون وتعارض السلوكيات المنحرفة.

- اكتشاف المواهب وتوجيهها

المدرسة تكشف المواهب لدى الطلاب، بما يتماشى مع الأهداف التعليمية المعتمدة.

- دور المعلمين في المدرسة

المعلمون هم في صميم العملية التعليمية، فهم من ينقلون القيم والمعرفة والأعراف الاجتماعية، فهم قدوات يؤثرون بعمق على سلوك وتطور التلميذ أو الطالب.

23-3- دور الجمعيات والمنظمات في التصدي للجريمة

تقدم الجمعيات والمنظمات أدوارا قوية لمكافحة الجريمة، ومن بين هذه الأدوار التالي [1]:

- تعزيز التواصل والتماسك المجتمعي

أسست العديد من الجمعيات والمنظمات شبكات قوية بين السكان المحليين، مما ساعد في تحسين

[1] Patrick Sharkey, Gerard Torrats-Espinosa, Delaram Takyar, ***Community and the Crime Decline: The Causal Effect of Local Nonprofits on Violent Crime***, USA, American Sociological Review (ASA), An official journal of the American Sociological Association, Publisher SAGE Publications, 2017, p 4.

التماسك الاجتماعي وكذلك تعزيز السيطرة الاجتماعية غير الرسمية، كما تبادر العديد من الجمعيات بإطلاق حملات لمساعدة الآخرين.

- إنشاء برامج للشباب والأطفال

تضمنت الأنشطة التي نظمتها الجمعيات الرياضية والترفيهية والتعليمية للشباب، مما قدم بدائل محفزة للشباب والحد من تورطهم في الأنشطة الإجرامية.

- تعزيز الحملات الصحية والوقائية

نفذت الجمعيات برامج للوقاية حول مخاطر تعاطي المخدرات والكحول، مما ساهم في تقليل الجرائم المتعلقة بالمواد المخدرة والكحول.

- تنظيم الفعاليات والحملات المجتمعية

أقامت الجمعيات فعاليات مجتمعية مثل المهرجانات واللقاءات التي تعزز من الروابط المجتمعية وترفع الوعي بأهمية الأمان والحد من أعمال العنف.

23-4- دور المجتمع المدني في التصدي للجريمة

المجتمع المدني يلعب دوراً حيوياً في منع الجريمة، خاصة في سياق أين تكون الجهود الحكومية غير كافية أو غير فعالة بما فيه الكفاية، ومن أهم مساهمات المجتمع المدني للصد للجريمة ما يلي [1]:

- الخبرة والمعرفة

المنظمات المدنية غالباً ما تمتلك خبرة كبيرة ومعرفة محلية يمكنها أن تساهم في فهم أفضل

[1] Cheryl Frank, ***Missed Opportunities: The Role Of Education Health And Social Development In Preventing Crime***, Pretoria, South Africa, Institute for Security Studies, No 126, ISS Monograph Series, 2006, p 137-139.

للأسباب الجريمة.

- ابتكار الحلول

المجتمع المدني غالباً ما يكون أكثر مرونة في تجربة وتطوير مقاربات جديدة ومبتكرة من أجل منع الجريمة، لمنع الجريمة. هذه المقاربات قد تشمل على سبيل المثال برامج للتدخل المبكر للشباب المعرضين للانحراف، وتقترح مشاريع لتحسين البنية التحتية والاجتماعية.

- التعاون مع الحكومات

المنظمات المدنية كثيرا ما تعمل مع شراكة بينها وبين الحكومات، وهذا من أجل تعزيز جهود منع الأنشطة الإجرامية، كما أنها ترفع انشغالات بعض الفئات المعينة من البلاد، قد تكون هذه الفئة محرومة اقتصاديا، فتسعى المنظمة لإيصال مطالبها لدى الحكومة، مما يساهم في عدم انحراف هذه الفئة.

23-5- دور المراكز الثقافية والرياضية في التصدي للجريمة

من بين الأدوار الرئيسية التي تلعبها المراكز الثقافية والرياضية هي [1]:

- التفاعل الإيجابي للشباب

توفير أنشطة بديلة إيجابية للشباب، كالرياضة وإنشاء الرحلات، مما يساعد في منعهم من الانخراط داخل السلوكيات الإجرامية أو المناهضة للمجتمع.

- تحسين السلوكيات والمهارات الشخصية

[1] The Chief Cultural & Leisure Officers Association (CLOA), ***The Role of Culture and Sport in Reducing Crime and Anti-Social Behaviour***, National Culture Forum, 2012, p 14-18.

وهذا عن طريق توفير فرص للشباب لتطوير مهاراتهم الشخصية والقيادية وهذا من خلال الأنشطة الجماعية والفردية، مما يسهم في بناء شخصيتهم وزيادة فرصهم المهنية والتعليمية.

خاتمة الفصل

تم عرض مقاربات المدينة والجريمة من خلال رواد علم الاجتماع، مثل دوركايم ومدرسة شيكاغو، تم التأكيد على أن الجريمة هي جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية في المدن، وأنها تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما تم تسليط الضوء على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في زيادة معدلات الجريمة الحضرية، مؤكدة أن الكثافة السكانية العالية، الفقر، البطالة، التفكك الأسري، وتعاطي المخدرات هي من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المدن. كما تناول الفصل دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في التصدي للجريمة الحضرية، مشيرًا إلى أهمية التعليم، التوعية الدينية، الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز القيم الأخلاقية كوسائل فعالة للحد من السلوك الإجرامي.

يمكن القول إن فهم الجريمة الحضرية يتطلب نظرة شاملة تأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. التصدي لهذه الظاهرة يتطلب جهودًا متكاملة من جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد، المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز الأمن والاستقرار في المدن وتحسين جودة الحياة لسكانها.

الفصل الثالث

القتل، القاتل، الضحية

تمهيد

القتل هو أحد أكثر الجرائم تعقيدا وتنوعا، حيث تتشابك فيه العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية لتشكل دوافع القاتل وسلوك الضحية. يتناول هذا الفصل موضوع القتل من خلال دراسة القاتل والضحية، مسلطا الضوء على التفاعلات المعقدة بينهما. يعرض الفصل حالات قتل متنوعة، محللا الظروف المحيطة بكل حالة ودوافع القاتل وخلفية الضحية. من خلال هذا التحليل، نسعى لفهم أعمق للعمليات النفسية والاجتماعية التي تقود إلى ارتكاب جريمة القتل، مع التركيز على التباينات في أنماط السلوك بين القاتلين وتأثير البيئة المحيطة عليهم. هذا الفهم يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجرائم وتحسين آليات العدالة الجنائية.

1- جريمة القتل Homicide, Murder crime

جريمة القتل هي من أكثر الجرائم خطورة على المجتمع والأفراد، فهي تتعلق بفقدان حياة إنسان، وهي تنطوي على آثار نفسية واجتماعية خطيرة للضحية وعائلتها والمجتمع بأكمله. وتختلف درجة الجرم بحسب الدوافع والظروف التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، فهناك قتل الشخص بشكل متعمد بدافع الإجرام والعنف، وهناك قتل الشخص بالخطأ أو بدافع الدفاع عن النفس أو الآخرين. ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لجريمة القتل هو زيادة العنف والفوضى في المجتمع، وتدمير حياة الضحية وعائلته، وتأثير ذلك على المجتمع بأكمله في زيادة الخوف والقلق وعدم الأمان. لذلك، يجب على المجتمع والأفراد تشديد الرقابة على هذه الجريمة والتعاون مع السلطات القضائية والشرطة للحد من حدوثها، ومعاقبة المجرمين بشدة وعدالة وفقا لما يقتضيه الشرع والقانون..

كما يجب التفريق بين القتل والاغتيال:

فالاغتيال يقصد به: قتل شخصية عامة. المصطلح يشير عادةً إلى قتل قادة الحكومة والأشخاص

البارزين الآخرين لأغراض سياسية، مثل الاستيلاء على السلطة، بدء ثورة، لفت الانتباه إلى قضية ما، الانتقام، أو تقويض نظام أو منتقديه. مثل هذه الجرائم ذات الدوافع السياسية قد وقعت في جميع أنحاء العالم وفي كل فترة من التاريخ[1].

1-1- أنواع الجرائم في الشريعة الإسلامية

الجريمة في الشريعة الإسلامية تنقسم على ثلاثة اقسام:

-**جرائم الحدود:** هي جرائم نصت الشريعة على عقوبتها. وقد خصص لفظ الحد لجرائم الحدود وعقوباتها دون غيرها. وعقوبة الحد هي العقوبة المقدرة حقا لله تعالى، ومعنى أنها مقدرة أي أن المقنن عين نوعها وحدد مقدارها ولم يترك اختياراها أو تقديرها لولي الأمر أو القاضي. وجرائم الحدود تتمثل في: الزنا، القذف، السرقة، السكر، الردة، الحرابة (قطع الطريق)، البغي، ...الخ[2].

قال تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيم**﴾ **سورة المائدة: 38.**

قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيم**﴾ **سورة المائدة:33.**

قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُون**﴾ **سورة النور:4.**

قال تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾ **سورة النور:2.**

---

[1] Seumas Miller, ***Shooting to Kill: The Ethics of Police and Military Use of Lethal Force***, Oxford University Press, 2016, p13.

[2] محمد نور حمدان، ***ضوابط الحدود في الفقه الإسلامي، مجلة الطريق الى التربية والعلوم الاجتماعية***، المجلد 1، انطاكيا، تركيا، 2020، ص487.

قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ **سورة الاعراف: 33.**

قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ **سورة المائدة:54.**

قال الله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ* إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّـهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾ **سورة المائدة:90-91**

-**جرائم القصاص:** وهي جرائم قتل النفس، وجرح البدن، وقطع الأطراف. ويمكن القول أيضا هي جرائم الاعتداء على النفس كالقتل والجروح. وعقوبتها القصاص وهو أن يُفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه، فإن اختاروا الدية فلهم ذلك[1].

قال تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ۖ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا**﴾ **سورة الاسراء:33.**

قال تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ**﴾ **سورة الشورى:40.**

قال الله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ **سورة البقرة: 178.**

---

[1]محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، ***موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية***، الطبعة1، المجلد5، الرياض، 2009، ص228.

قال تعالى: ﴿**الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاص فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ**﴾ **سورة البقرة: 194.**

قال تعالى: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ **سورة النساء: 93.**

إذن تدخل جريمة القتل ضمن جرائم القصاص في الشريعة الإسلامية التي تعتبرها (إزهاق النفس الآدمية بغير حق) فحرمتها في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. ويبدو من الآيات السابقة وغيرها أن للشريعة الإسلامية نظرة خاصة لجريمة القتل.

– **جرائم التعزير**: التعزير هو التأديب على ذنب "معصية أو جناية" لاحد فيه ولا كفارة فهو يقوم به الحاكم "الإمام أو نائبه" على جريمة لاحد فيه مقدر ولا كفارة، سواء كانت الجناية على حق الله تعالى" حق عام" وهو ما ليس لاحد إسقاطه، كالأكل في نهار رمضان بغير عذر، وتأخير الصلاة عن وقتها ولو كان الوقت اختياريا، أو كانت الجناية على حق آدمي "حق شخصي" وهو ما يكون لصاحبه إسقاطه كالسب والضرب والإيذاء بوجه ما، مثل قول الرجل لأخر يا فاسق، يا خبيث.... ونحو ذلك[1].

قال تعالى: **وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً**﴾ **سورة النساء: 34.**

قال تعالى: ﴿**وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ **سورة التوبة:118.**

---

[1] وهبة الزحيمي، ***الفقه المالكي الميسر***، الطبعة 1، المجلد 2، سوريا، دار الكلم الطيب، 2000، ص 476

*إنما الأعمال بالنيات.. لذلك فإن النية هي التي تقود للعمل وتقود لتنفيذ ما بداخل النفس.. وكل عمل تسبقه النية.. لكن عندنا نستعمل تعبير النية المبيتة فإن ذلك يفي الأقدام على عمل شيء وهي تعني التخطيط في الخفاء ويقولون (النية زاملة سيدها) والزاملة تعني ما يركب عليه الشخص ويتحرك به.

إن فعل القتل هو من الجرائم المحرمة في الشريعة الإسلامية، إلا في حالات محددة يقرها الشرع، وبما أن الفعل مرتبط بالفاعل، فقد جاءت نظرة الشريعة الإسلامية لفعل القتل مجسدة في القاتل. لأن القاتل عند تنفيذه لفعل القتل إما أن تكون نيته مبيته أو تنعدم هذه النية. وبناء على هذا جاء تقسيم الإسلام لفعل القتل الى نوعين رئيسيين: القتل المحرم والقتل المشروع او المباح، فالقتل المشروع أو المباح هو ما تعلق بحدود الله[1]. وقد نصت عليه عدة آيات قرآنية نذكر بعضا منها:

قال تعالى: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا﴾ سورة المائدة:33.

قال ايضا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة المائدة:45.

وقال تعالى ايضا: ﴿ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا﴾ سورة الاسراء:32.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ سورة الفرقان:68.

أما القتل المحرم فهو القتل الذي يستوجب عقوبة دنيوية وأخروية، هذا النوع من القتل في الشريعة الإسلامية يصنف ضمن الجنايات، فهو جناية واقعة على النفس[2].

1-2- أنواع جرائم القتل

تنقسم جرائم القتل إلى ثلاثة أنواع:

أولا: القتل العمد (intentional killing)

يعرف القتل العمد كما يلي: إزهاق روح إنسان عمدا، أي القصد الجنائي هو إزهاق الروح، ومن خلال هذا التعريف نستنتج:

---

[1] الطيب نوار السعيد، ***نظرة الشرائع السماوية لجريمة القتل- دراسة في علم الاجرام***-، عنابة، قسم علم الاجتماع، مجلة المنهل، جامعة باجي مختار، 2021، ص7.

[2] المرجع نفسه

– يكون السلوك الإجرامي على إنسان حي.

– تكون نية القتل من طرف الجاني.

–العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة وهي إزهاق الروح.

وجريمة القتل العمد من أخطر الجرائم بحيث جرمها المقنن، وأقصى عقوبة حددها لها هي الإعدام.

كما عرف الفقهاء القتل العمد كما يلي:

– **الشافعية:** قصد الفعل والشخص باستخدام وسيلة تؤدي إلى القتل غالبًا[1].

– **الحنابلة:** القتل العمد هو أن يتعمد الشخص قتل آخر باستخدام وسيلة يغلب على الظن أنها تؤدي إلى الوفاة، مع العلم بأن المقتول إنسان معصوم الدم. وقد عرف الشافعية والحنابلة الآلة المستخدمة بأنها ما يقتل غالبا، سواء كانت سلاحا أو ما في حكم السلاح، ويكون القصد من الفعل هو إزهاق الروح[2].

– **الحنفية:** يعرف القتل العمد بأنه القصد إلى قتل شخص باستخدام أدوات حادة مثل السيف، السكين، الرمح، أو ما يشبهها، أو باستخدام وسائل تؤدي إلى الجرح والطعن مثل النار، الزجاج، أو الأدوات المصنوعة من النحاس. ويتفق الحنفية على تعريف الآلة بالسلاح أو بما يقوم مقام السلاح في تفريق أجزاء الجسم، مثل الأدوات الحادة كالحجر، باستثناء الأدوات الأخرى مثل الخشب أو النار. وبناءً على ذلك، يُعتبر القتل عمدًا عندما يتعمد الجاني استخدام سلاح أو ما يعادله لإحداث ضرر يؤدي إلى الموت[3].

---

[1] شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، ***مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ مناهج***، حققه وعَلّق عليه: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، ج 4، ط 1، لبنان، دار المعرفة، 1997، ص 7.

[2] منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، حققه: إبراهيم أحمد عبد الحميد، نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب، 2003، ص 2858.

[3] علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي الكاساني، ***بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع***، حققه علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003، ص233.

– **المالكية:** تعمّد الجاني ضرب المجني عليه بلطمة أو بلكزة أو ببندقية أو بحجر أو بقضيب أو بعصا أو بغير ذلك، ويعني ذلك كل فعل يتعمّده الجاني بقصد العدوان الذي يؤدّي إلى الموت[1].

عقوبة القتل العمد

عقوبة القتل العمد في الشريعة الإسلامية

العقوبة هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع، والمقصود من فرض عقوبة على عصيان أمر الشارع هو إصلاح حال البشر، وحمايتهم من المفاسد واستنقاذهم من الجهالة وإرشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة، ولم يرسل الله رسوله للناس ليسيطر عليهم أو ليكون عليهم جبارً إنما أرسله رحمة للعالمين[2].

وذلك لقوله تعالي: ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ**﴾ **سورة الغاشية:22.**

وقوله أيضا: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ**﴾ **سورة ق: 45.**

وقوله تعالى أيضا: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ **سورة الأنبياء :107.**

إن الله أنزل شريعته للناس، وبعث رسوله فيهم لتعليمهم وإرشادهم. وقد فرض العقاب على مخالفة أوامره لحمل الناس على ما قد يكرهون إذا كان ذلك يحقق مصالحهم، ولصرفهم عما يشتهون إذا كان يؤدي إلى فسادهم. فالعقاب شرع لإصلاح الأفراد والجماعات وصيانة النظام الاجتماعي. والله الذي شرع لنا هذه الأحكام لا تضره معصية العاصين، ولو عصاه جميع أهل الأرض، ولا تنفعه طاعة المطيعين، ولو أطاعه جميع أهل الأرض. لذا، ينبغي أن تقوم العقوبات على أسس تحقق هذا الهدف،

---

[1] عبد السلام بن سعيد سحنون، ***مدونة الكبرى للامام مالك بن انس الاصبحي***، مجموعة 5، ط1، مصر، دار السعادة، 1324، ص308.

[2] عبد القادر عودة، ***التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي***، مصر، دار الكاتب العربي، 2013، ص610.

لتؤدي دورها كما يجب. أما عقوبة القتل العمد الأصلية في المذاهب الأربعة فهي القصاص.

قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾ **سورة البقرة:178.**

إذا سقط القصاص بعفو ولي الدم أو القتيل أو بموت الجاني أو بغير ذلك، تُطبق عقوبة أخرى وهي الدية، كبدل مالي حتمي عوضا عن القصاص. والمقصود منها هو تشجيع القاتل على أداء الدية، حيث يُندب الولي إلى مساعدته في ذلك. وعلى القاتل أداء الدية بإحسان إذا ساعده الولي. وتجب الدية في مال القاتل إذا كانت بطريق الصلح والتراضي، وكأنه التزم بها بعقد. وتجب الدية في حالة القتل العمد الذي يوجب القصاص إلا إذا صالح الولي القاتل على الدية[1].

قال تعالي: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾ **سورة البقرة:178.**

وقال الله تعالى أيضا: ﴿**وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ**﴾ **سورة البقرة:219.**

ومن العقوبات التابعة لجريمة القتل العمد الحرمان من الميراث والوصية، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ليس لقاتل ميراث) رواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه. وفي رواية أخرى: (لا يرث القاتل شيئًا) رواها أبو داود. فإذا قتل الوارث مورثه أو الموصي له الموصي، حُرم من الميراث والوصية، تطبيقا لمبدأ سد الذرائع، حتى لا يطمع أحد في مال مورثه فيسعى لقتله. وقد جاء في الحديث: (لا يرث القاتل شيئًا إذا كان القتل عمدًا)، بينما ذهب بعضهم إلى أن القاتل يرث إذا كان القتل خطأ، وهو قول مالك[2].

---

[1] محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، ***المبسوط***، مصر، باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة، 1989، ص108.

[2] عبد المنعم جاد الله شرف الدين محمد، ***جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة بالقانون الجنائي السوداني***، السودان، رسالة ماجستير للآداب في الدراسات الإسلامية، تخصص فقه، جامعة الدلنج، 2016، ص51.

عقوبة القتل العمد في القانون

القصد الجنائي لديه عنصران وهو العلم والإرادة والتي بهما يكتمل أركان الجريمة التامة، وعند اقتران الركن المعنوي مع سبق الإصرار والترصد، في هذه الحالة يتأثر على جسامة الفعل وعلى إرادة الجاني في ارتكاب جريمة القتل.

تعريف عنصر سبق الإصرار

– سبق الإصرار هو عقد العزم قبل ارتكاب الفعل على الاعتداء على شخص معين، أو حتى على شخص يتصادف وجوده أو مقابلته وحتى لو كانت هذه النية متوقفة على أي ظرف أو شرط كان[1].

– ويعرف عنصر سبق الإصرار أيضا على أنه: قصد المصمم على ارتكاب سلوك إجرامي الهدف منه الاعتداء على شخص معين وايذائه وإزهاق روحه. وهو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصير منها إيذاء شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوف على شرط[2].

حيث يقوم سبق الإصرار على عنصرين هما:

– عقد العزم والتصميم: وهو عنصر نفسي حيث الإصرار يقضي فترة زمنية تمر بين العزم وتنفيذ الجريمة، وليس بالضروري أن تكون فترة زمنية طويلة لتحقيق العزم، وهذا ما أكدت عليه المادة (256 ق ع ج) " سبق الإصرار هو العزم قبل ارتكاب الفعل ..." لهذا يكون العزم والتصميم قبل ارتكاب الفعل الإجرامي ولا يكفي العزم والتصميم وحدهما لتوافر سبق الإصرار، بل يجب توفر عنصر آخر

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 25 من الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بموجب القانون 14/11 المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية، العدد44، المنشورة في 10 اوت 201 .

[2] جمال نجمي، ***القتل العمد وأعمال العنف في التشريع***، دار هومة، 2013، ص 122.

يقوم عليه أيضا وهو التدبير والتفكير[1].

– التدبير والتفكير: وهو العنصر الزماني، أي التدبير والتفكير. وينص المقنن عليهم صراحة، فالجاني عند عزمه على ارتكابه للفعل أو للسلوك الإجرامي تكون هناك فترة وهي بين العزم والتنفيذ حيث هنا يفكّر الجاني ويدبّر في طريقة التنفيذ وعواقب التنفيذ، والهدف الذي يريده بعد التنفيذ، ولهذا لا تكون العبرة في العزم وتنفيذ الجريمة سواء طالت أو قصرت هذه المدة، ولهذا تم استبعاد سبق الإصرار في حال ما ارتكب الجاني جريمة القتل وهو في حالة غضب شديد يفقد أعصابه[2].

حدّد المقنن الجزائري عقوبة لهذا العنصر، والذي اعتبره من الظروف المشددة للعقوبة إذا اقترن بالقصد الجنائي وتشدد العقوبة الأصلية لجناية قتل العمد من عقوبة السجن المؤقت إلى الإعدام، إذا توفر عنصر سبق الإصرار، وهذا ما نصت عليه المادة (261 ق ع ج) يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل...[3]" ولا تنطبق هذه العقوبة على من ساهموا أو اشتركوا في ارتكاب الجريمة لأن ظرف سبق الإصرار هو موضوعي يتعلق بكيفية تنفيذ جريمة، وبهذا تمّ الفصل بين المتهم والشريك، وتكون عقوبة الشريك حسب المادة (44 ق ع ج) على النحو التالي: " يعاقب الشريك في جناية أو جنحة بالعقوبة المقررة للجناية أو الجنحة ولا تؤثر الظروف الشخصية التي تنتج عنها تشديد أو تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها إلا بالنسبة للفاعل أو الشريك الذي تتصل به هذه الظروف..[4]

أما العقوبات الأصلية التي يتم المعاقبة بها عن الشريك التي جاءت بها المادة (05 ق ع ج) على النحو التالي[5]:

---

[1] أحسن بوسقيعة، ***الوجيز في القانون الجنائي الخاص***، ط 1، ج 1، الجزائر، دار هومة، 2013، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص.33

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (261).

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (44).

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (44).

– **عقوبة الجناية:** الإعدام، السجن المؤبد، السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس (05) سنوات وعشرون (20) سنة.

– **عقوبة الجنحة:** الحبس مدة تتجاوز شهر الى خمس (05) سنوات ما عدا الحالات التي يقرر فيها قانون حدود أخرى إضافة الى غرامة تتجاوز (20000) دينار جزائري.

إثبات سبق الإصرار

يخضع إثبات سبق الإصرار لقواعد قرينة من إثبات القصد الجنائي، ذلك أنه نوع منه أو وصف له، فهو مسألة موضوعية يدخل البحث فيه والقول بتوافره أو عدم توافره في السلطة القاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض طالما أن موجب الوقائع فالظروف التي استخلصه منها لا يتنافى مع العقل مع هذا الاستنتاج، ولا ينطوي على تشويه لمدلول سبق الإصرار، وسبق الإصرار حالة ذهنية نفسية، فلا يمكن إثباته على نحو مباشر إذ ليس له كيان مادي ملموس سمكن أن ترد عليه وسائل الإثبات وانما يستفاد من وقائع خارجية تكون بمثابة القرائن التي تكشف عن وجود وهذه القرائن عديدة فقد تكون أقولا صدرت عن المتهم وأعلن فيها خطته الإجرامية أو تهديدات صدرت عنه وقد تكون هذه القرائن أعمالا تحضيرية سابقة على تنفيذ الجريمة ودالة على التفكير فيها بهدوء كثيرا سلاح ناري أو شحذ سكين، وقد نستنتج سبق الإصرار كون الجريمة قد نفذت دون أن يكون ثمة سبب واضح يفسر الإقدام عليها وقد يستخلص من كون بيئة المتهم تسود فيها عادة الأخذ بالثأر ولكن هذه كلها قرائن بسيطة، فقد لا يثبت سبق الإصرار على الرغم منها[1].

وحالة سبق الإصرار والترصد لا تثبت مباشرة بشهادة الشهود، في العادة تثبت بالاعتراف من طرف

---

[1] عبد الحكم فودة، أحمد محمد أحمد المحامي، ***جرائم القتل العمد والقتل الخطأ وجنايات وجنح والضرب واعطاء المواد الضارة وجرائم الإجهاض وصنع الجواهر المغشوشة وبيع الأشربة المضرة بالصحة مقا رنة بالتشريعات العربية***، المنصور، دار الفكر والقانون. 2009، ص119.

الجاني أو يتم استنتاجها من القرائن ومثال ذلك الدافع للقتل العمد وجود ضغائن سابقة أو إعلاء سلاح لقتل الضحية ويتم بتقدير الأدلة بواسطة سلطة محكمة الموضوع دون أن تخضع لرقابة المحكمة العليا (محكمة النقض) إلا في الحدود العامة التي تراقب فيها كافة المسائل الموضوعية[1].

تعريف عنصر الترصد

الترصد ظرف عيني، يسري على كافة المساهمين في الجريمة علموا أو لم يعلموا بأمره ، الترصد يعني توافر سبق الإصرار في أغلب الأحوال، إذ انه يستغرق بعضا من الوقت ينتظر فيه الجاني ضحيته ولكن العكس غير صحيح، إذ يمكن أن يقوم سبق الإصرار ولا يصاحبه الترصد[2].

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الترصد هو انتظار الجاني للمجني عليه في مكان ما يتوقع أن المجني عليه سيأتي إليه بهدف إتمام جريمته. والترصد لا يكون في جريمة القتل فقط، بل نجده في عدة جرائم أخرى مثلا: الاعتداء على الجاني بالضرب والجرح.

حدد القانون عقوبات أصلية لجريمة القتل وتتغير العقوبة الأصلية من السجن المؤقت إلى الإعدام، إذا اقترنت جريمة القتل مع الترصد، وهذا ما نصت عليه المادة (261 ق ع ج) على ما يلي: " يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل..." ويقصد هنا جريمة القتل العمدي التي اتصلت مع ظروف الترصد والإصرار.

والترصد يتعلّق بكيفية تنفيذ الجريمة وهو ظرف موضوعي، وهذا شأنه شأن الإصرار في استقلالية الشريك عن المتهم، فلا يتأثر الشريك بظرف الترصد، وهذا ما تؤكده المادة (44 ق ع ج) التي يعاقب فيها الشريك في جناية أو جنحة بالعقوبة المقررة لها في المادة (05 ق ع ج).

---

[1] تالمالك حورية، ***الظروف المشددة والمخففة في جناية القتل العمد وآثارها على المسؤولية الجنائية***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 1979، ص87.

[2] عادل الشهاوي، ***القتل العمد فقها وقضاء***، الطبعة 1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2009، ص135-136.

إثبات الترصد

يتم إثبات الترصد بكافة الطرق باعتباره واقعة بادية أو مسألة موضوعية ووسائل الإثبات هي: الاعتراف، شهادة الشهود، بحيث يقع عبء الإثبات هذا الظرف على النيابة العامة وتقيم المحكمة دليل على حكمها وذكره عند النطق بالحكم، وهذا من خلال مرافعاتها في محكمة الجنايات ويكفي في بيان ظرف الترصد أن يثبت في الحكم أن المتهم قد انتظر المجني عليه لإزهاق روحه ولا تؤثر قصر المدة أو طولها في الانتظار وترصد أيسر في إثبات من الإصرار لأنه واقعة مادية يكمن إثباتها بشهادة الشهود[1].

ثانيا: القتل الخطأ (manslaughter)

جريمة القتل الخطأ تتشابه مع جريمة قتل العمد في أن محل كل منهما الإنسان حي ويؤدي الاعتداء عليه إلى الموت، والقتل الخطأ هو قيام إنسان بفعل فيؤدي ذلك الفعل إلى وفاة المجني عليه، فلا يوجد قصد قتل لدى الجاني، وانما يكون خطؤه هو السبب في وفاة المجني عليه، وعلى ذلك سميت جريمة قتل الخطأ، أي أن الجاني لم يقصد قتل الجاني منذ البداية ولم يقصدها تماما، ولكن ارتكابه الخطأ هو الذي أدى إلى تلك النتيجة.

تعريف جريمة القتل الخطأ في الشريعة الإسلامية

- عرف فقهاء الشريعة الإسلامية القتل الخطأ تعريفات متعددة منها تعريفات الأئمة الأربعة[2]:

- تعريف الإمام أبو حنيفة: " هي الجريمة التي لا يقصدها القتل أو الضرب "، وقد قسمها إلى:

  - " هي الجريمة التي لا يقصدها القتل أو الضرب ".

  - وخطأ في الفعل "كمن يرمي صيدا فأصاب إنسانا ".

---

[1] تالمالك حورية، المرجع السابق، ص91.

[2] وهبة الزحيلي، ***الفقه الاسلامي وأدلته***، ج6، ط3، دمشق، دار الفكر، 1898، ص222-224.

– تعريف الإمامين الشافعي وابن حنبل: "هو القتل الذي يحدث بغير قصد الاعتداء لا للفعل ولا للشخص "، كمن يرمي دابة فيصيب إنسانا (إرادة دون علم)" "أو كمن وقع وهو نائم على شخص أخر فقتله " (لا إرادة ولا علم) وهو أخذ بهذا التعريف أغلبية العلماء.

– مشهور مذهب الإمام مالك: وهو أن القتل الخطأ هو ألا يقصد الضرب ولا القتل، كما لو سقط إنسان على غيره، أو رمى صيدا فأصاب إنسانا.

فقهاء القانون اختلفوا في تسمية هذه الجريمة أما فقهاء الشريعة الإسلامية اجمعوا على تسمية واحدة لها وهي جريمة القتل الخطأ.

تعريف جريمة القتل الخطأ في القانون: لم يعرف القانون هاته الجريمة، وانما ترك المهمة للفقه هذا الأخير الذي أعطاها تعريفات متعددة نذكر منها[1]:

– هي الجريمة التي لا يتوفر فيها عنصر إرادة النتيجة وترتكب عن خطأ غير مقصود من الفاعل، حيث تتصرف إرادته للفعل دون النتيجة الجرمية.

– هي الجريمة التي ينعدم فيها القصد الجنائي، حيث تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل دون النتيجة، لكن تحدث النتيجة لإهماله، وعدم احتياطه، سواء توقعها، أو لم يتوقعها لكن يتخذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون وقوعها مع تمكنه من ذلك.

– ولهذه الجريمة تسميات متعددة منها: جريمة القتل غير العمدية، جريمة القتل غير المقصود وجريمة القتل الخطأ.

من خلال هذه التعريفات يتضح أن جريمة القتل الخطأ قي القانون الوضعي، جريمة يسقط فيها علم الجاني بنتائج فعله الخاطئ، فالإرادة قائمة والعلم منعدم.

---

[1] صونية بن طيبة، ***القتل الخطأ بين الشريعة والقانون– دراسة مقارنة الجزائر***، 2010، ص09.

القتل الخطأ هو قتل لإنسان على يد إنسان آخر دون حقد وتفكير مسبق للقيام به[1].

عقوبة القتل الخطأ

عقوبة القتل الخطأ في الشريعة الإسلامية

أقر الشارع عز وجل عقوبات لجريمة القتل الخطأ، فقال في محكم التنزيل في قوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء :92.

فبعد أن أكد الله سبحانه وتعالى أن القتل لا يكون مطلقا بين المسلمين، ولا يحتمل وقوعه إلا إذا كان خطأ فقد اورد عقوبات للقاتل الخطأ تدور بين الدية والكفارة.

أولا: الدية

وعرفها الفقهاء كما يلي:

- تعريف الحنفية: " هي اسم للمال الذي هو بدل النفس"[2].

- تعريف المالكية: " هي مال يجب بقتل آدمي حر عوضا عن دمه"[3].

- تعريف الشافعية: " هي اسم للمال الواجب بجناية على الحر في نفس أو فيما دونها"[4].

---

[1] Francis Wharton, ***The Law of Homicide***, USA, Rochester, N. Y., The Lawyers Co-operative Publishing Company, 1907, p7.

[2] فخر الدين عثمان الزيلعي، ***تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق***. ط 1، مصر، المكتبة الكبرى الأميرية، 1898، ص12.

[3] علي بن أحمد بن مكوم الصعيدي العدوي، ***حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني العدوي*** بيروت، دار الفكر، ص 298.

[4] شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، ***الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع***، ج 2، بيروت، دار الفكر، 192.

– تعريف الحنابلة: " هي المال المؤدي إلى مجني عليه أو وليه أو وارثه بسبب جناية"[1].

قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ**﴾ **سورة النساء :92.**

ثانيا: الكفارة

بالإضافة إلى وجوب الدية في القتل الخطأ، تجب عليه ايضا الكفارة استنادا لقوله تعالى: ﴿**وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ**﴾

– هي ما كفر به من صدقة أو صوم ونحوهما، سمي بذلك لأنه يكفر الذنب وستره ككفارة اليمين.

أما العقوبة البديلة للقتل الخطأ فتتمثل في عقوبة وحيدة ألا وهي الصيام. لقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ**﴾ **سورة المجادلة:4.** ومعنى لم يجد أي أن الجاني لا يجد رقبة في ملكه فائضة عن حاجته، أو لم يجد ثمنها زائدا عن كفايته، ومدة الصيام شه ا رن متتابعان، فإن كان متفرقا لا يجزى به، وحساب المدة يكون بالأهلة[2].

والعقوبة التبعية تتمثل في الحرمان من الميراث.

عقوبة القتل الخطأ في القانون الجزائري

أولا: عقوبة القتل الخطأ البسيطة

تنص المادة 299 من قانون العقوبات الجزائري على "كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونته

[1] منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ***كشاف القناع عن متن الإقناع***، بيروت، عالم الكتب، 1983، ص325.

[2] عبد الرحمان الجزيري، ***الفقه على المذاهب الأربعة***، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص340.

أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه او إهماله أو عدم مراعاته للأنظمة يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 1000 إلى 20000 دج"[1].

إذن فهذا النوع من الخطأ هو الذي لا يقترن بأي ظرف مشدد، وتكون عقوبته من ستة أشهر على ثلاث سنوات، وبغرامة من 1000 دج إلى 2000 دج وقد خصها القانون بجملة من الاحكام هي[2]:

– وضع لها حدا أدنى للحبس، وحدده بستة أشهر، بالرغم من أن الحد الأدنى العام أقل من ستة أشهر، غرض القانون من ذلك منع القاضي من الهبوط عن هذا الحد، لأن لجريمة القتل جسامتها رغم أنها خطأ.

– ووضع لها حدا اقصى للحبس وهو ثلاث سنوات، وهو أقل من الحد الأقصى العام المحدد بخمسة سنوات، وقد راعى القانون في ذلك أن جريمة القتل الخطأ جريمة غير عمدية.

– وضع لها حدا أدنى للغرامة وحد اقصى.

– جمعت القاعدة القانونية الجزائرية بين العقوبتين " الحبس والغرامة" مما يعني وجوب الحكم بالغرامة والحبس معا في جريمة القتل الخطأ

ثانيا: عقوبة القتل الخطأ المشددة

تنص المادة 210 قانون العقوبات الجزائري " تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين 299 و291 إذا كان مرتكب الجنحة في حالة سكر، أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن ان تقع عليه، وذلك بالفرار أو بتغيير حالة الأماكن أو بأي طريقة اخرى"[3].

إذن فجريمة القتل الخطأ تشدد حسب التشريع الجزائري بتوفر إحدى الطرفين[4]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (299).

[2] أنور محمد، ***القتل الغير العمدي***، مذكرة ماجيستير، جامعة تيارت، 2009، ص66 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (210).

[4] بن شيخ لحسين، ***مذكرات في القانون الجزائي الخاص***، ط 6، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 110.

حالة السكر: يتحقق هذا الشرط المشدد إذا وجد الجاني في حالة سكر، ومثاله أن يقود لسائق السيارة وهو في حالة سكر، فيقتل شخصا، فالقانون يشدد في العقاب لأن الخطأ جسيم. ولكي نطبق هذا الظرف المشدد يجب توافر شرطين هما:

– لابد أن يكون الجاني قد تعاطى المسكر باختياره دون أن يكون هناك إكراه أو قهر، فإذا تناول الخمر قهرا، فلا يتحقق الظرف المشدد، وقد تنتفي مسؤوليته باعتبار أنه لم يتناولها باختياره.

– ينبغي أن تكون هناك علاقة سببية بين نقص الوعي نتيجة السكر وبين الحادث الذي أدى إلى الوفاة، ويهدف القانون من تشديد العقوبة هو القضاء على أخطر أسباب حوادث المرور التي تؤدي إلى كثير من حالات الوفاة.

حالة محاولة الجاني الهروب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن ان تقع عليه، وذلك بالفرار أو تغيير حالة الأماكن أو بأية طريقة أخرى

فقد نصت المادة 210 من قانون العقوبات الجزائري على: " تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المدانين إذا كان مرتكب الجريمة في حالة سكر أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية او المدنية التي يمكن ان تقع عليه، وذلك بالفرار أو أي طريقة أخرى".

– تتميز جريمة القتل عن غيرها من الجرائم في نقاط وهذه الجرائم هي جريمة الانتحار وجريمة الإجهاض سواء إجهاض الحامل لنفسها أو من طرف الغير.

أولا: تمييز جريمة القتل عن الانتحار

يشير الانتحار إلى فعل متعمد يهدف إلى إنهاء حياة المرء، وعادة ما يرتبط بالحالة الصحة والعقلية للأفراد الذين لا يستطيعون التعامل مع حياتهم. ولكن عند دراسة الانتحار، يمكننا ملاحظة أن هناك مجموعة من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بقرارات هؤلاء الأفراد.

- تعريف الانتحار:

يعرف الانتحار على أنه:

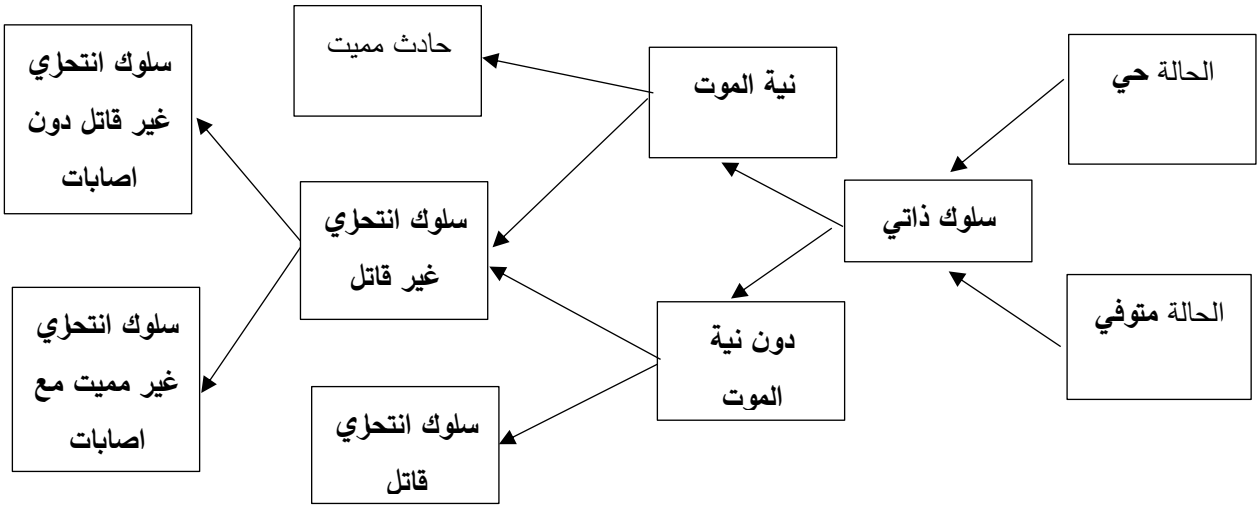
يقول مايو (MAYO): " إذا حدث الانتحار، حدثت الوفاة" [1].

يشير الانتحار إلى فعل متعمد يهدف إلى إنهاء المرء لحياته من أجل الهروب من معاناة لا تطاق[2].

هو قتل الإنسان لنفسه عمدا، بحيث تتنوع طرق الانتحار بين تسمم، أو شنق، أو بالسلاح وغيرها من الطرق التي تؤدي بإنسان لقتل نفسه[3].

والشكل الموالي يمثل مخططا للسلوك الانتحاري المؤدي إلى الموت:

الشكل رقم 03: مخطط للسلوك الانتحاري



Source: E. David Klonsky, Alexis M. May, ***Suicide, Suicide Attempts, and Suicidal Ideation***, Vancou ver,University of British Columbia, 2009, P310.

---

[1] Diego De Leon, Shelley I Kerr & All, ***Definitions Of Suicidal Behavior: Lessons learned from the who/euro multi-centre study***, crisis: the journal of crisis intervention and suicide prevention, uk, 2006, p9

[2] M. Kerkhof, ***Suicide and attempted suicide***, World Health, 1994, p18

[3] عبد المالك بن حمد الفارس، ***جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقها في مدينة الرياض***، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية، 2004، ص22.

- أسباب الانتحار

لا يوجد سبب واحد للانتحار. بل هناك عدة عوامل يمكن أن تزيد من خطر محاولة الشخص الانتحار. وتتمثل أسباب الخطر المؤدية للانتحار فيما يلي[1]:

- محاولات انتحار سابقة.
- تاريخ لحالة اكتئاب أو أمراض نفسية.
- تعاطي المخدرات والكحول.
- تاريخ عائلي للانتحار والعنف.
- الأمراض الجسدية.
- الشعور بالإحباط والشعور بالوحدة.

وهناك أسباب أخرى منها[2]

- المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- تدني الأخلاق وتفشي الفساد.

- جريمة القتل والانتحار

ويمكن التمييز بين جريمة القتل والانتحار بصفة الجاني. أي في جريمة الانتحار يقدم الشخص على قتل نفسه وبإرادته على عكس جريمة القتل التي يقدم فيها شخص لإزهاق روح شخص آخر دون رضا المجني عليه، وجريمة الانتحار غالبا دوافعها اضطرابات نفسية. ولكي نعطي وصف لجريمة القتل والتي يعاقب عليها الجاني يجب أن يكون الجاني هو من ارتكب جريمة في حق المجني عليه وقتله، ويستوفي جميع أركان جريمة القتل لكي تكون جريمة قائمة، ويكون الجاني مسؤولا جزائيا،

---

[1] National Center for Injury Prevention and Control, ***Understanding Suicide***, 2015, p2

[2] عامر مصباح، ***علم الاجتماع الرواد والنظريات***، شركة الأمة للطباعة والنشر، 2005، ص 39.

بينما لا توجد عقوبة على من انتحر، لأنه قتل نفسه، ولكن من يساعد ويحرض على الانتحار ويشارك في هذه الجريمة يعاقب. ويكون التحريض على المحرض يوهم الغير بأن لا فائدة من حياته وأن حياته ذات بشاعة، فيخلق له اليأس ويدعم فكرة الانتحار[1].

والقانون الجزائري جرّم التحريض على الانتحار أو شخص يساعد شخص آخر على الانتحار، وهذا ما جاءت به المادة (273 ق ع ج) التي تنص على ما يلي: " كل من ساعد عمدا شخصا في الأفعال التي تساعده على الانتحار أو تسهله له أو زوده بالأسلحة أو السم أو بالآلات المعدة للانتحار مع علمه بأنه سوف تستعمل في هذا الغرض، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات (05) إذا نفذ الانتحار[2].

ثانيا: تمييز جريمة القتل على جريمة الإجهاض

تعريف الإجهاض

الإجهاض هو المصطلح المستخدم عندما تعاني المرأة من فقدان حملها في أول 20 أسبوعًا. حيث تحدث معظم حالات الإجهاض في وقت مبكر، والأكثر شيوعًا في الأسابيع الاثنا عشر (12) الأولى من الحمل[3].

الإجهاض هو فقدان الحمل قبل أن يتمكن الجنين من العيش خارج الرحم، ويسمى أيضًا فقدان الحمل المبكر أو الإجهاض التلقائي[4].

وفقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية (WHO-1977)، يُعرَّف الإجهاض التلقائي بأنه طرد الجنين

---

[1] محمد فاضل، ***الجرائم الواقعة على الأشخاص***، ط 3، دمشق، مطابع فتى العرب، 1965، ص444.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (273).

[3] World health organization (WHO), ***Early Pregnancy Loss (Miscarriage)***, 2020, p 2.

[4] Patient Care Services report, ***Miscarriage***, University of Washington Medical Center, 2010, p1.

(البويضات التالفة) أو استخراج جنين يزن 500 جرام أو أقل[1].

جريمة القتل والاجهاض

وهنا تختلف جريمة القتل على جريمة الإجهاض، من حيث محل الحماية الجنائية، بحيث يستهدف القتل إزهاق روح إنسان حي، أما الإجهاض يستهدف إزهاق روح الجنين قبل الموعد الطبيعي للولادة، وتبعا لذلك تختلف الحماية التي يوفرها القانون لكل من الجنين والإنسان على حدّ سواء. ونجد القانون الجزائري جرّم هذه الفعل، وهذا ما نصت عليه المادة (304 ق ع): " كل من أجهض امرأة حامل أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك التوافق أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمسة (05) سنوات وبغرامة مالية من (500 إلى 10000) وإذا أفضى الإجهاض إلى الموت فتكون عقوبة السجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة، وفي جميع الحالات يبرز الحكم علاوة على ذلك بالمنع من الإقامة[2]".

ولكي نميز بين جريمة الإجهاض والقتل، يجب علينا تحديد اللحظة التي تبدأ فيها الحياة الإنسانية للجنين، لأنه إذا تمت الولادة طبيعية وارتكبت جريمة قتل هنا نصبح أمام جريمة قتل عمد، وليس إجهاض، لأنها سقطت صفة الجنين بعد الولادة، ويصبح محلها صفة إنسان، وتوصف الجريمة التي تحدث بعد الولادة بجريمة قتل طفل حديث الولادة[3].

---

[1] Annsofie Adolfsson, ***Miscarriage: Women's Experience and its Cumulative Incidence***, Sweden, Division of Obstetrics and Gynaecology, Department of Molecular and Clinical Medicine, Faculty of Health Sciences, Linköping University Sweden, 2006, p1.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (304).

[3] الشيخ صالح بشير، ***الحماية الجنائية للجنين في ضوء الممارسات الطبية الحديثة دراسة مقارنة***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع، العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، 2013، ص37 .

1-3- أركان جريمة القتل

تنص المادة (392 ق ع ج) على ما يلي:" كل من تسبب عمدا في قتل غيره يعد قاتلا ويعاقب بالسجن المؤبد ..." يستفاد مما تقدم بأن للقتل العمد ركنين وهما: الركن المادي والركن المعنوي.

1-4-1- أولا: الركن المادي

يتطلب السلوك الإجرامي في جريمة القتل العمد قيام الجاني بارتكاب فعل مادي وإيجابي يؤدي إلى إزهاق روح الضحية. ولا يشترط أن يكون شكل أو وسيلة العنف المادي ذات أهمية في تحديد المسؤولية الجنائية هنا. وبذلك، يجب توفر ثلاثة عناصر تقليدية في الركن المادي للجريمة: فعل الاعتداء على الحياة، الذي يسفر عن نتيجة إجرامية تتمثل في وفاة المجني عليه، وقيام العلاقة السببية بين الفعل الإجرامي والنتيجة.

- تعريف الركن المادي في الفقه

يُعد الركن المادي من أركان الجريمة، وهو أساسها ومحورها. يُعرف بأنه القيام بالفعل أو القول المُخالف لما نُهي عنه، والذي تقرر له عقوبة يطبقها القضاء. تشمل الجريمة الأفعال المقصودة وغير المقصودة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، لأن الشريعة رتبت لها عقاباً. الحد الفاصل بين الفعل الإجرامي وغير الإجرامي لا يتمثل في القصد وحده، بل في الأذى أو الفساد المترتب عليه، والعقاب يُفرض على ما يؤدي إلى الإفساد. ما لا يُعد فساداً لا يُعتبر جريمة في نظر الشريعة الإسلامية، أما ما يؤدي إلى الفساد ويستوجب العقاب فيُعتبر جريمة[1].

- تعريف الركن المادي في القانون الوضعي

لقد تعددت التعاريف بخصوص الركن المادي في القانون الجنائي وتنوعت، من بين هاته التعريفات

[1] أحمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص273.

نذكر ما يلي:

يقصد بالركن المادي للجريمة، عمل فعل أو سلوك إجرامي، الصادر من إنسان عاقل، سواء كان إيجابيا أو سلبيا يؤدي إلى نتيجة تمس حقا من الحقوق المصانة دستوريا أو قانونيا كالحق في الحياة[1]. وارتكاب الجاني فعل القتل، وإزهاق روح الإنسان، أو إقدام الأم على عدم إرضاع ابنها، وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة 259 من قانون العقوبات[2].

– ويعرف الركن المادي أيضا بأنه هو العنصر الذي بواسطته تنتقل الجريمة من حالة المشروع إلى حال الوجود اليقيني، ويتمثل ذلك في القيام بالفعل المحظور من قبل الفاعل، ويتحقق الركن المادي على أرض الواقع حسب رأيه[3].

– كما يُعرّف بأنه "العمل الخارجي الذي تظهر به الجريمة الى العالم الخارجي بحسب ما يتطلّبه القانون في كل جريمة على حدة، ويتمثل هذا العمل في السلوك الذي يحدد الجاني والنتيجة المترتبة على هذا السلوك[4].

– عناصر الركن المادي لجريمة القتل

يتكون الركن المادي لجريمة القتل من ثلاث عناصر وهي:

السلوك الإجرامي أو النشاط الإجرامي أو الفعل الإجرامي

ونقصد به: الفعل الاجرامي الناتج عن عمل جسدي طوعي[5].

---

[1] إبراهيم بلعليات، ***أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري***، ط1، دار الخدونية، 2007، ص17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات والقوانين الجنائية، المعدل بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 2016/03/06، الخاص بقتل الأطفال حديثي الولادة .

[3] سمير عالية، ***شرح قانون العقوبات (القسم العام)***، لبنان، دار العلوم، 2004، ص199.

[4] أحمد فتحي، ***الوسيط في قانون العقوبات***، القسم العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989 , ص159.

[5] Arshdeep Ghuman, ***Elements of Crime***, International Journal of Law Management & Humanities, Rajiv Gandhi National University of Law, v 1, issue 4, 2018, p2.

يُقصد بالسلوك الإجرامي حركة الجاني الاختيارية التي يترتب عليها إحداث تغيير في العالم الخارجي. فإطلاق النار على شخص يشكل عنصر السلوك في جريمة القتل، كما أن تزوير توقيع شخص آخر على وثيقة يُعد عنصر السلوك في جريمة التزوير والقذف.

– السلوك الإجرامي الذي يصدر من الجاني والذي يشمل التعدي على حياة الإنسان، سواء كان هذا التعدي باستخدام أداة أو آلة ما أو بدونهما، وسواء كانت الأداة حادة أو غير حادة، ويمكن أيضا تصور القتل بدون أي نوع من الأدوات، كالخنق باليد أو الإغراق أو الإحراق، كما أنه قد يكون هذا النشاط إيجابياً كما ذكر سالفا، أو سلبيا بالامتناع، مثل ترك الأم عمدا لطفلها دون إرضاع، مما يؤدي إلى وفاته[1].

– الوسيلة التي يستخدمها الجاني لتحقيق النتيجة المعاقب عليها ليست محددة في المادة القانونية المعنية، إذ لا يشترط أن يتم القتل بوسيلة معينة، لكن ومع ذلك قد تساعد الوسيلة المستخدمة المحكمة في تحديد نية القتل، فغالباً ما تكون وسيلة القتل مادية، مثل استخدام سلاح ناري أو أداة حادة أو قاطعة أو وخز، كما يمكن أن تشمل الخنق أو الإحراق أو الإغراق أو إلقاء المجني عليه من مكان مرتفع، وفي هذا السياق، لا يشترط أن تكون الوسيلة بطبيعتها صالحة لإحداث النتيجة، بل يكفي أن يراها الجاني كذلك[2].

يمكن أن تتصل الأداة مباشرة بالمجني عليه، مثل استخدام السكين في طعنه أو إطلاق عيار ناري عليه، كما يمكن ألا يكون هناك اتصال مباشر، كحفر حفرة في طريق المجني عليه الذي يعلم الجاني أنه سيمر منه، فيسقط فيها ويلقى حتفه، أو وضع مادة متفجرة في سيارته تنفجر عند تشغيل المحرك. يستوي في نظر القانون أن يحدث الاعتداء بفعل واحد، كإطلاق رصاصة قاتلة، أو بعدة أفعال

---

[1] عبد المجيد زعلاني، ***الوجيز في القانون الجزائري***، الجزائر، دار تربي، 2009، ص352.

[2] إيهاب عبد المطلب، ***جرائم القتل والجرح والضرب***، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015، ص10.

متتابعة لا يكفي كل منها وحده لإحداث الوفاة، مثل من يضع السم في طعام المجني عليه على دفعات، أو يوجه له عدة ضربات أو طعنات. كذلك، يُعتبر عنصر الاعتداء متحققاً حتى لو لم تحدث الوفاة فوراً، ما دامت هناك صلة سببية بين الفعل والنتيجة.

في كل ما سبق فإنّ الوسيلة المستخدمة في إزهاق الروح هي عبارة عن جسم مادي ملموس، ولكن هناك من الحالات ما يمكن بها إزهاق روح دون المساس بالجسم، ومن شأنها أن تؤدي إلى وفاته والمثال الذي يضرب في هذا الصدد، أن يلقى شخص بخبر مزعج إلى آخر مريض أو مسن وهو يعلم بأنّ من شأنه تصرفه بالصورة التي يقدم بها الخبر أن تؤدي إلى إحداث الوفاة، والرأي الغالب في هذه الحالة هو اعتبار الفعل قتلا عمدا لأن الوسيلة ليست ركنا في الجريمة على أنه يجب أن تقوم علاقة السببية بين الفعل والنتيجة[1]. ولا يغير من هذا الأمر الادعاء بصعوبة إثبات العلاقة السببية بين الوسيلة النفسية والوفاة. فمسألة الإثبات تندرج أساساً ضمن مشاكل القانون القضائي، ولا يعتبر الإثبات معياراً لتحديد السلوك الذي يشكل عنصراً في الركن المادي للجريمة

وتعتبر هذه المسألة، ثانياً، من اختصاص أهل الخبرة. ويقع عليهم واجب حلها، وبالمثل، فإن القصد يعد مسألة موضوعية يتولى قاضي الموضوع التحقق منها، فإذا تعذر إثبات العمد يمكنه إثبات الخطأ، وهكذا يتضح أن المبدأ العام في وسائل القتل صحيح، حيث أن كل وسيلة تؤدي إلى الموت يدينها القانون، دون تفريق بين وسيلة وأخرى، سواء كانت مادية أو معنوية، أو بناءً على طبيعتها أو أثرها[2].

والسلوك نوعان إيجابي وسلبي، فإن كان السلوك إيجابيا نسمي الجريمة بالجريمة الايجابية، وان كان السلوك سلبيا نسمي الجريمة جريمة سلبية:

---

[1] اسحاق ابراهيم منصور ، ***شرح قانون العقوبات الجزائري***، طبعة الثانية، ديوان مطبوعات الجزائرية، 1988، ص206

[2] الشهاوي، المرجع السابق، ص77 .

السلوك الإيجابي

يمكن تعريف السلوك الايجابي بأنه "حركة عضوية إرادية" يقوم بها الجاني لارتكاب الجريمة. والمقصود بالحركة العضوية أن الجاني يستعمل أحد أعضاء جسمه لارتكاب الجريمة. فمثلا في جريمة السرقة يستعمل الجاني يده وفي جريمة القذف والسب يستعمل الجاني لسانه.

كما يشترط في الحركة أن تكون إرادية أي مصدرها هو الإرادة الحرة للجاني وأن يتوافر للجاني الإدراك والتمييز وحرية الاختيار، وعليه إذا انعدمت الإرادة لا يقوم الركن المادي[1].

- السلوك السلبي (الامتناع)

الامتناع هو إحجام الشخص عن القيام بعمل إيجابي معين كان يُنتظر منه القيام به في ظروف محددة، بشرط وجود واجب شرعي يلزمه بأداء هذا العمل، وأن يكون بإمكانه القيام به. ويتبين من هذا التعريف أن الامتناع يقوم على ثلاثة عناصر[2]:

- الأحجام عن إتيان فعل معين.
- وجود واجب شرعي يلزم بهذا العمل.
- استطاعة المكلف القيام بذلك العمل.

السلوك السلبي الإنساني له مظهران، هما الفعل والامتناع، ومن الجرائم ما يقع بالفعل الايجابي وحده ومنها ما يقع بالترك وحده ومنها ما يصح وقوعه بالفعل في حالات وبالترك في حالات، واختلف في جريمة القتل هل تقع في كل حالاتها بفعل أو يمكن في بعض حالاتها أن تقع بمجرد الترك أو الامتناع. ويتضرر وقوع الوفاة بالامتناع في حالتين هما[3]:

---

[1] عمر خوري، ***شرح قانون العقوبات الجزائري***، الجزائر 1، كلية الحقوق، 2011، ص164.

[2] نجيب حسني، ***التشريع الجنائي الإسلامي***، مصر، دار الهداية للنشر والتوزيع، 2006، ص164.

[3] عمر عيسى الفقي، ***الوجيز في جرائم القتل العمدي***، المجلد1، الطبعة1، القاهرة، المكتبة القانونية، 2001، ص55.

هناك حالتان للامتناع: إحداهما يكون الامتناع فيها مسبوقًا بعمل، والأخرى يكون الامتناع خالصًا لا يسبقه أي عمل، ومن أمثلة الحالة الأولى، أن يتمكن شخص من تقييد شخص آخر في مكان ويتركه دون طعام أو شراب حتى يهلك، وكذلك من الأمثلة أن يدفع شخصا غير قادر على السباحة إلى البحر، ثم يراه يصارع الأمواج دون أن يمد له يد المساعدة، فيتركه يغرق تحت بصره، أما من أمثلة الحالة الثانية، أن تمتنع الأم عن ربط الحبل السري لمولودها بعد الولادة، أو تمتنع عن إرضاعه حتى يموت.

لا يثير الفرض الأول خلافًا بين الفقهاء، فهو يُعتبر قتلًا بالإجماع، لأن تصرف الجاني لا يُعد امتناعًا محضًا، بل هو مزيج من الفعل والامتناع، حيث إن الأحداث تتابعت بعد فعل الجاني في تسلسل منطقي أدى في النهاية إلى الوفاة، وبالتالي يُعتبر الفعل قتلًا. هذا الرأي تأخذ به محكمة النقض[1].

يُعد الامتناع شكلاً من أشكال السلوك الإنساني، ويتضمن عنصرًا إيجابيًا يتمثل في الإرادة الموجهة نحو هدف معين، فالامتناع بالإضافة إلى كونه تعبيرًا عن هذه الإرادة، يُعتبر وسيلة مادية لتحقيق غاية في العالم الخارجي، ومن هنا لا يمكن وصف الامتناع بأنه ظاهرة سلبية بحتة، لأن من غير المنطقي أن تحتوي الظاهرة السلبية على عناصر إيجابية، كما أن الامتناع ليس خاليًا من الكيان المادي، فهو يُعتبر سلوكا ناتجا عن ظروف مادية معينة، ويعكس تصرف صاحبه تجاه هذه الظروف. وبما أن السلوك، في كل أشكاله، واع ومدرك، فإن هذه الصفة تمنحه القدرة على السيطرة على الظروف المحيطة به واستخدامها كوسيلة لتحقيق الغاية المقصودة، مما يجعل تلك الظروف جزءًا من السلوك ذاته، ويمنحه طابعًا ماديًا

[1] عدلي خليل، ***جزاء القتل العمد علما وعملا***، مصر، دار الكتاب القانونية، 1999، ص 100.

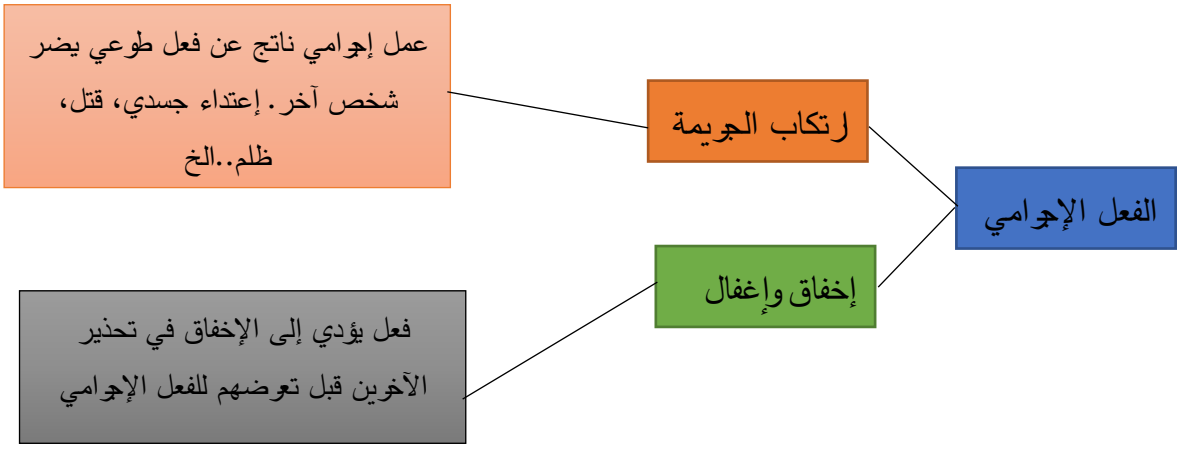
وهناك ظروف ملزمة للفعل الإجرامي وهي[1]:

- فعل يحظره القانون ويعاقب عليه.

- يجب ألا ينتج الفعل الإجرامي ضررا طفيفا.

أن يكون الفعل الإجرامي هو السبب الرئيسي للضرر.

الشكل رقم 04: الفعل الإجرامي



Sourse : Glanville Williams, ***Textbook of Criminal Law***, Stevens and Sons, 1983,p30.

النتيجة

وهي الأثر الذي يترتب على عمل الجاني، وتعتبر اعتداء على حق يحميه القانون. إن أغلب الجرائم تحتاج إلى نتيجة لكي تعتبر قائمة من الناحية القانونية، مثالها جريمة القتل تحتاج إلى نتيجة الوفاة وجريمة السرقة تحتاج إلى نتيجة انتقال الحيازة، ويطلق على هذه الجرائم المادية أو جرائم ذات النتيجة. أما الطائفة الأخرى فهي الجرائم الشكلية أو جرائم السلوك، وهي تلك النوع من الجرائم الذي يقوم لمجرد فعل السلوك دون تحقق نتيجة معينة ، مثالها جريمة حل سلاح محظور[2].

[1] P.S.A. Pillai, ***Criminal Law***, Lexis Nexis, Gurgaon, 2016, p26.

[2] محمد بن فريدة، ***الركن المادي للجريمة***، الأدلة الجنائية الرقمية في مواجهة تحديات الجريمة المعلوماتية، 2011، ص3.

- المفهوم المادي للنتيجة

يقصد بالنتيجة حسب هذا المفهوم، الأثر المادي الذي يحدث في العالم الخارجي، كأثر السلوك الإجرامي، فالسلوك قد أحدث تغييرا حسيا ملموسا في الواقع الخارجي، ومثاله إزهاق الروح في جريمة القتل، وانتقال الحيازة في جريمة السرقة، والحصول على الأموال في جريمة النصب.

يقوم مفهوم النتيجة كعنصر في الركن المادي للجريمة على ما تحدده القاعدة القانونية، ويرتب عليه نتائج قانونية، بغض النظر عن أي نتائج أخرى قد يُحدثها السلوك الإجرامي.

- المفهوم القانوني للنتيجة

ويتمثل هذا المفهوم فيما يسببه سلوك الجاني من ضرر أو خطر يصيب أو يهدد مصلحة محمية قانونا، وعلى هذا الأساس تكون النتيجة في جريمة القتل، مثلا هي العدوان على الحق في الحياة، والنتيجة في جرائم الضرب والجرح هي العدوان على الحق في سلامة الجسم، ويؤدي الأخذ بهذا المفهوم الى القول بأن كل جريمة يجب أن يكون لها نتيجة، لأنها لا تخلو من خطر يهدد مصلحة محمية قانونا، فجريمة حمل السلاح مثلا لها نتيجة قد تتمثل في تعريض مصلحة الناس في أمنهم واستقرارهم للخطر[1].

وتبدو أهمية النتيجة كذلك في تحديد قصد الجاني، وعلى هذا فالقتل أو الشروع فيه يكون عمدا إذا نوى الجاني الوصول لهذه النتيجة، وهي إزهاق روح المجني عليه، ويكون القتل الخطأ إذا لم يتوفر هذا القصد، إنما تحققت النتيجة بسبب إهمال أو تقصير أو مخالفة للقوانين واللوائح، أما إذا لم تحدث النتيجة ولكن أدى السلوك إلى المساس بسلامة المجني عليه، اقتصرت المسؤولية على الإصابة بالخطأ.

---

[1] عبد الله سليمان، ***شرح قانون العقوبات الجزائري، الجريمة***، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص150.

قد لا تكون النتيجة مباشرة، بل احتمالية، بمعنى أنها قد تنجم عن النشاط الإجرامي حتى لو لم يتوقعها الجاني، ومع ذلك يُسأل عنها. على سبيل المثال، إذا اتفق مجموعة من الأشخاص على ارتكاب جريمة سرقة وكان أحدهم يحمل سلاحًا، فإنهم جميعًا يُسألون عن جريمة القتل إذا ارتكب حامل السلاح القتل أثناء السرقة، وذلك باعتبارها نتيجة احتمالية، حتى وإن لم تكن موضع اتفاق بينهم.

الرابطة السببية

وجود رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو بين الضرر، ونشاط الإدارة هو شرط أساسي في المسؤولية، ولا يختلف الأمر في القانونين المدني والإداري، ففي القانون المدني يستفاد من نص المادة (124) التي تنص على: "كل عمل أيا كان يرتكبه المرء بخطئه ويسبب ضرراً...." أن المسؤولية لا تتفق إلا إذا كانت رابطة السببية متوافرة[1].

تعريف الرابطة السببية

– إن العلاقة السببية هي الرابط بين السلوك الإجرامي والنتيجة المترتبة عليه، حيث تسند حصول النتيجة إلى ذلك السلوك، وتعد العلاقة السببية أحد عناصر الركن المادي للجريمة لكنها تقتصر على الجرائم ذات النتيجة المادية والتي يتطلب نموذجها القانوني حصول نتيجة جرمية ينتج عنها تغييراً في العالم الخارجي، وإذا كان السلوك الإجرامي كافيا بحد ذاته لإحداث النتيجة الجرمية، عندها توصف العلاقة السببية في هذه الحالة بالسببية المباشرة، كأن يطلق النار على مكان قاتل في جسم المجني عليه فيرديه قتيلا[2].

– العلاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة هي العلاقة التي تحدد الارتباط الذي يحدث بين

---

[1] عزري الزين، ***العلاقة السببية كشرط لمسؤولية الإدارة في مجال العمران***، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص92.

[2] علي عبد القادر القهوجي، ***قانون العقوبات القسم العام***، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2000، ص56.

الفعل الجرمي والنتيجة التي ينتج عنها، وتشير العلاقة السببية إلى أن الفعل الجرمي هو السبب الفعلي للنتيجة أو التأثير الذي يحدث بعده، وأنه لو لم يكن هذا الفعل الجرمي موجوداً، لم يكن هذا التأثير الناتج عنه موجوداً أيضا[1].

في حالة القتل، يمكن القول أن القاتل يلعب دورًا حاسمًا في وقوع الحادثة، إذ يعتبر السبب الفعلي لوفاة الضحية، ولو لم يكن القاتل موجودًا، فلن يحدث القتل. ولذلك، يمكن القول إن العلاقة السببية بين القتل والقاتل ضرورية لوجود النتيجة.

وتعتمد العلاقة السببية بين السلوك الجرمي والنتيجة على عدة عوامل، بما في ذلك القدرة على ارتكاب الجريمة والنية والظروف المحيطة بالجريمة والتأثيرات الناتجة عنها، وبالتالي، فإن فهم العلاقة السببية بين السلوك الجرمي والنتيجة يمكن أن يساعد في فهم الجريمة نفسها والتحقيق فيها وتطوير استراتيجيات الوقاية منها[2].

تعتبر جريمة القتل من جرائم النتيجة، حيث يتمثل الركن المادي لها في إزهاق روح إنسان حي وتتطلب هذه الجريمة وجود علاقة سببية بين فعل الاعتداء على الحياة ووفاة المجني عليه، حيث يكون القاتل هو السبب الفعلي لوفاة الضحية، ولا يتم النظر لهذه الجريمة فقط من خلال وجود فعل القتل من الجاني وإزهاق روح إنسان حي، وإنما يجب توافر العلاقة السببية بينهما، أي أن يكون هناك رابطة بين فعل الجاني ووفاة المجني عليه.

يمكن القول إن علاقة السببية في حالات الجرائم التي تؤدي إلى وفاة المجني عليه تصبح واضحة وسهلة التحديد في حال كان الفعل الجاني بمثابة السبب الفوري والمباشر لوفاة المجني عليه، مثلما

---

[1] Andrew Simester, ***Causation in (Criminal) Law***, Law Quarterly Review, King's Research Portal, 2017, p3.

[2] D.M. Clarke, ***Causation and Liability in Tort Law***, An International Journal of Legal and Political Thought, v5, issue 2, 2014, p 217 .

يحدث في حالة طعن شخص بطعنات متتالية أو إطلاق رصاصة على القلب، وبالتالي لا يثير هذا النوع من الجرائم صعوبة في تحديد وجود العلاقة السببية بين فعل الجاني ووفاة المجني عليه.

ومع ذلك ليس من السهل في الواقع تحديد سبب الوفاة بشكل حصري لسلوك الجاني وحده، فعادة ما توجد عوامل متعددة تساهم في إحداث النتيجة المأساوية، وقد يكون سلوك الجاني هو واحدة من هذه العوامل، على سبيل المثال إذا أطلق شخص مسدسا على غريمه وأصابه في نفس الوقت الذي تعرض فيه المجني عليه لسكتة قلبية، فمن الصعب تحديد ما إذا كان سبب الوفاة هو إطلاق النار أم السكتة القلبية، وبعض النظر عن العوامل الأخرى، يمكن أن تكون متعلقة بالحالة الصحية للمجني عليه قبل وقوع الجريمة، أو بالإهمال في تقديم الرعاية الصحية المناسبة له بعد الاعتداء، أو بخطأ طبي أثناء العلاج، فبالرغم من أن إطلاق النار قد يكون واحدًا من العوامل التي ساهمت في حدوث النتيجة المأساوية، إلا أنه من الممكن أن يكون غير مسؤول عن النتيجة الكاملة إذا تداخلت عوامل أخرى مع سلوك الجاني في إحداثها.

– تكمن أهمية العلاقة السببية في تحديد المسؤولية الجنائية في جرائم القتل، حيث يجب على المدعي العام أن يربط بين فعل الاعتداء على الحياة ووفاة المجني عليه في القتل العمد، وفي حال عدم وجود علاقة سببية بينهما، يعتبر الفعل محاولة للقتل، ففي قتل غير العمد، يجب أن يتوافر أيضا علاقة سببية بين الإصابة والوفاة، وإلا فإن الفعل يعد جنحة اعتداء غير عمد، على سلامة الجسم بدلاً من جريمة القتل الغير عمد.

معيار العلاقة السببية

إذا كان السلوك الإجرامي هو وحده الذي أدى إلى حدوث النتيجة فلا يكون هناك أي أشكال في قيام علاقة السببية بين السلوك والنتيجة كمن يطلق رصاصة متعمداً فتصيب رأس الجاني عليه فيتوفى في الحال، هنا تقوم علاقة السببية بين إطلاق الرصاصة أي السلوك والوفاة أي النتيجة، ولكن

الإشكال يثور في حالة تدخل عوامل أخرى الى جانب فعل الجاني في حدوث النتيجة، أم يجب أن يكون لهذا الفعل أهمية خاصة، مثل قيام شخص بضرب المجني عليه أدى الى فقدان البصر ثم يثبت فيما بعد أن الضحية أصيب في عينها بسبب مرض وراثي حيث أجريت لها عملية جراحية قبل الضرب[1].

- السببية في الفقه الإسلامي

يقول الله تعالى: ﴿**إنا مكنا له في الأرض وآتيناه من كل شيء سببا**﴾ **سورة الكهف:48**. فالسبب مذكور في عدة مواضع في القرآن الكريم كمنهج رباني في كل شيء، وقد تناول الفقهاء تعريف السببية بأنها: "الرباط الذي يربط الفعل الحاصل من الجاني بالنتيجة التي يسأل عنها أو هي الرباط الذي يربط السبب بالمسبب أو العلة بالمعمول، إذا توافرت هذه الرابطة كان الجاني مسؤولا عن نتيجة فعله، فإن السبب في الشريعة الإسلامية هو ما وضع شرعا لحكم"[2].

يمكن للجاني أن يكون سببا فعالا في إحداث النتيجة دون أن يكون السبب الوحيد لها، وفيما بعد يمكن أن يتبين أن النتيجة تم إحداثها بواسطة أفعال أو عوامل أخرى تعود إلى الضحية أو الأشخاص الآخرين، أو حتى إلى الحالة الطبيعية للضحية، ولذلك لا يلزم أن يكون الجاني هو السبب الوحيد للنتيجة، بل يكفي أن يكون فعل الجاني سببا فعالا في إحداثها.

يحظر الفقهاء توالد الأسباب والعلل وتتابعها بلا حدود، ويقيدون هذا التتابع بالعرف، ووفقا لهذا القيد، يُعتبر السبب الذي يعترف به العرف سببًا فعليًا للنتيجة، حتى لو كان بعيدًا، وعلى العكس، إذا لم يعترف العرف بشيء كسبب للنتيجة، فإنه لا يعد سببًا لها، حتى لو كان قريبًا.

---

[1] عمر خوري، المرجع السابق، 2011، ص35.

[2] أنور محمد، ***علاقة السببية في القانون الجنائي: دراسة مقارنة***، مصر، كلية القانون، جامعة النيلين، 2005، ص38.

لذلك، جاءت نظرية السببية في الشريعة مرنة، حيث تسمح بكل ما يستوعبه عرف الناس ومنطقهم. وهي عادلة، لأن هذه النظرية في الشريعة تتماشى مع أعراف الناس ونظرتهم للعدالة في كل زمان ومكان[1].

العلاقة السببية في القانون الجنائي

ظهرت مجموعة من النظريات التي تحاول وضع المعيار المناسب لتقرير مدى وجود العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة، نظرًا لتدخل الأسباب المختلفة في وقوع النتيجة.

- نظرية تعادل الأسباب

نظرية الأسباب المتعادلة، والمعروفة أيضًا بنظرية السببية "لكن لولا"، هي مبدأ قانوني يُستخدم لتحديد ما إذا كانت أفعال المدعى عليه قد تسببت في إلحاق الضرر بالمدعي، فوفقا لهذه النظرية، تُعد أفعال المدعى عليه سببًا للضرر إذا لم يكن هذا الضرر ليحدث لولا تلك الأفعال، بمعنى آخر إذا لم يكن الضرر ليقع في غياب أفعال المدعى عليه، فإن هذه الأفعال تُعتبر السبب المباشر للضرر[2].

يستخدم هذا المبدأ لتحديد السببية في الحالات التي قد تكون فيها أسباب متعددة للضرر، ويساعد على تحديد الطرف المسؤول عن الضرر، تُستخدم نظرية الأسباب المكافئة بشكل شائع في حالات الإصابة الشخصية، وقضايا مسؤولية المنتجات، والدعاوى القضائية المدنية الأخرى[3].

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن النتيجة الجرمية ناتجة عن مجموعة من الأسباب السلبية والإيجابية، وتفترض بأن كل سبب يلعب دوراً في حدوث النتيجة على النحو الذي وقع به، وعليه فجميع الأسباب

---

[1] عبد القادر عودة، المرجع السابق، ص164.

[2] Ralph Adolphs, Jan Gläscher, ***Searching for the neural causes of criminal behavior***, PNAS, vol 115, N.3, 2018, p453.

[3] Arthur E. Fink, ***Causes of Crime: Biological Theories in the United States,*** Pennsylvania, the Penn Press Anniversary Collection, 2015, p150.

يمكن أن تعتبر سبباً للجريمة إذا كان بمقدورها أن تؤدي إلى حدوث النتيجة، وبشرط أن يكون هذا السبب عاملا ليس من شأنه أن يمنع حدوث النتيجة.

هذه النظرية تتفق مع المنهج الذي اعتمده القانون الجزائري في المادة (41) وما يليها من قانون العقوبات، حيث يتم تحميل جميع الأشخاص الذين ساهموا في الجريمة بالمسؤولية الجزائية، ومع ذلك، فإن هذه النظرية تحتاج إلى بعض التنقيحات والنقد في عدة جوانب، حيث إنها تتجاهل العوامل التي قد تؤثر على مسؤولية المشاركين في الجريمة، مثل الضغوط النفسية أو الإكراه أو الخطأ العابر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار أيضًا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تسهم في حدوث الجريمة، ومن هنا فإنه من المهم تنقية هذه النظرية وتحسينها لتتناسب مع التطورات الحديثة في دراسة الجرائم وتقدير مسؤولية المشاركين فيها.

حيث تنتقد هذه النظرية في عدة وجوه هي كالآتي[1]:

– تنتقد هذه النظرية بسبب توسيع دائرة المسؤولية الجنائية بحيث يتم إسناد النتيجة الواحدة إلى مجموعة من العوامل، دون تساوي أو تحديد درجات الأدوار التي قام بها الأفراد في الجريمة، مما يؤدي إلى تحميل أشخاص بمسؤولية لم يقوموا بأدوار رئيسية في الجريمة أو بأثر أقل.

– تقوم هذه النظرية على أساس متناقض، فمن جهة تعتمد على أن النتيجة تكون ثمرة عوامل متعددة، ومن جهة أخرى تتساوى بين جميع هذه العوامل دون تمييز بينها، مما يؤدي إلى تقييم العلاقة السببية بين هذه العوامل والنتيجة بشكل غير دقيق.

– أنها تؤدي إلى تحميل الجاني للمسؤولية عن الآثار التي ساهمت الأسباب الأخرى في إحداثها وهو ما يجعلها تجافي العدالة.

---

[1] محمود نجيب حسنى، ***شرح قانون العقوبات القسم العام "النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي"***، مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2018، ص386.

– أنها تساوي بين مختلف الأسباب على اختلاف دورها وتأثيرها في إحداث النتيجة، فهناك من الأسباب لها تأثير قوي، ومنها ذات تأثير ضعيف في إحداث النتيجة، ومن غير المنطقي المساواة بينها بذات الدرجة.

– نظرية السبب الأقوى أو الفعال

نظرية السبب الأقوى هي نظرية تقول بأن السبب الحقيقي والوحيد لحدوث نتيجة ما، هو العامل الذي لو تم إزالته لم يحدث هذه النتيجة. وبمعنى آخر، تقوم هذه النظرية على أن هناك سبباً وحيداً وأساسياً وراء حدوث نتيجة معينة، وأن هذا السبب هو الذي يمكن أن يتم إعطاؤه المسؤولية الكاملة عن النتيجة. وتعتبر هذه النظرية نظرية مثيرة للجدل، حيث أنها تجاهل العوامل الأخرى التي قد تساهم في حدوث النتيجة. وقد يؤدي تطبيق هذه النظرية بشكل صارم إلى تحميل الأشخاص بالمسؤولية بطريقة غير عادلة، حيث أنها تنظر إلى الأمور بطريقة ثنائية، دون مراعاة التعقيدات التي قد تؤثر على الحدث، وبالتالي فإنه ينبغي استخدام هذه النظرية بحذر وتقييم دقيق للحالات المختلفة، وعدم التفريط في تحديد العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النتيجة[1].

وقد وُجه انتقاد جوهري لهذه النظرية، يتمثل في أن تقسيم العوامل التي أدت إلى وقوع النتيجة إلى عوامل أساسية وأخرى مساعدة هو تقسيم معيب، ففي الظروف المعقدة التي تحيط بالجرائم غالبًا ما يكون من الصعب فصل الأفعال وتصنيفها إلى قوية وضعيفة، بالإضافة إلى ذلك قد تكون العوامل الضعيفة رغم ضعفها الظاهر، ضرورية لإحداث النتيجة، بعبارة أخرى، لم يكن من الممكن أن تحدث النتيجة بدون وجود هذه العوامل[2].

---

[1] Ronald L. Akers, ***Self-Control as a General Theory of Crime1***, Journal of Quantitative Criminology, vol.7, N.2, 1991, P 205.

[2] عبود السراج، ***شرح قانون العقوبات: القسم العام***، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2007، ص 126.

- نظرية السبب الملائم

نظرية السبب الملائم (Proximate cause) هي نظرية قانونية تهدف إلى تحديد ما إذا كانت سلوك معين هو السبب الفعلي والقريب لوقوع حادثة ما، أو إيجاد التبعات القانونية لذلك السلوك، وعلى وجه الخصوص فإن النظرية تسعى إلى تحديد مسؤولية الفاعل في الحادثة المؤذية، وتحديد ما إذا كانت أفعالهم تسببت في الأضرار المنتجة، وتتلخص فكرة هذه النظرية في أن السبب الملائم للحادثة هو السبب الذي يمكن توقعه بناءً على الأفعال التي قام بها المتسبب في الحادثة، والظروف التي وجدت خلال وقوع الحادثة، وبالتالي فإن المتسبب في الحادثة يتحمل المسؤولية القانونية فقط إذا كانت أفعاله المباشرة السبب الملائم للحادثة، وتستخدم نظرية السبب الملائم في العديد من المجالات القانونية، بما في ذلك المسؤولية المدنية والجنائية[1].

ومن أمثلة تطبيقها في المسؤولية المدنية هي حالة إصابة شخص بعد تعرضه لحادث سيارة، حيث يتعين على الضحية إثبات أن السائق هو السبب الملائم لإصابته، بينما في المسؤولية الجنائية، يجب أن يكون المتهم هو السبب المباشر والملائم للجريمة التي ارتكبها[2].

تقوم نظرية السبب الملائم على تحديد العوامل التي يمكن اعتبارها كسبب ملائم لحدوث النتيجة المجرمة، وتفرق بين العوامل المألوفة والشاذة غير المألوفة على أساس إمكانية تحديدها بواسطة العلم أو الإمكانية المادية والموضوعية، وإذا توافر العلم أو كان بإمكان الفاعل العلم، فإن العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة تعتبر متوافرة. لكن تم انتقاد هذه النظرية من جوانب مختلفة، حيث يمكن أن يكون هناك عوامل شاذة غير مألوفة لا يمكن تحديدها بالعلم أو الإمكانية المادية والموضوعية، وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى حدوث النتيجة المجرمة بدون أن يكون الفاعل مسؤولا عنها، كما

---

[1] Helmut J.Geist and Eric F. Lambin, ***Proximate Causes and Underlying Driving Forces of Tropical Deforestation***, BioScience, vol 52, N.2, 2002, p 145.

[2] Australian Financial Complaints Authority, ***proximate cause of damage***, 2022, p7 .

أن هذه النظرية قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الأشخاص غير المذنبين، الذين يمكن أن يتم مساءلتهم بسبب عوامل لا تتسبب بالنتيجة بشكل مباشر.

وكانت أوجه انتقاد هاته النظرية فيما يلي:

من الممكن أن تتوفر الإمكانيات المادية اللازمة لارتكاب جريمة معينة، ولكن لا تقوم الجريمة بسبب عدة عوامل، مثل حدوث خلل في سلسلة الأحداث المتصلة بالجريمة، أو تدخل أطراف ثالثة لمنع وقوعها، على سبيل المثال، في حالة محاولة القتل، قد لا يتحقق السبب والنتيجة اللازمين لإتمام الجريمة بسبب تدخل الضحية أو تدخل أحد الأشخاص الآخرين، على الرغم من توفر الإمكانيات المادية اللازمة لارتكاب الجريمة.

– من الممكن أن تتوفر الإمكانيات المادية اللازمة لارتكاب جريمة معينة، ولكن لا تقوم الجريمة بسبب عدة عوامل، مثل حدوث خلل في سلسلة الأحداث المتصلة بالجريمة، أو تدخل أطراف ثالثة لمنع وقوعها. على سبيل المثال، في حالة محاولة القتل، قد لا يتحقق السبب والنتيجة اللازمين لإتمام الجريمة بسبب تدخل الضحية أو تدخل أحد الأشخاص الآخرين، على الرغم من توفر الإمكانيات المادية اللازمة لارتكاب الجريمة.

1-4-2- الركن المعنوي

الركن المعنوي للجريمة يشير إلى العنصر النفسي الذي يتعلق بالنية أو الإرادة المتعمدة لارتكاب الجريمة، فالشخص الذي يقوم بفعل معين بنية متعمدة لإيذاء الآخرين أو إضرارهم، فإنه يعتبر مذنبا بارتكاب جريمة، ومن الجدير بالذكر أن الركن المعنوي يشكل جزءا أساسيا من عناصر الجرائم، حيث تقوم العقوبات القانونية بالنظر إلى الركن المادي للجريمة، والركن المعنوي لها، والأذى الناتج عن الجريمة، وكل ذلك يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة.

يتمثل الركن المعنوي للجريمة في القصد الجنائي، والذي يؤدي دورا هاما في تمييز الاعتداء العمدي

عن غير العمدي، فبالرغم من أن النتائج القانونية الخطيرة تترتب على هذا التمييز، فإنه لم يحظ بعناية تنظيمية كافية من قبل المقنن الجزائري. يشير قانون العقوبات الجزائري في العديد من مواده إلى القصد الجنائي، ويشترط توافر العمد في ارتكاب الجريمة.

تعريف القصد الجنائي

يتطلب القتل العمد في الجريمة توفر قصد جنائي، وهذا ما يميزه عن أشكال أخرى من القتل مثل القتل الخطأ أو الضرب والجرح المؤدي إلى الوفاة والقتل العرضي، يتكون القصد الجنائي في القتل العمد من نوعين، القصد العام الذي يشير إلى معرفة الشخص بأن الفعل المحظور ويجب معاقبته، والقصد الخاص الذي يشير إلى نية الشخص للقتل أو إزهاق حياة الضحية، ويعتبر وجود هذه النية ضروريا لإدانة الفعل كقتل عمد، بينما في حالة غيابها، يتحول الفعل إلى قتل خطأ أو ضرب وجرح مؤدي إلى الموت، وأكدت المحكمة العليا أن عدم ذكر عنصر العمد في سؤال الإدانة يعتبر خطأ جوهري يؤدي إلى بطلان الإدانة، ويتميز النظام القانوني الإسلامي عن النظام القانوني الوضعي في عدم الاعتراف بمفهوم الباعث في الجرائم الخطيرة التي تمس الجماعة ونظامها، مثل جرائم الحدود والقصاص، في حين يمكن للقاضي في باقي الجرائم تقدير دور الباعث بشكل مختلف عما هو متبع في النظام القانوني الوضعي.

– القصد الجنائي يشير إلى النية الجنائية لارتكاب الجريمة[1].

–هو عبارة عن العزم الإرادي على ارتكاب فعل جنائي، ويعد عنصرا أساسيا في تحديد المسؤولية الجنائية للمتهم، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون لدى المتهم نية قتل شخص معين ويقوم بذلك بصورة متعمدة، وهذا يعتبر قصد جنائي ومن المهم أن يتم تحديد النية الجنائية للمتهم بدقة، حيث

[1]Joshua Dressler*, **understanding criminal law***, USA, Library of Congress Cataloging, LexisNexis, The Ohio State University, 2015, p122.

يتوقف تطبيق العقوبة الجنائية على وجود هذا العنصر[1].

– يشير إلى القصد الجنائي الذي ينبغي توفره لدى الجاني لاتهامه بجريمة معينة، ويعني ذلك أن الشخص المتهم بجريمة يجب أن يكون على علم بأن فعله محظور قانونيًا، ويقصد القيام به عمدًا، وهذا يتطلب وجود قصد خاص لدى الجاني، يختلف تعريف القصد الجنائي من قانون لآخر وقد يتأثر بالنظام القضائي والقانوني للدولة التي يتم تطبيق القانون فيها[2].

تعريف القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية

– القصد الجنائي: ورد التعبير عن القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية بلفظ العصيان، وقد عرفه الفقهاء بأنه: "تعمد إتيان الفعل المحرم أو ترك الفعل الواجب، مع العلم بأن الشارع يحرم الفعل أو يوجبه"[3].

– وقال الغزالي: «العصيان عبارة عن ارتكاب منهي قد نهي عنه، فإن لم يكن نهي عنه فلا عصيان»[4].

– ويعرف كذلك بأنه القصد إلى الفعل مع الرضا بنتائجه، وطلبها كمن يضرب آخر بسلاحه قاصدا قتله فقد توفر القصد إلى القتل[5].

---

[1] Sarah Finnin, ***Mental elements under article 30 of the rome statute of the international criminal court: a comparative analysis***, The International and Comparative Law Quarterly, Cambridge University, 2012, p328.

[2] Robert Batey, Paul H, ***Robinson's Criminal Law***, Notre Dame Law Review, vol 73, N.3, 1998, p807

[3] إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، ***الموافقات في أصول الشريعة***، ط1، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، 1417، ص256.

[4] الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، ***المستصفى من علم الأصول***، ج2، بيروت، دار الكتب العلمية، ص177.

[5] محمد أحمد مصطفى أحمد، ***الجريمة والعقوبة في الإسلام***، القاهرة، دار الفكر العربي، ص371.

والقصد في المسائل الجنائية هو اتجاه الإرادة للفعل أو الترك المعاقب عليه مع العلم به[1].

وفقًا لفقهاء الشريعة، يتم التفريق بين العصيان والقصد في الشريعة الإسلامية عن طريق التمييز بين الإِعْرَاضِ وَالْقَصْدِ. وتعني الإعراض التعمد في القيام بفعل محرم أو ترك فعل مفروض، في حين يعني القصد التعمد في النتيجة المترتبة على فعل مادي. ويتم التأكيد على هذا التفريق اليوم من قِبَلَ الفقهاء في القوانين الوضعية[2].

العصيان يعني القيام بفعل محرم أو الامتناع عن فعل الواجب، ويمكن أن يتم بدون قصد الفاعل لإحداث العصيان، مثلما يحدث في حالة رمي شخص ما بحجر من النافذة ويصاب أحدهم دون قصد، فقد ارتكب المعصية بإيذاء الآخرين، ولكنه لا يكون قاصداً للعصيان إلا إذا كان يهدف إلى الإصابة بشكل متعمد، وهنا يتم تحقيق الجريمة.

ويمكن التفريق بين العصيان وقصد العصيان فيما يلي[3]:

– يجب وجود عمل معصية في كل جريمة، سواء كانت عمدية أو غير عمدية، ولكن يُعتبر قصد العصيان شرطاً فقط في جرائم العمدية.

– لوجود أو عدم وجود عنصر العصيان في الفعل، فعدم وجود العصيان ينفي المسؤولية الجنائية من الأساس، وبالنسبة لدرجات المسؤولية الجنائية، ينظر التشريع الإسلامي إلى وجود الجناية أولاً ثم قصد العصيان بالدرجة الثانية، وبناءً على ذلك يتم تحديد درجة مسؤولية الجاني.

– يُنتفي الإثم والذنب عند الله تعالى إذا لم يكن هناك قصد للعصيان، ويعتبر الثواب والعقاب في

---

[1] أحمد فتحي بهنسي، ***المسؤولية الجنائية في الفقه***، القاهرة، دار الشروق،1988، ص71.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] بدر بن محمد بن ناصر الصالح، ***القصد وأثره في تحديد مسؤولية القاتل في التشريع الإسلامي مع تطبيق بالمحكمة الكبرى بالرياض***، الرياض، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 56.

الآخرة نتيجة للقصد، بينما إذا لم يتوفر عنصر العصيان في الفعل فإنه لا يوجد إثم أو ذنب.

ومع ذلك، فإن الشريعة الإسلامية تختلف عن القوانين الوضعية في هذا الأمر، حيث لا تعترف بالباعث ولا يؤثر في الجرائم الخطيرة التي تؤثر على الجماعة ونظامها، مثل جرائم الحدود والقصاص. ومع ذلك، يمكن للقاضي في الجرائم الأخرى أن يأخذ بعين الاعتبار الباعث، ويتمكن من تقييم الوضع بشكل مختلف عن القوانين الوضعية التي قد تهمل الباعث ولا تعترف به من الناحية النظرية. ويؤكد ذلك على سلامة وأفضلية طريقة الشريعة الإسلامية في هذا الجانب.

تعريف القصد الجنائي في القانون الوضعي الجزائري

لم يتم تعريف القصد الجنائي بشكل صريح في القانون الجزائري، وإنما تم الإشارة إليه ضمنياً عن طريق استخدام مفهوم العمد في كثير من النصوص القانونية، وهذا يعكس النية والقصد الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الجريمة[1].

وقد أشار المقنن الجزائري إلى القتل العمد في نصوص القانون في أمثلة كثيرة نذكر منها ما هو وارد في المادة (254) من قانون العقوبات الجزائري التي خصها المقنن للقتل العمدي والتي نص فيها على ما يلي: " القتل هو إزهاق روح إنسان عمدًا" وكذلك المادة (264) من قانون العقوبات الجزائري التي خصصها للضرب والجرح العمدي والتي تنص على ما يلي: "كل من أحدث عمدا جروحًا للغير أو ضربة".

وبالتالي، نجد أن المقنن الجزائري، شأنه شأن العديد من التشريعات الأخرى، جاء متماشيا مع هذه التوجهات، وخاصة التقنين الفرنسي لسنة 1810، فقد تعمد المقنن ترك مسألة تعريف القصد الجنائي للفقه والقضاء، مما أدى إلى خلو القانون من تعريف محدد للقصد الجنائي. كما لم يخصص المقنن في القسم الخاص نصوصاً تنظم أحكام القصد وتحدد معالمه، بل اكتفى باستخدام ألفاظ تشير إلى

[1] الدكتور عبد الرحمان خلفي، ***القانون الجنائي العام***، الجزائر، دار بمقيس للنشر، 2016، ص 214.

العمدية، مثل عمدا أو بقصد الإصرار[1].

عناصر القصد الجنائي

تتطلب جريمة القتل العمد في القانون الجنائي وجود عنصرين أساسيين، الأول هو علم المتهم بأن سلوكه يؤدي إلى الوفاة، والثاني هو توجه النية للقيام بالفعل الجرمي، إذا انتفت أيا من هذين العنصرين، فإن القصد الجنائي لن يكون موجودا، ومع ذلك، يمكن استثناء هذه القاعدة إذا كان هناك عنصر ثالث وهو وجود نية خاصة للجاني.

- عنصر العلم

يُعرف العلم بأنه حالة ذهنية أو مستوى من الوعي يسبق تنفيذ الفعل، ويساعد على فهم الأمور بشكل صحيح ومتطابق مع الواقع. يُستخدم مصطلح 'المعرفة' أحيانًا بمعنى 'العلم' لتحديد اتجاه وحدود الفعل الجنائي. لذلك، يشترط توافر العلم لدى الجاني فيما يتعلق بعناصر الجريمة وتمثلها مسبقًا، حتى يمكن القول بوجود القصد الجنائي.

يشير علم الجاني إلى المعرفة التي يمتلكها الفاعل بالعناصر والأركان اللازمة لتنفيذ الجريمة والتي يشترطها القانون، بالإضافة إلى الآثار الناتجة عنها والتي يمكن أن تتسبب في إلحاق الضرر بالآخرين، وعند عدم معرفة الجاني بتلك العناصر والأركان، يصبح القصد الجنائي غير موجود ويتم حرمان المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي لم يتم تنفيذها ولا يمكن محاسبة الجاني بتهمة جنائية.

العلم في قانون العقوبات الجزائري معناه توافر اليقين لدى الجاني بان سلوكه يؤدي الى نتيجة إجرامية يعاقب عليها قانونا مع علمه بجميع العناصر القانونية للجريمة.

فإذا انتفى العلم بأحد هذه العناصر انتفى القصد الجنائي لأنها هي التي تمد النشاط الاجرامي الوصف القانوني بالتالي تميزها عن باقي الوقائع الإجرامية الأخرى كالقتل غير العمدي يحدث عن غير قصد

[1] عمر الشريف، ***درجات القصد الجنائي***، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص 28.

بدون علم من الجاني[1]. فالعلم اليقيني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقعة الاجرامية التي يقوم بها الجاني. كجريمة السرقة مثلاً فالجاني يعلم أنه فعل يجرمه القانون مع ذلك تعمّد فعل ذلك.

في قانون العقوبات الجزائري، يعني مصطلح "العلم" أن يكون لدى الجاني يقين بأن سلوكه سيؤدي إلى نتيجة إجرامية تعاقب عليها قانونًا، وأن يكون على علم بجميع العناصر القانونية المتعلقة بالجريمة[2].

القصد الجنائي يعني توجيه الشخص اختياريًا للقيام بنشاط يؤدي إلى نتيجة معينة، ويكون الفاعل على علم بأن هذا النشاط مجرم قانونًا، وينقسم عنصر العلم إلى شقين، الأول يتعلق بالمعرفة بالقانون، والثاني يتعلق بمعرفة الوقائع.

أنواع القصد الجنائي

يوجد بشكل عام نوعان من النية الإجرامية المعترف بها في القانون الجنائي[3]:

– القصد الجنائي الخاص: يشير هذا إلى الموقف الذي ينوي فيه الجاني تحقيق نتيجة محددة من خلال أفعاله. في هذه الحالة، يكون لدى الجاني نية واضحة لارتكاب جريمة معينة، مثل القتل أو السرقة أو الاحتيال.

– النية العامة: يشير هذا إلى الموقف الذي لا يمتلك فيه الجاني نية محددة لتحقيق نتيجة معينة ولكنه ينوي الانخراط في سلوك يعتبر إجراميا بشكل عام، على سبيل المثال إذا انخرط شخص ما في سلوك متهور يؤدي إلى وفاة شخص ما، فقد يتم اتهامه بارتكاب جرائم النية العامة مثل القتل غير العمد أو الإهمال.

---

[1] عبد القادر عدو، ***قانون العقوبات الجزائري القسم العام نظرية الجريمة***، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2010، ص 181.

[2] بلعليات إبراهيم، المرجع السابق، ص 120.

[3] George p. fletcher, ***criminal law***, new york, oxford university press, 1998, p 177.

1-4- العوامل المسببة والمرتبطة بجريمة القتل

تعتبر جريمة القتل من أشد الجرائم خطورة على المجتمع، وتتعدد العوامل التي ترتبط بحدوثها، فمنها ما هو نفسي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو جنائي، ومن المهم فهم هذه العوامل والأسباب التي تزيد من احتمالية حدوث جرائم القتل، حتى يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد منها. ومن أهم هذه العوامل:

- العوامل الاجتماعية

يمكن أن تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاما في حدوث جريمة القتل، فقد يؤدي الفقر والبطالة والظروف الاجتماعية الصعبة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع[1].

ومن أهم العوامل الاجتماعية لجريمة القتل[2]:

- الفقر: يعتبر الفقر والبطالة من بين أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع. فعندما يكون الفرد في وضع اقتصادي صعب، فقد يكون ميله للجريمة أكبر بسبب الحاجة الماسة إلى الأموال أو السلع.

- التعليم: يمكن أن يؤدي الحصول على تعليم جيد إلى تخفيض معدلات الجريمة، حيث يزيد التعليم من فرص العمل ويمكن أن يزيد الوعي الاجتماعي والأخلاقي لدى الفرد.

- الأحياء الفقيرة: تشهد الأحياء الفقيرة زيادة في معدلات الجريمة، حيث يتعرض السكان في هذه الأحياء لظروف اجتماعية صعبة مثل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- الثقافة: تتأثر جرائم القتل بالعوامل الثقافية في المجتمع، حيث يمكن أن تؤدي التقاليد الثقافية

---

[1] Sheyla C. de Barros, Dayane da Rocha Pimente, & All, ***Factors associated with the homicides of women who are victims of violence***, Rev Bras Enferm, 2021, p1.

[2] Robert j. Bursik, jr***, Social Disorganization and theories of crime and delinquency: problems and prospects***, criminology, volume26, number 4, 1988, p 521.

والاجتماعية والدينية إلى زيادة معدلات الجريمة، وخاصة إذا كانت هذه التقاليد تشجع على استخدام العنف كوسيلة لحل المشاكل.

-الإدمان: يمكن أن يؤدي الإدمان على المخدرات والكحول إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع، حيث يمكن أن يؤدي الإدمان إلى زيادة العدوانية والتوتر وعدم الاستقرار النفسي.

-العوامل النفسية

تعد العوامل النفسية من بين العوامل الرئيسية المرتبطة بجريمة القتل، حيث يمكن أن تؤثر العوامل النفسية في سلوك الفرد وتزيد من احتمالية ارتكابه لجريمة القتل.

ومن أهم العوامل النفسية لجريمة القتل[1]:

- الاضطرابات النفسية: تعد الاضطرابات النفسية من أهم العوامل المرتبطة بجريمة القتل، حيث يمكن أن يتسبب التوتر النفسي والأمراض النفسية المختلفة في زيادة معدلات العدوانية والعنف لدى الفرد.

-الشخصية: تلعب الشخصية دورا هاما في تحديد سلوك الفرد، فالأشخاص الذين يعانون من الشخصية المنحرفة أو الشخصية النرجسية أو الشخصية العدوانية يمكن أن يكونوا أكثر عرضة لارتكاب جرائم القتل.

- الصدمات النفسية: تعد الصدمات النفسية من أهم العوامل المرتبطة بجرائم القتل، حيث يمكن أن يؤدي التعرض لصدمات نفسية مثل الاعتداء أو الاغتصاب أو العنف إلى زيادة معدلات العدوانية والانتقامية لدى الفرد.

- النضج العاطفي: يمكن أن يؤدي النضج العاطفي الضعيف إلى زيادة احتمالية ارتكاب جرائم

[1] Irving B. Weiner, Randy K. Otto, ***The Handbook of Forensic Psychology***, 4th ed, wiley, 2013, p 801.

القتل، حيث يمكن أن يؤدي عدم القدرة على التحكم في المشاعر والعواطف إلى زيادة احتمالية الانفعال والعنف.

– الاحتياجات النفسية: يمكن أن تؤدي الاحتياجات النفسية المختلفة مثل الرغبة في السيطرة أو السلطة أو الانتماء إلى زيادة احتمالية ارتكاب جرائم القتل.

– العوامل الجنائية

تعتبر العوامل الجنائية من العوامل المهمة التي تؤثر في حدوث جريمة القتل، وتشمل العوامل التالية[1]:

– الدافع: الدافع هو سبب القتل أو تبريره، والذي يمكن أن يتراوح من الغيرة أو الانتقام أو الجشع إلى المرض العقلي أو حتى المعتقدات السياسية أو الأيديولوجية.

– الأسلحة: يمكن أن تزيد وجود الأسلحة في المجتمع من احتمالية حدوث جرائم القتل، حيث يمكن أن تسهل الأسلحة الوصول إلى الأسلحة وتجعل من السهل استخدامها في العنف والعدوان.

– العقوبة: يمكن أن تؤثر العقوبة على معدلات حدوث جرائم القتل، حيث يمكن أن تكون العقوبة الصارمة عاملا رادعا للأفراد الذين يفكرون في ارتكاب هذه الجريمة.

– الإجرام: يمكن أن يؤثر الإجرام على معدلات حدوث جرائم القتل، حيث يمكن أن يزيد وجود الإجرام والجرائم الأخرى من احتمالية حدوث جرائم القتل.

– العوامل البيئية

تلعب العوامل البيئية دورا في ارتفاع معدلات جرائم القتل، حيث يمكن أن يؤدي العنف الذي يحدث في الأحياء الفقيرة أو الأحياء التي تعاني من العنف والجريمة إلى ارتفاع معدلات الجرائم في

[1] H. Petursson, G.H. Gudjonsson, ***Psychiatric aspects of homicide***, Acta psychiat. Scand, 1918, p 267-268.

المنطقة[1].

- العوامل الدينية والثقافية

يمكن أن تكون بعض العادات والتقاليد والمعتقدات والأعراف الثقافية والدينية عوامل تؤدي إلى جرائم القتل في بعض الثقافات والديانات[2].

- العوامل السياسية[3]

عدم الاستقرار السياسي: يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة العنف وارتفاع معدلات القتل بين الأفراد غير المرتبطين.

شرعية الحكومة: يعتبر الشعور بشرعية النظام الحكومي ومؤسساته القانونية والقضائية عاملاً مهماً في الحد من العنف، حيث يشعر الأفراد بأن الدولة ستحمي حقوقهم وتحقق العدالة.

الثقة في الحكومة والمسؤولين: نقص الثقة في الحكومة والمسؤولين يؤدي إلى ضعف تأثير القوانين ويزيد من ميل الأفراد لحل مشاكلهم باستخدام العنف.

التضامن الوطني والشعور بالانتماء: ضعف الشعور بالوحدة الوطنية أو التضامن الاجتماعي على أسس سياسية، دينية، أو عرقية قد يؤدي إلى انقسامات تزيد من معدلات جرائم القتل.

الاعتقاد بشرعية التسلسل الاجتماعي: الاعتقاد بأن النظام الاجتماعي عادل ويتيح للأفراد فرصة مقبولة للعيش بكرامة واحترام يقلل من الحاجة إلى العنف؛ بينما يزيد العنف في حالات الشعور بالتهميش أو عدم العدالة الاجتماعية.

---

[1] Robert J. Sampson, Stephen W. Raudenbush, ***Neighborhoods and Violent Crime: A Multilevel Study of Collective Efficacy***, SCIENCE, Vol.277, 1997, p 91

[2] هاجر غندور، معمر داود، ***عوامل ارتكاب جرائم القتل وأبرز السمات الشخصية للقاتل***، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، 2021، ص 192

[3] Randolph Roth, ***Measuring Feelings and Beliefs that May Facilitate (or Deter) Homicide: A Research Note on the Causes of Historic Fluctuations in Homicide Rates in the United States***, University of Texas Libraries on December, Sage, 2014.P (199-201).

حالات التمرد والثورات: التمردات والثورات التي تعبّر عن تحديات لشرعية الحكومة ترتبط بزيادة مستويات العنف والجريمة.

التضامن العرقي: نشوء تضامن على أساس عرقي قد يزيد من العنف ضد الفئات أو الجماعات المختلفة عرقيا وهذا من خلال الشعور بالتمييز العرقي.

وكذلك من العوامل السياسية أيضا

ضعف سيادة القانون: يؤدي غياب تطبيق القانون وضعف المؤسسات القانونية إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب، مما يشجع على ارتكاب الجرائم، بما فيها جرائم القتل.

الفساد السياسي: عندما تكون المؤسسات الحكومية والقضائية فاسدة، تفقد ثقة المواطنين في النظام، مما يزيد من الشعور بالظلم واليأس، وقد يدفع البعض إلى العنف.

التمييز السياسي والاجتماعي: التهميش السياسي والاجتماعي لبعض الفئات أو الأقليات يؤدي إلى شعور بالإقصاء وعدم العدالة، مما يمكن أن يرفع من مستويات التوتر والعنف، بما في ذلك جرائم القتل.

الأنظمة السياسية القمعية: يميل الأفراد في المجتمعات القمعية إلى اللجوء للعنف كوسيلة لمواجهة السلطة أو كتعبير عن الاحتجاج، وقد تتصاعد جرائم القتل في هذه الظروف.

انتشار الأسلحة: يؤدي التساهل في سياسات حيازة الأسلحة إلى زيادة احتمالية استخدامها في النزاعات الشخصية والجماعية، مما يسهم في رفع معدلات القتل.

الصراعات الأيديولوجية والسياسية: يؤدي الصراع بين الأيديولوجيات السياسية المتطرفة إلى أعمال عنف وجرائم قتل بين الأطراف المتنازعة أو ضد المدنيين.

تأثير النزاعات الإقليمية والدولية: تؤثر الحروب والنزاعات الإقليمية على الدول المجاورة، من خلال تدفق الأسلحة والعناصر المسلحة، مما يزيد من احتمالات انتشار جرائم القتل.

- عوامل التطور

تمت دراسة تأثير تعرض الطفل لديناميكيات عائلية عنيفة أو مضطربة أو مؤذية على تطوره الشامل، وتشير هذه الدراسات إلى أنه، بالإضافة إلى عوامل التكرار والشدة والمدة، من الضروري النظر إلى المرحلة التطورية التي يمر بها الطفل عند تعرضه للإيذاء، حيث يزيد هذا من خطر التعرض للأضرار في الأعمار الأصغر، كما كشفت العديد من الدراسات عن التأثير السلبي لتعرض الأشخاص واستسلامهم للسلوكيات العنيفة والإهمال، وأظهرت ارتباطا واضحا بين ذلك والضعف الإدراكي وظهور السلوك الإجرامي في مرحلتي الطفولة والمراهقة[1].

- الفشل والإحباط

الفشل والإحباط من أبرز الأسباب المؤدية إلى جريمة القتل ومحاولاتها، حيث يدفع الفشل في الحياة الدراسية، المهنية، السياسية، الاقتصادية، الأسرية، والعلاقات الاجتماعية بالفرد إلى العدوان. عادة ما يستهدف القاتل شخصاً ضعيف الشخصية، محملا إياه مسؤولية فشله، وقد يكون الضحية قوياً أيضاً، ارتكاب جريمة القتل يمنح القاتل شعورا مؤقتا بالرضا النفسي الذي سرعان ما يتبعه عقدة الذنب، مما يحول حياته إلى جحيم، وقد يدفعه إلى الانتحار للتخلص من الآلام النفسية والاجتماعية التي يعاني منها[2].

1-5- الآثار الناتجة عن جرائم القتل

تُعد جريمة القتل من أكثر الجرائم تأثيرًا على الفرد والمجتمع، حيث تخلّف تداعيات سلبية متعددة على المستويات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، وحتى على الأسرة المتضررة.

---

[1] Mónica Botelho, Rui Abrunhosa Gonçalves, ***Why do people kill? A critical review of the literature on factors associated with homicide***, Elsevier Ltd, 2015, p 11

[2] إحسان محمد الحسن، ***علم اجتماع الجريمة***، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص121.

يمكن أن تختلف آثار جرائم القتل اختلافا كبيرا على الأفراد والمجتمع، بما في ذلك:

- **الآثار النفسية:** يمكن أن تكون الآثار النفسية للقتل عميقة وطويلة الأمد للأفراد والأسر المتضررة من الجريمة، كما يمكن أن يسبب القتل مجموعة من ردود الفعل العاطفية، مثل الصدمة والخوف والحزن والغضب، ويمكن أن تستمر ردود الفعل هذه لسنوات، وقد تؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة والحزن المعقد، كما أنه يمكن أن تؤدي تجربة القتل أيضا إلى تغييرات كبيرة في الطريقة التي ينظر بها الناجون إلى أنفسهم والآخرين والعالم من حولهم، فعلى سبيل المثال قد يعاني بعض الناجين من الشعور بالذنب أو اللوم لعدم قدرتهم على منع القتل، بينما قد يعاني البعض الآخر من فقدان الثقة في الإنسانية أو سلامتهم، لهذا قد تكون معالجة هذه التغييرات في النظرة للعالم صعبة وقد تتطلب دعما وعلاجا مستمرين، بالإضافة إلى الخسائر العاطفية، كما يمكن أن يكون للقتل آثار جسدية على الناجين. قد يعاني الناجون من القتل من أعراض جسدية مثل الصداع ومشاكل الجهاز الهضمي والألم المزمن، قد تكون هذه الأعراض ناجمة عن ضغوط القتل أو نتيجة الاضطرابات المرتبطة بالصدمات مثل اضطراب ما بعد الصدمة.

من المهم ملاحظة أن الآثار النفسية للقتل يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بين الأفراد، اعتمادا على عوامل مثل العلاقة بالضحية، وظروف القتل، وتوافر الدعم والموارد، ويمكن أن يكون طلب المساعدة المهنية، مثل العلاج أو مجموعات الدعم، خطوة مهمة في الشفاء والتعافي للمتضررين من القتل[1].

- **الآثار الاجتماعية**

تتمثل الآثار الاجتماعية لجريمة القتل في عدة نقاط، منها[2]:

---

[1] Marci Feldman Hertz, Deborah Prothrow-Stith & All, ***Homicide Survivors Research and Practice Implications***, American Journal of Preventive Medicine, 2005, p 289

[2] Dilusha Jeewanthi De Silva Munasinghe, ***A study on the social impacts of homicide with special reference to selected case***, Criminology, 2004, p 5-8

– الخوف والقلق: يمكن أن تؤدي جرائم القتل إلى خلق الخوف والقلق في المجتمعات، خاصة إذا كان الجاني حرًا أو إذا بدا أن القتل كان عشوائيًا أو لا معنى له، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الشعور بالأمان وزيادة اليقظة بين أفراد المجتمع.

– الحزن والصدمة: يمكن أن تؤدي جرائم القتل إلى تأثير كبير على عائلة وأصدقاء الضحية، مسببةً الحزن والصدمة والآثار النفسية الدائمة، يمكن أن يكون فقدان الأحباء بسبب جريمة قتل مدمرا بشكل خاص، حيث قد ينطوي على شعور بالظلم أو العدم الإنصاف.

– انقطاع العلاقات الاجتماعية: يمكن أن تؤدي جرائم القتل إلى انقطاع العلاقات الاجتماعية، خاصة إذا كان الضحية عضوا رئيسيا في المجتمع أو إذا كان الجاني معروفا لدى دائرة العلاقات الاجتماعية للضحية، ويمكن أن يتسبب ذلك في شعور بالعزلة والانعزال بين أفراد المجتمع.

– رد فعل النظام القضائي: تؤدي جرائم القتل في العادة إلى تفعيل النظام القضائي والتدخل في التحقيق والمحاكمة، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات اجتماعية إيجابية وسلبية، قد يؤدي القبض على الجاني وإدانته إلى إحساس العدالة والإغلاق لعائلة الضحية والمجتمع.

– الآثار الاقتصادية

تؤثر جرائم القتل على الاقتصاد بشكل كبير، وقد تترتب على ذلك عدة آثار، من بينها[1]:

– تكاليف المحاكمات: قد يتسبب جريمة القتل في تكاليف مالية كبيرة للمحاكمات والاستجوابات وتقديم الدعاوى القضائية، مما يؤثر سلباً على ميزانية الدولة والمجتمع.

[1] Paul Andrew Bourne, Paul Andrew Bourne, & ALL, ***The Effects of Homicides and Economics on Human and Social Biology: A Mental Health Challenge for a Society?***, International Journal of Emergency Mental Health and Human Resilience, Vol. 17, No.2, 2015, p 496-497.

– الأثر على الاستثمار: قد تؤدي جرائم القتل إلى تقليل الاستثمارات في المناطق المتضررة، حيث قد يخشى المستثمرون من العنف والجريمة، وهذا يؤثر على اقتصاد تلك المناطق بشكل سلبي.

– الأثر على السياحة: يمكن أن تؤثر جرائم القتل على صناعة السياحة، حيث يتردد السياح على زيارة المناطق التي تشهد جرائم العنف والجريمة، وبالتالي يتضرر القطاع السياحي ويتراجع دخل السياحة.

– الأثر على النمو الاقتصادي: تترتب على جرائم القتل آثار اقتصادية سلبية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في المناطق التي تشهد جرائم العنف، وبالتالي يتأثر الاستثمار والتوظيف والتنمية الاقتصادية.

– الأثر على الميزانية العامة: يتأثر الميزانية العامة للدولة بشكل كبير بسبب تكاليف المحاكمات والدعاوى القضائية المترتبة على جرائم القتل.

– التأثير على الصحة العامة

يمكن أن يكون للقتل تأثير سلبي على الصحة العامة، لا سيما في المجتمعات التي ينتشر فيها العنف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية وتقليل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

وأيضا[1]:

– الأمراض المعدية: يمكن أن تزيد جرائم القتل من انتشار الأمراض المعدية، حيث قد تتسبب في إسقاط الضحية في مكان عام أو ترك جثتها في مكان مفتوح، وبالتالي يتعرض الجميع لخطر الإصابة بالأمراض المعدية.

[1] Wlliam alex pridemore, ***Recognizing Homicide as a Public Health Threat***, Homicide Studies, Vol. 7 No. 2, 2013, p 188-189

– الإصابات الجسدية: يمكن لجرائم القتل أن تتسبب في الإصابة بالإصابات الجسدية والعضوية، وبالتالي يتعرض الجسم للإجهاد ويزيد خطر الإصابة بالأمراض الأخرى.

– الأمان الصحي: قد تؤثر جرائم القتل على الأمان الصحي في المجتمع، حيث يمكن أن تؤدي إلى تراجع ثقة الناس في أمن المنطقة، وبالتالي تتراجع فرص الوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة.

– تداعيات العنف: قد تؤدي جرائم القتل إلى زيادة مستويات العنف في المجتمع، مما يؤثر سلباً على الصحة العامة للمجتمع.

– الآثار القانونية

يمكن أن يكون للقتل، أو قتل شخص من قبل شخص آخر، عواقب قانونية وخيمة حسب الظروف المحيطة بالجريمة. فيما يلي بعض النتائج القانونية المحتملة للقتل:

– التهم الجنائية: يعتبر القتل جريمة خطيرة بشكل عام، وإذا تم اتهام شخص ما بارتكاب جريمة قتل، فمن المحتمل أن يواجه اتهامات جنائية، ستعتمد التهم الدقيقة على الظروف المحيطة بالجريمة، لكنها قد تشمل القتل العمد أو القتل العمد أو حتى القتل المبرر.

– العقوبات: يمكن أن تكون عقوبات القتل قاسية وقد تشمل أحكاما بالسجن لفترات طويلة أو غرامات باهظة أو عقوبة الإعدام.

– الدعاوى المدنية: بالإضافة إلى التهم الجنائية، قد يواجه مرتكب جريمة القتل أيضا دعاوى مدنية من عائلة الضحية أو الأطراف المتضررة الأخرى التي تسعى للحصول على تعويض عن خسائرهم.

– فقدان الحقوق: قد يفقد الشخص المدان بارتكاب جريمة قتل بعض الحقوق، مثل الحق في التصويت، (وفي أمريكا يمنع عليه حيازة السلاح الناري).

2- القاتل (Killer, Murderer)

2-1- تعريف القاتل

في بعض السياقات، يمكن استخدام مصطلح "القاتل" على نطاق أوسع للإشارة إلى أي شخص أو كيان يتسبب في الوفاة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية أو الأمراض أو الحوادث، ومع ذلك وفي السياق القانوني، يشير مصطلح "القاتل" بشكل خاص إلى الشخص الذي ارتكب فعلا إجراميا أدى إلى وفاة شخص آخر.

يمكن تعريف القاتل كما يلي:

- القاتل هو الشخص الذي تسبب في وفاة شخص آخر، سواء عن قصد أو بغير قصد. يمكن أن يشير مصطلح "القاتل" إلى شخص ارتكب جريمة قتل لشخص آخر عمداً مع سبق الإصرار وهي القتل العمد)، كما يمكن أن يشير أيضا إلى شخص تسبب في وفاة شخص آخر عن طريق الإهمال أو الاستهتار، كما هو الحال في حالة القتل غير العمد (القتل الخطأ)[1].

- من قتل شخصا آخر بشكل غير قانوني وعن عمد[2].

- القاتل هو من تسبب عمدا وبغير حق في موت إنسان آخر، بمعنى آخر القاتل هو من ارتكب جريمة القتل العمد التي تشمل قتل شخص آخر مع سبق الإصرار والترصد[3].

---

[1] Frederick Pollock, Frederic William Maitland, ***The history of English law before the time of Edward I***, Cambridge University Press, Liberty Fund, vol 1, 1895, p481

[2] Definition of murderer from the Cambridge Advanced Learner's Dictionary & Thesaurus Cambridge University Press

[3] Peter Vronsky, ***Serial killers: The Method and Madness of Monsters***, New York, Berkley Books, 2004, p11

2-2- خصائص أو سمات شخصية القاتل

تناولت الدراسات النفسية والجنائية السمات الشخصية المشتركة بين القتلة، والتي قد تساعد في تحديد هويتهم والتنبؤ بسلوكهم المستقبلي، ومع ذلك ينبغي التأكيد على أنه لا يمكن الاعتماد بشكل كامل على هذه السمات لتحديد الجناة، نظرا لأن كل فرد يتميز بصفات فريدة، ولا يمكن تعميم هذه السمات على جميع القتلة.

ومن بين السمات المشتركة عند القتلة مذكر ما يلي:

أولا: العدوانية

العدوانية هي سمة شخصية يمكن أن تظهر لدى القاتل وتعني النزعة الشديدة للعدوان والعنف والهجوم على الآخرين، وتعتبر هذه السمة من أهم العوامل التي تدفع القاتل للقيام بجرائمه[1].

قد يكون العدوان عند القاتل ناتجا عن عدة عوامل، مثل[2]:

- الاضطرابات النفسية: حيث يعاني القاتل من اضطرابات عقلية تجعله يشعر بالقلق والتوتر والعدوانية الشديدة.

- الخبرة السابقة بالعنف: قد يكون القاتل قد شهد أو تعرض لأحداث عنف سابقة، مما يزيد من نزعته للعنف والعدوان.

- الإدمان: قد يعاني القاتل من إدمان على المخدرات أو الكحول، وهذا يمكن أن يزيد من نزعته للعنف والعدوانية.

من الجدير بالذكر أن العدوانية ليست سمة حصرية لدى القتلة، بل يمكن أن تظهر لدى الأفراد بطرق

---

[1]Natalia Redondo, M. Elena Peña, & All, ***Psychometric properties of the Aggression Questionnaire: A replication in a sample of partner-assaultive men in psychological treatment***, Madrid, Psicothema, Vol. 29, No. 4, 2017, p584

[2] Marc T. Swogger, Zach Walsh, & All, ***Impulsive versus Premeditated Aggression in the Prediction of Violent Criminal Recidivism***, Author manuscript, 2015, p3

مختلفة وفي سياقات متعددة، من المهم التمييز بين العدوان السليم والعنف غير المبرر، حيث يمكن توجيه العدوان بشكل إيجابي وفعال في الحياة اليومية، في حين أن العنف يُعتبر سلوكا غير مقبول وقد يؤدي إلى آثار سلبية

ثانيا: النرجسية

النرجسية هي سمة شخصية يتميز بها بعض الأفراد بشكل شديد، وتتمثل في حب الذات الزائد والتفاخر بالإنجازات الشخصية والتطلع للإشادة والتقدير من الآخرين، وتشير بعض الدراسات النفسية إلى أن النرجسية يمكن أن ترتبط بشكل كبير بالقتل والفعل العدواني[1].

تشير دراسة أجريت في عام 2015 ونشرت في مجلة "Criminal Justice and Behavior" إلى أن النرجسية قد تكون سمة شائعة بين القتلة الذين يرتكبون جرائم القتل الوحشية، ويتميز هؤلاء القتلة بشخصية نرجسية تجعلهم يشعرون بأنهم فوق القانون وأنهم يستحقون المكافآت والإشادة الكبيرة. ويمكن أن تكون لدى البعض من القتلة شخصية نرجسية، حيث يرون أنفسهم مركز الكون ويعتبرون أن حياتهم تستحق أكثر من حياة الآخرين[2].

ويعتقد بعض الخبراء أن النرجسية يمكن أن تتأثر بعوامل مثل التربية والتعليم والبيئة الاجتماعية، وقد يؤدي تعرض الفرد لتجارب سلبية في الحياة، مثل الإهانة والتجاهل إلى تعزيز شعوره بالنرجسية

---

[1]Robert Raskin, Howard Terry, ***A Principal-Components Analysis of the Narcissistic Personality Inventory and Further Evidence of Its Construct Validity***, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 54, No. 5,1988, p891

[2]Samantha James, Phillip S. Kavanagh & All, ***The Dark Triad, schadenfreude, and sensational interests: Dark personalities, dark emotions, and dark behaviors***, The Official Journal of the International Society for the Study of Individual Differences (ISSID), 2014, p212

وتعزيز رغبته في السيطرة على الآخرين والتحكم فيهم[1].

ثالثا: الانفصالية

يميل القاتل المتسلسل إلى الانعزال عن الآخرين وعدم الرغبة في الاجتماعات والانخراط في العلاقات الشخصية، كما تعني بشكل عام الرغبة في الابتعاد عن المجتمع أو الانفراد بالذات، وهي سمة نفسية قد ترتبط بعدة عوامل منها[2]:

– تجربة الإحباط والفشل المستمرة: قد يشعر القاتل بالإحباط والفشل المستمر في حياته وعدم قدرته على التكيف مع المجتمع وذلك يجعله ينفصل عن الآخرين ويتجه للعزلة.

– العزلة الاجتماعية: بعض الأشخاص يشعرون بالعزلة والانفصال عن المجتمع من دون وجود أسباب واضحة، ويمكن أن يدفعهم ذلك لارتكاب جرائم القتل.

لا يمكن الجزم بأن الانفصالية تكون سببا لعملية القتل، حيث أن الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم الجنائية تختلف من شخص لآخر ومن حالة إلى أخرى، ولكن من الممكن أن يكون الانفصالية عاملا يساهم في ارتكاب الجريمة عند بعض الأشخاص، حيث أن الشخص الذي يشعر بالانفصالية والتمييز والتهميش قد يشعر بالغضب والانتقام ويتخذ قرارات خاطئة وغير مسؤولة.

رابعا: الجنون

الجنون لدى القاتل هو حالة نفسية تتميز بتشوهات في الواقعية والتفكير والسلوك، وقد يتمثل الجنون لدى القاتل في الإصرار على ارتكاب الجريمة، أو في تصورات وهمية بشأن الضحية أو المحيطين

---

[1] Elsa Ronningstam, ***Narcissistic Personality Disorder in DSM V—In Support of Retaining a Significant Diagnosis***, Journal of Personality Disorders, The Guilford Press, 2011, p248

[2]Cesar Augusto Trinta Weber, ***Serial Killers: Behavioral and Psychological Characteristics***, EC Psychology and Psychiatry, 2022, p106

بها، أو في سلوك عدائي أو عدم التحكم في العواطف[1].

فلا يمكن تحديد سمة واحدة للجنون عند القاتل، لأن الجنون يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة ويتظاهر بأعراض متعددة، ومع ذلك، يمكن أن تشمل بعض السمات المرتبطة بالجنون عند القاتل ما يلي[2]:

تشوه التفكير: قد يعاني القاتل المجنون من تشوه في التفكير يجعله يرى الأشياء بشكل خاطئ أو يصدر قرارات خاطئة.

– الخوف المفرط والشديد من الآخرين وعدم الثقة بهم.

– العدائية والعدمية (الرفض الكامل للقيم والمعايير المجتمعية) والانفعالات العنيفة.

– الشعور بالاضطهاد والانطواء وعدم الاندماج مع المجتمع.

– الهوس والانشغال الشديد بفكرة أو فكرة معينة قد يصبح هذا الهوس دافعا للقتل.

– الانفصامات العقلية: يعاني الشخص الذي يعاني من الانفصامات العقلية من عدم القدرة على تفسير الواقع بشكل صحيح، مما يؤدي إلى سلوك غير منطقي ومتطرف.

– الاضطراب العاطفي: قد يكون للقاتل اضطرابات عاطفية شديدة مثل الغضب والكراهية والانتقام، مما يدفعه لارتكاب جريمة القتل.

– الخيالات والأوهام: قد يعاني القاتل المصاب بالجنون من خيالات وأوهام تجعله يعتقد أن هناك أشخاصًا يسعون لإيذائه، مما يدفعه لاستخدام العنف كوسيلة للدفاع عن نفسه.

– النشوة القتالية: يشعر القاتل بالنشوة القتالية والإثارة الجنسية من خلال العنف والقتل، وهذا يدفعه للمزيد من القتل.

---

[1] Paolo Roma, Floriana Pazzelli, & All, ***Mental Illness in Homicide–Suicide: A Review***, The Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law, 2012, p466

[2] American Psychiatric Association, ***Diagnostic and statistical manual of mental disorders***, 5th ed, Arlington, VA: American Psychiatric Publishing, 2013, p14

– عدم الشعور بالذنب: يعاني القاتل من عدم الشعور بالذنب تجاه جرائمه، ويمكن أن يتمتع بالفخر بما فعله، وقد يتمنى القيام بمزيد من الأعمال الإجرامية.

من المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يتم تشخيص الجنون إلا بعد تقييم دقيق من قبل أخصائي نفسي أو طبيب نفساني مختص، ولا يمكن تشخيص الجنون عن طريق التحليل العام لسلوك القاتل.

خامسا: العزلة الاجتماعية

يمكن أن يعاني بعض القتلة من العزلة الاجتماعية وصعوبة التواصل مع الآخرين، مما يجعلهم يشعرون بالتهميش والانطواء على الذات[1].

سادسا: عدم التحكم بالانفعالات

يعاني بعض القتلة من صعوبة في التحكم بانفعالاتهم والتعامل مع الضغوط النفسية، مما يجعلهم يندفعون للتصرف بشكل عنيف[2].

سابعا: الخلفية العنيفة

قد يتعرض البعض من القتلة لخلفية عنيفة ومشاكل في البيت والمدرسة والمجتمع، مما يؤدي إلى تشكل شخصية عدوانية لديهم[3].

---

[1] John T. Cacioppo, Louise C. Hawkley, ***Perceived social isolation and cognition***, Trends in Cognitive Sciences, Vol.13, No.10, 2009, p451

[2] Raymond W. Novaco, ***The function and regulation of the arousal of anger***, American Journal of Psychiatry, 2015, p 126

[3] Cathy Spatz Widom, ***The Cycle of Violence***, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, Washington, D.C, 1992, p3

2-3- سلوكيات القاتل

2-3-1- سلوك القاتل حسب نوع جريمة القتل

تختلف أنواع السلوك الذي يمارسه القاتل، حسب نوع جريمة القتل، ومن أبرز السلوكيات التي يمكن أن يقوم بها القاتل:

- القتل العشوائي:

القتل العشوائي هو نوع من الجرائم التي يتم فيها القتل بدون أي هدف محدد أو دافع معروف، وغالبا ما يتم تنفيذ القتل العشوائي بشكل فجائي وغير متوقع، ولا يستهدف شخصا معينا بل يتم الهجوم على أي شخص يتواجد في المكان المناسب في الوقت المناسب.[1]

القتل العشوائي يتميز بالتهور وعدم الاكتراث بالآخرين، وغالبا ما يرتكبه أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية أو يتعاطون المخدرات أو الكحول، وله عواقب خطيرة على المجتمع، وللحد من انتشاره تتطلب هذه الجرائم تدابير أمنية ووقائية مثل تحسين الأمن العام، زيادة الرصد في المناطق الحساسة، العمل الشرطي الاستباقي، وتقديم الرعاية النفسية للمصابين باضطرابات نفسية[2].

- القتل الانتقائي

القتل الانتقائي هو جريمة متعمدة تستهدف ضحايا بناءً على معايير محددة مثل الجنس أو العرق أو الدين، ويتم تنفيذه غالباً من قبل فرد أو مجموعة. دوافعه تشمل الغيرة، الانتقام، الكراهية، أو الرغبة في السلطة. يتسبب القتل الانتقائي في نشر الرعب ويؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار الاجتماعي[3].

---

[1] David V. Canter, Laurence J. Alison &All, ***The Organized/disorganized typology of serial murder Myth or Model***, Psychology Public Policy and Law, Vol. 10, No. 3, 2004, p 294

[2] Larry J. Siegel, ***Criminology: Theories, Patterns, and Typologies***, Tenth Edition, Wadsworth, 2007, p 408

[3] David McGowan, ***Pogrammed to kill the politics of serial murder***, New York, iUniverse, Inc, 2004, p 15

- القتل العائلي

القتل العائلي هو جريمة يرتكبها شخص ضد أحد أفراد عائلته، مثل الأزواج، الآباء، الأبناء، أو الأشقاء، تتنوع دوافعه بين الغضب، الغيرة والخلافات المالية أو العائلية، والاضطرابات النفسية، كما يعد القتل العائلي جريمة خطيرة تؤثر على الأسرة والمجتمع، وغالبا ما يرتبط بالعنف الأسري وعدم التعامل الصحيح مع النزاعات، والوقاية منه تتطلب تعزيز العلاقات الأسرية الصحية ومعالجة النزاعات بشكل بناء، إلى جانب مراقبة الصحة النفسية لمن يظهر عليه علامات اضطراب[1].

- القتل الوحشي

القتل الوحشي يتميز بالعنف الشديد تجاه الضحية، ويُرتكب لأسباب متنوعة مثل الرغبة في الانتقام، الكراهية، الإرهاب، أو الشهوة الجنسية، وقد يرتبط بالقتل الرحيم لإنهاء معاناة الضحية، كما تشمل دوافع القتل الوحشي أيضا السرقة أو ارتكاب جرائم جنسية، كما تشكل هذه الجرائم تهديدا كبيرا للأمن والسلم الاجتماعي، وتخلق حالة من الرعب في المجتمعات، وللحد من هذه الجرائم، يتطلب الأمر تطبيق إجراءات أمنية وقائية، وتعزيز المراقبة الأمنية، وتحسين الخدمات النفسية والاجتماعية، وتفعيل النظام القضائي لضمان تطبيق العقوبات المناسبة[2].

2-3-2- سلوك القاتل حسب تأثير الثقافة والمجتمع

تلعب الثقافة والمجتمع دورا حاسما في تشكيل سلوك القاتل، حيث يمكن أن تؤثر التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية على دوافع الأفراد وقراراتهم تجاه العنف، كما تساهم العوامل المجتمعية مثل الفقر، التهميش الاجتماعي، والتنشئة العائلية في تطور السلوك الإجرامي واتخاذ قرارات القتل.

---

[1] James Mercy, Anthony Zwi, ***The world report on violence and health***, The Lancet, Public Health, 2002, p1086-1087

[2] Robert D. Keppel, William J. Birnes, ***The Psychology of Serial Killer Investigations***, UK, Academic Press, 2003, p 8-99-190

أولا: تأثير البيئة الاجتماعية والتنشئة

النشأة في بيئات مضطربة: غالبا ما ينشأ القتلة في بيئات تعاني من الاضطرابات الأسرية، وسوء المعاملة، والحرمان الاقتصادي، هذه العوامل تساهم في تشكيل سلوكيات عدوانية وعنيفة منذ الطفولة[1].

ثانيا: تأثير الإعلام والمجتمع

تمجيد العنف في الإعلام: الإعلام يلعب دورا كبيرا في تشكيل تصورات الناس حول العنف، فتمجيد الشخصيات العنيفة في الأفلام والبرامج التلفزيونية يمكن أن يعزز من قبول السلوكيات العنيفة لدى الأفراد[2].

ثالثا: تأثير التفاوت الاجتماعي والاقتصادي

الفقر والبطالة: التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم العنيفة، فالأفراد الذين يعانون من الفقر والبطالة يكونون أكثر عرضة للجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق مكاسب مادية أو للتعبير عن الإحباط[3].

رابعا: تأثير العوامل الثقافية

– التوقعات الاجتماعية والأدوار الجندرية: الثقافة المجتمعية تحدد أدوار الجندر والتوقعات المرتبطة بها، مما يمكن أن يؤثر على دوافع القتل، حيث أن في بعض الثقافات يُعزز العنف كوسيلة لتحقيق

---

[1] Fiona Brookman, ***Understanding Homicide***, SAGE Publications Ltd, First published, London, 2005, p78

[2] Richard M. Hough, ***AMERICAN HOMICIDE***, Second Edition, USA, University of West Florida, SAGE Publications, 2019, p60

[3] Bonnie S. Fisher. Steven P. Lab, ***Encyclopedia of victimology and crime prevention***, USA, SAGE Publications, Inc, 2010, p203

الهيمنة أو السيطرة[1].

خامسا: تأثير البيئة الثقافية المحلية

القيم والعادات المحلية: تختلف معدلات وأنواع الجرائم بناء على القيم والعادات المحلية، فعلى سبيل المثال، في بعض المجتمعات، قد يكون الثأر أو الانتقام جزءا مقبولا من الثقافة، مما يزيد من معدلات القتل الانتقامي[2].

سادسا: تأثير الأفلام والمشاهد العنيفة على سلوك القاتل

الدراسات تشير إلى أن التعرض المتكرر للمشاهد العنيفة في الأفلام والتلفزيون يمكن أن يكون له عدة تأثيرات على الأفراد، بما في ذلك زيادة العدوانية وتخفيف الشعور بالاستياء من العنف، ويتمثل هذا التأثير فيما يلي[3]:

التقليد والمحاكاة: يمكن أن يلهم مشاهدة العنف بعض الأفراد لمحاكاة ما يرونه، خاصة إذا تم تصوير العنف بشكل جذاب أو بدون عواقب وخيمة.

التبلد العاطفي: التعرض المتكرر للمشاهد العنيفة يمكن أن يؤدي إلى تقليل الحساسية تجاه العنف الحقيقي، مما يجعل الأفراد أقل تأثراً برؤية أو ارتكاب أعمال عنف.

زيادة العدوانية: بعض الدراسات تشير إلى أن مشاهدة العنف يمكن أن يؤدي إلى زيادة العدوانية والسلوك العنيف، خاصة لدى الأطفال والمراهقين.

---

[1] Piers Beirne. James W Messerschmidt, ***Criminology a sociological approach***, 6th ed, new york, Oxford university press, 2015, p107

[2] Leonard Beeghley, ***Homicide: A Sociological Explanation***, Rowman & littlefield publishers, INC, United States of America, 2003, p129

[3] Craig A. Anderson. Karen E. Dill, ***Video Games and Aggressive Thoughts, Feelings, and Behavior in the Laboratory and in Life***, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 78, No. 4, USA, P772-790.

تشكيل معتقدات مشوهة: يمكن أن يسهم مشاهدة العنف في تكوين تصورات مشوهة عن الواقع، مثل الاعتقاد بأن العنف وسيلة مقبولة أو ضرورية لحل المشاكل.

2-4- تصنيفات القتلة

تلعب تصنيفات القتلة دورًا حاسمًا في فهم الجوانب النفسية والاجتماعية وراء جرائم القتل، حيث تتيح هذه التصنيفات تمييز الأنماط المختلفة للقتل وتحليل دوافع وأساليب كل فئة على حدة من خلال دراسة هذه التصنيفات. نذكر أهم هذه التصنيفات:

أولا: القاتل المتسلسل (Serial Killer)

القتلة المتسلسلون هم أفراد يرتكبون سلسلة من جرائم القتل بدوافع نفسية أو عاطفية، ويتبعون نمطًا محددًا يمكن تمييزه. تتميز جرائمهم بوجود فترات تهدئة بين كل جريمة وأخرى، مما يميزهم عن القتلة الجماعيين. تشمل دوافعهم الرغبة في السيطرة، الإشباع الجنسي، أو اضطرابات نفسية عميقة. غالبًا ما تكون جرائمهم مدروسة ومنهجية، مع اختيار الضحايا وتنفيذ القتل بطريقة تعكس خيالاتهم ورغباتهم الشخصية[1].

وفيما يلي بعض الخصائص الأساسية التي تميز القتلة المتسلسلين[2]:

- عدد الضحايا: عادة ما يكون لديهم ثلاثة ضحايا على الأقل وجرائم القتل تحدث في مناسبات منفصلة.

- فترة التهدئة: هناك فترات زمنية بين كل جريمة وأخرى، يمكن أن تتراوح من أيام إلى سنوات والقاتل يعود إلى حياته الطبيعية بين الجرائم.

---

[1] Eric w. Hickey, ***Serial Murderers and Their Victims***, Fifth Edition, Alliant International University, 2010, p2

[2] Jaco Barkhuizen, Serial Murder, ***The Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice***, SA, 2014, p2

– طريقة التنفيذ: يتبعون طريقة ثابتة ومتكررة في القتل والجرائم تكون مخططة بعناية، وخاصة لدى القتلة المنظمين.

– اختيار الضحايا: غالبا ما يكون هناك نمط معين في اختيار الضحايا، بحيث قد يمثلون شخصيات معينة أو فئات اجتماعية محددة.

ثانيا: القاتل المتعدد (Mass Murderer)

القتلة الجماعيون هم الأفراد الذين يقتلون عدة أشخاص، عادة أربعة أو أكثر، في حدث واحد وفي موقع واحد، وتحدث هذه الجرائم في تسلسل مستمر دون أي فترة تهدئة. يمكن أن تشمل دوافع القتل الجماعي الغضب، الانتقام، الرغبة في الاهتمام، أو المعتقدات الأيديولوجية، كما تشمل الوسائل الشائعة لتنفيذ القتل الجماعي استخدام الأسلحة النارية أو المتفجرات أو وسائل قاتلة أخرى، كما أنه غالبا ما تقع جرائم القتل الجماعي في أماكن مثل المدارس أو أماكن العمل أو الأماكن العامة[1].

ثالثا: القاتل المحترف (Contract Killer)

القاتل المحترف هو الشخص الذي يقتل عن طريق الهجوم الخفي أو المفاجأة، وهو قاتل يتفق على قتل شخص آخر مقابل ربح مادي، أي أنه قاتل مأجور، وعادة ما يكون هناك غياب للعلاقة الشخصية (عائلية أو تجارية) بين القاتل والضحية، وهؤلاء القتلة يعملون بأساليب احترافية، مستخدمين وسائل تقلل من خطر اكتشافهم واعتقالهم، كما تشمل خصائص القتل المحترف التخطيط الدقيق، دراسة عادات الروتين اليومي للضحية، واختيار الأسلحة التي يصعب تتبعها[2].

---

[1], p419

[2] Ibid, p101

رابعا: القاتل النفسي (Psychopathic Killer)

القاتل السيكوباتي هو شخص يعاني من اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، ويتميز بصفات مثل الافتقار إلى التعاطف، التلاعب بالآخرين، عدم الشعور بالندم، ويقوم القاتل السيكوباتي بجرائم القتل بدوافع مثل السيطرة، القوة، أو تحقيق رغبات شخصية عميقة، كما يمتاز هؤلاء القتلة بالقدرة على التخطيط الدقيق والتنفيذ البارد لجرائمهم، ويظهرون سلوكيات مخادعة تمكنهم من الاندماج في المجتمع دون أن يثيروا الشكوك. تتسم جرائمهم بالعنف الشديد والتعذيب، وغالبا ما يتفننون في إيذاء ضحاياهم قبل قتلهم،كما يتمتع القتلة السيكوباتيون بقدرة على إخفاء مشاعرهم الحقيقية والتلاعب بالآخرين لتحقيق أهدافهم[1].

خامسا: القاتل المتسلل (The stealth killer)

القاتل المتسلل هو شخص يرتكب جريمة قتل بسرية وخفاء، متميزًا بالاحترافية في التخفي واختيار ضحاياه بعناية. يستغل لحظات ضعف الضحية أو عدم انتباهها، ويخطط للجريمة بدقة، مما يسمح له بتنفيذها دون ترك أدلة قد تكشف هويته[2].

2-5- طرق ووسائل ارتكاب جرائم القتل

جريمة القتل هي أحد أخطر الجرائم التي يمكن ارتكابها، حيث تؤدي إلى فقدان حياة إنسان على يد آخر، ويتم استخدام العديد من الأدوات والوسائل واتباع العديد من الطرق في ارتكاب جريمة القتل، وتختلف هذه الوسائل والطرق بحسب طبيعة الجريمة ودوافعها وظروفها، ومن بين أهمها:

أولا: طرق ارتكاب جريمة القتل

---

[1] Robert D. Hare, ***Without Conscience: The Disturbing World of the Psychopaths Among Us***, 1st Edition Guilford Press, ,1993, p71

[2] David V. Canter, ***Criminal Shadows: Inside the Mind of the Serial Killer,*** Kindle Edition, 2015, p51

يمكن أن تختلف طرق ارتكاب جريمة القتل بشكل كبير، اعتمادا على الظروف ودوافع الجاني والموارد المتاحة. فيما يلي بعض الطرق الشائعة:

الخنق

الخنق هو شكل من أشكال الاختناق، يحدث نتيجة ضغط خارجي على الرقبة، مما يعيق تدفق الهواء أو تدفق الدم من وإلى الدماغ، كما يمكن أن يكون الخنق يدويا، باستخدام اليدين أو أجزاء الجسم، أو باستخدام حبل أو حزام. الخنق يمنع الأكسجين من الوصول إلى الرئتين عبر انسداد القصبة الهوائية، ويقلل من تدفق الدم إلى الدماغ عن طريق ضغط الأوعية الدموية، وهذا قد يؤدي إلى فقدان الوعي وتلف الدماغ والموت إذا لم يتم تخفيف الضغط بسرعة. تتضمن علامات الخنق الكدمات على الرقبة، وظهور بقع حمراء صغيرة، وتورم، كما أنه غالًا ما يرتبط الخنق بالاعتداءات العنيفة خاصة في حالات العنف الأسري أو الجنسي[1].

التسميم

التسميم هو وسيلة شائعة ولكنها غالبا ما تكون مخفية لارتكاب جريمة القتل، حيث يمكن للجاني استخدام مواد كيميائية سامة لإحداث الوفاة دون مواجهة مباشرة مع الضحية، حيث يُعتبر التسميم وسيلة مثالية للجناة الذين يرغبون في تنفيذ الجريمة بتكتم وبدون ترك آثار واضحة أو مواجهة مباشرة اعتقادا منهم أنها يصعب الكشف عنها[2].

تتنوع السموم المستخدمة من المواد الكيميائية البسيطة مثل السيانيد إلى السموم المعقدة مثل سموم النباتات والمواد الكيميائية الصناعية. يتطلب اكتشاف التسميم معرفة دقيقة بالتحليل الكيميائي وتقنيات

---

[1] Robert K. Ressler. John E. Douglas, ***Sexual Homicide: Patterns and Motives***, New York, The free press, FBI, 2019, p71

[2] Robert H. Powers, ***Forensic Toxicology: Mechanisms and Analytical Methods***, Asian Journal of Medical Principles and Clinical Practice, Article no.81702, 2022, p122

الطب الشرعي لتحديد سبب الوفاة وتحديد المادة السامة المستخدمة[1].

الإغراق

الغرق، هو وسيلة للقتل، حيث يتم غمر الضحية في الماء أو أي سائل آخر، مما يمنعها من التنفس حتى الموت، تُستخدم هذه الطريقة غالبا في حالات القتل العمد، خاصة في حالات العنف المنزلي أو في الأماكن المنعزلة، مثل البحيرات أو الأنهار. يمكن أن تكون عملية الغرق سريعة أو بطيئة، اعتمادا على الظروف ومقاومة الضحية[2].

يتضمن اكتشاف الغرق كسبب للوفاة تحليلا دقيقًا للبيئة المحيطة، ودراسة مواضع الماء في الجسم، وفحص الأدلة المادية على مقاومة الضحية، كما تتطلب التحقيقات معرفة عميقة بالتحليل الطبي والشرعي لتحديد الظروف التي أدت إلى الوفاة[3].

الحرق

الحرق هو وسيلة قاتلة تستخدم لإحداث الوفاة عن طريق تعريض الضحية للنار، يمكن أن يتم ذلك عن طريق إضرام النار في المبنى الذي تتواجد فيه الضحية، أو باستخدام مواد قابلة للاشتعال، لإشعال النار مباشرة على الضحية. تُستخدم هذه الطريقة في حالات العنف المنزلي والجرائم الانتقامية أو في حوادث القتل الجماعي[4].

تتطلب تحقيقات الحرائق فهما عميقا لكيفية انتشار النار، وتفاعلها مع المواد المختلفة، يتضمن ذلك

---

[1] John H. Trestrail, ***Criminal Poisoning: Investigational Guide for Law Enforcement, Toxicologists, Forensic Scientists, and Attorneys***, Humana Press Inc, 2007, p85

[2] David Dolinak. Evan W. Matshes. Emma O. Lew, ***Forensic Pathology Principles and Practice, Elsevier*** Academic Press, 2005, p273

[3] K.S. Narayan Reddy. O.P. Murty, ***The Essentials of Forensic Medicine and Toxicology***, 3rd ed, New Delhi, Jaypee Brothers Medical Publishers (P) Ltd, 2014, p184

[4] Stuart H. James. Jon J. Nordby. Suzanne Bell, ***Forensic Science: An Introduction to Scientific and Investigative Techniques***, 4th ed, CRC Press, 2014, p410

تحليل بقايا المواد القابلة للاشتعال، وتحديد مصدر النار، وفحص الأدلة الفيزيائية والكيميائية في مسرح الجريمة، وهذا من أجل تحديد ما إذا كان الحريق ناتجا عن فعل متعمد[1].

الاختناق

الاختناق هو وسيلة شائعة للقتل، تشمل منع الضحية من التنفس، مما يؤدي إلى الوفاة بسبب نقص الأكسجين، حيث يمكن أن يتم ذلك يدويا، وهذا باستخدام الأيدي أو باستخدام أدوات مثل الحبال أو الأوشحة، تُستخدم هذه الطريقة في العديد من الجرائم، بما في ذلك العنف المنزلي والجرائم الجنسية. يتطلب اكتشاف الاختناق كسبب للوفاة إجراء فحوصات طبية شرعية دقيقة للبحث عن علامات مميزة مثل الكسور في العظام العنقية أو وجود ألياف وأثار حول العنق[2].

توضيح حول الفرق بين الخنق والاختناق

الخنق والاختناق يختلفان في طريقة حدوثهما وتأثيرهما **فالخنق** يحدث نتيجة ضغط مباشر على الرقبة باستخدام اليدين أو أدوات مثل الحبال، مما يمنع تدفق الهواء إلى الرئتين والدم إلى الدماغ ويؤدي إلى الوفاة بسبب نقص الأكسجين، في المقابل **الاختناق** هو منع التنفس بأي وسيلة، مثل سد مجرى التنفس أو استنشاق غازات سامة، وعلى سبيل المثال، إعطاء الضحية غازا أو مادة يستنشقها يؤدي إلى اختناقه وموت الخلايا بسبب نقص الأكسجين، وهو شكل من أشكال الاختناق، وليس الخنق.

الضرب المبرح المفضي للقتل

تشير الصدمة الناتجة عن الضرب المبرح إلى الإصابة البدنية الناجمة عن تأثير، أو إصابة، أو

---

[1] David R. Redsicker, ***Practical Fire and Arson Investigation (Practical Aspects of Criminal and Forensic Investigations)***, 2nd ed, Routledge, 1996, p87

[2] David Dolinak. Evan W. Matshes. Emma O. Lew, ***OP.Cit***, p305

هجوم جسدي باستخدام جسم غير حاد وغير مخترق، ويمكن أن تنتج هذه الصدمة عن مجموعة متنوعة من الإصابات، بدءا من الكدمات والجروح الطفيفة وصولا إلى الإصابات الداخلية الشديدة، والكسور، وحتى الموت. تحدث الصدمة الناتجة عن القوة الراضة عادة في الحوادث، والاعتداءات الجسدية، أو السقوط، ومن بين الوسائل المستخدمة نجد: الهراوات، المطارق، القبضات والأقدام (في سياق الاعتداء الجسدي)[1].

التعذيب حتى الموت

التعذيب حتى الموت، يشير إلى الإلحاق المتعمد للألم الجسدي أو النفسي الشديد بشخص بهدف معاقبته، أو إجباره على تقديم معلومات أو اعترافات، أو للانتقام والترويع، كما يمكن أن يتخذ التعذيب أشكالا متعددة، مثل العنف الجسدي، الحرمان الحسي، التعرض لظروف غير إنسانية، أو الاعتداء النفسي[2].

ثانيا: وسائل ارتكاب جريمة القتل

تعتبر جريمة القتل باعتبارها أكثر أشكال الجريمة عنفا، من أبشع الجرائم التي يمكن ارتكابها، يعد فهم هذه الوسائل أمرا بالغ الأهمية لكل من الدراسات، وفي هذا الجزء سنتطرق للوسائل المتنوعة التي يتم بواسطتها ارتكاب جرائم القتل وتتمثل في:

الأسلحة النارية

الأسلحة النارية هي واحدة من أكثر الوسائل شيوعا لارتكاب جرائم القتل، لا سيما في المناطق التي ترتفع فيها معدلات امتلاك الأسلحة. استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل يتضمن عادة المسدسات

---

[1] Jay Siegel, ***Encyclopedia of Forensic Sciences***, Elsevier Science, 2nd ed, Michigan, 2013, p1433

[2] Rejali Darius, ***Torture and democracy***, Princeton University Press, United Kingdom, 2007, p36

والبنادق وبنادق الصيد، كذلك يمكن أن يعتمد اختيار السلاح الناري على توفره وتفضيل الشخص والظروف الخاصة بالجريمة، بحيث يمكن أن يحدث استخدام الأسلحة النارية انفصالا نفسيا يقلل من شعور الجاني بالمشاركة الشخصية في الفعل، مما يجعل ارتكاب الجريمة أسهل من الناحية النفسية[1].

الأدوات الحادة

تُستخدم السكاكين وغيرها من الأدوات الحادة بشكل متكرر في جرائم القتل، خاصة في الأماكن المنزلية، بحيث ينطوي استخدامها على اتصال جسدي مباشر، مما قد يجعله مشحونا عاطفيا وشخصيا أكثر من استخدام الأسلحة النارية، وتعكس حميمية هذه الوسيلة غالبا وجود ارتباط عاطفي قوي أو نزاع بين الضحية والجاني[2].

الأدوات الثقيلة

حيث تعرف بالقوة الغاشمة وتشمل استخدام أدوات ثقيلة أو ضربات قوية لإحداث إصابات قاتلة على جسم الضحية. يمكن استخدام أدوات مثل العصي، المضارب، الأنابيب المعدنية، أو حتى الأدوات المنزلية مثل المزهريات الثقيلة، وتتميز إصابات القوة الغاشمة بوجود كسور في العظام، وكدمات واسعة، وأحيانًا نزيف داخلي شديد، هذه الطريقة تُستخدم غالبا في الشجارات العنيفة أو الاعتداءات البدنية[3].

المركبات

ممكن استخدام المركبات كأسلحة في الأعمال المتعمدة للقتل، سواء في حوادث الصدم والهروب أو

---

[1] Gary Kleck, ***Targeting Guns: Firearms and Their Control***, The University of North Carolina Press, Volume 77, Issue 3, 1999, p1224

[2] Fiona Brookman, ***OP.Cit,*** p95

[3] Thomsen, Asser H. Leth, Peter M, ***Blunt force homicides in Denmark 1992–2016***, Journal of Forensic Sciences, Final published version, University of Southern Denmark, 2022, p2

في الحالات التي تُستخدم فيها المركبة للاندفاع نحو حشد من الناس، حيث يعتبر استخدام المركبات في جرائم القتل وسيلة فعالة للجناة بسبب توفرها وسهولة تنفيذ الهجوم بسرعة وهروب الجاني من موقع الجريمة[1].

2-6- دوافع وأسباب القاتل لارتكاب جريمة القتل

تتعدد دوافع القتل وتتباين بين عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية، فغالبا ما تكون هذه الدوافع متعلقة بالغضب، الانتقام، أو الاضطرابات النفسية، بالإضافة إلى التأثيرات المحيطة، مثل تعاطي المخدرات والضغوط الاقتصادية، ففهم هذه الدوافع يتطلب تحليل عميق للسياق الاجتماعي والبيئة المحيطة بالجاني والضحية. ومن بين هاته الدوافع نذكر ما يلي:

أولا: النزاعات الشخصية

العديد من جرائم القتل تنشأ من نزاعات شخصية بين الأفراد، قد تكون هذه النزاعات نتيجة لشجارات حول مسائل تافهة أو مهمة، أو نتيجة للغيرة بين الأصدقاء أو الأحباء، كما أنه قد يكون الثأر دافعا رئيسيًا في مثل هذه الحالات، حيث يسعى الشخص إلى استعادة كرامته أو الانتقام لما يراه إهانة أو إساءة. في هذه الحالات يمكن أن تتصاعد العواطف بسرعة وتؤدي إلى أعمال عنف خطيرة، خاصة إذا كانت هناك عوامل مثل الكحول أو المخدرات التي تزيد من حدتها[2].

ثانيا: الانتقام

الانتقام يعتبر دافعا قويا حيث يسعى الشخص للثأر لشخصه أو لعائلته أو لأصدقائه بسبب ظلم أو إساءة تعرض له، هذا الشعور بالظلم والرغبة في تحقيق العدالة الذاتية يمكن أن يدفع الشخص

---

[1] Marcus Felson. Ronald V. Clarke, **Opportunity Makes the Thief: Practical theory for crime prevention**, Police Research Series, First Published, London, Policing and Reducing Crime Unit, 1998, p7

[2] Piers Beirne. James W Messerschmidt, ***OP.Cit**, p39*

لارتكاب جريمة قتل للتخلص من الشخص الذي يعتبره المسؤول عن معاناته[1].

ثالثا: المكاسب المالية

بعض الأشخاص يرتكبون جرائم القتل من أجل تحقيق مكاسب مالية، يمكن أن تكون هذه المكاسب على شكل تعويضات تأمين على الحياة، أو ميراث، أو حتى لتجنب دفع الديون. في بعض الحالات قد يقتل الشخص شريكه في العمل أو أحد أفراد أسرته لضمان حصوله على مكاسب مالية كبيرة بقصد التعجيل بامتلاكها[2].

رابعا: السرقة والسطو

في بعض الأحيان، تحدث جرائم القتل أثناء ارتكاب جريمة أخرى مثل السرقة أو السطو، عندئذ الجاني قد يلجأ إلى قتل الضحية لمنعها من الإبلاغ عن الجريمة أو لمقاومتها ومحاولة منع السطو. يمكن أن يكون الدافع هنا هو الهروب من العقاب أو النجاح في تنفيذ الجريمة بدون اعتراض[3].

خامسا: العنف المنزلي

العنف المنزلي يشمل الاعتداء الجسدي أو النفسي بين الشركاء الحميمين، ففي بعض الحالات يمكن أن يتصاعد هذا العنف إلى حد القتل، فالعوامل التي تؤدي إلى ذلك تشمل الغيرة الشديدة، السيطرة، الشعور بالعجز أو الإذلال، والانتقام من الإساءة المتكررة[4].

---

[1] Manuel Eisner, Long-Term Historical Trends in Violent Crime, Chicago, The University of Chicago, 2003, p117-121

[2] Robert J. Morton. Mark A. Hilts, ***Serial Murder: Multi-Disciplinary Perspectives for Investigators***, National Center for the Analysis of Violent Crime, Federal Bureau of Investigation, p5

[3] Marcus Felson. Mary A. Eckert, ***Crime and Everyday Life***, 6th ed, Sage Publications, 2019, p33-51

[4] Jacquelyn C Campbell, ***Health consequences of intimate partner violence***, THE LANCET, Vol 359, 2002, p77

سادسا: الأمراض النفسية

الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية شديدة قد يرتكبون جرائم قتل تحت تأثير الأوهام أو الهلوسات. يمكن أن يشعر هؤلاء الأشخاص بأنهم مهددون أو مضطهدون من قبل الآخرين، مما يدفعهم لارتكاب أفعال عنف لحماية أنفسهم أو لتخفيف الضغوط النفسية التي يشعرون بها[1].

سابعا: تعاطي المخدرات

تعاطي المخدرات أو الكحول يمكن أن يؤثر على الحكم والسيطرة الذاتية، مما يزيد من العدوانية والعنف. الأشخاص تحت تأثير المخدرات قد يرتكبون جرائم قتل بدون تفكير منطقي أو تحكم في أفعالهم، مما يؤدي إلى نتائج مميتة[2].

ثامنا: العصابات والجريمة المنظمة

الجرائم المرتكبة في سياق العصابات والجريمة المنظمة غالبا ما تكون نتيجة لصراعات على السلطة، نزاعات إقليمية، أو رغبة في الانتقام من المنافسين، كما يمكن أن تكون هذه الجرائم موجهة نحو أعضاء العصابات الأخرى، أو حتى أفراد المجتمع الذين يتدخلون في مصالح العصابة[3].

تاسعا: الدوافع الجنسية

بعض جرائم القتل تكون ذات دوافع جنسية، حيث يسعى الجاني لتحقيق نوع من الرضا الجنسي من

---

[1] Sheilagh Hodgins, ***Mental Disorder, Intellectual Deficiency, and Crime Evidence from a Birth Cohort***, Canada, Department of Psychology, University of Montreal, 1992, p476

[2] Paul J. Goldstein, ***The Drugs/Violence nexus: a tripartite conceptual framework***, Louisville, Kentucky,Journal of Drug Issues, 2016, p502

[3] Malcolm w. klein. Cheryl l. Maxson, ***Street Gang Patterns and Policies***, New York, Oxford University Press, 2006, p275

خلال قتل الضحية. يمكن أن تشمل هذه الجرائم الاعتداءات الجنسية التي تنتهي بالقتل أو القتل الناتج عن رغبة مرضية في السيطرة والتحكم في الضحية[1].

عاشرا: الأسباب السياسية والإيديولوجية

الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية أو إيديولوجية، وتشمل الاغتيالات والهجمات الإرهابية، الجاني يرتكب هذه الجرائم لتحقيق أهداف سياسية أو لنشر رسالة ايديولوجية معينة، وليس بالضرورة أن تكون الجريمة من التدبير الفردي، بل يتعدى ذلك إلى عدة أشخاص، تجمعها مصالح سياسية، وغالبا ما تكون هذه الجرائم موجهة ضد شخصيات سياسية أو رموز دولة أو مجموعات معينة[2].

أحدا عشر: بدافع الرحمة

هذه الجرائم تحدث عندما يقوم شخص بقتل شخص آخر لإنهاء معاناته، غالبا بسبب مرض عضال أو ألم شديد. يمكن أن يكون الدافع هنا هو الشعور بالشفقة والرغبة في تخفيف معاناة الشخص الآخر، على الرغم من أن هذا التصرف يعتبر قانوني في بعض البلدان[3].

اثنا عشر: دافع الشرف

جرائم الشرف ترتكب لحماية أو استعادة شرف الأسرة في بعض الثقافات، لهذا يمكن أن تحدث هذه

---

[1] Heng Choon, Kathleen Heide, ***Sexual Homicide: A Synthesis of the Literature, Trauma,*** Florida, *Violence* & Abuse journal, 2016, p31

[2] Gary LaFree. Laura Dugan, ***Terrorism and Counter-Terrorism: how does studying terrorism compare to studying crime?***, Sociology of Crime, Law and Deviance, Vol. 5, 2004, p54

[3] Raphael Cohen-Almagor, ***The Right to Die with Dignity: An Argument in Ethics, Medicine and Law***, New Jersey, Rutgers University Press, 2001, p8-13.

الجرائم كرد فعل على السلوك الجنسي المتصور كغير أخلاقي أو مشاكل زوجية، حيث يعتقد الجاني أن قتل الشخص المتورط سيعيد شرف العائلة في المجتمع[1].

2-7- نسبة الذكاء لدى القتلة

يعدّ الذكاء بين القتلة موضوعا معقدا ومتعدد الأوجه، يتطلب دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية والجريمة المتنوعة. أظهرت الأبحاث أن مستويات الذكاء لدى القتلة يمكن أن تتفاوت بشكل كبير، ومن المهم فهم هذا التباين للوصول إلى استنتاجات ذات مغزى. فيما يلي بعض النقاط المهمة:

أولا: تفاوت مستويات الذكاء

لا يندرج القتلة تحت فئة واحدة من الذكاء، فبينما قد يكون لدى بعضهم ذكاء أقل من المتوسط، يتمتع آخرون بذكاء مرتفع يمكنهم من استخدام قدراتهم العقلية في التخطيط والتنفيذ بمهارة. يتم تسليط الضوء على هذا التباين في الدراسات التي أجراها **روبرت ريسلر** وزملاؤه، الذين استكشفوا الأنماط السلوكية للقتلة المتسلسلين ووجدوا أن العديد منهم يمتلكون ذكاء متوسطا إلى فوق المتوسط[2].

ثانيا: التقييم النفسي

يتم تقييم الذكاء بين القتلة غالبا من خلال التقييمات النفسية واختبارات الذكاء، على سبيل المثال تشير الدراسات حول القتلة المتسلسلين، مثل تلك التي أجراها هيكي (2013)، إلى أن هؤلاء الأفراد غالبًا ما يظهرون مستويات عالية من الدهاء والتلاعب، وهي سمات مرتبطة بالذكاء العالي[3].

---

[1] Arash Heydari. Ali Teymoori. Rose Trappes, ***Honor killing as a dark side of modernity: Prevalence, common discourses, and a critical view***, Social Science Information, sagepub, Vol 60, 2021, p88-90.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime, ***Criminal Intelligence: Manual for Analysts***, New York, United Nations, 2011, p7.

[3] Eric W. Hickey, ***Serial Murderers and their Victims***, Wadsworth Publishing, 7th ed, 2015, p94

ثالثا: دور الذكاء في تنفيذ الجريمة

يمكن أن يساعد الذكاء العالي القتلة في التهرب من القبض عليهم وتغطية آثارهم. يناقش كتاب "القتل الجنسي: أنماط ودوافع" لجون دوجلاس، آن برجس، وروبرت ريسلر (1992) كيف يميل المجرمون الأكثر ذكاءً إلى أن يكونوا أكثر تدقيقا في تخطيط وتنفيذ جرائمهم، مما يجعلهم أكثر صعوبة في القبض عليهم[1].

رابعا: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية

يمكن أن يتأثر الذكاء بين القتلة أيضا بخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وفرصهم التعليمية. تشير دراسة قام بها بروكمان (2005) في كتاب "فهم القتل" إلى أن القتلة من خلفيات محرومة قد يكون لديهم وصول أقل إلى التعليم، مما يؤثر على تطورهم العقلي[2].

خامسا: العوامل العصبية والمعرفية

يمكن أن تلعب الإصابات العصبية والاضطرابات المعرفية دورا أيضا. تشير الأبحاث إلى أن بعض القتلة قد يعانون من إصابات في الدماغ أو اضطرابات تنموية تؤثر على وظائفهم العقلية، كما هو مذكور في أعمال مثل "التحليل النفسي للسلوك الإجرامي" لريتشارد فريدريك (2005)[3].

---

[1] Cartwright, D, ***Organized Crimes: Understanding and Interpreting***, Cambridge University Press, 2021, p213

[2] Salim Yaacoub, ***Poverty, Inequality and the Social Causes of Crime: A Study between the United States and Europe***, International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 6 Issue 10, 2017, p629-630

[3] Feggy Ostrosky. Alfredo Ardila, ***Neuropsychology of Criminal Behavior***, New York, Routledge, 2018, p33-35.

2-8- أشهر القتلة عبر التاريخ

منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، كان العالم شاهدا على أعمال القتل البشعة التي ارتكبها بعض الأفراد الذين تركوا أثرا مروعا في التاريخ، فأشهر القتلة في العالم تميزوا بأساليبهم الوحشية والماكرة، مما أثار الرعب والصدمة في نفوس المجتمعات. قصص هؤلاء القتلة لا تزال تُروى حتى اليوم، معيدة إلى الأذهان قدرة الإنسان على ارتكاب أعظم الجرائم وأبشعها وأشنعها.

وكتنبيه لما سأعرضه، فإن الغرض من ذكر هؤلاء القتلة ليس لتشهيرهم أو تمجيد أفعالهم، بل لأغراض توثيقية وعلمية أكاديمية، تسلط الضوء على الجرائم البشعة التي ارتكبوها عبر التاريخ. فالهدف هو توثيق هذه الجرائم وتقديمها كجزء من تاريخ العنف الإنساني، دون الدخول في تحليل دوافعهم أو تبرير أفعالهم. كما يهدف هذا العرض إلى رفع الوعي حول آثار تلك الجرائم على المجتمعات والتاريخ، وتقديم صورة دقيقة للجرائم التي مست الإنسانية على مر العصور، فالهدف هنا هو تقديم سرد موضوعي للجرائم التي ارتكبوها وتأثيرها على المجتمع من منظور سوسيولوجي.

ومن أشهر القتلة هؤلاء في العالم عبر السنوات هم[1]:

- تيد بندي (Ted Bundy)

ارتكب تيد بندي سلسلة من جرائم القتل خلال السبعينيات في الولايات المتحدة، واعترف بقتل 30 امرأة، لكنه يعتقد أن العدد الحقيقي قد يكون أكبر.

- جاك السفاح (Jack the Ripper)

أحد أشهر القتلة في التاريخ البريطاني، لم يتم التعرف على هويته حتى اليوم، قتل خمس نساء على الأقل في منطقة وايت تشابل في لندن عام 1888، ولا يزال جاك غامض ليومنا هذا، سوى بعض التخمينات حول شخصيته.

[1] من إعداد الباحث.

- **بيتر سوتكليف (Peter Sutcliffe)**

يُعرف بلقب "يوركشاير ريبّر"، وقتل 13 امرأة وهاجم 7 أخريات في بريطانيا بين عامي 1975 و1980.

- **لويز غارافيتو (Luis Garavito)**

قاتل متسلسل كولومبي يُعرف بـ "الوحش"، اعترف بقتل 138 صبيًا بين عامي 1992 و1999، وقد يكون العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

ألكسندر بيشوشكين (Alexander Pichushkin)

قاتل روسي يُعرف بـ "قاتل لوحة الشطرنج"، أدين بقتل 48 شخصًا بين عامي 1992 و2006 وكان يهدف لقتل 64 شخصًا، ما يعادل عدد مربعات لوحة الشطرنج.

- **ساموبل ليتل (Samuel Little)**

قاتل أمريكي يعتبر من بين الأكثر فتكًا في تاريخ الولايات المتحدة، واعترف بقتل 93 امرأة بين عامي 1970 و2005.

- **جوزيف جيمس دي أنجلو (Joseph James DeAngelo)**

يُعرف بـ "Golden State Killer"، حيث ارتكب سلسلة من الجرائم تشمل القتل والاغتصاب والسرقة في كاليفورنيا بين عامي 1974 و1986، وتم القبض عليه في عام 2018 بعد تحقيق طويل واستخدام تقنية DNA.

إيلين وورنوس (Aileen Wuornos)

قاتلة أمريكية أُعدمت في 2002، قتلت 7 رجال بين عامي 1989 و1990 وادعت أنهم كانوا يحاولون الاعتداء عليها.

دينيس ريدر (Dennis Rader)

يُعرف بلقب Bind, Torture, Kill، حيث قتل 10 أشخاص بين عامي 1974 و1991 في كانساس، وألقي القبض عليه في عام 2005.

بروس ماك آرثر (Bruce McArthur)

قاتل كندي، ارتكب جرائم قتل ضد رجال مثليين في تورونتو بين عامي 2010 و2017، وأدين بقتل 8 أشخاص.

3- الضحية

3-1- تعريف الضحية في جريمة القتل

أولا: تعريف الضحية في جريمة القتل في القانون

في القانون، تُعرف الضحية في جريمة القتل على أنها الشخص الذي يُقتل بغير حق، بواسطة شخص آخر. جريمة القتل تُعتبر عادة فعلا متعمدا أو غير متعمد يؤدي إلى وفاة إنسان آخر. الضحية هي الشخص الذي يُنتهك حقها الأساسي في الحياة نتيجة لهذا الفعل الإجرامي[1].

تشمل العناصر الأساسية لتعريف الضحية في جريمة القتل ما يلي:

- شخصية الضحية

الضحية يجب أن تكون كائنا حيا وقت ارتكاب الجريمة. هذا يعني أن الشخص المقتول يجب أن يكون على قيد الحياة قبل الفعل الذي أدى إلى وفاته.

- الوفاة

[1] Lippman, Matthew Ross, ***Contemporary criminal law: Concepts, cases, and controversies***, SAGE Publications, 2nd ed, United States of America, 2010, p12.

يجب أن تكون هناك وفاة حقيقية للشخص نتيجة لفعل القاتل. الوفاة يمكن أن تكون فورية أو بعد فترة من الوقت نتيجة للإصابات التي تسبب بها الفعل الإجرامي.

- السببية

يجب أن يكون هناك رابط سببي مباشر بين الفعل الذي ارتكبه القاتل ووفاة الضحية.

- الضحية

بمعنى أن الفعل الذي قام به الجاني يجب أن يكون السبب الرئيسي وراء وفاة الضحية.

- عدم الشرعية

جريمة القتل تعتبر غير قانونية ما لم تكن مبررة بموجب القانون، مثل حالات الدفاع عن النفس.

ثانيا: تعريف الضحية في جريمة القتل في علم الاجتماع

في علم الاجتماع، تُعرّف ضحية جريمة القتل بأنها الشخص الذي يعاني من العواقب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناتجة عن الفعل الإجرامي الذي أدى إلى وفاته. يُعتبر القتل ليس فقط انتهاكا قانونيا، بل هو أيضا ظاهرة اجتماعية تعكس تأثيرات واسعة على المجتمعات والأفراد المحيطين بالضحية. هذا التعريف يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالجريمة وتؤثر على الضحية والمجتمع[1].

ثالثا: تعريف ضحية جريمة القتل في علم الاجرام

في علم الإجرام، تُعرَّف الضحية في جريمة القتل على أنها الفرد الذي يتعرض للقتل نتيجة لفعل

[1] Philip Smith. Kristin Natalier, ***Understanding Criminal Justice: Sociological Perspectives,*** First published, London, SAGE Publications Ltd, 2005, p131-132.

إجرامي يرتكبه شخص آخر. هذا التعريف يشمل التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الضحية وعائلتها، فضلا عن تحليل العلاقة بين الجاني والضحية وديناميكيات الجريمة[1].

3-2- تطور دراسات الضحية في علم الجريمة

محور دراسات الضحية في علم الجريمة هو مجال مثير ومعقد يتضمن العديد من النظريات والمناهج البحثية التي تطورت عبر العقود، يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية كما يلي:

المرحلة الأولى: بداية الاهتمام بدراسات الضحية

في البداية، كان الاهتمام الرئيسي في علم الجريمة موجها نحو الجاني وأسباب ارتكاب الجريمة، بينما كانت الضحية تُعتبر مجرد عنصر سلبي في العملية الجنائية.

المرحلة الثانية: ظهور علم الضحية كفرع مستقل

في الستينيات والسبعينيات، بدأ الباحثون في التركيز بشكل أكبر على الضحية ودورها في الجريمة. هذا الاهتمام أدى إلى ظهور مصطلح "علم الضحية" (Victimology)[2].

المرحلة الثالثة: توسع الاهتمام بالضحية وحقوقها

في الثمانينيات والتسعينيات، زاد التركيز على حقوق الضحايا وإعادة تأهيلهم، بالإضافة إلى تطوير السياسات العامة لدعمهم، وبالموازاة بدأت الحكومات والمؤسسات غير الحكومية في إنشاء برامج وخدمات لدعم الضحايا[3].

المرحلة الرابعة: تحليل الضحية في سياق اجتماعي ونفسي

---

[1] Ronald M. Holmes. Stephen T. Holmes, ***PROFILING VIOLENT CRIMES: An Investigative Tool***, 4th ed, California, SAGE Publications, Inc, 2009, p182-185.

[2] Dillenburger, K., ***Victomotology***, UK, Queen's University Belfast, 2019, p1.

[3] Andrew Karmen, ***crime victims: An in troduction To Victimology***, 9th ed, USA, Cengage Learning, 2016, p210.

بدأت الدراسات الحديثة في تحليل الضحية ليس فقط كفرد مستقل، ولكن في سياقها الاجتماعي والنفسي، وأصبح موضوع الضحية من المواضيع ذات البعد الإنساني، فالجريمة في طابعها الاجتماعي تتعدى شخص الضحية لتشمل كل من له صلة بها، كما تسعى الدراسات إلى فهم أوسع للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع الفرد كضحية[1].

المرحلة الخامسة: الدراسات متعددة التخصصات

اليوم، يتعاون علماء الضحية مع باحثين من مجالات أخرى مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والقانون، لتعزيز فهم شامل ومتكامل لدور الضحية وتأثير الجريمة عليها[2].

3-3- سمات متعلقة بضحية القتل

تتداخل عدة عناصر لتحديد من يكون الضحية في جريمة القتل، حيث تشمل العوامل الديموغرافية كالسن والجنس، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل المستوى التعليمي والوضع المالي، كما تلعب العلاقات الاجتماعية والسياق المكاني دورا حاسما في هذه الديناميكية المُشَكِلة لسمات الضحية، حيث تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمكانية بشكل مباشر على احتمالية تعرض الأفراد للقتل، ففهم هذه العناصر يساعد في تطوير سياسات وقائية وفعالة للتقليل من هذه الجرائم من خلال دراسة العناصر المؤدية لقتل الضحية.

أولا: الخصائص الديموغرافية:

تتمثل في[3]:

---

[1] Sandra Walklate, ***Handbook of Victims and Victimology***, 2nd ed, Routledge, 2018, p60.

[2] Robert Elias, ***The Politics of Victimization: Victims, Victimology, and Human Rights***, 1st ed, Oxford University Press, 1986, p320.

[3] Leah E. Daigle, ***Victimology: The Essentials***, 2nd ed, California, SAGE Publications, ,2018, p254.

- **العمر:** تختلف معدلات الضحايا بناءً على الفئات العمرية، فالشباب واليافعين يكونون في كثير من الأحيان الأكثر عرضة للقتل.

- **الجنس:** هناك اختلافات كبيرة في معدلات الضحايا بناءً على الجنس، حيث إن الرجال يكونون غالبا أكثر عرضة للقتل من النساء.

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

تتمثل في[1]:

- **المستوى التعليمي:** يرتبط المستوى التعليمي للضحية بفرص تعرضه للقتل، حيث إن الأشخاص ذوي التعليم المنخفض غالبا ما يكونون أكثر عرضة للقتل.

- **الوضع الاقتصادي:** الفقر والبطالة هما عاملان يزيدان من احتمال تعرض الأفراد للقتل.

ثالثا: السياق الاجتماعي والمكاني

تتمثل في[2]:

- **المكان:** تختلف معدلات القتل بناءً على المناطق الجغرافية، حيث أن المدن الكبيرة قد تشهد معدلات أعلى من الجرائم مقارنة بالمناطق الريفية.

- **البيئة الاجتماعية:** التأثير الاجتماعي للمجتمعات المحلية والأحياء قد يلعب دورا كبيرا في تحديد ضحايا القتل.

رابعا: العلاقات الاجتماعية

---

[1] Richard Quinney, ***The Social Reality of Crime***, 1st ed, Canada, Little Brown and Company, 1970, p94.

[2] Marilyn McShane. Frank P. Williams III, ***Crime in the City a Political and Economic Analysis of Urban Crime***, New York, LFB Scholarly Publishing LLC, 2003, p 23-24.

تتمثل في[1]:

– **العلاقات الأسرية:** العلاقات الأسرية المضطربة قد تكون عاملا مساهما في تعرض الأفراد للقتل.

– **العلاقات الاجتماعية:** النزاعات الشخصية والمشاجرات بين الأصدقاء أو الجيران قد تؤدي إلى جرائم القتل.

خامسا: الظروف المحيطة بالجريمة

تتمثل[2]:

– **التوقيت:** الوقت الذي تحدث فيه الجريمة (الليل مقابل النهار) قد يكون له تأثير على احتمالية حدوث القتل.

– **الأسلحة المستخدمة:** نوع الأسلحة المستخدمة في الجرائم قد يختلف بناءً على السياق الثقافي والقانوني، فبعض الدول مسموح فيه السلاح الناري و أخرى يعتبر جريمة.

3-4- العلاقات بين الجاني والضحية

العلاقة بين الجاني والضحية هو عنصر مهم في دراسة الجريمة، خاصة في مجال الجرائم العنيفة كجرائم القتل، كما يمكن أن تختلف هذه العلاقات بشكل كبير وتؤثر بشكل واسع على دوافع الجريمة وطبيعتها.

ومن أهم الأنماط الشائعة للعلاقات بين القاتل والضحية ما يلي:

أولا: العلاقات الأسرية

جرائم القتل المرتبطة بالعلاقات الأسرية تشمل الجرائم التي تحدث بين أفراد العائلة مثل قتل الأزواج

---

[1] Melvin M. Belli, ***Quinney: The Social Reality of Crime***, Volume 69, Issue 5, Michigan, Michigan Law Review, 1971, p979.

[2] Heng Choon (Oliver) Chan, ***Sexual Homicide***, John Wiley & Sons published, 2020, p20.

الأطفال، أو الأقارب. غالبًا ما تكون هذه الجرائم نتيجة لمشاعر الغضب، الانتقام، أو اليأس، وتحدث بسبب نزاعات عائلية أو مشاكل نفسية وعاطفية. دراسة هذه الجرائم تساعد في فهم الديناميات الأسرية المعقدة وتأثيرها على السلوك الإجرامي[1].

ثانيا: العلاقات الاجتماعية

الجرائم المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية تحدث بين الأصدقاء أو المعارف، وغالبا ما تكون نتيجة لنزاعات أو مشاجرات شخصية. هذه الجرائم يمكن أن تكون مدفوعة بالغضب، الحقد، أو الرغبة في الانتقام. دراسة هذه الحالات تساعد في فهم كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية والتوترات الشخصية على السلوك الإجرامي[2].

بالإضافة إلى[3]:

ثالثا: العلاقات العملية

جرائم القتل المرتبطة بالعلاقات العملية تحدث بين زملاء العمل أو الشركاء المهنيين، وغالبا ما تكون نتيجة للتوترات أو الخلافات المهنية. هذه الجرائم قد تكون مدفوعة بمشاعر الغضب أو الانتقام الناتجة عن التنافس أو الظلم في مكان العمل. دراسة هذه الحالات تساعد في فهم تأثير بيئة العمل على السلوك الإجرامي وطرق الوقاية.

رابعا: العلاقات العاطفية

الجرائم المرتبطة بالعلاقات العاطفية تحدث بين الشركاء الرومنسيين، وغالبا ما تكون مدفوعة بالغيرة

---

[1] Martin F. Wolfgang, ***Victim Precipitated Criminal Homicide***, Journal of Criminal Law and Criminology, Volume 48, Issue 1, 1957, p8.

[2] Brookman, Fiona, Op Cit, p.40

[3] Colin Loftin. Karen Kindley & All, ***An Attribute Approach to Relationships between Offenders and Victims in Homicide***, Journal of Criminal Law and Criminology, Volume 78, Issue 2, 1989, p259-270.

أو الانفصال أو الخيانة. تتسم هذه الجرائم بالعنف الشديد بسبب التوترات العاطفية القوية بين الطرفين. دراسة هذه الحالات تساهم في فهم الدوافع النفسية وراء جرائم القتل وكيفية الوقاية منها.

خامسا: العلاقات غير المباشرة

الجرائم غير المباشرة تحدث بين أشخاص لا يعرفون بعضهم، وغالبا ما تكون عشوائية أو نتيجة لهجمات غير مبررة، تشمل هذه الفئة الجرائم المرتبطة بعمليات السرقة أو الهجمات المفاجئة دون وجود علاقة سابقة بين القاتل والضحية، فدراسة هذه الجرائم تساهم في فهم تأثير البيئة الحضرية والعوامل الاقتصادية على زيادة معدلات العنف العشوائي.

سادسا: الجرائم المرتبطة بالنزاعات

الجرائم المرتبطة بالنزاعات تنشأ عندما تتفاقم الخلافات الشخصية، المالية، أو الاجتماعية إلى حد العنف، مما يؤدي إلى ارتكاب جريمة قتل. غالبا ما تكون هذه النزاعات ناتجة عن شعور الجاني بالظلم أو الاستفزاز من قبل الضحية، وقد تكون مدفوعة برغبة شديدة في الانتقام، فدراسة هذه الجرائم تساهم في فهم تأثير التوترات الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي.

كما أنه غالبا ما تحدد العلاقة بين الجاني والضحية نمط الجريمة، حيث تشمل الأنماط الشائعة القتل المرتبط بالسرقة، قتل الرضع، القتل العمد، والقتل الانتقامي، ففي معظم الحالات، تكون الضحية على معرفة بالجاني، وقد يكون أفراد العائلة أو المعارف متورطين، مما يؤدي إلى جرائم ذات طابع عاطفي كالحسد، الكراهية، أو الغضب، فمعظم الأحيان تقع هذه الجرائم داخل المنازل أو بحضور شهود.

وفقاً للمختص في علم الاجتماع الجريمة الفرنسي **رينارد فيليول**، غالبا ما يكون الضحية أو الجاني

أو كلاهما مستهلكين للخمور أو المخدرات، وقد يكون لديهما سوابق عدلية[1].

3-5- الضحية الجانية على نفسها

لتفسير كيف يمكن أن تتسبب الضحية في جلب القاتل لها، يمكن النظر إلى عدة عوامل اجتماعية ونفسية وسلوكية تلعب دورا في هذا السياق، حيث يعتبر تحليل هذه العوامل يساعد في فهم الظروف والآليات التي قد تؤدي إلى مثل هذه النتائج[2]:

أولا: الاستفزاز والتحرش

الاستفزاز والتحرش يمثلان أحد أهم العوامل التي قد تدفع الجاني إلى ارتكاب جريمة ضد الضحية، فعندما يتعرض الجاني للسخرية، أو الاستهزاء، أو الإهانة بشكل متكرر، قد يولد ذلك شعورا بالغضب والاستياء لديه، فحينها هذا التوتر العاطفي يمكن أن يتصاعد بسرعة إلى رد فعل عنيف، حيث يسعى الجاني للانتقام أو استعادة كرامته بطرق قد تصل إلى العنف القاتل. تتضمن هذه الديناميات تأثيرات نفسية واجتماعية معقدة تسهم في تصعيد النزاعات إلى مستويات خطيرة.

ثانيا: العنف اللفظي والجسدي

العنف اللفظي والجسدي من قبل الضحية يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاع بشكل خطير، فإذا كانت الضحية تستخدم الإهانات أو التهديدات أو الاعتداءات الجسدية، فقد يرد الجاني بعنف أكبر دفاعا عن نفسه أو انتقاما. هذه التفاعلات المتصاعدة قد تزيد من التوترات وتدفع الجاني إلى اتخاذ قرارات عنيفة، بما في ذلك القتل كوسيلة لإنهاء النزاع أو الحفاظ على كرامته وسلامته الشخصية.

ثالثا: المشاركة في أنشطة غير قانونية

---

[1] الطاهر سواكري، جمال معتوق، رقية محمودي، وخرون.، ***نمطية الجريمة في المجتمع الجزائري***، مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية،الطبعة الأولى، البليدة، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العفرون، 2022، ص46.

[2] Andrew Karmen, ***Crime Victims: An Introduction to Victimology***, 7th edition, Cengage Learning, 2010, p230-237.

المشاركة في أنشطة غير قانونية، مثل تجارة المخدرات، تجعل الضحية عرضة للعنف من قبل المنافسين أو الشركاء في الجريمة، هذا النوع من البيئة الإجرامية يزيد من احتمالية حدوث نزاعات عنيفة بسبب الخلافات حول المصالح والأرباح، فالضحية قد تصبح هدفا للانتقام أو التصفية من قبل الأطراف الأخرى الساعية لحماية مصالحها أو القضاء على التهديدات المحتملة. هذه الديناميات تجعل العنف وسيلة شائعة لحل النزاعات في السياقات الإجرامية.

رابعا: التهديد والابتزاز

التهديد والابتزاز يمثلان عوامل محفزة للعنف، حيث قد تشارك الضحية في تهديد الجاني بإفشاء أسراره أو ابتزازه ماليا، هذا الضغط الشديد يمكن أن يدفع الجاني إلى رد فعل عنيف لحماية نفسه من الفضيحة أو الخسائر المادية، وفي محاولة لحماية مصالحه أو تجنب تداعيات التهديدات، قد يلجأ الجاني إلى العنف كحل نهائي للتخلص من الضحية وإسكاتها نهائيا، مما يزيد من احتمالية وقوع جرائم القتل.

كما يمكن إضافة أيضا[1]:

خامسا: الإغراء

يمكن أن يؤدي الإغراء من قبل الضحية إلى ارتكاب جريمة القتل، هذا السيناريو يحدث عادة في سياق العلاقات العاطفية والجنسية، كما يمكن أن يتسبب الإغراء في خلق توقعات أو رغبات قوية لدى الجاني، وإذا لم تتحقق هذه التوقعات، فقد يشعر الجاني بالإحباط والغضب، في حالات أخرى، قد يؤدي الإغراء إلى تصاعد التوترات إذا كانت هناك مشاعر قوية مثل الغيرة أو الامتلاك، فإذا شعر الجاني بالخيانة أو الاستغلال العاطفي، يمكن أن تدفع هذه المشاعر المتأججة إلى رد فعل عنيف يصل إلى حد القتل كوسيلة للانتقام أو لإعادة فرض السيطرة.

[1] Robert K. Ressler, Ann W. Burgess, John E. Douglas, Op Cit, p70.

3-6- الآثار النفسية والاجتماعية لجريمة القتل على الضحية وأسرته

جريمة القتل لها آثار نفسية واجتماعية عميقة على الضحية وأسرته، وتتنوع هذه الآثار بناء على عدة عوامل، مثل الظروف المحيطة بالجريمة والعلاقة بين الجاني والضحية، والبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة. يمكن تصنيف هذه الآثار إلى نفسية واجتماعية[1]:

أولا: الآثار النفسية

- الصدمة النفسية (Trauma)

تعاني أسرة الضحية من صدمة نفسية شديدة نتيجة فقدان أحد أفرادها بطريقة عنيفة، هذه الصدمة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة، القلق، والاكتئاب.

- الشعور بالحزن والفقدان

يعاني أفراد أسرة الضحية من شعور عميق بالحزن والفقدان، وقد يستمر هذا الشعور لفترة طويلة، مما يؤثر على حياتهم اليومية وقدرتهم على التكيف مع الحياة بعد الفقدان.

- الغضب والرغبة في الانتقام

قد يشعر أفراد أسرة الضحية بالغضب الشديد تجاه الجاني، مما يزيد من التوتر النفسي ويؤدي في بعض الأحيان إلى الرغبة في الانتقام.

- التشتت الذهني وصعوبة التركيز

يتعرض أفراد عائلة الضحية لصعوبة في التركيز والانخراط في الأنشطة اليومية أو المهنية، نتيجة التشتت الذهني المستمر الناتج عن التفكير في الحادثة.

---

[1] Mohammed Rahman, ***Homicide and Organised Crime: Ethnographic Narratives of Serious Violence in the Criminal Underworld***, UK, School of Social Sciences, Nottingham, 2019, p94-110

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- العزلة الاجتماعية

قد يشعر أفراد الأسرة بالعزلة الاجتماعية نتيجة الصدمة والوصمة المرتبطة بجريمة القتل، كما أنه قد يتجنبهم بعض الأشخاص، لظنهم بأنهم لا مجال للكلام معهم بسبب حزنهم الشديد لفقدان أحد عناصر الأسرة.

- التفكك الأسري:

يمكن أن تؤدي جريمة القتل إلى تفكك الأسرة، حيث قد تتفاقم التوترات والنزاعات الداخلية، مما يؤدي إلى انفصال أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، خاصة إذا كانت الجريمة ضمن إطار أسري.

- الوصمة الاجتماعية (Stigma)

تواجه أسرة الضحية وصمة اجتماعية قد تجعلها تشعر بالخجل أو الحرج، خاصة في المجتمعات التي تحمل نظرة سلبية تجاه الأسر المتضررة من الجرائم العنيفة، بالخصوص الضحية التي توفيت بعد فضحها في ضلوعها في بعض الأعمال المحظورة.

- التغيرات في الديناميكية الأسرية

تحدث تغييرات في الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة، حيث قد يتحمل أفراد معينون مسؤوليات إضافية بسبب فقدان المعيل أو الشخصية المحورية في الأسرة.

التأثير على الصحة العامة

تعاني الأسرة من تدهور في الصحة العامة، نتيجة التوتر والضغط النفسي المستمر، مما قد يؤدي إلى مشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم، اضطرابات النوم، والأمراض المزمنة.

خاتمة الفصل

في هذا الفصل، تناولنا جريمة القتل باعتبارها إحدى أخطر الجرائم التي تهدد أمن المجتمع واستقراره كما استعرضنا مفهوم القتل في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، موضحين أنواعه المختلفة كالقتل العمد والقتل الخطأ، وأركانه المادية والمعنوية، ثم انتقلنا إلى دراسة القاتل، حيث بحثنا في سماته النفسية والشخصية، وتصنيفاته مثل القاتل المتسلسل والقاتل المحترف، إضافة إلى دوافعه وطرق ارتكابه للجريمة، مثل العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في سلوكه، ثم بعد ذلك سلطنا الضوء على الضحية، مبينين خصائصها والعوامل التي قد تجعلها عرضة لجريمة القتل والعلاقة بينها وبين الجاني، وتأثير الجريمة عليها وعلى أسرتها من الناحيتين النفسية والاجتماعية. من خلال هذا التحليل الشامل والمتكامل، ندرك أهمية فهم جريمة القتل بجميع جوانبها ابتداء من فعل القتل، وشخصية القاتل، إلى غاية وضع الضحية.

يتضح من خلال ما سبق أهمية فهم جريمة القتل بكافة جوانبها لوضع استراتيجيات فعّالة للوقاية منها وتحقيق العدالة في المجتمع.

الفصل الرابع

إحصائيات جرائم القتل العالمية والمحلية

تمهيد

للإحصائيات دورا حيويا في فهم وتحليل جرائم القتل، مما يساعد في صياغة السياسات والإستراتيجيات الفعالة للحد من هذه الجرائم، فمن خلال تتبع وتحليل البيانات الإحصائية، يمكن للباحثين وصانعي السياسات تحديد الأنماط والاتجاهات، وكذلك العوامل المساهمة في جرائم القتل، فالإحصائيات تُمكّن الباحثين وصانعي السياسات من التعرف على معدلات الجريمة وتطوراتها عبر الزمن، مما يسهم في صياغة استراتيجيات فعّالة للوقاية والتدخل، فضلاً عن ذلك، تساعد هذه البيانات في تحديد الفئات الأكثر عرضة للخطر وما هي المناطق التي تحتاج إلى تركيز الجهود الأمنية أكثر من غيرها. بالتالي فإن التحليل الإحصائي ليس فقط أداة لمعرفة الرقم، بل هو أساس لتطوير سياسات قائمة على الأدلة، تهدف إلى تعزيز الأمن العام والحد من جرائم القتل في المجتمعات الحضرية، وإيجاد سبل لتنفيذ وتحسين القوانين.

1- مصادر البيانات الخاصة بإحصائيات جرائم القتل

تتنوع مصادر البيانات الخاصة بإحصائيات جرائم القتل، لهذا فإنه من المهم عند البحث أن نعتمد على مصادر موثوقة ومعتمدة لضمان الدقة والمصداقية، ومن بين المصادر التي استقينا منها المعلومات هي الجهات التالية:

1-1 - المؤسسات الحكومية الوطنية

والمتمثلة في إحصائيات مقر قيادة الدرك الوطني بالشراقة- الجزائر العاصمة- وهي عبارة عن إحصائيات عامة للجرائم، وهذه الإحصائيات محددة بفترة زمنية ما بين **(2018** إلى **2022)**، كما تحصلنا من طرف أمن ولاية الجزائر العاصمة على إحصائيات خاصة بجريمة القتل على صنفين، أولها إحصائيات جرائم القتل على مستوى ولايات الوطن للفترة ما بين **(2016** إلى **2019)**، والصنف

الثاني إحصائيات جرائم القتل التي حدثت داخل الإطار الجغرافي لولاية الجزائر العاصمة فقط، والمحددة بين الفترة الزمنية (**2019** إلى **2022**).

1-2- مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)

يعد هذا المصدر الرئيسي للإحصائيات العالمية حول جرائم القتل، ومن مميزاته[1]:

- الاعتراف الدولي

تستخدم إحصائيات UNODC على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، والجمعيات الأكاديمية والمدافعين عن برنامج المخدرات والجريمة حول العالم، يعتبر مكتب UNDOC مصدرا رئيسيا للبيانات التي تستخدم في التقارير الدولية والإقليمية والوطنية.

- دعم البحث العلمي

يعتمد الباحثون والأكاديميون على إحصائيات UNODC لإجراء دراسات وبحوث مجالات الوقاية من المخدرات والجريمة وتطوير المعرفة العلمية.

يقوم **UNODC** بجمع البيانات من الدول الأعضاء من خلال استطلاعات الأمم المتحدة السنوية حول اتجاهات الجريمة وعمليات الأنظمة القضائية الجنائية، إلى جانب مصادر بيانات أخرى، تقارير **UNODC** العالمية حول جرائم القتل تقدم رؤى شاملة ويتم تحديثها بشكل دوري.

1-3- منظمة الصحة العالمية (WHO)

تقدم **WHO** تقديرات لمعدلات جرائم القتل باستخدام بيانات من الشرطة، وتسجيلات الوفيات، وقاعدة بيانات الوفيات الخاصة بها، يستخدم هذا البيان أيضًا لقياس الاتجاهات العالمية في الصحة والعنف.

1-4- موقع "عالمنا في بيانات" (Our World in Data)

وهذا الموقع معتمد وموثوق من طرف جامعة أوكسفورد[2] University of Oxford، وتستخدم هذه المنصة بيانات من مصادر متعددة بما في ذلك UNODC ومنظمة WHO لتوفير رسوم بيانية

---

[1] Hanna Heikkilä, Giovanna Campello, Wadih Maalouf, ***The United Nations Office on Drugs and Crime's Efforts to Strengthen a Culture of Prevention in Low- and Middle-Income Countries***, Jouirnal of Prevention Science, Vol 22, 2020, p3.

[2] منصة عالمنا في بيانات، https://ourworldindata.org

مفصلة وتحليلات عن معدلات جرائم القتل العالمية على مر الزمن، فالموقع مصدر قيم للوصول والمقارنات بين مصادر البيانات المختلفة.

1-5- مرصد جرائم القتل التابع لمعهد إيغارابي Igarape Institute

هو منصة لأحد أكثر مجموعات البيانات المتاحة للجمهور شمولاً حول جرائم القتل في العالم، التابع لمعهد غاربي المتواجد مقره في ريو دي جانيرو (البرازيل)، وهذا الأخير هو عبارة عن مركز للبحث والتفكير ولا يتبع لأي حكومة وليس له سياسة ربحية، حيث يركز المعهد على مجالات الأمن العام والمناخي والرقمي وعواقبه على الديمقراطية، وهدف المعهد هو اقتراح حلول وشراكات لمواجهة التحديات العالمية من خلال البحث والتقنيات الجديدة والتأثير على السياسات العامة، كما يعمل المعهد مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتصميم حلول قائمة على البيانات، كما حصل المعهد على جائزة أفضل منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان في عام 2018 وأفضل مركز أبحاث في السياسة الاجتماعية من قبل مجلة بروسبكت في عام 2019.

تشمل المنصة (مرصد جرائم القتل) على بيانات عن جرائم القتل لـ 220 دولة وإقليم حتى سنة 2021 (إلى غاية يومنا هذا)، مستمدة من مجموعة واسعة من المصادر، فالنسبة للقارتين الأمريكيتين يعتمد مرصد جرائم القتل بشكل أساسي على المعلومات التي تقدمها وكالات العدالة الجنائية (مثل الشرطة والوكالات الوطنية للطب الشرعي والقانوني)، وكذلك وكالات الصحة العامة الوطنية (مثل وزارة الصحة)، في بعض الحالات تتوفر المعلومات الأولية من خلال المكاتب الإحصائية الوطنية، هذا يجعل مرصد جرائم القتل واحد من أكثر قواعد البيانات شمولاً على مستوى الدول لجرائم القتل العالمية، يعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) و(EUROSTAT) المصادر الرئيسية للبيانات خارج الامريكيتين، كما أن المركز من تحدياته وأساسياته فصل جرائم النزاعات والحروب والإرهاب عن إحصائيات جرائم القتل، وبحسب الموقع فإن من شركاء المعهد مؤسسات

عالمية مثل المؤسسة الإخبارية الدولية رويترز (Reuters)، وكذلك من الشركاء كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والصحيفة البريطانية الشهيرة الغارديان (The Guardian)[1].

1-6- موقع نومبيو Numbeo

نومبيو هو أكبر قاعدة بيانات في العالم متخصص حول تكلفة المعيشة عبر دول العالم، كما أنها قاعدة بيانات عالمية تعتمد على المساهمات الجماعية لتوفير بيانات عن جودة الحياة: من مؤشرات الإسكان، معدلات الجريمة، جودة الرعاية الصحية، جودة النقل، وإحصاءات أخرى، وهي معتمدة من أكبر مؤسسات العالم، من بينها: Reuters، The New York Times، BBC، CNN، وغيرها من المؤسسات العالمية [2].

كل المصادر السالفة الذكر تستخدم منهجية صارمة لجمع والتحقق من صحة وتحليل بيانات جرائم القتل، مما يجعلها موثوقة ومؤهلة لاستعمالها للأغراض الأكاديمية والبحثية، كما تغطي هذه المصادر جوانب مختلفة من إحصائيات جرائم القتل، بما في ذلك معدلات جرائم القتل حسب الجنس وحسب العمر، وتحصي أيضا الوسائل المستعملة في جريمة القتل (كالأسلحة النارية، والآلات الحادة وغيرهما).

2- أهمية الإحصائيات في فهم جرائم القتل

تعتبر الإحصائيات أداة حيوية لفهم أبعاد جرائم القتل وتحليلها بشكل علمي ودقيق، فمن خلال جمع البيانات وتصنيفها، يمكن للباحثين والمتخصصين التعرف على الأنماط المتكررة، والعوامل المؤثرة،

[1] معهد ايغارابي، https://www.igarape.org.br/en تاريخ الاطلاع : 2024/05/18.

[2] Numbeo, https://fr.numbeo.com/commun/%C3%A0-propos-de-numbeo, visite 21/05/2024

والمناطق الأكثر تضررًا بهذا النوع من الجرائم، كما تساعد الإحصائيات في تقديم صورة واضحة للظاهرة، مما قد يمكّن من وضع استراتيجيات فعالة للوقاية منها، وتوجيه السياسات العامة نحو تحسين وتوفير الأمن للأفراد، بالإضافة إلى ذلك، تتيح الإحصائيات إمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة والمناطق المتنوعة، مما يساهم في فهم التطورات والمتغيرات التي تؤثر على معدلات جرائم القتل، ومن أهم العناصر التي توفرها الإحصائيات يمكن تلخيصه في النقاط التالية[1]:

- تحديد الأنماط والاتجاهات

تعمل الإحصائيات على كشف الأنماط الموسمية والدورية لجرائم القتل، مما يساعد في فهم التغيرات الزمنية في معدلات الجريمة، كما يمكن من خلالها تحديد ما إذا كانت الجرائم في ارتفاع أو انخفاض على مدار الزمن، فهذا التحليل يساهم في توجيه جهود الوقاية والسياسات الأمنية بشكل أفضل.

- فهم الديموغرافية

الإحصائيات توفر معلومات حول من هم الضحايا والجناة في جرائم القتل، بما في ذلك العمر، الجنس، العرق، والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية.

- تحليل الأسباب والمحفزات

تسمح الإحصائيات بدراسة العوامل المؤثرة والمحفزات التي تؤدي إلى جرائم القتل، مثل الفقر، البطالة، الإدمان، والصراعات الأسرية.

- تقييم فعالية السياسات العامة

من خلال الإحصائيات، يمكن قياس مدى فعالية القوانين والسياسات المعمول بها لمكافحة جرائم

[1] John Orbell, T***he value of criminal statistics for the history of crime and criminal justice***, academia. educ, p 2- 4.

القتل وتقليل العنف.

- توجيه الموارد

الإحصائيات تساعد في توجيه الموارد والجهود الأمنية والوقائية إلى المناطق التي تعاني من معدلات عالية في جرائم القتل.

- زيادة الوعي العام

نشر الإحصائيات يساهم في زيادة الوعي العام والفهم لمشكلة جرائم القتل، مما يشجع على النقاش العام ويساهم في اتخاذ خطوات جماعية لمواجهة هذه الجرائم.

- دعم البحث العلمي والأكاديمي

تلعب الإحصائيات دورًا محوريًا في دعم البحث العلمي والأكاديمي، خاصة في مجال دراسة جرائم القتل، وهذا من خلال توفير قاعدة بيانات غنية ومفصلة، مما يجعلها كمرجع تساعد الباحثين والأكاديميين في دراسة ظاهرة جرائم القتل بشكل معمق ومنهجي، وبالتالي المساهمة بأسس علمية حول هذه الظاهرة.

وعليه فإن كل هذه العناصر السابقة تُظهر كيف أن الإحصائيات تمثل أداة حيوية ليس فقط في فهم جرائم القتل، ولكن أيضًا في الوقاية منها ومكافحتها بشكل فعال.

3- اتجاهات جرائم القتل العالمية

تشير اتجاهات جرائم القتل العالمية إلى تفاوت كبير في معدلات القتل بين الدول والمناطق المختلفة، حيث تشهد بعض البلدان انخفاضا مستمرا في الجرائم، بينما تواجه أخرى ارتفاعا ملحوظاً، مما يتأثر هذا التفاوت بعوامل متعددة، منها الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والقوانين المحلية، ومدى تنفيذ القوانين، كما يساعد تحليل هذه الاتجاهات في فهم الأسباب المؤسسة لجرائم القتل وتطوير

استراتيجيات فعالة لمكافحتها على المستوى العالمي، فالفهم والبحث في معدلات جرائم القتل في العالم يتطلب دراسة معمقة للعوامل المختلفة والظروف التي تؤدي إلى العنف، فالأرقام على الصعيد العالمي تُظهر أحيانا استقرارًا نسبيًا في أعداد ضحايا جرائم القتل، (سيأتي توثيق الأرقام)، إلا أن الأرقام لا تستقر على نفس الوتيرة، ففي العام 2021، بلغ عدد جرائم القتل المتعمدة حوالي 458,000 حالة أي بمعدل 52 حالة قتل كل ساعة، وتتصدر كل من الأمريكيتان وأفريقيا أعلى معدلات جرائم القتل بينما تعكس أوروبا وآسيا مستويات أقل، كما تُعد الأسلحة النارية بوجه التحديد هي أكثر الأدوات استعمالا في مثل هذا النوع من الجرائم، وتلعب العوامل مثل الجريمة المنظمة والعنف المرتبط بالعصابات دورًا رئيسيًا لتحديد معدلات القتل، خاصةً في مناطق مثل أمريكا اللاتينية، لهذا فإنه من الأهمية تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات، ومما يلي بعض الاحصائيات المتاحة لسنوات مختلفة حتى نُظهر تباين الأرقام وأين تستقر.

يُستثنى في هذه الإحصائيات جرائم القتل المتعلقة بالنزاعات (الحروب، الإرهاب، الطائفية، ...) وكذلك يُستثنى تعداد الوفيات الناتجة عن إهمال أو تهور الجاني دون قصد ارتكاب جريمة قتل، وهذا لإبقاء موضوع الدراسة حول جريمة القتل العمد.

3-1- إحصائيات عالمية لجرائم القتل

نستعرض إحصائيات واتجاهات جرائم القتل وما يتبعها في العالم:

الجدول رقم 03: العدد الإجمالي لجرائم القتل في العالم من 2000 إلى 2021

السنة	عدد جرائم القتل
2000	424 387
2001	435 484
2002	438 760
2003	432 725
2004	423 863
2005	415 795
2006	413 275
2007	406 997
2008	411 813
2009	420 450
2010	424 328
2011	435 152
2012	442 400
2013	441 084
2014	445 889
2015	439 220
2016	447 753
2017	450 526
2018	442 366
2019	431 262
2020	431 912
2021	457 945

Source : Homicide Monitor, Igarapé Institute.

التعليق على الجدول رقم 03

أخذت جرائم القتل من البداية مجرى تصاعدي، حيث بلغت الزيادة من سنة 2000 إلى سنة 2002 إلى أزيد من 17 ألف قتيل كفرق بين السنتين، وعادت إلى النزول، إلى أن بلغت أدنى مستوياتها سنة 2007، فهي تعتبر أقل نسبة إلى غاية يومنا هذا، ربما تفسر باتخاذ بعض الدول والمنظمات إجراءات صارمة لردع جريمة القتل، إلا أن الرقم توال في الصعود، وبعدها حدث نوع من الاستقرار إلى غاية مرحلة جائحة كوفيد-19، حيث تسبب غلق بعض المؤسسات للاحتياط بسبب الحجر الصحي وفرض بعض القيود على المجتمعات أدّى إلى ضغوط نفسية واجتماعية مما قد يلجأ بعض الأفراد إلى استعمال العنف، وقد سبق وأن أشرنا إلى ان دوركايم يقول من أسباب انتشار الجرائم هي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على التماسك الاجتماعي (أنظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم 04: توزيع ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الجنس من سنة 2010 إلى سنة 2021

السنة	عدد الضحايا من الإناث	عدد الضحايا من الذكور
2010	83 345	340 984
2011	85 244	349 908
2012	86 257	356 143
2013	85 988	355 097
2014	86 824	359 066
2015	84 377	354 843
2016	86 209	361 545
2017	85 747	364 780
2018	84 827	357 540
2019	83 992	347 270
2020	83 644	348 268
2021	87 995	369 950

Source: Our World in Data.

التعليق على الجدول رقم 04

على مدار السنوات، يوجد تقلبات في عدد الضحايا من الجنسين، مع اتجاه عام للزيادة في بعض السنوات والاستقرار أو الانخفاض في سنوات أخرى.

العام 2021 شهد أكبر زيادة في عدد الضحايا مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما قد يعكس تغيرات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أثرت على معدلات القتل.

نلاحظ أن عدد الضحايا الذكور أعلى من عدد الضحايا الإناث بأكثر من 4 أضعاف دائما، ومن الملاحظ أيضا أن رقم الضحايا الإناث هو رقم مستقر إلى حد ما طيلة العقد المبين في الجدول، هذا يفسر أن جنس الذكر أكثر عرضة للعنف وأكثر احتكاكا بالفئات المجتمعية المختلفة، وهذا ما يجعله يتصادم مع أنماط مختلفة من التعاملات مع الأفراد، وهذا يمكن أن نؤوله إلى:

اختلاف الأدوار الاجتماعية والثقافية بين الجنسين

التفاوت الجنسي الملحوظ بين ضحايا جرائم القتل يعكس إلى حد كبير الأدوار الاجتماعية والثقافية التقليدية للجنسين، حيث يتعرض الذكور لضغوط اجتماعية قد تدفعهم إلى التورط في النزاعات العنيفة أو العنف المميت، وذلك نتيجة للمتطلبات والحالة الثقافية التي تربط الذكورة بالقوة والسيطرة، هذه العوامل تجعل الذكور أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة العنيفة أو الخطيرة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة والعنف المجتمعي، من ناحية أخرى، تعزز الأدوار التقليدية للإناث أنماط سلوك ترتبط بالسلامة والرعاية، والانخراط عموما في أعمال غير مجهدة وغير مشبوهة، مما يقلل من تعرضهن لمثل هذه الأنشطة، رغم أنهن قد يقعن ضحايا لأنواع أخرى من العنف، مثل العنف المنزلي، كتعنيف الزوج لزوجته، هذا التفاوت يشير إلى ضرورة فهم أعمق للأسباب الاجتماعية والثقافية التي تساهم في هذه الفروق.

الجدول رقم 05: توزيع ضحايا جرائم القتل حسب الجنس في الثلاث دول الأولى عالميا ذات مؤشر السلام العالمي بالإضافة إلى دول أخرى وهي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وقطر

السنة	المنطقة	عدد الضحايا من الإناث	عدد الضحايا من الذكور
2017	أيسلندا	2	1
	الدنمارك	20	51
	أيرلندا	15	24
	فرنسا	257	453
	أمريكا	3 694	13 600
	قطر	1	11
2018	أيسلندا	1	2
	الدنمارك	20	38
	أيرلندا	10	29
	فرنسا	223	473
	أمريكا	3 694	12 680
	قطر	0	10
2019	أيسلندا	0	1
	الدنمارك	27	39
	أيرلندا	8	24
	فرنسا	261	492
	أمريكا	3 587	13 082
	قطر	0	11
2020	أيسلندا	4	1
	الدنمارك	17	38
	أيرلندا	6	27
	فرنسا	194	498
	أمريكا	4 350	17 220
	قطر	2	10
2021	أيسلندا	1	1
	الدنمارك	15	32
	أيرلندا	7	15
	فرنسا	228	506
	أمريكا	4 974	17 968
	قطر	4	5

Source : Our World in Data & Numbeo.

التعليق على الجدول رقم 05

قبل التعليق على الجدول يجدر بنا الإشارة إلى أن مؤشر السلام العالمي يغطي 163 دولة من سكان العالم، ويستخدم هذا المؤشر في تصنيف الدول 23 مؤشرا نوعيا وكميا، تُستقى من مصادر تحظى باحترام كبير، ومن أهم ما تقاس به الدول في هذا المؤشر هي مجالات ثلاث، أولها مستوى السلام والأمن المجتمعي داخل الدولة، ثانيا درجة الصراع داخل الدولة، وأخيرا درجة ومستوى الميدان العسكري للدولة[1].

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ الفرق بين هذا الدول حول جريمة القتل، يتمثل فيما يلي:

01: تعتبر كل من أيسلندا والدنمارك وأيرلندا أحسن الدول عالميا من ناحية مؤشر السلامة العالمي، حيث تحظى هذه الدول بدرجة عالية من الرفاهية، لهذا تظهر أرقام جريمة القتل منخفضة، وهذا يعكس قوة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كذلك مدى فعالية أنظمة العدالة وفرض القانون، لكن هذا لا يستثني أن تحدث الجريمة، فالأحداث الطارئة قد تجعل الرقم يرتفع، وكمثال على ذلك، الدنمارك في سنة 2018 من 20 قتيل من جنس الأنثى إلى 27 قتيل من نفس الجنس في سنة 2019 أي في سنة واحدة 7 ضحايا.

02: الفروقات بين جنس الضحايا واضح، حيث تَصدَّر جنس الذكر قائمة الضحايا، ما عدا أيسلندا أين تتقارب الضحايا من كلا الجنسين، ففي سنة 2017 الإناث أكثر من الذكور، إلا أن باقي الأرقام تتحدث بأن جنس الذكر أكثر عرضة لجريمة القتل، وهذا راجع إلى أن جنس الذكر هو في الغالب الأكثر عرضة للخطر.

03: تحتل في هذا الجدول الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في جرائم القتل بأعداد مرتفعة جدا،

---

[1] Institute for Economics & Peace, ***Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World***, Sydney, June 2023, p 2.

وهذا يمكن أن يفسر بعدم صرامة قانون امتلاك الأسلحة النارية، مما جعل حيازة السلاح في أمريكا ليس فيه عناء، فحسب الاستطلاع الذي قام به مركز بيو للأبحاث (Pew Research Centre) فإن 4 من 10 من الأمريكيين يملكون سلاح في المنزل، ومعظمهم يبرر هذا بحجة الحماية الشخصية، ضف إلى ذلك من أسباب ارتفاع حصيلة الضحايا عندهم هو العنف المنتشر في أمريكا وخاصة جرائم القتل التي أساسها العنصرية[1].

أما فرنسا بالرغم من أن الرقم مرتفع لكن مقارنة بالرقم الأمريكي يعتبر ضئيل، فقد يكون هذا الرقم بسبب التأثيرات الاجتماعية والأمنية.

وأخيرا دولة قطر المعروفة بدرجة أمان عالية جدا حسب موقع Numbeo، فرقم الضحايا منخفض جدا مقارنة بالدول الأخرى، قد يفسر كون التعداد السكاني صغير وكذلك النظام الأمني الصارم، إضافة إلى ذلك التأثير الثقافي (الإسلام يشدد بقوة على القاتل) والاجتماعي الذي يقلل من حدوث جرائم القتل.

ومن خلال التحليل السابق حول الأرقام المذكورة في الجدول فإن البيانات تشير إلى أن الدول ذات الرفاهية العالية مثل أيسلندا والدنمارك وأيرلندا تظهر معدلات قتل منخفضة، مما يعكس استقرارها الاجتماعي والسياسي، ومن ناحية أخرى، تتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول في جرائم القتل بسبب تساهل قوانين امتلاك الأسلحة النارية وانتشار العنف وتوسع مناطق الاجرام، بينما تظهر قطر معدلات قتل منخفضة بفضل نظام أمني صارم وتأثيرات ثقافية ودينية قوية، كم أن الفروقات بين الجنسين بدت واضحة، حيث يكون الذكور أكثر عرضة للقتل بسبب انخراطهم في الأعمال الإجرامية أكثر من الإناث، باستثناء بعض الحالات المذكورة في أيسلندا مثلا.

[1] Pew Research Cente, https://www.pewresearch.org/ , visit: 21/05/2024

الجدول 06: توزيع معدلات ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الفئة العمرية لكل 000 100 نسمة لسنوات 2017، 2018، 2019

السنة	الفئة العمرية	الضحايا لكل 000 100نسمة
2017	أقل من 5 سنوات	0,35
	5-14 سنة	0,17
	15-49 سنة	1,02
	50-69 سنة	1,09
	70 سنة فما فوق	2,21
2018	أقل من 5 سنوات	0,34
	5-14 سنة	0,18
	15-49 سنة	1,04
	50-69 سنة	1,06
	70 سنة فما فوق	2,02
2019	أقل من 5 سنوات	0,33
	5-14 سنة	0,17
	15-49 سنة	1,04
	50-69 سنة	1,05
	70 سنة فما فوق	1,91

Source: IHME, Global Burden of Disease (2019), by Our World in Data.

التعليق على الجدول رقم 06

الفئة العمرية الأقل من 5 سنوات: سجلت انخفاضًا طفيفًا تدريجي في عدد الضحايا من 0,35 2017 إلى 0,33 في 2019، وهذا قد يفسر في تحسين وارد حول حماية الأطفال وسن قوانين ضد تعنيفهم.

الفئة العمرية 5-14 سنة: معدلات هذه الفئة ثابت إلى حد كبير، مما يشير إلى استقرار نسبي لهذه الفئة العمرية.

الفئة العمرية 15–49 سنة: بدأت في سنة 2017 بمعدل 1,02 ثم استقرت في العامين المواليين بمعدل 1,04، وهذه الفئة هي أكثر ما يكون فيها الأفراد نشاطا وحيوية.

الفئة العمرية 50–69 سنة: انخفاض طفيف تدريجي لهذه الفئة طفيف من 1,09 في 2017 إلى 1,05 في 2019.

يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تحسين الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن.

الفئة العمرية 70 سنة فما فوق: شهدت هذه الفئة انخفاضًا كبيرًا من 2,21 في 2017 إلى 1,91 في 2019، قد يشير هذا الانخفاض إلى الرعاية الخاصة لكبار السن، بالإضافة إلى تحسين جانب الظروف المعيشية لهم.

جدول 07: توزيع معدلات ضحايا جرائم القتل في العالم حسب الفئة العمرية لكل 100 000 نسمة لسنة 2021

الفئة العمرية	معدل جرائم القتل (لكل 100.000 نسمة)
0 – 14 سنة	1,2
15 – 29 سنة	16,3
30 – 44 سنة	7,5
45 – 59 سنة	4,0
60 سنة فما فوق	1,7

Source: United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2023.

التعليق على الجدول رقم 07

الفئة العمرية 0–14 سنة: المعدل في هذه الفئة هو الرقم الأقل لضحايا جرائم القتل، هذا الانخفاض ينجر من إرساء قوانين حماية الأطفال واستغلالهم.

الفئة العمرية 15-29 سنة: تُسجل هذه الفئة أعلى معدل ضحايا جرائم القتل، بمعدل 16,3 لكل 100,000 نسمة، يشير هذا إلى أن هذه الفئة الأكثر احتكاكا بالبيئة الاجتماعية، مما جعلهم أكثر من يتعرض للخطر.

الفئة العمرية 30-44 سنة: هذه الفئة تأتي في المرتبة الثانية من حيث تعرضهم للعنف المميت، حيث سجلت معدل 7,5 لكل 000 100 نسمة لسنة 2021.

الفئة العمرية 45-59 سنة: انخفض معدل هذه الفئة عن سابقتيها، بمعدل 4,0 لكل 100,000 نسمة، مما يشير إلى نوع من الاستقرار لهذه الفئة العمرية.

الفئة العمرية 60 سنة فما فوق: سجلت أقل معدلات الجرائم، بمعدل 1,7 لكل 100,000 نسمة، هذا يعكس احترام لهذه الطبقة من المسنين وتقديرهم اجتماعيا، مما يجعلها الفئة الأقل عرضة للإجرام.

الجدول 08: توزيع ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة حسب الجنس لسنة 2008

السنة	المنطقة	الذكور عدد أو نسبة	الإناث عدد أو نسبة
2008	العالم	23%	77%
2012	العالم	20,000	43,600

Source: United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2011 and 2013.

التعليق على الجدول رقم 08

من خلال هذا الجدول فإن عدد الضحايا الإناث فيما يخص جرائم القتل المتعلقة بالشريك أو الأسرة لسنة 2008 أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بنظيرها جنس الذكر، وكذلك في سنة 2012 عدد جنس الإناث أكثر من ضعفين لجنس الذكر، وهذا قد يفسر بتعرض النساء للعنف الأسري والشريك الحميم أكبر من الذكور، فهذا قد يرجع إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي تضع المرأة أقل مكانة من

الرجال، واعتمادها اقتصاديا سواءا على الشريك أو على الأسرة، وبالمقابل أيضا فإن الرقم 23% و 20 000 للسنتين 2008 و2012 على التوالي للضحايا الذكور ليس برقم بسيط، فالرجل كذلك قد يدخل في نزاعات أسرية حادة تفضي إلى العنف المميت.

الجدول رقم 09: نسبة ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة في بعض الدول الأوروبية لسنة 2008

الدولة	ضحايا النساء من الزوج أو الشريك	ضحايا النساء من أفراد الأسرة	ضحايا الرجال من الزوجة أو الشريكة	ضحايا الرجال من أفراد الأسرة
إيطاليا	35%	17%	5%	10%
فرنسا	32%	18%	4%	12%
ألمانيا	38%	14%	6%	8%
المملكة المتحدة	33%	19%	5%	11%

Source: United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2011.

التعليق على الجدول رقم 09

اختلاف النسب بين الدول

هناك اختلاف في النسب بين هذه الدول، لكن ليس بدرجة عالية التفاوت، فمثلا نسبة ضحايا النساء من الزوج أو الشريك في ألمانيا تصل 38% وهي أعلى نسبة من باقي الدول، ليست بعيدة عن إيطاليا التي هي في المرتبة الثانية، فقد يفسر هذا بتصدع العلاقات الزوجية وانتقام الشريك من شريكته.

الضحايا من النساء مقارنة بالرجال

يظهر الجدول أن النساء هن الأكثر عرضة لجريمة القتل المرتبط بالشريك الحميم أو الأسرة مقارنة بالرجال في جميع الدول المذكورة، هذا يدل على أن النساء على صعيد العلاقات الزوجية والأسرية هن الأقل تسلطا، هذا قد يرجع إلى اعتمادهن الاقتصادي والاجتماعي على الزوج والأسرة.

ضحايا الرجال

رغم أن النسب أقل بكثير لدى الرجال، إلا أن الجدول يظهر أن هناك نسبة من الرجال أيضًا يعانون من جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة، مما يشير إلى أن العنف الأسري ليس ظاهرة تقتصر فقط على النساء.

الجدول رقم 10: يوضح النسب العالمية لضحايا جرائم القتل المرتبطة بالأسرة والشريك بين الجنسين لسنة 2017

نوع الجريمة	نسبة الضحايا من الذكور (%)	نسبة الضحايا من الإناث (%)
جرائم القتل المرتبطة بالأسرة	36%	64%
جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم فقط	18%	82%

Source: Our World in Data.

التعليق على الجدول رقم 10

كما يبين الجدول أن نسب الضحايا من الإناث في الأسرة أقل من نسب الضحايا المرتبطة بالزوج أو الشريك، عكس الرجال حيث ضحايا الرجال من أفراد الأسرة أعلى من الضحايا المرتبطة بالزوجة، إذًا العلاقة بين الطرفين (الضحايا النساء والضحايا الرجال) تجاه الشريك أو الأسرة هي علاقة عكسية كما هو موضح في الجدول.

ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالأُسر:

نسبة الضحايا من الإناث: 64%

نسبة الضحايا من الذكور: 36%

تعكس هذه الأرقام ما يلي:

هيمنة الرجال

تميز العلاقات الأسرية غالبًا بهيمنة الرجال، مما يجعل جنس الإناث أكثر عرضة للعنف.

الدور الاجتماعي

الأدوار الاجتماعية تضع المرأة في موقع أقل درجة من الرجل مما يعرضها للعنف الأسري.

التبعية الاقتصادية

العديد من النساء يعتمدن على الشريك أو أفراد الأسرة من الناحية الاقتصادية، مما يجعلن من الرجل أكثر ممارسة للضغط عليها واستعمال العنف ضدها.

جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم فقط

نسبة الضحايا من الإناث: 82%

نسبة الضحايا من الذكور: 18%

نسبة النساء هي الأعلى في جرائم القتل المرتبط بالشريك، وهذا يفسر العديد من النقاط، أهمها:

العنف الحميمي

عنف ممارس من قبل الشريك على شريكته ذو بعد عاطفي، مما يؤثر على معدلات جرائم القتل لدى النساء.

فرض السيطرة

في إطار العلاقة الحميمية يبسط الشريك سيطرته على شريكته، فيولد ما يسمى بالعنف النفسي والجسدي.

فالعوامل الثقافية والبيئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية وضعف المنظومة القانونية كلها تساهم في رسم معالم العنف عند الأسرة وبين الشريك.

جدول رقم 11: إحصائيات عالمية لجرائم القتل حسب نوع الصلة بين الجاني والضحية، لسنة 2021

نوع الصلة	عالميا
جرائم القتل المرتبطة بالشريك أو ضمن الأسرة	%19
جرائم القتل بين الأشخاص	%12
جرائم القتل المتعلقة بالجريمة المنظمة أو العصابات	%14
جرائم القتل المتعلقة بجرائم أخرى	%10
جرائم القتل المتعلقة بالسياسة	%9
صلة غير معروفة	%36

Source: United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2023.

التعليق على الجدول رقم 11

التعليق على الجدول يكون على مرحلتين، من أجل التوضيح أكثر:

أولا: شرح الأنواع الستة لنوع الصلة بين الجاني والضحية المذكورة في الجدول رقم 11، تظهر ما يلي:

هذه الأنواع تساعد في فهم الطبيعة المختلفة لحالات القتل وكيفية توزيعها بين الفئات المختلفة في المجتمع، وهي[1]:

- جرائم القتل المرتبطة بالشريك أو ضمن الأسرة

يشير هذا العنصر إلى حالات القتل التي يرتكبها شريك حميم (مثل الزوج أو الزوجة) أو أفراد من الأسرة، غالبًا ما تتضمن هذه الحالات العنف الأسري أو القتل نتيجة خلافات داخل الأسرة.

- جرائم القتل بين الأشخاص

جرائم القتل بين الأشخاص تقع بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض ولكن ليس لديهم علاقة عائلية أو شريك حميم، وهذا الاتجاه يمكن أن يشمل القتل بين الأصدقاء أو الجيران أو الزملاء.

- جرائم القتل المتعلقة بالجريمة المنظمة أو العصابات

تتضمن حالات القتل التي تنفذها أو ترتبط بالجماعات الإجرامية المنظمة أو العصابات، وعادة ما تكون هذه الجرائم نتيجة للنزاعات بين العصابات أو بسبب الأعمال الإجرامية مثل المتاجرة بالمخدرات.

- جرائم القتل المتعلقة بجرائم أخرى

تشمل حالات القتل التي تقع نتيجة لجرائم أخرى مثل السطو المسلح أو السرقة أو الاعتداء الجنسي، هذه الجرائم ليست بالضرورة مرتبطة بالجريمة المنظمة ولكنها تحدث في سياق نشاط إجرامي.

- جرائم القتل المتعلقة بالسياسة

تشمل حالات القتل التي تحدث لأسباب سياسية أو اجتماعية، مثل اغتيال نشطاء حقوق الإنسان أو الصحفيين أو القادة المجتمعيين، غالبًا ما ترتبط هذه الجرائم بالنزاعات السياسية أو الاضطرابات

[1] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), ***Global Study on Homicide 2023***, United Nations, New York, 2023, p 13.

الاجتماعية.

- صلة غير معروفة

تشير إلى حالات القتل التي لم يتم تحديد سببها أو نوعها بشكل واضح، كما يمكن أن تكون هذه الفئة كبيرة بسبب نقص المعلومات أو التحقيقات غير الكاملة.

ثانيا: قراءة الجدول رقم 11

جرائم القتل المرتبطة بالشريك أو ضمن الأسرة 19%

تشكل ثاني أكبر نسبة في الجدول، وهذا سبق وأن تطرقنا إليه (الجدول رقم 09: نسبة ضحايا جرائم القتل المرتبطة بالشريك الحميم أو الأسرة في بعض الدول الأوروبية لسنة 2008).

جرائم القتل بين الأشخاص 12%

تشكل جرائم القتل بين الأشخاص نسبة 12%، وتشمل تلك التي تقع بين الأفراد سواء كانوا يعرفون بعضهم أو لا، مما يعكس التوترات الاجتماعية والعلاقات التي قد تؤدي إلى العنف، وهذا يجعل جريمة القتل ليس من الضروري أن تكون بين أشخاص ذوي معرفة مسبقة بينهم.

جرائم القتل المتعلقة بالجريمة المنظمة أو العصابات 14%

تأثر المنظمات والعصابات على معدلات جرائم القتل، كون العصابة تتشكل من مجرمين أو أصحاب سوابق أو المسيطرين على أسواق المواد المحظورة، على سبيل المثال سوق المخدرات من شأن أصحابها استعمال العنف المميت لاستحواذ على حصة الأسد في مبيعاتهم وفرض السيطرة، خاصة في ظل ضعف القانون وتعاطي الرشاوي.

جرائم القتل المتعلقة بجرائم أخرى 10%

تتضمن هذه الفئة من الجرائم تلك التي تنجم عن ارتكاب جرائم أخرى، كالسرقة مثلا حيث التي تؤدي إلى القتل، كما يُظهر كذلك هذا الترابط الواضح بين مختلف أنواع الجرائم، حيث يمكن أن تكون

بعض الجرائم دافعا أو سببا لوقوع جرائم أخرى.

جرائم القتل المتعلقة بالسياسة 9%

تُعد هذه النسبة الأدنى في الجدول، حيث تعكس تأثير العنف السياسي على معدلات القتل، لكن بنسب أقل مقارنة بالعوامل الأخرى.

صلة غير معروفة 36%

تعتبر النسبة الأكبر في الجدول، مما يعكس صعوبة وتحديات في تصنيف الجرائم وتحديد الصلة بين الجاني والضحية.

جدول رقم 12: توزيع جرائم القتل في العالم وفي ثلاث قارات حسب نوع السلاح المستخدم في جريمة القتل للسنوات الأربع التالية 2016 و2017 و2018 و2020 و2021

Source : UNODC, 2013, 2019, 2023.

التعليق على الجدول رقم 12

انتشار الأسلحة النارية

يظهر الجدول أن انتشار الأسلحة النارية في الأمريكيتين هو الأعلى بشكل ملحوظ مقارنة بباقي المناطق، مما يعكس ثقافة اقتناء السلاح بحجة الدفاع عن النفس متساهل فيه.

استخدام الأدوات الحادة

تعكس البيانات من آسيا وأوروبا استخدامًا مرتفعًا للأدوات الحادة، مما قد يكون مرتبطًا بتوافر هذه الأدوات وسهولة الحصول عليها.

الأدوات الأخرى

في آسيا نلاحظ استخدامًا مرتفعًا للأدوات الأخرى في جرائم القتل، مما يمكن أن يشير إلى التنوع في الوسائل المستخدمة في الجرائم.

تلعب الثقافة المحلية دورًا كبيرًا في نوع السلاح المستخدم، فبعض ثقافات الدول يمكن للسلاح الناري أن يكون من الضروريات في المنزل، بالمقابل هناك ثقافات مجتمعية تكون الأدوات الحادة والأخرى أكثر شيوعا من غيرها من الأسلحة.

- الدول العشر ذات أعلى معدلات جرائم القتل في العالم

لمعرفة من يتصدر قائمة جرائم القتل في العالم علينا ذكر معدل جريمة القتل لكل 000 100 نسمة، حتى يتسنى لنا معرفة هذه الجريمة مرتفعة أم منخفضة، فلا يمكن ذكر عدد جرائم القتل الكلي مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، مثال على ذلك، لو أخذنا على سبيل المثال:

دولة الإكوادور التي بلغ تعداد سكانها في سنة 2023 إلى 606 753 17 نسمة يقابلها 012 8 ضحايا جرائم القتل، بالمقابل دولة جامايكا ذات 543 825 2 نسمة (إحصائيات 2023) عدد جرائم القتل في ذات السنة بلغت 393 1 ضحية، هنا يظهر أن الإكوادور أعلى مرتبة من جامايكا في جرائم القتل، لكن هذا غير صحيح، لهذا علينا ذكر المعدل لكل 000 100 نسمة، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: ترتيب الدول العشرة الأعلى مرتبة في جرائم القتل لسنة 2023

المرتبة	اسم الدولة (قارة الانتماء)	معدل جريمة القتل لكل (000 100) نسمة
01	جامايكا (أمريكا الشمالية)	49,9
02	الإكوادور (أمريكا الشمالية)	45,1
03	جنوب إفريقيا (إفريقيا)	44,9
04	سانت لوسيا (أمريكا الشمالية)	41,6
05	ليسوتو (إفريقيا)	40,9
06	هايتي (أمريكا الشمالية)	40,9
07	ترينيداد وتوباغو (أمريكا الجنوبية)	37,6
08	هندوراس (أمريكا الشمالية)	31,1

09	فنزويلا (أمريكا الجنوبية)	26,8
10	جزر البهاما (أمريكا الشمالية)	26,7

Source : Homicide Monitor, Igarapé Institute.

التعليق على الجدول رقم 13

الجدول يعرض ترتيب الدول العشرة الأعلى مرتبة في جرائم القتل لعام 2023، يُلاحظ أن أعلى معدلات جرائم القتل لكل 100,000 نسمة كانت في جامايكا (49.9)، تليها الإكوادور (45.1)، وجنوب إفريقيا (44.9)، وغيرها. يتضح من الجدول أن الدول التي تحتل المراتب العليا تقع في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، وأفريقيا.

أسباب التفاوت بين هذه الدول

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

جامايكا، الإكوادور، ترينيداد وتوباغو: تعاني هذه الدول من مستويات عالية من الفقر والبطالة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

ليسوتو، هايتي: تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك الفقر والبطالة.

الوضع الأمني

فينزويلا وحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تعاني من عدم الاستقرار الأمني، حيث تعتبر ثاني أكبر أزمة نزوح خارجي في العالم، حيث بلغ عدد الفارين من فنزويلا بحثا عن الأمان إلى عتبة 7 ملاين شخص[1].

العنف المرتبط بالعصابات والجريمة المنظمة

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،(unhcr)، https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/24.

جامايكا، الإكوادور، جنوب إفريقيا، هندوراس: تشهد هذه الدول نشاطًا واسعًا للعصابات والجريمة المنظمة، مما يساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات جرائم القتل.

توافر الأسلحة النارية

فنزويلا: توافر الأسلحة النارية بشكل كبير يسهم في زيادة معدلات جرائم القتل، هذا يعكس عدم صرامة القانون في اقتناء مثل هذه الأسلحة.

الاضطرابات السياسية والعنف

هايتي، ترينيداد وتوباغو: تشهد هذه الدول اضطرابات سياسية وعنف يؤثر على استقرار المجتمع وزيادة معدلات الجرائم.

بشكل عام، تعتبر هذه العوامل بمثابة محركات رئيسية لزيادة معدلات جرائم القتل، حيث يتداخل الوضع الاقتصادي المتدهور، والمشكلات الاجتماعية العميقة، والاضطرابات السياسية، وتدهور الأمن العام في خلق بيئة مواتية لانتشار الجريمة، وفي مثل هذه الظروف، يصبح العنف وسيلة لحل النزاعات والتعبير عن الاستياء، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل ويجعل من الصعب تحقيق استقرار طويل الأمد في هذه الدول.

3-2- إحصائيات محلية لجرائم القتل

عرض تفاصيل الإحصائيات المحلية وبالتحديد جرائم القتل، يعتبر خطوة أساسية لفهم البيئة الأمنية وديناميكيات المجتمع، يشمل ذلك معدلات جرائم القتل في المناطق المختلفة من ولايات الوطن، كذلك فحص الفئات العمرية ونوع الجنس الأكثر تعرضًا للخطر، ضف إلى ذلك نوعية الأسلحة المستخدمة في ذات الجريمة، والبحث في العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على هذه الجريمة، لذلك يتطلب جمع بيانات دقيقة وموثوقة من الجهات المعنية، لتوفير أساس قوي لفهم القضية بعمق، لهذا سنستعرض بشكل عام الإحصائيات المتعلقة بجريمة القتل للسنوات 2016 و2017 و2018

و(2019 دون الثلاثة أشهر الأخيرة بسبب كوفيد-19) لولايات الجزائر عموما، وبما لأنه دراستنا محصورة بميدان مدينة الجزائر سنستعرض إحصائيات جريمة القتل الخاصة بولاية الجزائر العاصمة للسنوات 2019 و2020 و2021 و2022، مع توزيعها على خريطة ولاية الجزائر العاصمة، وهذا ما يسمى بالخريطة الإجرامية.

3-2-1- إحصائيات حول الجناة

الجدول رقم 14: إحصائيات جرائم القتل مع مجموع المتورطين معهم في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 14

شهدت جريمة القتل في ربوع الوطن ارتفاعًا في السنوات 2016 و2017 حيث وصل إلى 429 و438 جريمة على التوالي، ثم انخفضت الجريمة بشكل كبير في السنوات اللاحقة ليصل إلى 207 في 2018 و158 في 2019.

كما نلاحظ أن نسبة الذكور المتورطين في جرائم القتل تفوق بأضعاف كبيرة جدا نسبة الإناث في جميع السنوات المذكورة، كما أن الانخفاض في عدد جرائم القتل يقابله انخفاض في عدد الذكور والإناث المتورطين في هذه الجرائم.

هذه البيانات قد تشير إلى نجاعة بعض الإجراءات التي اتُّخِذَت في السنوات الأخيرة للحد من جرائم القتل في الجزائر، كما أنه يمكن تفسير هذا الاتجاه بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

التفاوت بين الذكور والإناث من خلال الجدول

يعكس هذا التفاوت الدور الاجتماعي لجنس الذكر في احتكاكه بين الأفراد، فهذا التباين الكبير يفسر أن الذكور يميلون إلى الانخراط في الأنشطة العنيفة أكثر من الإناث، ربما بسبب الضغوط الاجتماعية التي نشأ عليها الفرد، منها أن الذكر لابد له من العمل حتى يتزوج كذلك لابد على الذكر أن يتحمل مسؤولية عائلته، فكل هذه الضغوط الاجتماعية والثقافية تجعل من الفرد سهل الانحراف.

العوامل الاجتماعية

اتجاه انخفاض جرائم القتل

قد يكون الانخفاض الملاحظ في عدد جرائم القتل في السنتين الأخيرتين مرتبطًا بتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو قد تشير هذه البيانات إلى فعالية الإجراءات الأمنية وزيادة كفاءة نظام العدالة الجنائية وتحسين مستوى اليقظة لدى الجهاز الأمني.

وفي العموم توضح هذه الإحصائيات أن هناك تحسناً عاماً في الوضع الأمني والاجتماعي في الجزائر من حيث تقليل عدد جرائم القتل.

الجدول رقم 15: إحصائيات حول الفئة العمرية لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 15

تحليل البيانات حسب السنة

2016

الفئة العمرية 18–30 سنة لديها أعلى عدد من المجرمين 293، الفئة العمرية أقل من 18 سنة لديها أقل عدد من المجرمين 24.

2017

ارتفاع طفيف في الفئة العمرية أقل من 18 سنة إلى 32، انخفاض في الفئة العمرية 18–30 سنة إلى 265.

2018

انخفاض كبير في الفئة العمرية 18–30 سنة إلى 146، أما الفئة العمرية 42 سنة فما فوق لديها أقل عدد من المجرمين وهو 57.

2019

الفئة العمرية أقل من 18 سنة لديها أقل عدد من المجرمين وهو 9، والفئة العمرية 18–30 سنة شهدت انخفاضاً إلى 114.

إذا:

الفئة العمرية 18–30 سنة هي الفئة الأكثر تورطا وارتكاباً لجرائم القتل عبر السنوات الأربعة، بالمقابل الفئة الأقل من نظيرتها هي الفئة العمرية الأقل من 18 سنة.

فنلاحظ أن هناك اتجاه عام لانخفاض عدد المجرمين في الفئة العمرية 18–30 سنة على مدار السنوات.

التفسير المحتمل

قد يكون السبب في ارتفاع عدد المجرمين في الفئة العمرية 18–30 سنة هو أن هذه الفئة تكون في ذروة النشاط الجسدي والعاطفي (عنفوان الشباب)، مما يجعلها أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات

العنيفة، أما منحنى الانخفاض الملحوظ في الأعداد على مدار السنوات يمكن تفسيره بتكثيف بعض الجهود الأمنية وتحسين الظروف في البلاد، فمست هذه الشريحة أكثر من غيرها وهي شريحة 18-30 سنة.

أما بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 18 سنة والفئة العمرية 42 سنة فما فوق، فإن تورطها الأقل في الجرائم يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل. بالنسبة للأقل من 18 سنة، تلعب الرقابة الأسرية والمدرسية دورًا حاسمًا في تقليل فرص ارتكابهم للجرائم، حيث يكون هؤلاء الأفراد غالبًا تحت إشراف مباشر من قبل الأهل أو المؤسسات التربوية، أما الفئة الأكبر من 42 سنة، فقد تكون أقل تورطًا بسبب تراجع القدرة الجسدية والعاطفية على الانخراط في السلوكيات العنيفة، إلى جانب التراكم المحتمل للخبرة الحياتية التي تعزز لديهم الوعي بالمخاطر والعواقب القانونية والاجتماعية للسلوك الإجرامي.

الجدول رقم 16: إحصائيات حول نوع المهنة لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 16

من خلال مهن المجرمين نعلق كما يلي:

البطالة

تُظهر الأعداد أن البطّالين يشكلون النسبة الأكبر من مرتكبي الجرائم في جميع السنوات المشار إليها، ففي سنة 2016، بلغ عددهم 237 وفي عام 2019 انخفض إلى 120.

يمكن تفسير هذا التوجه بأن البطالة قد تكون عاملاً مؤثرًا في ارتكاب الجرائم نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها البطّالون، وإحساسهم بأنهم فئة مهمشة.

العامل اليومي

يحتل العامل اليومي المرتبة الثانية من حيث عدد مرتكبي الجرائم، فهذا يظهر في سنة 2016، كان عددهم 149 وفي سنة 2019 انخفض إلى 52، هذا يشير إلى أن العمل غير المستقر أو العمالة غير المستقرة يعتبر عامل أساسي ومساهم في التوجه نحو الانحراف وارتفاع معدلات جريمة القتل، فالدخل غير المستقر يؤدي إلى خلل في الاستقرار المادي والوضع المالي، مما يدفع بهذه الفئة إلى الانخراط العنف.

الأعمال الحرة

مست هذه الفئة تقلبات في الأعداد على مر السنوات الأربع، ففي سنة 2016، بلغ عددهم 129 وسنة 2017 ارتفع إلى 159 ثم أخذ بالانخفاض إلى 64 في سنة 2018، هذا التذبذب في الأرقام لهذه الفئة قد تعكسه التأثيرات الاقتصادية المفاجئة والتي تؤثر على فرص الأعمال الحرة، أو دخول هذه الفئة في صراع مع ذوي الحرفة مثلهم في السوق، مما أسفر عن استعمالهم العنف.

الموظفون

عدد الموظفين المتورطين في جرائم القتل يظهر تزايداً صغيرا في السنوات 2016 إلى 2017 ثم انخفض بشكل ملحوظ في عام 2019، قد يشير ذلك إلى أن الفئة التي تمتلك استقراراً وظيفياً أقل عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية، ودخول إصلاحات في هذه الفئة كمراجعة الأجور مما يزيد في الاستقرار وكذلك مراجعة التدرج في الرتب مما يخفف نوع من الحقد بين الموظفين وغيرهم.

الأفراد في إطار الدراسة

الفئة هذه تشكل النسبة الأقل من بين جميع الفئات، مما يبين أن التعليم قد يلعب دوراً وقائياً ضد ارتكاب الجرائم، وهذا ما يشجع على تعزيز التعليم في جميع الأطوار.

الجدول رقم 17: إحصائيات حول المستوى الدراسي لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 17

التعليق وفق السنوات

سنة 2016

أكبر عدد من المتورطين والجناة كانوا من ذوي المستوى المتوسط 268، يليهم دون مستوى 163، وأقلهم المستوى الجامعي ب 17 فرد.

سنة 2017

يظل المستوى المتوسط هو الأكثر إقداما على الجريمة من باقي المستويات، حيث بلغ إلى 282 يليه دون مستوى 198 فرد.

سنة 2018 وسنة 2019

المستوى التعليمي للجناة في هذه السنتين هو مستوى الابتدائي، 136 لسنة 2018 و115 لسنة 2019 على التوالي، مع إبقاء في كل السنوات عدد الجناة ذو المستوى الجامعي هم الفئة القليلة.

عموما

تُظهر الأرقام أن هناك ارتباطًا بين المستوى التعليمي والانخراط في الإجرام، حيث يشكل الأفراد الذين لم يتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الثانوية أو توقف تعليمهم عند المستوى الابتدائي أو المستوى المتوسط هما الجزء الأكبر من المتورطين في الجرائم، هذا يعكس أن التعليم الأساسي لا يكفي

لتحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من الشعور بالتهميش واليأس، هؤلاء الأفراد يواجهون صعوبة في إيجاد فرص عمل مستقرة، ما يدفعهم إلى سلوكيات إجرامية كوسيلة لتلبية احتياجاتهم، يُظهر ذلك إلى أهمية تحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول للتعليم العالي للحد من الجريمة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

الجدول رقم 18: إحصائيات حول الحالة المدنية لمتورطي ومرتكبي جرائم القتل في الجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 18

الخانات التي كتب فيها (لم تذكر) نقصد بها لم تذكر البيانات المتعلقة بالأرامل والمطلقين في عامي 2018 و2019، مما يشير إلى أن المصدر الذي أعطانا المعلومات لم يذكرها أو لم تكن متوفرة أو لأسباب أخرى تتعلق بجمع ونشر الإحصائيات.

تفاوت الأعداد

نلاحظ أن عدد العزاب الذين تورطوا في جرائم القتل كان الأعلى في السنتين 2016 و2017 و2018 (368 و384 و130 على التوالي) مقارنة بالفئات الأخرى. بينما شهد انخفاضًا كبيرًا في سنة 2019 ب 82 أعزب من المتورطين والجناة.

عدد المتزوجين المتورطين في جرائم القتل شهد ارتفاعًا في عامي 2016 و2017 ب 214 و237 على التوالي، ثم انخفض بشكل ملحوظ في سنة 2018 إلى 93 فرد، وارتفع مجددًا في سنة 2019 حيث بلغ 154 متورط وجاني من المتزوجين.

كما أن عدد الأرامل المتورطين ظل ثابتًا في السنتين 2016 و2017 إلى 2، بينما فئة المطلقين سجلوا انخفاضًا من 18 في سنة 2016 إلى 7 في سنة 2017، ولم يتم ذكرهم في العامين التاليين.

من خلال تحليل أرقام الجدول، يمكن تفسير أن العزاب هم الأكثر توجهًا للإجرام بعدة عوامل منها:

الضغوطات الاقتصادية

العزاب قد يكونون أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية، خاصة إذا كانوا في بداية حياتهم المهنية أو يفتقرون إلى الدعم المالي من الأسرة.

غياب المسؤولية الأسرية

العزاب عادة ما يفتقرون إلى المسؤوليات الأسرية الكبيرة التي يمكن أن تقيّد سلوكياتهم، على عكس المتزوجون أو المطلقون الذين لديهم مسؤوليات تجاه أسرتهم، كتوفير الأمن والغذاء والعلاج وغيره مما يحتاجه الأفراد في حياتهم.

الحالة الصحية والنفسية

وهذا الجانب لا يمس فقط شريحة العزاب، بل يطال كل الفئات، فالاضطرابات الصحية كالجنون والأمراض النفسية كلها قد تدفع بالأفراد إلى الأسلوب الإجرامي العنيف كالقتل.

3-2-2- إحصائيات حول نوع السلاح المستخدم في جرائم القتل

تعكس هذه النقطة أهمية فهم وتأثير توافر واستخدام الأسلحة النارية والبيضاء وغيرها في جرائم القتل على المستويات الفردية والجماعية، فالجزائر سنت قوانين مشددة حول اقتناء السلاح، وهذا ما نجد

في الأمر رقم 97-06 المؤرخ في 12 رمضان عام 1417 الموافق 21 يناير سنة 1997 والمتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة[1]، بما في ذلك السلاح الأبيض، إلا أن هذا القانون غير مفعل في اقتناء السلاح الأبيض الذي أصبح في يد الأطفال، وهذا راجع لتقاعس الجهات الوصية في تفعيل وصرامة هذا القانون، مما نتج عن ذلك ارتفاع في الجريمة والدليل في سنة 2016 تم استخدام السلاح الأبيض 342 مرة في جرائم القتل (سيأتي في الجدول).

الجدول رقم 19: إحصائيات حول نوع السلاح المستخدم في جريمة القتل بالجزائر للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 19

السلاح الأبيض

شهدت استخدام الأسلحة البيضاء في الجرائم انخفاضاً ملحوظاً من 342 حالة في 2016 إلى 96 حالة في 2019، هذا الانخفاض يمكن أن يكون بسبب الوعي بمخاطر استخدام الأسلحة البيضاء أو قد يشير أيضاً إلى نجاح البرامج التوعوية والحملات الأمنية التي تهدف إلى الحد من العنف المرتبط بهذه الأسلحة.

السلاح الناري

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة والعمران https://www.interieur.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/27.

ارتفع استخدام الأسلحة النارية في 2017 ثم انخفض بشكل حاد في 2018 و2019، فهنا يمكن تفسير هذا التذبذب نتيجة لتعزيز قوانين حيازة الأسلحة النارية، وزيادة الجهود الأمنية في مصادرة الأسلحة غير المشروعة، وتحسن الأوضاع الاجتماعية.

طرق أخرى أو سلاح غير معرّف

ارتفعت الحالات بشكل كبير في 2018 ثم انخفضت في 2019، فهذا الارتفاع قد يشير إلى تنوع الأسلحة المستخدمة في الجرائم، ربما نتيجة لزيادة الابتكار في وسائل ارتكاب الجرائم.

سلاح آخر

هذه الفئة شهدت زيادة هائلة في 2017 ثم عادت إلى مستويات أقل في السنوات التالية، هذه الزيادة الكبيرة في 2017 يمكن أن تكون ناتجة عن ظهور موجة جديدة من الجرائم باستخدام أسلحة غير تقليدية، أو في نفس الوقت يمكن أن تكون آلة حادة أو أدوات تقليدية أخرى، كالمطرقة، مفك البراغي وغيرها مما ينتج منه ضرر، لهذا لم يذكر نوع السلاح بعينه في جريمة القتل.

3-2-3- اتجاهات جرائم القتل لمدينة الجزائر

نستعرض في هذا العنوان إحصائيات جرائم القتل في مدينة الجزائر العاصمة، وهذا كون موضوع الأطروحة ألا وهو جرائم القتل في المناطق الحضرية لمدينة الجزائر، فالدراسة الميدانية لموضوع الأطروحة هي ولاية الجزائر العاصمة، وعليه فلقد حددنا السنوات التالية 2019 و2020و 2021 و2022، لعرض عدد جرائم القتل في الولاية.

3-2-3-1- إحصائيات جريمة القتل بولاية الجزائر

منذ 5 جويلية 1962 أصبحت مدينة الجزائر، عاصمة الدولة الجزائرية رسميا، كما تتربع الجزائر العاصمة على مساحة 809.22 كم^2، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال بطول 80 كم من الساحل، ولاية البليدة من الجنوب، ولاية تيبازة، من الغرب ولاية بومرداس من الشرق، تضم الولاية

13 مقاطعات إدارية و57 بلدية، وفي 2019/12/31 بلغ تعداد السكان إلى 979 282 3 نسمة[1].

لجدول رقم 20: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2019

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، https://rb.gy/lstzn7 ،تاريخ الإطلاع: 2024/05/27.

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 20

نلاحظ أن مجموع القتلة والمتورطين في الجرائم بلغ 84 شخصًا مقابل 57 ضحية، مما يشير إلى وجود فرق ملحوظ بين عدد الجناة وعدد الضحايا. هذا الفارق يمكن تفسيره بعدة طرق. أولًا، قد يكون هناك قتلة ارتكبوا جرائم متعددة، حيث قام نفس الجاني بقتل أكثر من شخص في حوادث منفصلة أو في نفس الحادثة. ثانيًا، من الممكن أن بعض الحوادث الإجرامية شملت أكثر من ضحية في نفس الوقت، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا مقارنة بعدد الجناة.

هذه الظاهرة تعكس تعقيد بعض الجرائم وطبيعة العنف المستخدم، حيث يمكن أن تكون الدوافع وراء هذه الجرائم متشابكة ومعقدة، مما يؤدي إلى وقوع أكثر من ضحية في نفس الجريمة. كما أنها تبرز ضرورة تحليل تلك الحالات بشكل أعمق لفهم الديناميات التي تؤدي إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم المتعددة

توزيع الجرائم حسب المقاطعات

المقاطعة الأمنية الثانية PJ2 سجلت أعلى عدد من الجناة 18، والضحايا 12، مما يشير إلى معدل جريمة مرتفع في هذه المنطقة، مقارنة بباقي المناطق، فالمقاطعة الأمنية الأولى PJ1 والمقاطعة الأمنية الثالثة PJ3 تأتيا في المرتبتين التاليتين من حيث عدد الجناة، مع 16 و14 على التوالي. بعض الدوائر الأمنية مثل بوزريعة وبئر مراد رايس وشراقة لم تسجل أي جرائم قتل، مما قد يشير إلى استقرار نسبي أو فعالية أكبر في التدابير الأمنية والوقائية.

في المقابل، المقاطعات التي شهدت عددًا كبيرًا من الجرائم، مثل PJ2 وPJ1، قد تعاني من ضغوطات اجتماعية واقتصادية أكبر، كالفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي يمكن أن تكون عوامل رئيسية تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المناطق، فهذه الضغوط تدفع الأفراد إلى اليأس والشعور بعدم الأمان، مما يزيد من احتمالية تورطهم في جرائم خطيرة مثل القتل.

الجدول رقم 21: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2020

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 21

توزيع الجرائم حسب الدوائر الأمنية

الجدول يُبرز تنوعا ملحوظا في توزيع جرائم القتل بين مختلف المصالح الأمنية بولاية الجزائر، مما يعكس اختلافات جوهرية في معدلات الجريمة عبر المناطق المختلفة. على سبيل المثال، المقاطعة الأمنية الأولى (PJ1) سجلت أعلى عدد من الجرائم بواقع 13 جريمة قتل، وبلغ عدد الضحايا فيها 6، مما يشير إلى أن هذه المنطقة قد تكون أكثر تعرضًا لعوامل اجتماعية واقتصادية تزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم الخطيرة.

في المقابل، وحدات أمنية أخرى مثل أمن دائرة باب الواد، أمن دائرة براقي، وأمن دائرة بئر توتة سجلت أقل عدد من الجرائم، مما قد يعكس وجود بيئة أمنية أكثر استقرارًا أو فعالية أكبر في التدابير الوقائية المتبعة في هذه المناطق، هذه الفروقات قد تكون ناجمة عن عدة عوامل، مثل الكثافة السكانية، التركيبة الاجتماعية، مستوى الفقر والبطالة، ومدى توافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

الفوارق بين المناطق الأمنية

سجلت بعض المناطق في ولاية الجزائر مستويات مرتفعة من الجرائم، مثل المقاطعة الأمنية الأولى (PJ1) وأمن دائرة زرالدة، حيث شهدت هذه المناطق نشاطًا إجراميًا متزايدًا يعكس وجود تحديات أمنية واجتماعية كبيرة، وفي PJ1 تم تسجيل أعلى معدلات الجرائم، مما قد يشير إلى تواجد كثيف

للسكان أو ضغوطات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تفاقم السلوكيات الإجرامية، بالمقابل تم تسجيل مناطق أخرى مثل أمن دائرة بوزريعة وأمن دائرة بئر توتة معدلات جريمة صفرية، وهذا قد يعكس قلة الكثافة السكانية في بعض أحياء هذه المناطق أو لها تاريخ (نسبيا) معروف بالاستقرار.

الجدول رقم 22: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2021

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 22

المقاطعة الأمنية الأولى (PJ1) سجلت أعلى عدد من مرتكبي جرائم القتل والمتورطين، حيث بلغ العدد 93، في حين كان عدد الضحايا 4 فقط، مما يعكس كثافة مرتكبي الجرائم مقارنة بعدد الضحايا هذا التفاوت الكبير يشير إلى احتمال أن تكون الجرائم في هذه المنطقة مرتبطة بصراعات معقدة، حيث يتورط العديد من الأفراد في جرائم تتسبب في عدد محدود من الضحايا، أو ربما ترتبط الجرائم بنزاعات جماعية أو شبكات إجرامية تضم عدة أفراد.

من ناحية أخرى، سجلت المقاطعة الأمنية الثانية (PJ2) والثالثة (PJ3) أعدادًا متساوية تقريبًا للضحايا، مما قد يعكس تشابه الظروف الأمنية والاجتماعية في هاتين المنطقتين، إذ يبدو أن توزيع الجريمة والضحايا أكثر توازنًا مقارنة بالمقاطعة الأولى. على الجانب الآخر، برز أمن دائرة الحراش بتسجيل أعلى عدد من الضحايا (9) مقارنة بعدد مرتكبي الجرائم (14)، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الضحايا في هذه المنطقة، ويعكس احتمالية وجود جرائم تتسم بالعنف الشديد أو تتورط فيها مجموعات إجرامية تستهدف عددًا كبيرًا من الأفراد.

أما الدوائر الأمنية مثل حسين داي، الدار البيضاء، بوزريعة، وبئر توتة، فلم تسجل أي حالات قتل أو ضحايا، مما يدل على انخفاض ملحوظ في معدلات الجريمة في هذه المناطق خلال السنة

المذكورة. يمكن تفسير هذا الاستقرار إما بفعالية الإجراءات الأمنية والوقائية المتبعة أو بوجود ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل تمنع تطور النزاعات إلى جرائم قتل.

ورغم هذا الاستقرار في بعض المناطق، يلاحظ أن سنة 2021 شهدت زيادة كبيرة في عدد القتلة والمتورطين مقارنة بالسنوات السابقة، 2019 و2020، مما يشير إلى تصاعد في وتيرة الجريمة بشكل عام.

الجدول رقم 23: إحصائيات حول عدد جرائم القتل بولاية الجزائر للسنوات 2022

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 23

التوزيع الجغرافي للجريمة

يُظهر الجدول تباينا في عدد الجرائم المرتكبة والضحايا بين المقاطعات الأمنية. فمثلًا المقاطعة الأمنية الرابعة PJ4 (أصبح في مكان BRI) تسجل أعلى عدد لمرتكبي الجرائم والمتورطين (14) وأقل عدد للضحايا (2)، مما قد يشير إلى أن هناك عصابات أو جماعات إجرامية تنشط وتعمل معًا، بالمقابل مقاطعات بوزريعة، رويبة، بئر مراد رايس، وزرالدة سجلت صفرًا في كلا الفئتين، مما يستدعي دراسة العوامل الاجتماعية والأمنية في هذه المناطق التي قد تساهم في انخفاض معدلات الجريمة.

3-3- خلاصة عامة حول نتائج إحصائيات جريمة القتل في ولاية الجزائر:

حتى يتسنى لنا إعطاء تحليل سوسيولوجي عام حول إحصائيات جرائم القتل في الجزائر لا بد أن نبين السنوات (2019، 2020، 2021، 2022) ونرتب منها الأكثر إجراما إلى الأقل، ثم نرتب الدوائر من الأكثر أمنا إلى الأقل.

الجدول رقم 24: السنوات مرتبة من الأكثر إجرامًا إلى الأقل، ويشمل عدد الجناة والمتورطين وعدد الضحايا لكل سنة

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 24

من ناحية التغيرات الزمنية

2021

تظهر هذه السنة أنها كانت الأعلى من حيث عدد الجناة والمتورطين 148 ولكنها ليست الأعلى من حيث عدد الضحايا 42.

2019

عدد الجناة والمتورطين 84، بالرغم من أن هذا الرقم أقل بكثير من 2021، إلا أن عدد الضحايا كان الأعلى 57.

2022

شهدت هذه السنة انخفاضًا ملحوظًا في عدد الجناة والمتورطين 72 وعدد الضحايا 40.

2020

كانت السنة الأقل من حيث عدد الجناة والمتورطين 63 وأيضًا عدد الضحايا كان مشابهًا للسنة التي تليها ب 41 ضحية.

التفسيرات المحتملة

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ممكن أن تؤثر الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتوترات الاجتماعية على معدلات الجريمة، حيث يمكن أن تدفع البطالة والفقر بالأفراد نحو الأنشطة الإجرامية.

الإجراءات الأمنية

فعالية الإجراءات الأمنية كالدوريات والكاميرات ووجود برامج للحد من الجريمة، يمكن أن تلعب دورًا كبيرا في انخفاض معدلات الجريمة.

الأحداث الاستثنائية

الأحداث الطارئة أو النكبات مثل جائحة كوفيد-19 أو الأزمات السياسية قد تساهم في تغيير نمط الجريمة، ففي بدايات 2020 بدأت إجراءات الحجر الصحي بالجزائر مما ضيق الخناق على توسع دائرة الإجرام وانتشارها.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نخلُص إلى أن عدد الجناة والمتورطين لا يتناسب دائمًا مع عدد الضحايا، مما يعكس تعقيد ظاهرة جريمة القتل وتأثرها بعوامل متعددة متداخلة.

الجدول رقم 25: ترتيب الدوائر من الأكثر أمانًا إلى الأقل، بناءً على المعدل لعدد الضحايا

المصدر: أمن ولاية الجزائر.

التعليق على الجدول رقم 25

يمكن ملاحظة أن دائرة بوزريعة تصدرت القائمة بكونها الأكثر أمانًا بمعدل 0.00 ضحية، بينما المقاطعة الأمنية الأولى PJ1 والمقاطعة الأمنية الثانية PJ2 تعتبر الأقل أمانًا بمعدلات 6.50 و5.25 ضحية على التوالي.

يمكن للتنوع السكاني أن يؤثر من حيث الفئات العمرية على معدلات الجريمة، وهذا ما لاحظناه في الفئات العمرية الأكثر إجراما في الجداول السابق، كما يمكن أن يلعب الجهاز الأمني دورا رئيسيا في تعزيز الأمن واستقراره في منطقة على أخرى، ويمكن أيضا أن يُؤسس التعاون والشراكة بين الشرطة والمجتمع المدني، من أجل أن يستتب الأمن وتستقر المنطقة، كما أن حملات تثبيت الكاميرات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لعبت دورا كبيرا في كشف الجريمة وتخفيض معدلاتها.

فالضبط الاجتماعي الذي أشار إليه دوركايم بأن المجتمعات التي تتمتع بآليات ضبط اجتماعي فعال، كالقوانين والعادات والتقاليد تكون قادرة على خفض معدلات الجريمة، هذه الآليات تفرض ضوابط صارمة على السلوك المنحرف وتساهم في تعزيز النظام الاجتماعي.

4- العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة وتأثيرها على معدلات جرائم القتل

الدراسة العالمية عن القتل لسنة 2013 الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقترح بأن أكثر وأشهر العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على معدلات جرائم القتل عبر العالم هي كالتالي[1]:

الفقر والبطالة

تُظهر البيانات أن معدلات جرائم القتل تكون أعلى في المناطق ذات الفقر المرتفع والبطالة، فالفقر يولد اليأس والشعور بالعجز، مما يدفع الأفراد نحو العنف كوسيلة لحل النزاعات أو لتحقيق مكاسب مالية من خلال الجريمة.

عدم المساواة

ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل مرتبط بزيادة معدلات القتل في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في توزيع الثروة، حيث تكون هناك فجوات كبيرة بين الأفراد مما يزيد من التوترات الاجتماعية والعنف.

الجريمة المنظمة والعصابات

تتزايد معدلات القتل في المناطق التي تسيطر عليها العصابات والجريمة المنظمة، هذه المناطق غالبًا ما تكون متأثرة بضعف التنمية الاقتصادية وقلة الفرص الاقتصادية البديلة، مما يجعل الأنشطة الإجرامية خيارًا مغريًا للشباب.

[1] United nation office on drugs and crime (UNODC) report, **intentional homicide**, 2013, p 24-28.

التوزيع الجغرافي

المدن والمناطق الحضرية الكبرى غالبًا ما تشهد معدلات أعلى للقتل مقارنة بالمناطق الريفية. يرتبط ذلك بتجمع العديد من العوامل مثل الفقر، البطالة، وعدم المساواة بشكل أكثر كثافة في المناطق الحضرية.

التعليم

نقص فرص التعليم وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، يزيد من خطر الانخراط في الأنشطة الإجرامية والعنيفة، فالتعليم يعتبر من العوامل الوقائية الهامة التي تساهم في تقليل الجريمة، فالمستويات التعليمية المتدنية حسب التحليلات السابقة هي الأكثر إجراما.

التفكك الأسري

الأسر المفككة والمشاكل العائلية تساهم في زيادة معدلات العنف. الأطفال والشباب الذين ينشؤون في بيئات أسرية غير مستقرة هم أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات العنيفة.

هذه العوامل السابقة مترابطة بشكل معقد، مما يعني أن السياسات الفعالة لمكافحة الجريمة تتطلب نهجًا شاملاً يعالج الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل.

5- أساليب الوقاية من جرائم القتل

نستعرض أساليب الوقاية من جرائم القتل وغيرها من "الدراسة العالمية عن القتل لسنة 2019 الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" [1].

- التدخلات المجتمعية الفعّالة

[1] United nation office on drugs and crime (UNODC) report, ***intentional homicide***, 2019, p 32-36.

انخفاض معدلات جرائم القتل ممكن من خلال تدخلات مستهدفة مدعومة بمشاركة وثقة مستدامة بين المجتمعات ورجال الأمن.

- التقدم في التكنولوجيا الأمنية

التقدم في تكنولوجيا الأمن والانتقال إلى مجتمعات تعتمد بشكل أقل على الأساليب التقليدية في التحقيقات الإجرامية خاصة تلك المتعلقة بجرائم القتل المعقدة.

- تعزيز دولة القانون

تحسين النظم القضائية الجنائية لتكون أكثر عدلاً وفعالية، حيث يُمكن أن يُمنع العنف من خلال تقليل العود إلى الجريمة، ويعمل كعامل رادع للسلوك العنيف، ويعزز الثقة في السلطات العامة للدولة.

- الاستثمار في التعليم

الاستثمار طويل الأجل في السياسات التعليمية يرتبط بانخفاض معدل جرائم القتل، فهناك دول عديدة في آسيا التي لديها معدلات جرائم قتل منخفضة تبنت سياسات تعليمية تركز على بناء المهارات الحياتية الأساسية التي تعزز القدرة على مقاومة الجريمة والاعتداءات.

- التوزيع العادل للموارد الاقتصادية

معالجة عدم المساواة في الدخل يعتبر عاملاً مهماً في الحد من جرائم القتل، فالدول التي تعاني من فجوات كبيرة بين الأغنياء والفقراء تميل إلى وجود معدلات أعلى لجرائم القتل.

- معالجة الفقر وتعزيز الفرص الاقتصادية

تحسين الظروف الاقتصادية وزيادة فرص العمل يمكن أن تقلل من بعض عوامل الخطر المرتبطة بمستويات العنف العالية.

- معالجة العنف القائم على جنس الإناث

فمن خلال البيانات والأرقام فإن المرأة في الوسط الأسري والعلاقات الزوجية تتصدر قائمة القتل، لهذا يجب استجابات محددة وموجهة لتمكين المرأة وتعزيز مكانتها داخل الأسرة عن طريق قوانين تحميها، حتى ينخفض مستوى العنف الذي تتعرض له في إطار الأسرة أو الزواج.

- الوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات

الكحول والمخدرات مرتبطان بجرائم العنف، من خلال آليات معروفة مثل زيادة الميل إلى السلوك العنيف أثناء التعاطي، فالكحول والمخدرات ضمن العوامل الدافعة للقتل، إما تعاطيا أو تجارة.

- تحسين ظروف السجون والنظم القانونية

تحسين ظروف السجون وتجنب الاحتجاز المفرط دون محاكمة، وتقليل درجة الإفلات من العقاب للمجرمين، فهذا كله يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات جرائم القتل.

هذه الأساليب السابقة مجتمعة، تهدف إلى تقديم حلول شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وتقليل معدلات جرائم القتل على مستوى العالم.

6- دور وسائل الإعلام في تغطية جرائم القتل

تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل تصورات الجمهور حول جرائم القتل، حيث تساهم التغطية الإعلامية في بناء صورة عامة عن العنف والجريمة، وقد تؤثر بشكل أعمق على مشاعر الأمن والخوف لدى الأفراد، ومن بين أدوار وسائل الإعلام في تغطية جرائم القتل هي:

- نقل المعلومات

تقوم وسائل الإعلام بنقل المعلومات حول جرائم القتل بسرعة، مما يساعد الجمهور الاطلاع على الأحداث في حينها، فهذه التغطية الفورية قد تؤدي أحيانًا إلى تضخيم الأحداث وإبرازها بشكل مفرط وقد يكون موجه، مما يخلق انطباعًا بارتفاع أرقام ومعدلات الجريمة أكثر مما هي عليه في الواقع، وفقًا لدراسة نشرتها منظمة اليونسكو، فإن التغطية المبالغ فيها لجرائم العنف يمكن أن تساهم في تعزيز شعور الخوف بين المواطنين [1].

- تشكيل الرأي العام

تساعد وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام حول قضايا الجريمة والعنف، من خلال التركيز على بعض القضايا وتجاهل أخرى، لهذا يمكن للإعلام أن يوجه انتباه الجمهور نحو موضوعات معينة ويؤثر على أولوياتهم بدلا من أمور أخرى، وهذا ما تعرضت إليه دراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا وهو منشور في موقع تابع لها، حيث أشارت إلى أن التغطية الإعلامية المكثفة للجرائم البشعة كالقتل، تساهم في زيادة الضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة [2].

- التأثير على السياسات العامة

يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دور المؤثر على السياسات العامة للبلاد، وهذا من خلال تسليط الضوء على قضايا معينة، فعندما تركز وسائل الإعلام على نوع معين من الجرائم أو حالة معينة، فإنها تضع هذه القضايا في دائرة الاهتمام السياسي، كما أن الإعلام يمكن أن يؤثر على التشريعات

---

[1] UNESCO, ***Media and The Coverage Of Terrorism, manual for trainers and journalism educators***, UNESCO Series on Journalism Education, Published in 2022 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), France, p 78.

[2] The Chicago Reporter, ***Crime coverage in media perpetuates racial stereotypes***, https://2u.pw/wuJzl7Kl ,April 15, 2014.

والسياسات المتعلقة بالجريمة والعقوبات من خلال إثارة نقاشات عامة واسعة [1].

- التوعية والتثقيف

تساهم وسائل الإعلام في زيادة الوعي بين المواطنين حول طرق الوقاية من الجرائم وأساليب حماية النفس والممتلكات، برامج التوعية التي تبثها وسائل الإعلام يمكن أن تساعد في تقليل معدلات الجريمة من خلال نشر المعلومات حول الإجراءات الأمنية والوقائية [2].

- التحقيقات الصحفية

تقوم بعض وسائل الإعلام بإجراء تحقيقات صحفية معمقة حول جرائم معينة، مما يساعد في كشف الحقائق وتقديم رؤى أعمق حول الأسباب والظروف المحيطة بهذه الجرائم، مثل هذه التحقيقات يمكن أن تكون مفيدة في فهم العوامل المؤدية إلى جريمة القتل وإلى الإجرام عموما، وبالتالي المساهمة في إيجاد حلول فعالة [3].

7- الرقم الأسود في احصائيات جرائم القتل

الرقم المظلم لجرائم القتل هو مفهوم مهم في دراسة الجريمة في عمومها، حيث يكشف عن الفجوات والتحديات في النظام القضائي والمجتمعي، فهم هذه الظاهرة والعمل على تقليلها يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأمن والعدالة في المجتمعات.

---

[1] Farooq Jan Mangal, ***Case Study: Role of Media in Policy Making: Special Reference to Afghanistan***, Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, Shaikh Zayed University, Khost, Afghanistan, Volume2, Issue6, November 2022, p1.

[2] UNESCO, ***Education as a tool for prevention: Addressing and countering hate speech***, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2022, France, p 7.

[3] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), ***The Role Of The Media And Investigative Journalism In Combating Corruption***, 2018, p.13

7-1: سلطت الضوء **فيونا بروكمان Fiona Brookman** على موضوع الرقم الأسود في العناصر التالية[1]:

7-1-1- تعريف الرقم المظلم للقتل

يشير مصطلح "الرقم المظلم للقتل" إلى الحالات الفعلية للقتل التي لا يتم الإبلاغ عنها أو التي لم تكتشفها السلطات. هذا الرقم يمثل الفجوة بين الجرائم الفعلية والجرائم المسجلة، وبالتالي يعكس مدى

يشير مصطلح "الرقم المظلم للقتل" إلى الحالات الفعلية للقتل التي لا يتم الإبلاغ عنها أو التي لم تكتشفها السلطات. هذا الرقم يمثل الفجوة بين الجرائم الفعلية والجرائم المسجلة، وبالتالي يعكس مدى

عدم دقة البيانات الرسمية حول معدلات القتل.

7-1-2- أسباب الرقم المظلم للقتل

هناك عدة أسباب لوجود الرقم المظلم للقتل، من بينها:

الخوف من الانتقام: قد يمتنع الشهود أو الأشخاص المرتبطين بالجريمة عن الإبلاغ بسبب الخوف من الانتقام من الجناة.

عدم الثقة في النظام القضائي: في بعض الحالات، قد يختار الأفراد عدم الإبلاغ عن الجرائم بسبب عدم ثقتهم في النظام القضائي أو الشرطة.

جرائم القتل المرتبطة بالجريمة المنظمة: الجرائم المرتكبة ضمن الشبكات الإجرامية المنظمة غالبًا ما تكون مخفية بشكل جيد ولا يتم الإبلاغ عنها بسبب التستر الجماعي.

الإخفاء المتعمد للجثث: في بعض الحالات، يقوم الجناة بإخفاء جثث الضحايا بطرق تجعل اكتشاف الجريمة أمرًا صعبًا أو مستحيلاً.

---

[1] Fiona Brookman, Op Cit, p 20-21.

7-1-3- تأثير الرقم المظلم للقتل

يشكل الرقم المظلم للقتل تحديًا كبيرًا للباحثين وصانعي السياسات لعدة أسباب:

تقدير غير دقيق لمعدلات الجريمة: تؤدي الجرائم غير المبلغ عنها إلى تقدير غير دقيق لمعدلات القتل، مما يعرقل الجهود الرامية إلى فهم نطاق المشكلة.

تحديات في صياغة السياسات

تؤثر الأرقام غير الدقيقة على صياغة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الجريمة، حيث يعتمد صانعو القرار على بيانات غير كاملة.

تعزيز الشعور بعدم الأمان

قد يساهم الرقم المظلم في زيادة الشعور بعدم الأمان بين السكان، حيث يدرك الناس وجود جرائم غير معلنة تزيد من الخطر الكامن في المجتمع.

7-1-4- كيفية تقليل الرقم المظلم للقتل

يمكن تقليل الرقم المظلم للقتل من خلال مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات، منها:

تحسين الثقة بين المجتمع والشرطة

تعزيز الثقة بين المجتمع والشرطة يمكن أن يشجع المزيد من الأشخاص على الإبلاغ عن الجرائم.

توفير حماية الشهود

تقديم برامج فعالة لحماية الشهود يمكن أن تقلل من الخوف من الانتقام، مما يزيد من معدلات الإبلاغ.

استخدام التكنولوجيا المتقدمة

توظيف التكنولوجيا مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في اكتشاف الأنماط وتحليل الجرائم التي قد تكون غير مرئية بالطرق التقليدية.

التعاون الدولي

تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة التي غالبًا ما تكون مسؤولة عن جزء كبير من الرقم المظلم للقتل.

7-2: كما تطرق أيضا **موريس كيسون Maurice Cusson** حول الرقم الأسود في التفاصيل التالية[1]:

يشير "الرقم الأسود للجريمة" إلى النسبة من الجرائم التي لا يتم تسجيلها في الإحصائيات الرسمية. هذا المفهوم يعترف بأن ليس كل الجرائم يتم الإبلاغ عنها أو اكتشافها من قبل السلطات، مما يؤدي إلى فجوة بين معدلات الجريمة الفعلية والمعدلات المسجلة.

كما أشار في نفس الكتاب دوركايم (1930) إلى أن الجرائم التي لا يتم الإبلاغ عنها تشكل جزءاً كبيراً من الرقم الأسود للجريمة، وقد اعتبر أن هذه الظاهرة ترتبط بعدم كفاءة النظام القانوني وقلة الوعي بين المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

7-2-1- أسباب عدم الإبلاغ عن الجرائم

الخوف من الانتقام

الخوف من ردود فعل المجرمين بعد الإبلاغ عنهم.

عدم الثقة في النظام القضائي

الشعور بأن الشرطة أو القضاء لن يتعاملوا مع القضية بجدية أو لن يتمكنوا من تقديم الحماية اللازمة.

الوصمة الاجتماعية

في بعض الحالات، خاصة في الجرائم الجنسية، قد يشعر الضحايا بالعار أو الخجل من الإبلاغ عن الجرائم التي تعرضوا لها.

---

[1] Maurice Cusson, ***La Criminologie***, Ed 8, France, Hachette Supérieur, p 18-20.

إذا الرقم المظلم للقتل هو مفهوم مهم في دراسة علم الجريمة، حيث يكشف عن الفجوات والتحديات في النظام القضائي والمجتمعي. فهم هذه الظاهرة والعمل على تقليلها يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأمن والعدالة في المجتمعات.

تفسير ارتفاع معدلات القتل في بعض المناطق مقارنة بأخرى. تحليل المعلومات المتاحة يساعد في توجيه الجهود والسياسات الأمنية للحد من هذه الجرائم وتحسين مستوى الأمان في المجتمعات. إن فهم دوافع القتل والعوامل المؤثرة عليه يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها.

خاتمة الفصل

بعد استعراض الأنماط والتوجهات في جرائم القتل والقاتلين والضحايا، أصبح واضحاً أن الإحصائيات تلعب دوراً حاسماً في فهم هذه الظاهرة المعقدة، وتشير البيانات إلى تفاوتات كبيرة في معدلات القتل بين الفئات العمرية والجنس والمناطق الجغرافية، كما تبرز أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تفسير ارتفاع معدلات القتل في بعض المناطق مقارنة بأخرى. تحليل المعلومات المتاحة يساعد في توجيه الجهود والسياسات الأمنية للحد من هذه الجرائم وتحسين مستوى الأمان في المجتمعات، فلفهم دوافع القتل والعوامل المؤثرة فيها يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها.

الباب الثاني

الجانب الميداني

الفصل الخامس

عرض الحالات والنتائج

1- مبررات اختيار ولاية الجزائر العاصمة لإجراء الدراسة الميدانية

ارتفاع معدل الجرائم في العاصمة

الجزائر العاصمة، باعتبارها أكبر مدينة من ناحية الكثافة السكانية، وتشهد معدلات كبيرة من جرائم القتل مقارنة بالولايات الأخرى، هذا يجعلها بيئة مثالية لدراسة العوامل والدوافع وراء جرائم القتل، مما يتيح الحصول على بيانات أكثر شمولية ودقة.

تنوع التركيبة السكانية

العاصمة تتميز بتنوع سكاني كبير يشمل مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومركز عبور كبير لجميع الولايات، فهذا التنوع يوفر فرصة لدراسة تأثير مجموعة واسعة من العوامل على جرائم القتل، مما يمكن من استخلاص نتائج يمكن تعميمها على باقي مناطق الجزائر.

توافر المؤسسات والبيانات

العاصمة تضم العديد من المؤسسات الأمنية والقضائية التي تسهل عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، وعلى رأسهم المديرية العامة لإدارة السجون، وأيضا قيادة الدرك الوطني، أمن الجزائر العاصمة، المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، كل هذه المؤسسات توفر مصادر مهمة للإحصائيات والبيانات المتعلقة بجرائم القتل.

التركيز الإعلامي والسياسي

نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية، فإن العاصمة تحظى بتركيز إعلامي وسياسي كبير، مما يعني توفر الكثير من الدراسات السابقة والتقارير التي يمكن الاستفادة منها في البحث.

قربها من مراكز صنع القرار

قرب العاصمة من مراكز صنع القرار الحكومي يسهل الحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة لإجراء البحث، ويعزز فرص التعاون مع المؤسسات الحكومية المختلفة.

إمكانية التعميم

نتائج الدراسة في العاصمة يمكن أن تكون أكثر قابلية للتعميم على باقي مناطق الجزائر، نظراً لأنها تعكس مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توجد في باقي ولايات البلاد.

القرب من الجامعة

الجزائر العاصمة قريبة من ولاية البليدة، حيث الجامعة التي أدرس فيها (جامعة البليدة 2)، هذا القرب الجغرافي يسهل الوصول إلى المواقع البحثية المختلفة في العاصمة ويوفر وقتًا وجهدًا كبيرين، مما يزيد من فعالية وكفاءة جمع البيانات والسعي وراء إجراء المقابلات.

2- التعريف بالجانب الميداني للدراسة

أجريت الدراسة الميدانية لهذه الأطروحة في الإطار الجغرافي التابع لولاية الجزائر العاصمة، حيث تم اختيار عينة متكونة من 50 فردًا ارتكبوا جرائم القتل داخل ولاية الجزائر، والحصول على هذه العينة يتطلب جهدًا كبيرًا وتنسيقًا مكثفًا مع العديد من الجهات الحكومية من أجل الحصول على الموافقة.

بدأت الرحلة بالتوجه إلى المديرية العامة لإدارة السجون في الجزائر العاصمة، حيث كان من الضروري الحصول على موافقة وزارة العدل لإجراء المقابلات مع الجناة القتلة، هذه الموافقة أو هذا التصريح بدوره يُلزم المديرية العامة لإدارة السجون مراسلة المؤسسات العقابية المعنية بنموذج أسئلة المقابلة والسماح للباحث بالدخول إلى السجون، كانت هذه العملية معقدة وشملت عدة زيارات ومراسلات للحصول على التصاريح اللازمة واستغرقت عدة شهور، وفي كل مرة، كانت المديرية العامة لإدارة السجون المتمثلة في فريق البحث العقابي التابع للمديرية يرفض أسئلة المقابلة، مطالبا بتعديلها، على

أساس حجتين، وهما: بعض الأسئلة تحمل طابع التحقيق الجنائي، الحجة الثانية: قد تثير بعض الأسئلة مشاعر الجناة وتؤثر على نفسياتهم، لهذا أعدنا الأسئلة وصياغتها عدة مرات.

بالتوازي مع هذه الإجراءات، ولربح الوقت، توجهنا إلى قيادة الدرك الوطني بالشراقة، حيث قدموا لنا إحصائيات هامة تساعد في البحث وتوضح أنماط الجريمة في المنطقة، كما زُرنا أمن الجزائر العاصمة، الذي زودنا بإحصائيات تفصيلية حول جرائم القتل في الولاية، حاولنا أيضًا التواصل مع الأفريبول (الانتربول) في العاصمة للحصول على بيانات إضافية، لكننا لم نتلقَ ردًا منهم، من بين الجهات التي زُرناها أيضًا كان المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلوم الإجرام، حيث استفدنا من خبراتهم ومعرفتهم العميقة في هذا المجال.

جمع العينة

بعد الحصول على الموافقة النهائية من وزارة العدل، وإتمام المديرية العامة لإدارة السجون الإجراءات اللازمة، انتقلنا إلى سجن القليعة مرتين متفرقتين لجمع العينة الأولى والثانية. مع العلم أن الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الجزائر العاصمة يتم إرسالهم بعد المحاكمة إلى سجون مختلفة عبر البلاد، وهذا يعني أن العينات لم تكن محددة في سجن واحد فقط. لذا، كان من الضروري السفر إلى سجون عدة ولايات لجمع البيانات اللازمة.

توجهنا بعد ذلك إلى سجن البليدة لجمع عينة إضافية، ثم إلى سجن ولاية البويرة، وأخيرًا إلى مدينة البرواقية، حيث جمعنا الجزء الخامس والأخير من المقابلات. تخللت هذه الزيارات فترات زمنية متفاوتة بين كل مدينة وأخرى، حتى اكتمل مجموع العينة المطلوبة إلى أزيد من 50 مفردة. في كل سجن، كنا نستقبل بحفاوة واحترام، وغالبًا ما كنا نتلقى دعوات لتناول الغداء في مطعم السجن. ما لفت انتباهنا هو أن المساجين كانوا هم من يقومون بتحضير الأطباق وتنظيف المطعم وساحة السجن، مرتدين لباسًا أصفر، مما يشير إلى أنهم في مرحلة متقدمة من الإصلاح والتأهيل قبل

الإفراج (ليسوا من الجناة القتلة).

إجراءات المقابلة

من الجدير بالذكر أن قوانين الدولة تمنع منعا باتا إجراء أي مقابلات مباشرة مع الجناة. بدلاً من ذلك، تمت المقابلات مع الأخصائيين النفسانيين التابعين للمؤسسات العقابية، وذلك بعد الحصول على الموافقة اللازمة من وزارة العدل. في كل مرة نجري فيها مقابلة مع الأخصائي النفساني، كنا نحصل على معلومات إضافية حول الجناة، حيث يوضح الأخصائي مدى صدق المعلومات المقدمة من الجاني بمقارنتها مع ملفه الجنائي.

استخدمت مقابلات الأخصائيين النفسانيين كدعم للدراسة، حيث أجروا مقابلات مع الجناة وقاموا بتوثيق ملاحظاتهم وتقديم رؤى عميقة حول الحالة النفسية والاجتماعية للجناة. هذا الأسلوب ساعد في التحقق من صحة المعلومات وضمان دقتها، تجدر الإشارة إلى أن مرتكبي جرائم القتل يعاملون معاملة خاصة داخل السجن، حيث لا يختلطون مع باقي المساجين، مما يتيح مراقبة سلوكهم وتقديم برامج تأهيل خاصة بهم.

تأثير البيئة السجنية

أثناء زياراتنا للسجون المختلفة، لاحظنا في ساحة السجن والمطعم تأثير البيئة السجنية على سلوك الجناة من أصحاب الجنح والذين اقتربت نهاية مدة حكمهم (أصحاب اللباس الأصفر)، فالأخصائيون النفسانيون أشاروا إلى أن الجناة الذين يتمتعون بسيرة حسنة داخل السجن يحصلون على بعض الامتيازات، مثل الحرية المحدودة للعمل داخل السجن، مما يساعد في تأهيلهم وإعدادهم للحياة بعد الإفراج، لكن هذا لا يمس الجناة القتلة.

كانت هذه الدراسة الميدانية تجربة فريدة ومعقدة تطلبت التنسيق مع عدة جهات وإجراء مقابلات متعمقة مع الأخصائيين النفسانيين. من خلال هذه العملية، تمكنا من جمع بيانات شاملة ومفصلة

عن الجناة، مما ساهم في إثراء التحليل النهائي لهذه الأطروحة وتقديم رؤى أعمق حول الدوافع والعوامل التي تؤدي إلى جرائم القتل في المجتمع الجزائري.

ملخص تجربة البحث الميداني

العمل الميداني في هذه الدراسة كان معقدًا ويتطلب التنسيق مع عدة جهات حكومية وأمنية. الانتقال بين عدة سجون في مختلف ولايات الجزائر لجمع العينة وفر فرصة لملاحظة تأثير البيئة السجنية على الجناة والتعرف على الإجراءات المتبعة داخل المؤسسات العقابية. كما أن التعاون مع الأخصائيين النفسانيين كان ضروريًا لضمان دقة وصحة المعلومات المقدمة.

هذا البحث لم يكن ليكتمل دون الدعم اللوجستي والعلمي الذي قدمته لنا الجهات المعنية، حيث وفرت لنا إحصائيات وبيانات مفصلة حول جرائم القتل، وسهلت لنا الوصول إلى الجناة، مما مكننا من جمع البيانات اللازمة بصورة واسعة، كما أن التنسيق المستمر والجهود المشتركة التي بذلها الأخصائيون النفسانيون كان له دور كبير في إنجاح هذه الدراسة، فمن خلالهم تمكنا من تحليل البيانات واستيعاب المعطيات المتعلقة بجريمة القتل من منظور علمي واجتماعي.

من خلال هذه الجهود، تمكنا من تقديم دراسة ميدانية نأمل أن تكون متكاملة في عناصرها ونأمل أن تعكس بشكل واقعي تعقيدات جرائم القتل في الجزائر، وكذلك حرصنا على أن تتضمن الدراسة تحليلا معمقا للعوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، بهدف المساهمة في فهم أعمق لهذه الظاهرة، لهذا نرجو أن تساعد هذه النتائج في تطوير سياسات فعالة للحد من الجريمة وتعزيز الأمن المجتمعي، وأن تكون مرجعًا مفيدًا للباحثين والمختصين في مجال مكافحة الجريمة، وفهم الواقع المعقد لجرائم القتل في الجزائر، وأن تساهم في فهم أعمق للعوامل والدوافع المؤدية إلى جرائم القتل في الجزائر.

3- عرض الحالات والتحليل، ومقابلات الاخصائيين النفسانيين ونتائج الفرضيات

3-1- عرض الحالات والتحليل

عرض الحالة: رقم 01

تاريخ المقابلة: **ماي 2023** مكان المقابلة: **مؤسسة إعادة التربية والتأهيل- القليعة**

مكان وقوع جريمة القتل: **الجزائر العاصمة**

I - أسئلة البيانات الشخصية:

1- السن: 38 سنة

2- المستوى الدراسي الحالي (قد يكون في السجن ضمن برنامج تعليمي، مما يزيده في المستوى)**:**

- بدون مستوى ☐
- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☒

3- نوع الدبلوم الذي تمتلكه إن وجد، وما هي الحرفة التي تتقنها:

- الدبلوم: ماستر حقوق.

- الحرفة التي تتقنها: ليس لدي حرفة أتقنها.

4- الحالة المدنية:

- أعزب ☒
- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐

5- الوضعية المهنية (نوع العمل الذي كنت تمارسه إن وجد):

مسير مؤسسة.

6- الأصل الجغرافي الذي تنتمي إليه:

- ريفي ☐
- حضري ☒

7- طبيعة السكن:

- بيت تقليدي ☐
- شقة في عمارة ☐
- فيـلا ☒
- بيت قصديري ☐

8- كم كان عمرك أثناء ارتكابك للحادثة (استبدلت كلمة جريمة القتل بكلمة الحادثة، بأمر من الإدارة العامة للسجون)**:**

31 سنة.

9- ما هو مستواك التعليمي أثناء ارتكابك للحادثة:

- بدون مستوى ☐
- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☒

II - أسئلة متعلقة بأسباب ارتكاب جريمة القتل:

التحليل والتعليق على الحالة: رقم 50

الشخص المعني يبلغ من العمر 41 سنة، ارتكب جريمة القتل في سن 21 سنة، نشأ في بيئة حضرية ويعيش في شقة داخل عمارة، وهو أعزب. أثناء ارتكاب الجريمة، كان مستواه التعليمي ثانويًا، لكنه واصل تعليمه في السجن وحصل على دبلوم في قانون الأعمال، بالإضافة إلى مهارة كان يمارسها وهي الميكانيك.

تظهر خلفيته الأسرية أن والده كان متسلطًا وعنيفًا، مما أدى إلى توتر العلاقة بينهما وهروبه المتكرر من المنزل، على النقيض، كانت علاقته بوالدته وإخوته جيدة. يشير إلى أن والده كان يتبع نهجًا صارمًا، مما أثر سلبًا على تنشئته ونفسيته.

المبحوث كان في تعاطى المخدرات والكحول والأدوية بشكل يومي حتى أصبح مدمنًا، مبررًا ذلك برغبته في نسيان مشاكله العائلية والشخصية، ضف إلى ذلك تأثير رفاق السوء. الجاني كان تحت تأثير الكحول أثناء ارتكاب الجريمة، مما قد يكون أثر على قدرته على اتخاذ القرارات الصائبة، والقدوم على ارتكاب الانحرافات دون وعي تام منه.

وقعت الحادثة نتيجة شجار مع أحد أبناء الحي، وهو شخص سبق أن تشاجر معه قبل يومين. شعر الجاني بأن الضحية يستفزه ويحاول إهانته، خاصة بعد أن جاء الضحية بصديقه للاعتداء عليه. هذا الشعور بالظلم والإهانة أخذه للدفاع عن نفسه باستخدام أي وسيلة متاحة، معتقدًا أن ذلك مبرر في حالات الدفاع عن النفس.

يعترف المبحوث بأنه كان يميل إلى استخدام العنف في السابق، كما أنه يمقت أن يحس أو يشعر بأنه تحت الظلم، لكنه الآن يدرك أن العنف ليس الحل الأمثل لحل الخلافات، معبرًا عن ندمه بأن العنف هو من أدى به إلى السجن والحكم بالمؤبد.

الجاني يشعر بعدم العدالة في الحكم الصادر بحقه، ويعتقد أنه لم يحاكم بشكل منصف، مشيرًا إلى تفاوت الأحكام في قضايا مماثلة، هذا الشعور بالظلم يعكس حاجة النظام القضائي إلى تحقيقات أكثر دقة وضمان تطبيق العدالة بالتساوي حسب رأي المبحوث.

من خلال هذه المعطيات، يتضح أن التنشئة الأسرية الصعبة، وخاصة العلاقة المتوترة مع الأب، لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل شخصيته وسلوكه. فغياب الدعم العاطفي والتواصل الإيجابي داخل الأسرة قد دفعه إلى اللجوء للمخدرات والكحول كوسيلة للهروب من الواقع.

فإدمانه للمواد المخدرة والكحول أثر سلبًا على صحته النفسية والجسدية، وزاد من احتمالية تورطه في سلوكيات خطرة وعنيفة. ضف إلى ما سبق تأثير رفاق السوء ساهم أيضًا في تدهور حالته ودفعه نحو الطريق المنحرف.

على الرغم من الصعوبات التي واجهها الجاني، يظهر أنه يدرك أهمية القيم الدينية، حيث أشار إلى أنه لا يشعر بالراحة دون الصلاة منذ دخوله السجن، تجدر الإشارة أن المبحوث حسب تصريحاته كان يصلي في صغره، لا قناعة منه ولكن إذعانا لأمر والده. هذا الجانب الروحي كان مفتاحًا لإعادة التأهيل والتغيير الإيجابي في حياته، لكن داخل السجن، أما الحياة المدنية ذلك المفهوم كان غائبا عنه.

لتفادي مثل هذه الحالات، من الضروري تعزيز دور الأسرة في تقديم الدعم والتوجيه، وتوفير برامج توعية للشباب حول مخاطر الإدمان وكيفية التعامل مع الضغوطات النفسية. كما يجب تعزيز الثقة في النظام القانوني لضمان شعور الجميع بالعدالة والمساواة، مما يقلل من دوافع الانتقام والشعور بالظلم.

3-2- عرض المقابلات التدعيمية مع الأخصائيين النفسانيين

الأخصائيين النفسانيين الذين أجرينا معهم المقابلات، هم نفسهم الأخصائيين الذين أجروا المقابلات مع مرتكبوا جرائم القتل، كما تم إضافة لنا بعض المعلومات حول المبحوثين، حول أكثر الأسلحة التي استعملوها، وأنواع المخدرات التي يتناولونها، وما هي وما هي الأسباب الأخرى الخفية وراء كل جريمة قتل، لأن الأسئلة هذه تم حذفها من طرف المديرية العامة للسجون نظرا لحساسيتها على حد قولهم.

3-2-1- الأخصائي النفساني الأول

تاريخ المقابلة: **10 ماي 2023** مكان المقابلة: **مؤسسة إعادة التربية والتأهيل- القليعة**

1- الجنس: أنـثـى.

2- السن: 38 سنة.

3- المستوى والتخصص الدراسي: ليسانس في علم النفس العيادي.

4- التخصص المهني: أخصائية نفسانية رئيسية منسقة لمجلس قضاء تيبازة.

5- الخبرة المهنية: 17 سنة.

6- مكان العمل: مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالقليعة.

7- ما هي أسباب جريمة القتل في المجتمع الجزائري؟:

3-2-2- الأخصائي النفساني الثاني

تاريخ المقابلة: **4 جوان 2023** مكان المقابلة: **مؤسسة إعادة التربية والتأهيل- البليدة**

1- الجنس: أنـثـى.

2- السن: 38 سنة.

3- المستوى والتخصص الدراسي: السنة السابعة دكتوراه في علم النفس العيادي.

4- التخصص المهني: أخصائية نفسانية رئيسية.

5- الخبرة المهنية: 16 سنة.

6- مكان العمل: مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبليدة.

3-3- النتائج الجزئية حسب الفرضيات

في هذه الدراسة، تم تحليل نتائج المقابلات لتحديد العوامل المؤثرة على ظاهرة القتل في الجزائر، تم تقسيم النتائج الجزئية بناء على أربع متغيرات تابعة للفرضيات، تشمل الشجار، الانتقام، المخدرات والكحول، والاستفزاز من قِبل الضحية. تُبرز هذه الفرضيات مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية التي تساهم في حدوث جرائم القتل، مما يوفر فهما أعمق لطبيعة هذه الظاهرة وعواملها المختلفة، وقد نجد في جريمة القتل الواحدة اربع متغيرات التابعة للفرضيات مجتمعة معا، مثال استفزاز يتبعه شجار، لكن لمعرفة الدافع الحقيقي نبحث في إجابات المبحوثين ما هو الدافع الأول المؤسس لجريمة القتل، فالجاني إذا أراد أن ينتقم من الضحية قد يتشاجر معه، فيظهر أن الشجار هو سبب القتل، إلا أن الانتقام هو المحرك الأول لجريمة القتل، فالضحية مثلا قد تكون هي من أجنت على نفسها، وهذا عند دخول عنصر الاستفزاز من قِبلها، فهنا دافع القتل هو الاستفزاز، لهذا سنصنف ونستخلص الحالات حسب الدوافع والعوامل الأولى المؤسسة لجريمة القتل، فالمبحوث ربما لا يشير إليها مباشرة إلا أن الدوافع والعوامل قد نجدها ضمنيا أثناء إجابات المبحوثين، وهذا ينطبق على كل النتائج في الدراسة.

3-3-1- النتائج الجزئية للفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يؤدي الشجار العنيف بين الأفراد إلى ارتكاب جريمة القتل.

تبين لنا من خلال دراستنا للحالات المختلفة أن هناك تشابهات عديدة في كيفية تطور الشجارات العنيفة إلى جرائم قتل، فغالبية الأفراد في هذه الحالات ينتمون إلى بيئات حضرية، حيث الكثافة السكانية العالية والضغط الاجتماعي والاقتصادي يلعبان دورا كبيرا في تصاعد النزاعات، والحالات التي تؤيد الفرضية تكمن في: الحالة **3، 5، 6، 7، 10، 11، 12، 15، 18، 20، 21، 28، 29، 30، 32، 35، 36، 39، 46، 49، 50.**

في الحالة **3**، نشب الشجار بعد أن لمس الضحية كتف زوجة الجاني. الضحية، الذي هو ابن خال الجاني، لم يعتذر بل حمل طاولة وأراد ضرب الجاني أولا، في ذلك الوقت، كان الجاني يقطع اللحم كونه جزارًا، مما دفعه لضرب ابن خاله دون قصد، فأرداه قتيلًا. هذا يتماشى مع ما ذكره الأخصائي النفسي في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبرواقية، حيث أكد أن "القتل من أجل الشرف يعد من الأسباب الرئيسية لجرائم القتل في المجتمع الجزائري."

في الحالتين **5** و**20**، كانت الديون هي السبب الرئيسي للنزاعات. الحالة **5**، كان الجاني يطالب الضحية بدفع ديون مستحقة، ولكن رفض الضحية أدى إلى تصاعد التوترات وانتهى الأمر بجريمة قتل. أما في الحالة **20**، فقد تكرر نفس السيناريو حيث أدى النزاع حول الديون إلى تصاعد التوترات وصولا إلى القتل. الأخصائية النفسية بالقليعة أشارت إلى أن النزاعات المالية غالبا ما تتفاقم بسبب الضغوط الاقتصادية، مما يجعلها من المحركات الرئيسية للعنف.

بالنسبة للإرث، في الحالة **6**، نشب الشجار بين الجاني وخاله بسبب رفض الخال إعطاء أم الجاني حقها من الميراث، هذا النزاع تصاعد بسرعة، مما أدى إلى قتل الجاني لخاله. وفي الحالة **30**، تكرر نفس الموقف، حيث أدى النزاع حول تقسيم الإرث إلى جريمة قتل. الأخصائي النفسي في البويرة

أشار إلى أن "الصراعات حول الإرث يمكن أن تكون دافعا قويًا للنزاعات العنيفة، حسب خبرتي مع المسجونين".

أما السرقة، فقد كانت السبب الرئيسي في عدة حالات مثل 7، 12، 32، 36، و46. في الحالة 7، سرق الضحية الجاني، وعندما شكى الجاني به، هدده الضحية بالقتل ليدفعه إلى إلغاء الشكوى. الجاني اضطر للدفاع عن نفسه، مما أدى إلى وقوع جريمة القتل. هذا يوضح أن النزاعات حول السرقة يمكن أن تتصاعد بسرعة وتتحول إلى مواجهات مميتة. الأخصائي النفسي بالبليدة أكد أن "السرقة تعد من الأسباب الشائعة التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم القتل، خاصة في البيئات الحضرية، وهذا مما لدينا منه كأمثلة في السجون".

المناوشات الكلامية كانت أيضا سببا شائعا لتطور الشجارات إلى جرائم قتل. في الحالات 10، 15، 28، 35، و39، بدأت النزاعات كمشاحنات كلامية بسيطة، ولكنها تصاعدت بسرعة إلى مواجهات جسدية عنيفة أدت إلى جريمة القتل. هذا يتوافق مع ما ذكره الأخصائي النفسي بالبويرة، حيث أشار إلى أن "عدم التوصل إلى رأي مشترك يؤدي إلى الشجار وبعدها يتطور إلى جريمة القتل".

في الحالة 1، كان الابتزاز هو المحرك الرئيسي للنزاع، فالجاني ارتكب جريمة القتل بعد أن شعر بأنه مضطر للدفاع عن نفسه ضد الابتزاز المستمر من الضحية. الأخصائي النفسي بالقليعة أشار إلى أن "الابتزاز يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات بشكل خطير، مما يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات عنيفة".

الدفاع عن النفس كان السبب الرئيسي للنزاعات التي انتهت بجرائم القتل في الحالات 18، 49، و50. الجناة شعروا بأنهم مضطرون للدفاع عن أنفسهم ضد تهديدات حقيقية أو متصورة. الأخصائية النفسية بالبليدة أشارت إلى أن "الدفاع عن النفس يعد من الأسباب الشائعة التي تدفع الأفراد إلى استخدام العنف".

في الحالة 29، كان الشجار حول خلاف على قطعة أرض هو المحرك الرئيسي للنزاع. هذا الشجار تطور بسرعة إلى مواجهة عنيفة أدت إلى جريمة القتل. الأخصائي النفسي بالبرواقية أشار إلى أن "الخلافات حول الممتلكات والعقارات يمكن أن تكون دافعًا قويًا للنزاعات العنيفة".

تشير البيانات المستخلصة إلى أن المشاجرات العنيفة بين الأفراد تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل في 21 حالة من بين 50 حالة مدروسة، أي بنسبة **42%** من الحالات. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في تصاعد النزاعات إلى عنف قاتل، وتعزز قوة الفرضية، مما يشير إلى الحاجة لتدخلات وقائية وبرامج دعم نفسي واجتماعي للحد من هذه الظواهر. يتطلب الأمر نهجا شاملا، يشمل التعليم والتوعية حول إدارة الغضب وحل النزاعات بطرق غير عنيفة، بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البيئات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

3-3-2- النتائج الجزئية للفرضية الثانية

الفرضية الثانية: تؤدي الرغبة في الانتقام من الضحية إلى ارتكاب جريمة القتل.

إن الفرضية الثانية التي تنص على أن الرغبة في الانتقام من الضحية تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل تتجلى بوضوح من خلال تحليل مجموعة من الحالات المدروسة، والتي تدعمها أيضا المقابلات التدعيمية مع الأخصائيين النفسيين في السجون. تبيّن هذه الدراسة أن الانتقام ليس فقط دافعا شخصيًا، بل يرتبط بعوامل اجتماعية ونفسية معقدة، بما في ذلك الإهانة، الحقرة، الظلم، والشرف. ولقد أفضت التحليلات إلى وجود 10 حالات من بين 50 حالة، وهي: **1، 2، 17، 19، 22، 23، 38، 40، 45، 47**، كل هذه الحالات كان دافعها لجريمة القتل هو الانتقام، وتظهر على النحو التالي:

في الحالة رقم **1**، نجد أن الجاني قتل شخصا تعدى على قريب له، علما أن الجاني تعرض للاعتداء

والسرقة من طرف نفس الضحية، مما أثار شعوره العميق بالإهانة والظلم، ودفعه للانتقام بشدة، يعكس هذا الموقف كيف يمكن لتراكم الظلم أن يكون محفزا قويا لارتكاب جريمة القتل. الحالة رقم **2** تُظهر دافع الانتقام المرتبط بالشرف، حيث أقدم الجاني على قتل شخص تحدث بسوء عن أخته في المجالس، هنا، كانت الرغبة في الدفاع عن شرف العائلة دافعًا رئيسيًا للقتل، مما يوضح كيف يمكن لمس كرامة العائلة أن تؤدي إلى ردود فعل عنيفة وشديدة.

في الحالة رقم **17**، انتقم الجاني من جاره الذي ضرب ابنه وأدخله المستشفى، هذا الشعور بالظلم والحقرة تجاه فرد العائلة دفع الجاني للانتقام بعنف، مما يبرز دور الدفاع عن الأهل في تكوين الدوافع الانتقامية وتعزيزها. أما في الحالة رقم **18**، فقد انتقم الزوج من زوجته نتيجة لاحتقار أهلها له، فتعرضه للإهانة المستمرة أدى إلى تراكم الغضب والرغبة في الانتقام، مما دفعه لارتكاب جريمة القتل. يتجلى هنا، كيف يمكن للإساءة المتواصلة من الأقارب أن تؤدي إلى تصعيد العنف والانتقام.

الحالة رقم **23** تسلط الضوء على كيف أن نشر الإشاعات يمكن أن يكون دافعًا قويًا للانتقام، حيث قتل الجاني الضحية التي نشرت حوله إشاعات لإفساد زواجه. هنا، نشهد تأثير العوامل الاجتماعية والمجتمعية في تشكيل دوافع الانتقام. في الحالة رقم **38**، قتل الجاني شخصا تعدى على بنات عمه وعماته وزوجته المستقبلية. يعكس هذا الموقف كيف يمكن للتعدي على الأقارب والمقربين أن يؤدي إلى تصعيد الرغبة في الانتقام والدفاع عن الشرف، دون مراعاة قرابة الضحية للجاني إذا تعلق الأمر بالشرف.

الحالة رقم **40** تتعلق بتاجر مخدرات قتل شخصا انتقاما لمقتل أمه، يُظهر هذا الموقف أن الانتقام يمكن أن يكون مرتبطا بشدة بالأحداث السابقة والتجارب الصادمة، مما يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات عنيفة. الحالة رقم **45** تتناول جريمة قتل الجاني لجدته لأنها طردته من البيت، هنا، نرى كيف يمكن للتوترات العائلية الداخلية والمستمرة أن تؤدي إلى أعمال عنف انتقامية.

في الحالة رقم **47**، قتل الجاني شخصا كان قد ضربه وهدده بسلاح ناري أمام الحانة، يعكس هذا الموقف كيف يمكن للإهانة الفورية والتهديد الجسدي أن يثيرا الرغبة في الانتقام الفوري، مما يؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل.

تدعم هذه التحليلات المقابلات مع الأخصائيين النفسيين، حيث أشار الأخصائي النفسي الأول إلى أن الانتقام يكون كرد فعل لاسترجاع الحق، مثل حالة الطفلة التي قُتلت انتقاما من أبيها، وعصابات المخدرات التي تنتقم فيما بينها. أضاف الأخصائي النفسي الثاني أن الانتقام هو دافع شائع، مستشهدا بحالات قتل النساء بسبب الغيرة، والرجال الذين ينتقمون من أزواجهم أو شركائهم.

الأخصائي النفسي الثالث أشار إلى أن الانتقام يُعتبر دافعا قويا لدى النساء خاصة في حالات الخيانة، موضحا أن بعض النساء يصل بهن الانتقام إلى حدود متطرفة. أما الأخصائي النفسي الرابع، فقد أوضح أن الانتقام يلعب دورا كبيرا في سلوكيات القتل بين بائعي المخدرات، مشيرا إلى أن الشخصيات الحدية والمتقلبة المزاج تبرز بشكل خاص في هذه السياقات.

يتضح من هذا التحليل أن الرغبة في الانتقام تصل إلى **20%** من مجموع الحالات، وهذا يُشكل دافعًا قويا ومعقدا لارتكاب جرائم القتل، وتتداخل مع عوامل اجتماعية ونفسية متنوعة، تشمل هذه العوامل الإهانة، الظلم، الحقرة، الدفاع عن الشرف، والضغوط النفسية. يعكس هذا التنوع في الدوافع الانتقامية المتشابكة للجرائم، مما يتطلب فهما عميقا للعوامل المؤثرة في كل حالة على حدة.

3-3-3- النتائج الجزئية للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: يساهم استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة والكحول بشكل كبير ومباشر في زيادة احتمالية وتحفيز الأفراد على ارتكاب جرائم القتل.

تُظهر دراسة الحالات التسع، وهي الحالات **13**، **14**, **16**، **25**، **27**، **33**، **41**، **42**، و**48**، أن تعاطي المخدرات والمهلوسات والكحول كان له تأثير حاسم في ارتكاب جرائم القتل. في الحالة **13**،

كان الجاني تحت تأثير الكحول وذو سوابق عدلية، ووقعت الجريمة عندما قام الجاني، دون وعي منه، بضرب الضحية وقتله بعد أن كان الأخير يتطاول على أصحاب الحي، تأثير الكحول جعله يفقد السيطرة على تصرفاته ويدفعه لارتكاب الجريمة.

الحالة **14** تكشف عن الجاني الذي كان تحت تأثير المخدرات والمهلوسات، مما جعله يغيب عن الوعي، هذا الغياب عن الوعي دفعه لقتل ابن خاله دون أن يدرك حجم الجُرم الذي ارتكبه بسبب تأثير تلك المواد. في الحالة **16**، كان الجاني يتعاطى المخدرات بانتظام لنسيان مشاكله، ويوم الجريمة، كان في حالة غضب شديد وتحت تأثير المخدرات، مما دفعه لارتكاب جريمة قتل جاره، هذه الحالة تؤكد أن المخدرات والمهلوسات يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تأجيج العنف.

الحالة **25** تُظهر كيف أن تأثير الكحول والمخدرات دفع الجاني لارتكاب جريمة قتل أثناء جلسة سمر، ورغم أن الجاني لم يكن معتادًا على العنف، إلا أن تأثير هذه المواد جعله يتصرف بشكل عنيف وغير متوقع. أما في الحالة **27**، فقد دخل في غيبوبة واعية (غائب العقل حاضر الجثة) كانت المخدرات والمهلوسات أقوى من الوازع الديني والأخلاقي للجاني، بالرغم من أنه حافظ لكتاب الله ومن عائلة محافظة، إلا أن تأثير هذه المواد دفعه لارتكاب جريمة قتل جاره دون وعي منه. في الحالة **33**، كان الجاني أيضًا تحت تأثير المخدرات والمهلوسات خلال الجريمة، تأثير هذه المواد جعله يتصرف بعنف، مما أدى إلى قتل الضحية.

الحالة **41** تُبرز كيف أن تعاطي المخدرات يمكن أن يدفع الفرد لارتكاب جرائم عنيفة، الجاني كان يطالب الضحية بثمن المخدرات وكان تحت تأثيرها، مما دفعه لقتل الضحية دون وعي منه. الحالة **42** تظهر الجاني كتاجر مخدرات أطلق النار على منافسه وهو تحت تأثير المخدرات، الجاني كان من أشد المدمنين، وتأثير المخدرات دفعه لاستخدام العنف المميت لحل نزاعاته. وأخيرًا، في الحالة **48**، تعاطي المخدرات والكحول أدى إلى مواجهة عنيفة بين الجاني والضحية، مما أسفر عن جريمة

قتل.

بناءً على هذه الحالات، يمكن الاستنتاج أن تعاطي المخدرات والكحول يزيد بشكل كبير ومباشر من احتمالية ارتكاب جرائم القتل، حيث تصل نسبة الحالات إلى **18%** من العينة الكلية. تأثير هذه المواد يجعل الأفراد يتصرفون بعنف وعدوانية، ويفقدون القدرة على التحكم في تصرفاتهم، مما يؤدي إلى وقوع جرائم القتل تحت تأثيرها. هذا يؤكد الفرضية الثالثة بأن المخدرات والكحول تساهم بشكل كبير ومباشر في زيادة احتمالية ارتكاب جريمة القتل، ويظهر بوضوح مدى التأثير السلبي لهذه المواد على سلوك الأفراد في المجتمع.

3-3-4- النتائج الجزئية للفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: يؤدي استفزاز الضحية للجاني إلى دفعه لارتكاب جريمة القتل.

تشير الفرضية الرابعة إلى أن استفزاز الضحية للجاني يمكن أن يكون دافعا قويا لارتكاب جريمة القتل، وقد تم توضيح ذلك من خلال دراسة الحالات المختلفة المتضمنة في هذا البحث، وهي الحالات التالية: **4، 8، 24، 26، 31، 37.**

في الحالة **4**، تعرض الجاني لاستفزاز مستمر من قبل الضحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، حيث قام الضحية بنشر تعليقات مسيئة ومتطاولة. أدى هذا الاستفزاز إلى شعور الجاني بالإهانة والغضب، مما دفعه إلى مواجهة الضحية وقتله. يعكس هذا المثال كيف يمكن للاستفزاز عبر الإنترنت أن يؤدي إلى تصعيد المواقف إلى حد ارتكاب جرائم خطيرة.

في الحالة **8**، كان الدافع وراء الجريمة ديون مستحقة على الضحية للجاني، استفز الضحية الجاني بالكلمات الجارحة والمتكررة حول هذا الموضوع، مما أدى إلى تصاعد الغضب لدى الجاني ودفعه لارتكاب جريمة القتل، هذه الحالة تبرز كيف يمكن للاستفزازات المتعلقة بالمسائل المالية أن تؤدي إلى تصرفات عنيفة.

الحالة **24** تُظهر كيف أن الاستفزاز في مكان العمل يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، في هذه الحالة، تعرض الجاني لاستفزاز بالكلام البذيء من قبل الضحية، ورغم أن الجاني لم يكن معتادًا على الشجار، إلا أن شدة الاستفزاز جعلته يفقد السيطرة على أعصابه ويرتكب جريمة القتل. هذا النموذج يتكرر في الحالة **26**، حيث كان الاستفزاز هو العامل الأساسي الذي دفع الجاني لارتكاب جريمة القتل.

في الحالة **31**، تعرض الجاني لشتم وسب متواصلين من الضحية لمدة شهرين كاملين، كان الجاني يحاول الصبر والتغاضي عن الاستفزازات المتكررة، لكن في نهاية المطاف بلغ الاستفزاز درجة لا تطاق، مما جعله يفقد أعصابه ويقتل الضحية، هذه الحالة تبرز كيف يمكن للاستفزازات المستمرة أن تؤدي إلى نتائج مدمرة حتى بالنسبة للأفراد الذين يحاولون تجنب العنف.

أما في الحالة **37**، فقد حاول الجاني التعامل بصبر مع استفزازات الضحية حتى جاء يوم تصاعد فيه الاستفزاز إلى أمام بيت الجاني، حيث قام الضحية بتصرفات غير أخلاقية ومهينة، هذا الاستفزاز العلني والمتكرر أدى إلى غضب الجاني وفقدانه السيطرة على نفسه، مما دفعه لقتل الضحية.

من خلال تحليل هذه الحالات، يتضح أن الاستفزاز المستمر والمتكرر من قبل الضحية يلعب دورا حاسما في دفع الجناة لارتكاب جرائم القتل، حيث وصلت نسبة الحالات إلى **12%** من العدد الاجمالي. إن الإحساس بالظلم والإهانة الناتج عن الاستفزاز يمكن أن يؤدي إلى تصرفات عنيفة حتى من قبل الأفراد الذين لا يميلون عادة إلى العنف. تؤكد هذه الحالات أن الاستفزاز يمكن أن يكون له تأثير نفسي عميق على الأفراد، مما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات مدمرة كرد فعل على تلك الاستفزازات. وبالتالي، يمكن القول إن الفرضية الرابعة، التي تشير إلى أن استفزاز الضحية للجاني يؤدي إلى دفعه لارتكاب جريمة القتل، مدعومة بقوة من خلال الأدلة المستخلصة من هذه الحالات.

3-3-5- النتائج الجزئية خارج دائرة الفرضيات

تعد العينة المكونة من خمسين فردًا جديرة بالبحث والدراسة والاستنتاج، نظرًا للتنوع الكبير الذي تتضمنه. هذه العينة المتنوعة لا تمثل فقط انعكاسًا دقيقًا للمجتمع المدروس، بل توفر أيضا قاعدة غنية بالبيانات التي تمكننا من استخلاص نتائج قيمة، تتجاوز دائرة الفرضيات الأساسية. من خلال تحليل هذه العينة، تمكنا من الكشف عن نماذج سلوكية وأنماط اجتماعية غير متوقعة، مما أضاف عمقًا وثراءً لفهمنا للظواهر قيد الدراسة، وقد تكون هذه الأنماط والنتائج كدراسات استشرافية مستقبلا في مجال البحث الأكاديمي.

لقد أسفرت نتائج جزئية خارج دائرة الفرضيات الأربع إلى ما نسبته **8%** من مجموع العينة الاجمالي، التي ترتكز خارج المتغيرات التالية: الشجار، الانتقام، المخدرات والكحول، واستفزاز الضحية للجاني، حيث برزت متغيرات جديدة ودوافع أخرى لارتكاب جرائم القتل، على غرار الدوافع الأربع السالفة الذكر، وهي القتل **بدافع التنمر**، والقتل **بدافع الاضطرابات النفسية**، و**القتل العاطفي**، و**القتل بدافع الوصم**، وهذا في الحالات **9**، **34**، **43**، **44**، على التوالي.

إن قوة هذه العينة تكمن في قدرتها على تقديم رؤى شاملة ومفصلة، مما يجعلها أداة بحثية قيمة تعزز من موثوقية وعمق الاستنتاجات المستخلصة.

وما يؤكد صحة النظرية التي اعتمدنا عليها كتناول سوسيولوجي هو أن الحالات المدروسة تظهر بوضوح كيف يمكن أن تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية لتحفيز **الانتقال إلى الفعل**، وبناءً على هذا، قمنا بإسقاط النظرية على أربع حالات، كل حالة تمثل فرضية من الفرضيات الأربع: الشجار، الانتقام، المخدرات والكحول، الاستفزاز، والحالات هم: **3**، **16**، **19**، **24** على التوالي.

4- الاستنتاج العام للدراسة

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العوامل والدوافع التي تؤدي إلى جرائم القتل في المناطق الحضرية داخل المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين والمقابلات التي أُجريت معهم، حيث نسعى إلى تقديم فهم عميق للسياقات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تساهم في تصاعد النزاعات إلى مستوى العنف المميت. كما أن نتائج هذه الدراسة تتوافق في العديد من الجوانب مع الدراسات السابقة، وتختلف في جوانب أخرى.

من خلال تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين، قمنا بتقسيم الفئات العمرية إلى خمسة فئات، وهذا من أجل إبراز الفئة العمرية الأكثر تورطًا في جرائم القتل، وكانت على النحو التالي: الفئة (0-18 سنة) نجد 1 قاتل، الفئة (19 سنة - 25 سنة) نجد 17 قاتل، الفئة (26 سنة – 35 سنة) هناك 22 قاتل، الفئة العمرية (36 سنة – 45 سنة) هناك 4 قتلة، وأخيرا الفئة العمرية (46 سنة- 55 سنة) هناك 5 قتلة، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه الأستاذ الدكتور الطاهر سواكري في تحليله للفئة العمرية الأكثر إقداما على جريمة القتل هي (18- 30 سنة) [1]، فإذا ما أدمجنا الفئات الثلاث الأولى معًا التي استنتجناها من التحليل فإن الفئة التي ذكرها الأستاذ الدكتور تدخل في الفئة (18- 35 سنة)، وهذا فعليا هي الأكثر تورطا في جرائم القتل، هذه المرحلة العمرية تعكس فترة من الحياة، مليئة بالضغوط والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والصعوبات المالية والتوترات الشخصية، مما يجعل الأفراد في هذه الفئة العمرية أكثر عرضة للتورط في أعمال العنف.

أما المستوى التعليمي للجناة يكشف أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض هم الأكثر تورطًا في جرائم القتل، فنجد أن 10% فقط من الجناة لديهم مستوى جامعي، بينما 22% لديهم مستوى ثانوي، و40% لديهم مستوى متوسط، و24% لديهم مستوى ابتدائي، وأخيراً 4% ليس لديهم أي

[1] سواكري الطاهر، معتوق جمال، محمودي رقية، وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 68.

مستوى تعليمي، هذا التوزيع يعكس تأثير نقص التعليم على السلوك الإجرامي، حيث أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأدنى يواجهون تحديات أكبر في الحصول على فرص عمل مستقرة، مما يزيد من احتمالية تعرضهم للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى العنف.

تبين لنا أن البطالة تمثل عاملا حاسما في تصاعد التوترات والنزاعات التي تؤدي إلى جرائم القتل، من بين الجناة الذين شملتهم الدراسة، نجد أن 50% صرّحوا مباشرة بأنهم عاطلون عن العمل، بينما 50% الأخرى يعملون في وظائف كالبناء والعمل في السوق والدهان والتجارة غير الرسمية، فنلاحظ أن معظمهم لا يملكون وظائف دائمة أو مسجلة رسميا، وكاستثناء لم نجد من المبحوثين موظف تابع للدولة إلا مبحوث واحد صرح بأنه يعمل في مؤسسة عقارية تابعة للدولة **(OPGI)**، مما يجعل وضعهم الاقتصادي هشًا ويزيد من الضغوطات التي يواجهونها يوميا. هذا الوضع يعكس نتائج دراسة "سارة سكوت" [1]، التي أظهرت أن البطالة والفقر هما من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى العنف وجرائم القتل.

أما فيما يخص العلاقات بين الجاني والضحية، يتضح أن هذه العلاقات تلعب دورا حاسما في تصاعد النزاعات إلى مستوى العنف المميت، فالتفاوت الكبير في نوعية العلاقات يعكس الطبيعة المعقدة والمتشابكة للأسباب المؤدية إلى جرائم القتل.

تشير البيانات إلى أن 46% من الجرائم ارتكبت بين الجيران، هذا يعكس الاحتكاك اليومي والتوترات المستمرة التي تنشأ من التعايش القريب، فالجيران غالبا ما يكونون على دراية بأسرار وأحوال بعضهم البعض، مما يزيد من فرص الاستفزاز والنزاعات، فمثلا، في حالة الجاني رقم 1، كان يعرف الضحية

[1] Sara Skott, ***Changing Types of Homicide in Scotland and their Relationship to Types of Wider Violence***, thesis has been submitted in fulfilment of the requirements for a postgraduate degree (PhD), School of Law, University of Edinburgh, Scotland, UK, 2018.

بشكل سطحي، لكنه استشعر الإهانة والاستفزاز نتيجة ضرب أحد أقاربه، مما دفعه إلى ارتكاب الجريمة بدافع الانتقام والدفاع عن النفس.

علاقات القرابة، التي تشكل 14% من الحالات المدروسة، تظهر أن النزاعات الأسرية يمكن أن تكون من أشد أنواع النزاعات نظرا للروابط العاطفية المعقدة والتوقعات المتبادلة بين أفراد العائلة، فمثلا، أحد الجُناة ارتكب جريمته ضد قريبه بعد نزاع طويل الأمد حول مسائل عائلية وميراث، مما دفعه إلى نقطة الانفجار، هذا يتوافق مع ما أشارت إليه ضمن الدراسات السابقة، دراسة "لوسيان مارتينس بورجس" [1]، حول جرائم القتل في إطار العلاقات الحميمية، حيث أن العوامل الأسرية تلعب دورا كبيرا في دفع الأفراد نحو العنف، نتيجة للعلاقات الشخصية المعقدة والتوترات المتراكمة.

الصداقة كانت حاضرة في 4% من الحالات، وهي علاقة قد تكون مليئة بالتوقعات والضغوطات الاجتماعية، عندما تتحول الصداقة إلى عداء، قد تتفاقم النزاعات الشخصية بشكل كبير، مما يؤدي في النهاية إلى العنف، هذه النسبة تعكس أن الصداقة في بعض الأحيان يمكن أن تتحول إلى مصدر للخلافات العميقة التي تؤدي إلى جرائم القتل.

العلاقات التي تتضمن معرفة سابقة ولكن بدون علاقة مباشرة، والتي تشكل 8% من الحالات، تشير إلى أن الجناة والضحايا كان لديهم تواصل محدود ولكنه مستمر، مما يسمح بوجود تراكمات من التوترات الصغيرة التي قد تنفجر في أي لحظة.

أما العلاقات بين الغرباء، التي بلغت نسبتها 20%، فتعكس الجرائم التي قد تكون دافعها الرئيسي هو الصدفة، مثل الحالة رقم 44 الذي قتل الضحية بسبب الاضطرابات النفسية التي يعاني منها

[1] Lucienne Martins Broges, ***L'Homicide Commis Dans Une Relation D'intimité : Comparaisons Selon Le Sexe Des Agresseurs***, Thèse Doctorat En Psychologie, Université Du Québec à Trois-Rivières, Québec 2006

الجاني، لكن حتى في هذه الحالة وغيرها، يمكن أن تكون هناك دوافع نفسية أو اقتصادية معقدة، هذه النسبة تؤكد أن الجرائم لا تقتصر فقط على العلاقات المباشرة، بل يمكن أن تحدث بين أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض على الإطلاق.

أما فيما يخص العلاقات التي تجمع الجاني والضحية في مكان عمل واحد تمثل 8% من الحالات، حيث النزاعات في بيئة العمل يمكن أن تتصاعد بسرعة خاصة إذا كانت هناك ضغوطات إضافية مثل التنافس أو التمييز، مما يؤدي إلى حدوث العنف. هذا يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة وبالضبط دراسة "سارة سكوت" التي أظهرت أن النزاعات في بيئات العمل يمكن أن تكون محفزا للعنف المميت.

من خلال تحليل البيانات المجمعة من الحالات المدروسة، يتبين أن تعاطي المخدرات والمهلوسات والكحول يظهر كعامل مشترك في العديد من الجرائم. تشير المعطيات إلى أن 52% من الجناة كانوا مستهلكين لهذه المواد، في حين أن 48% لم يكونوا تحت تأثيرها عند ارتكابهم للجرائم. هذا التوزيع يشير إلى أن المواد المخدرة تلعب دورا مهما في تحفيز السلوك العنيف وزيادة احتمالية ارتكاب جرائم القتل.

الأفراد الذين يتعاطون المخدرات أو المهلوسات أو الكحول يصبحون أكثر عرضة لفقدان السيطرة على تصرفاتهم والانخراط في سلوكيات عنيفة. تأثير هذه المواد يفاقم من حدة الغضب والاستفزازات، مما يزيد من احتمالية تصاعد النزاعات إلى مستوى العنف المميت. من خلال المقابلات، تبين أن الجناة الذين كانوا تحت تأثير المخدرات أو الكحول أثناء ارتكابهم للجرائم غالبا ما يعبرون عن فقدانهم للسيطرة على تصرفاتهم وعدم قدرتهم على تذكر التفاصيل الدقيقة للأحداث. هذا الأمر يؤكد دور هذه المواد في تحفيز العنف وزيادة خطورته.

على سبيل المثال، في إحدى الحالات، ذكر أحد الجُناة أنه كان تحت تأثير الكحول عندما ارتكب

الجريمة، وأشار إلى أنه فقد السيطرة على نفسه بشكل كامل ولم يدرك ما كان يفعله حتى انتهى الأمر بجريمة قتل. هذه الشهادة تتماشى مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة حول تأثير المواد المخدرة على السلوك البشري بشكل مباشر، حيث تؤدي إلى تغيير الحالة العقلية وتقليل القدرة على التحكم في العواطف والتصرفات.

البيانات تشير أيضا إلى أن الجناة الذين لم يكونوا تحت تأثير المخدرات أو الكحول عند ارتكابهم للجرائم يشكلون نسبة كبيرة، مما يعني أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا مهما في تحفيز السلوك العنيف. ومع ذلك، تبقى نسبة كبيرة من الجرائم مرتبطة بتعاطي هذه المواد، مما يجعلها عاملا حاسما في فهم دوافع الجريمة.

هذا التحليل يظهر بوضوح أن تعاطي المخدرات والمهلوسات والكحول يزيد من خطورة السلوك العنيف ويزيد من احتمالية ارتكاب جرائم القتل. تتوافق هذه النتائج مع الدراسة السابقة لـ "**أنور خلف العبيسات**" التي أكدت على تأثير الضغوط الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية والنفسية، بما في ذلك تعاطي المخدرات، في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي.

تين لنا كذلك من خلال المقابلات مع المبحوثين أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تشكيل سلوك الأفراد ودوافعهم لارتكاب جرائم القتل، من بين المبحوثين، نجد أن 22% منهم عانوا من مشاكل عائلية متنوعة مثل العنف الأسري، الأمراض العقلية لأحد الوالدين، والأب يعنف الأم، مثل حالة مدرب الفنون القتالية (الحالة رقم 11)، أو التفكك الأسري، مما أثر بشكل كبير على صحتهم النفسية وتكوين شخصياتهم، في المقابل، هناك 78% من المبحوثين قالوا إنهم نشؤوا في أسر متماسكة ووصفوا أُسرهم بأنها مثقفة، محافظة، طيبة، أو قوية الرابطة، وهذا كان من المفروض أن يكون له تأثير إيجابي على شخصياتهم وسلوكياتهم.

فالتنشئة الأسرية المستقرة تساهم بشكل كبير في تشكيل شخصية الفرد بطرق إيجابية، حيث تعزز من القيم الأخلاقية والدينية وتقلل من احتمالية الانخراط في السلوكيات العنيفة، لكن كيف هذا التناقض؟ فلو سلمنا جدلا أن التنشئة الأسرية المستقرة تعزز القيم والأخلاق في أفرادها ويظهر عليهم سلوك إيجابي لمَا أقدم أفراد هذه الأسر على ارتكاب جريمة القتل. ولكن الإجابة على هذا التناقض بكل بساطة تكمن فيما يلي: على الرغم من أن 78% من المبحوثين في الدراسة نشؤوا في أسر متماسكة ومستقرة، و22% منهم أقروا بوجود مشاكل أسرية، فإن النتائج تشير إلى أن التنشئة الأسرية المستقرة وحدها ليست كافية لضمان تشكيل شخصية الفرد بطرق إيجابية وحمايته من السلوكيات العنيفة، لهذا قد يكون للعوامل الاجتماعية الأخرى، مثل البيئة المحيطة، الضغوط النفسية، والتجارب الحياتية المختلفة، وجماعة الرفاق دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد ودفعهم نحو ارتكاب جرائم القتل. لذا يمكننا استنتاج أن التنشئة الأسرية هي جزء من منظومة معقدة من العوامل التي تؤثر على السلوك الإجرامي.

كما تشير الدراسة أيضا إلى أن 36% من الجناة لديهم سوابق عدلية، مما يشير إلى أن بعض الأفراد لديهم تاريخ من الانخراط في سلوكيات إجرامية، في المقابل، 64% من الجناة ليس لديهم أي سوابق عدلية، مما يعني أن العديد من الجرائم يمكن أن تكون ناتجة عن انفجار مفاجئ للعنف تحت ضغوط معينة بدلاً من نمط سلوكي إجرامي مستمر، هذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة لـ "**لوسيان مارتينس بورجس** " حيث ذكرت بأن 70٪ كان لديهم سجلات جنائية سابقة، مما قد يشير إلى تاريخ من السلوكيات المنحرفة أو العنيفة، بينما الآخرين قد يرتكبون جرائم القتل كنتيجة لضغوط مفاجئة أو انفجارات غضب.

وتوضح البيانات المستمدة من المقابلات مع الجناة أهمية الوازع الديني في ضبط السلوك العنيف والتحكم فيه، حيث يتضح أن نسبة 54% من الجناة الذين شاركوا في الدراسة أقروا بوجود وازع ديني

قوي في حياتهم، ففي حالة رقم 32 أقر أنه عوض التوجه إلى عالم المخدرات كنت أواجه مشاكلي بالصلاة والدعاء، ومع ذلك، فإن الاستفزاز والغضب أفقداهم القدرة على التحكم في أنفسهم، مما أدى إلى ارتكابهم جرائم القتل، في المقابل، 46% من الجناة أفادوا بأنهم لم يكن لديهم وازع ديني قوي، مما قد يكون ساهم في تقليل قدرتهم على ضبط النفس في المواقف العصيبة.

تشير هذه النتائج إلى أن الوازع الديني يمكن أن يكون عاملا مؤثرا في ضبط السلوك العنيف، ولكنه ليس بالضرورة كافيا لمنع ارتكاب الجرائم في حالات الاستفزاز والغضب الشديدين، هذه النتيجة تتماشى مع الدراسة السابقة لـ "**نوار الطيب**"، التي أبرزت دور العوامل الدينية والثقافية في تشكيل سلوك الأفراد ودفعهم نحو العنف، من ناحية أخرى، أظهرت المقابلات أن بعض الجناة بدأوا في إعادة تقييم أهمية الدين والصلاة بعد دخولهم السجن، مما يعكس دور الوازع الديني في إعادة تأهيلهم.

من خلال تحليل حالات الجناة، يظهر أن هناك علاقة متداخلة بين الوازع الديني والسلوك العنيف، فالجناة الذين أفادوا بوجود وازع ديني قوي في حياتهم كانوا أقل عرضة للانخراط في سلوكيات عنيفة، إلا في حالات الاستفزاز والغضب الشديدين، مما يشير إلى أن الوازع الديني يمكن أن يعمل كحاجز ضد العنف، لكنه قد يتراجع أمام الضغوط النفسية والاجتماعية الكبيرة. على سبيل المثال، في إحدى الحالات (الحالة 43)، أكد الجاني على أهمية الصلاة في حياته، لكنه أقر بأن الغضب الشديد والاستفزازات المتكررة من الضحية أدت إلى فقدانه السيطرة على نفسه وارتكابه لجريمة القتل دفاعا عن نفسه.

من ناحية أخرى، الجناة الذين لم يكن لديهم وازع ديني قوي كانوا أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات عنيفة دون رادع أخلاقي قوي، لهذا فإن ضعف الوازع الديني يمكن أن يسهم في زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم العنيفة.

أما فيما يخص الشعور بالندم بعد ارتكاب الجريمة هو مؤشر مهم على الوعي بالخطأ، حيث عبّر

ما هو بنسبة 78% من الجناة عن شعورهم بالندم، بينما 16% لم يشعروا بالندم و6% لم يصرحوا بمشاعرهم، هذا يشير إلى أن الندم هو رد فعل شائع بعد ارتكاب جرائم القتل، وقد يكون مرتبطا بالاستفاقة من الغضب أو تأثير المخدرات أو غيرها بعد ارتكاب الجريمة، تتوافق هذه النتائج مع الفرضية الأساسية للدراسة السابقة لـ " **علوان فريدة** " التي أشارت إلى أن الأفراد قد يشعرون بالندم بعد ارتكاب الجرائم كنتيجة لفهمهم لتبعات أفعالهم وتأثير الضغوط الاجتماعية.

تبين لنا أيضا من خلال البيانات المستخلصة من المقابلات أن رفقاء السوء يلعبون دورا محوريا في دفع الأفراد نحو السلوكيات العنيفة والإجرامية، من بين الحالات التي تمت دراستها، نجد الحالة رقم 12 حيث يقول:" رفقاء السوء هم من حرضوني على السرقة التي أدت بي إلى القتل، طلب مني أصدقائي أن أسطو على منزل الضحية بحكم أنني دخلت منزله وأعرف أوقات تواجده وغيابه، لكننا تفاجأنا به نائما بحكم أنه كان مريض ولم يغادر المنزل " فهذا المبحوث صرح بأن رفقاء السوء كانوا العامل الأساسي الذي دفعه نحو تعاطي المخدرات والانخراط في أعمال إجرامية، مما أدى في النهاية إلى ارتكابه لجريمة القتل. هذا الجاني ذكر أن تأثير أصدقائه السلبيين كان قوياً لدرجة أنه شعر بأنه مضطر للانضمام إلى سلوكياتهم من أجل القبول الاجتماعي والانتماء، فبداية دفعوه إلى سرقة البيت الذي كان قد عمل فيه لصاحبه بعض الأعمال في البناء، واعترف الجاني أن صاحب المنزل رجل طيب، إلا أن لحظة السرقة تفطن صاحب المنزل مما اضطر الجاني لقتله حتى لا ينكشف أمره، فأساس هذه الجريمة هم رفقاء السوء، ضف إلى ذلك الحالة رقم 50 حيث صرح أن رفقاء السوء هم من دفعوني إلى عالم المخدرات والمهلوسات والكحول، بالمقابل تُظهر البيانات أيضاً أن وجود رفقاء الخير والصحبة الصالحة يمكن أن يلعب دورا وقائيا مهما، فأحد الجناة أشار إلى أنه على الرغم من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعاني منها، لم ينجر إلى تعاطي المخدرات أو الانخراط في سلوكيات إجرامية بسبب تأثير أصدقائه الجيدين، الذين كانوا يدعمونه ويوجهونه نحو السلوكيات

الإيجابية، هذا الجاني اعتبر أن وجود أصدقاء صالحين ساعده في الحفاظ على مسار حياته بعيدا عن الإجرام، مؤكدا على قوة التأثير الاجتماعي في تشكيل سلوك الأفراد.

هذه النتائج تتماشى مع الأدبيات الأكاديمية التي تؤكد على أهمية البيئة الاجتماعية وجماعة الرفاق، في تشكيل السلوك الفردي، فعندما يكون الأفراد محاطين بأصدقاء يدعمون السلوكيات الإيجابية، يكونون أقل عرضة للانخراط في أعمال العنف والإجرام، على النقيض من ذلك، البيئة الاجتماعية السلبية ورفقاء السوء تزيد من احتمالية الانحراف والسقوط في الجريمة، لذلك، يمكن القول أن تأثير رفقاء السوء يعد عاملاً حاسماً في دفع الأفراد نحو السلوكيات العنيفة.

أما فيما يتعلق برضا الجناة عن الأحكام الصادرة ضدهم، نجد أن نسبة 78% منهم غير راضين عن الأحكام، يشير هذا إلى أن الجناة غالبا ما يشعرون بأن العقوبات غير عادلة أو مفرطة، ومن بين هؤلاء، هناك من يعتقد أن جرمهم كان دفاعا عن النفس، ويستندون في ذلك إلى أن الدين الإسلامي يمنح الحق في الدفاع عن النفس، وبالتالي يرون أن الأحكام الصادرة ضدهم جائرة ولا تتماشى مع الشريعة الإسلامية التي لا تعاقب القاتل بالسجن أو الإعدام في حالات الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الشرف أو المال، في المقابل، يعبر 22% فقط عن رضا نسبي عن الأحكام، مما قد يعكس تفاوتا في إدراك العدالة الجنائية، هؤلاء الذين يشعرون بالرضا النسبي يدركون أن جرائمهم خطيرة وأنهم كانوا المتسببين الفعليين في الجريمة، ولذلك يقبلون بالعقوبات المفروضة عليهم، هذا يتماشى مع نتائج الدراسة السابقة لـ "**سارة سكوت**" التي أكدت أن فهم العوامل التي تؤدي إلى الجرائم يمكن أن يساعد في تحسين نظام العدالة الجنائية وجعل العقوبات أكثر عدالة وفعالية.

كما تبين لنا أيضا أن السلاح الأبيض، وبالأخص السكين، الأداة الأكثر شيوعا المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل، وفقا للتحليل الذي تم إجراؤه ضمن المقابلات، ويظهر ذلك جليا من خلال الحالات المدروسة، حيث تم استخدام السكين في حالات عديدة، منها الحالة رقم 1، رقم 3، رقم 5،

رقم 7، رقم 8، رقم 13، رقم 22، رقم 23، رقم 33، وهذا ما تم تأكيده في المقابلات التي أُجريت مع الأخصائيين النفسانيين، حيث أجمعوا على أن السكين هي الأداة الأولى التي يلجأ إليها الجاني في ارتكاب جريمة القتل، وهذا الاستخدام الواسع للسكين راجع إلى توافرها وسهولة استخدامها، بالإضافة إلى الفعالية الكبيرة التي تحققها في تنفيذ الجريمة.

كما تبين أن الانتقام يمثل دافعا رئيسيا للعديد من جرائم القتل، حيث نجد أن العديد من الجناة ارتكبوا جرائمهم بدافع الانتقام من الضحايا لأسباب تتعلق بالإهانة أو الظلم أو الخيانة، على سبيل المثال، في الحالة رقم 1، ارتكب الجاني جريمته بدافع الانتقام بعد أن شعر بالإهانة من الضحية، وهو ما يتكرر في عدة حالات أخرى حيث يعتبر الانتقام من الدوافع القوية وراء العنف المميت.

الشجار والعنف الناتج عنه يمثلان أيضا دافعا شائعا للقتل، كما هو الحال في الحالة رقم 3، أدى الشجار العنيف بين الأفراد إلى تصاعد التوترات وارتكاب جريمة القتل، عدم القدرة على إدارة الغضب والتحكم في النفس أثناء النزاعات يؤدي في كثير من الأحيان إلى العنف القاتل.

وأيضا الاستفزاز المستمر من الضحية للجاني يمكن أن يكون دافعا قويا للقتل، كما هو الحال في الحالات رقم 4 ورقم 31، أدى الاستفزاز المتواصل إلى تصاعد الغضب وفقدان السيطرة، مما دفع الجناة إلى ارتكاب جرائم القتل.

الابتزاز يعتبر من المحفزات الخطيرة التي تدفع الأفراد نحو القتل، حيث نجد في بعض الحالات أن الجناة لجؤوا إلى القتل للدفاع عن أنفسهم من الابتزاز المستمر من الضحية كالحالة رقم 11.

كما أن الديون والمشاكل المالية تعد من الدوافع المهمة وراء جرائم القتل، في العديد من الحالات مثل الحالة رقم 5 والحالة رقم 20، تحولت النزاعات المالية إلى شجارات عنيفة انتهت بجرائم قتل، فالشعور بالإهانة والظلم والحقرة تعد من العوامل النفسية المهمة التي تدفع الأفراد نحو القتل، حيث يتضح أن الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن هذه المشاعر يمكن أن تؤدي إلى تصرفات عنيفة.

كذلك السرقة يمكن أن تتصاعد إلى مستوى جريمة القتل كما هو الحال في الحالة رقم 12، حيث تحولت محاولة سرقة إلى قتل، نتيجة للمواجهة بين الجاني والضحية، إطلاق الشائعات يعتبر دافعًا آخر للقتل، كما يتضح في الحالة رقم 22، حيث أدت الشائعات إلى تصاعد التوترات والانتقام.

التنمر والاضطرابات النفسية تعتبر من العوامل الدافعة للقتل، وهذا ظهر في الحالة رقم 9، حيث أدى التنمر إلى قتل الضحية، بينما في الحالة رقم 34، كانت الاضطرابات النفسية هي الدافع وراء الجريمة.

أيضا تبين لنا في الحالات وجود القتل العاطفي بدافع الغيرة أو الخيانة، يظهر في حالات مثل الحالة 43، حيث أدت العواطف القوية إلى تصاعد العنف، ضف إلى ذلك دافع آخر برز من خلال التحليل للمقابلات، وهو القتل بدافع الوصم واليأس، كما هو الحال في الحالة رقم 44، حيث أدى الشعور باليأس والوصم إلى ارتكاب جريمة القتل.

السب والشتم يمكن أن يؤديان إلى إشعال فتيل الشجار، مما يتحول أحيانًا إلى جريمة قتل كما هو الحال في الحالات 31 و49 و20.

الخلافات العائلية تعد من الدوافع الشائعة للقتل، حيث تؤدي النزاعات حول القضايا الأسرية مثل الملكية والإرث والشرف إلى تصاعد العنف داخل العائلة، مثل الحالات رقم 19 ورقم 30 ورقم 45، أدت الخلافات العائلية إلى جرائم القتل.

هذه الدراسة تؤكد أن جرائم القتل ناتجة عن تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل والدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي تدخلات شاملة لمعالجة هذه الظواهر من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد المعرضين لمثل هذه الضغوط.

خاتمة

لقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على العوامل والدوافع المؤدية إلى جرائم القتل في المجتمع الجزائري، مع تركيز خاص على المناطق الحضرية، من خلال تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين والمقابلات التي أُجريت معهم، حاولنا تقديم رؤية شاملة ومعمقة للسياقات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تساهم في تصاعد النزاعات إلى مستوى العنف المميت.

أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية (18–35 سنة) هي الأكثر تورطا في جرائم القتل، مما يشير إلى عنفوانية الشباب في هذه المرحلة من الحياة مليئة بالضغوط والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة والصعوبات المالية والتوترات الشخصية، كما أن المستوى التعليمي يلعب دورا حاسما، حيث أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأدنى يواجهون تحديات أكبر في الحصول على فرص عمل مستقرة، مما يزيد من احتمالية تعرضهم للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى العنف. كما أن البطالة تمثل عاملا حاسما في تصاعد التوترات والنزاعات المؤدية إلى جرائم القتل، حيث أن نصف الجناة كانوا عاطلين عن العمل، والنصف الآخر يعمل في وظائف غير مستقرة، هذا الوضع الاقتصادي الهش يزيد من الضغوط التي يواجهونها يوميا.

وبينا أن العلاقة بين الجاني والضحية تلعب دورا كبيرا في تصاعد النزاعات إلى مستوى العنف المميت من خلال الاستفزاز وإثارة مشاعر الجاني، فقد أظهرت الدراسة أن 46% من الجرائم ارتكبت بين الجيران، و14% بين أفراد العائلة، مما يعكس الاحتكاك اليومي والتوترات المستمرة التي تنشأ من التعايش القريب والعلاقات الأسرية المعقدة.

تعاطي المخدرات والمهلوسات والكحول ظهر كعامل مشترك في العديد من الجرائم، فقد تبين أن 52% من الجناة كانوا مستهلكين لهذه المواد، مما يزيد من خطورة السلوك العنيف ويزيد من احتمالية

ارتكاب جرائم القتل.

التنشئة الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تشكيل سلوك الأفراد ودوافعهم لارتكاب جرائم القتل، حيث أظهرت الدراسة أن نسبة 22% من المبحوثين عانوا من مشاكل عائلية متنوعة مثل العنف الأسري والتفكك الأسري، بينما نشأ 78% في أسر متماسكة ومستقرة. هذا يشير إلى أن التنشئة الأسرية المستقرة وحدها ليست كافية لضمان تشكيل شخصية الفرد بطرق إيجابية وحمايته من السلوكيات العنيفة، حيث تلعب العوامل الاجتماعية الأخرى دوراً كبيراً.

الوازع الديني يلعب دورا في ضبط السلوك العنيف، حيث تبين أن 54% من الجناة الذين شاركوا في الدراسة أقروا بوجود وازع ديني قوي في حياتهم، ومع ذلك، فإن الاستفزاز والغضب الشديدين يمكن أن يؤديان إلى فقدان السيطرة على النفس وارتكاب جرائم القتل.

دور رفقاء السوء ظهر بوضوح في دفع الأفراد نحو السلوكيات العنيفة والإجرامية، بينما يمكن لرفقاء الخير أن يلعبوا دوراً وقائياً مهماً، كما تبين أن السلاح الأبيض، وبالأخص السكين، هو الأداة الأكثر شيوعاً المستخدمة في ارتكاب جرائم القتل.

ختاما، تؤكد هذه الدراسة على أن جرائم القتل ناتجة عن تفاعل مركب بين مجموعة من العوامل والدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي تدخلات شاملة لمعاينة هذه الظواهر، كما ينصح بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد المعرضين لمثل هذه الضغوط، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البيئات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

قائمة المراجع

المصادر

1) القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية

الكتب

2) ابن خلدون عبد الرحمان، ***مقدمة ابن خلدون***، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، الجزء الأول، ط 1، دمشق، دار العرب، 2004.

3) أبو عيّاش عبد الإله، اسحق يعقوب القطب، ***الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية***، ط1، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980.

4) البهوتي منصور بن يونس بن إدريس، ***كشاف القناع عن متن الإقناع***، بيروت، عالم الكتب، 1983.

5) التويجري محمد بن إبراهيم بن عبد الله ، ***موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية***، الطبعة1، الرياض، المجلد5، 2009.

6) الجزيري عبد الرحمان، ***الفقه على المذاهب الأربعة***، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

7) الخشاب مصطفى، ***علم الاجتماع الحضري***، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986.

8) الزحيلي وهبة، ***الفقه الاسلامي وأدلته***، ج6، ط3، القاهرة، دار الفكر، دمشق،1989.

9) الزحيمي وهبة، ***الفق المالكي الميسر***، الطبعة 1، سوريا، المجلد 2، دار الكلم الطيب، 2000.

10) الزيلعي فخر الدين عثمان، ***تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق***. ط 1، مصر، المكتبة الكبرى الأميرية، 1898.

11) السرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، ***المبسوط***، باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة، مصر، 1989.

12) الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي، ***الموافقات في أصول الشريعة***، ط1، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، 1417هـ.

13) الشافعي شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، ***الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع***، ج 2، بيروت دار الفكر.

14) الشربيني شمس الدين محمد بن الخطيب، ***مغني المحتاج الى معرفة ألفاظ مناهج***، حققه وعَلّق عليه: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، ج 4، ط 1، بيروت، دار المعرفة، 1997.

15) الشريف عمر، ***درجات القصد الجنائي***، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

16) الشهاوي عادل، ***القتل العمد فقها وقضاء***، الطبعة 1، دار النهضة العربية، 2009.

17) العدوي علي بن أحمد بن مكوم الصعيدي، ***حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني العدوي***، بيروت، دار الفكر.

18) الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، ***المستصفى من علم الأصول***، ج2، بيروت، دار الكتب العلمية.

19) الفقي عمر عيسى، ***الوجيز في جرائم القتل العمدي***، المجلد1، الطبعة1، القاهرة، المكتبة القانونية، 2001.

20) القهوجي علي عبد القادر، ***قانون العقوبات القسم العام***، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2000.

21) الكاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي، ***بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع***، حققه علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

22) أنور محمد، ***علاقة السببية في القانون الجنائي: دراسة مقارنة***، مصر، كلية القانون، جامعة النيلين، 2005.

23) إيهاب عبد المطلب، ***جرائم القتل والجرح والضرب***، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

24) بركات حليم، ***المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، الطباعة والنشر مركز الوحدة العربية، 197.

25) بلعليات إبراهيم، ***أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري***، ط1، دار الخدونية، 2007.

26) بن شيخ لحسين، ***مذكرات في القانون الجزائي الخاص***، ط 6، الجزائر، دار هومة، 2001.

27) بن طيبة صونية، ***القتل الخطأ بين الشريعة والقانون- دراسة مقارنة الجزائر***، 2010.

28) بن غضبان فؤاد محمد الشريف، ***التحضر والحضرية في ظل عالم متغير***، الأردن، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2017

29) بهنسي أحمد فتحي، ***المسؤولية الجنائية في الفقه***، القاهرة، دار الشروق، 1988.

30) بوجمعة خلف الله، ***العمران والمدينة***، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى، 2005.

31) بوسقيعة أحسن، ***الوجيز في القانون الجنائي الخاص***، ج 1، دار هومة، ط 1، 2013.

32) حسن إسماعيل عبيد، ***سوسيولوجيا الجريمة***، لندن، شركة ميدلات المحدودة، 1993.

33) حسنى محمود نجيب، ***شرح قانون العقوبات القسم العام "النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي"***، مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2018.

34) حسني نجيب، ***التشريع الجنائي الإسلامي***، مصر، دار الهداية للنشر والتوزيع، 2006.

35) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط7، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013.

36) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط6، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

37) حمادة مصطفى عمر، ***المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية***، جامعة الإسكندرية، 2011.

38) خلفي الدكتور عبد الرحمان، ***القانون الجنائي العام***، الجزائر، دار بمقيس للنشر، 2016.

39) دوركايم إيميل، ***قواعد المنهج في علم الاجتماع***، ترجمة محمود قاسم، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1974.

40) رشوان حسين عبد الحميد أحمد، ***المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري***، ط7، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013.

41) زعلاني عبد المجيد، ***الوجيز في القانون الجزائري***، الجزائر، دار تربي، 2009.

42) سحنون عبد السلام بن سعيد، ***مدونة الكبرى للامام مالك بن انس الاصبحي***، مصر، مجموعة 5، ط1، دار السعادة، 1324هـ.

43) سليمان عبد الله، شرح ***قانون العقوبات الجزائري***، ج 1، الجزائر، الجريمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

44) سواكري الطاهر، جمال معتوق، رقية محمودي، وخرون. ***نمطية الجريمة في المجتمع الجزائري***، الطبعة الأولى، البليدة، مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العفرون، 2022.

45) سعيد سبعون ، ***الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع***، ط2، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2012.

46) عالية سمير، ***شرح قانون العقوبات (القسم العام)***، لبنان، دار العلوم، 2004.

47) عدلي خليل، ***جزاء القتل العمد علما وعملا***، مصر، دار الكتاب القانونية، 1999.

48) عدو عبد القادر، ***قانون العقوبات الجزائري القسم العام نظرية الجريمة***، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2010.

49) عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، الجزء 1، بيروت، دار الكاتب العربي، 2013.

50) عودة محمود، ***علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات***، ط1، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2006.

51) غيدنز أنتوني، عالم جامح، ***كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا***، ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم، المركز الثقافي العربي، 2000.

52) فاضل محمد، ***الجرائم الواقعة على الأشخاص***، ط 3، دمشق، مطابع فتى العرب، 1965.

53) فتحي أحمد، ***الوسيط في قانون العقوبات : القسم العام***، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.

54) فودة عبد الحكم، أحمد محمد أحمد المحامي، ***جرائم القتل العمد والقتل الخطأ وجنايات وجنح والضرب واعطاء المواد الضارة وجرائم الإجهاض وصنع الجواهر المغشوشة وبيع الأشربة المضرة بالصحة مقا رنة بالتشريعات العربية***، المنصور، دار الفكر والقانون. 2009.

55) قاسيمي ناصر ولراري عبد السلام، ***المنهجية التطبيقية توجيهات عملية لتحضير رسائل التخرج***، ط1، البليدة، دار التل للطباعة والنشر، 2021.

56) محمد أحمد مصطفى أحمد، ***الجريمة والعقوبة في الإسلام***، القاهرة، دار الفكر العربي.

57) محمد الحسن إحسان، ***علم اجتماع الجريمة***، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2008.

58) محمد عبد الفتاح محمد، ***الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية***، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

59) محمود الجوهري محمد، ***علم اجتماع الجريمة والانحراف***، ط2، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014.

60) مصباح عامر، ***علم الاجتماع الرواد والنظريات***، شركة الأمة للطباعة والنشر، 2005.

61) معتوق جمال، ***النظريات المفسرة للانحراف والجريمة***، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2023.

62) معتوق جمال، ***قراءات في المقاربات النظرية المفسرة للجريمة***، ضمن كتاب ***نمطية الجريمة في المجتمع الجزائري***، ط1، البليدة، منشورات مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2022.

63) منصور اسحاق ابراهيم، ***شرح قانون العقوبات الجزائري***، طبعة الثانية، ديوان مطبوعات الجزائرية، 1988.

64) منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، حققه: إبراهيم أحمد عبد الحميد، نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب، 2003.

65) نجمي جمال، ***القتل العمد وأعمال العنف في التشريع***، الجزائر، دار هومة، 2013.

66) نيوبرن تيم، ***علم الجريمة مقدمة قصيرة جدا***، المملكة المتحدة البريطانية، ترجمة أسماء عزب، الناشر مؤسسة هنداوي، 2023.

المعاجم

67) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2014

الأطروحات والرسائل الجامعية.

68) السحيمات وعد كريم محمد، ***العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني في الفترة 2015-2020***، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2022.

69) الشيخ صالح بشير، ***الحماية الجنائية للجنين في ضوء الممارسات الطبية الحديثة دراسة مقارنة***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع، العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، 2013.

70) الطيب نوار، ***جرائم القتل في المجتمع الجزائري دراسة العوامل والآثار وطرق العلاج***، أطروحة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 1997.

71) العبيسات أنور خلف، ***اختبار نظرية الضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل دراسة تطبيقية على النزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن***، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الجريمة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.

72) الفارس عبد المالك بن حمد، ***جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقها في مدينة الرياض***، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، 2004.

73) أنور محمد، ***القتل الغير العمدي***، مذكرة ماجيستير، جامعة تيارت، 2009.

74) بن ناصر الصالح بدر بن محمد، ***القصد وأثره في تحديد مسؤولية القاتل في التشريع الإسلامي مع تطبيق بالمحكمة الكبرى بالرياض***، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

75) تالمالك حورية، ***الظروف المشددة والمخففة في جناية القتل العمد وآثارها على المسؤولية الجنائية***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 1979.

76) شرف الدين محمد عبد المنعم جاد الله، ***جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة بالقانون الجنائي السوداني***، رسالة ماجستير للآداب في الدراسات الإسلامية، تخصص فقه، جامعة الدلنج، السودان، 2016.

77) علوان فريدة، ***ظاهرة جريمة القتل في الجزائر***، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016.

78) غندور هاجر، ***جريمة القتل العمدي في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية لبعض من ملفات مرتكبي الجريمة بولاية عنابة***، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022.

المجلات والجرائد

79) الحربي خليل، ***استخدام أسلوب تحليل بروفايل السمات الكامنة لتحديد أنواع الشخصية في عينة من المجتمع السعودي***، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 14، العدد 1، 2018.

80) الخياط حسن عليوي، ***الحضرية والتحضر في دولة قطر، رأي في الخصائص والاشكاليات***، العدد 01، المجلة الجغرافية الخليجية، 2007.

81) الطيب نوار السعيد، ***نظرة الشرائع السماوية لجريمة القتل- دراسة في علم الاجرام-*** ، قسم علم الاجتماع، مجلة المنهل، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021.

82) أيمن نصر عبد العال، ***القتل بدافع الشرف-دراسة تحليلية مقارنة بين التشريع المصري والفلسطيني***، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة، المجلد 2، العدد 3، نشرته رفد للدراسات والأبحاث، 2021.

83) بوذراع أحمد، ***التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن***، جامعة باتنة، باتنة، 1997.

84) حمدان محمد نور، ***ضوابط الحدود في الفقه الإسلامي***، مجلة الطريق الى التربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 1، انطاكيا، تركيا، 2020.

85) حمودة طارق، ***فعل القتل عند الأحداث في الجزائر دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009***، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد الثامن، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

86) عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، ***النظريات المفسرة لظاهرة التحضر***، مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، العدد 11، تيارت، 2019.

87) عبد الله بن عبد العزيز، ***دور المؤسسات الدينية في المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب دراسة مقارنة***، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، الجزء 3، العدد 6، الناشر جامعة الأزهر، فرع دمنهور، مصر، 2021.

88) عزري الزين، ***العلاقة السببية كشرط لمسؤولية الإدارة في مجال العمران***، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004.

89) غدا علا عبد الرزاق، ***الضواحي السكنية حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني أم مشكلة حضرية جديدة***، مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني، 2013.

90) غندور هاجر، معمر داود، ***عوامل ارتكاب جرائم القتل وأبرز السمات الشخصية للقاتل***، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، 2021.

91) هادفي سمية، ***سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري***، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، العدد السابع عشر، ورقلة، 2014

92) جامعة البليدة 2، ***دليل الباحث في شكل وكتابة وصياغة وطباعة مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه***، البليدة، د.ذ.التاريخ.

المحاضرات والمراسلات

93) السراج عبود، ***شرح قانون العقوبات: القسم العام***، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2007.

94) حجيج الجنيد، ***محاضرات حول الظاهرة الحضرية***، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2005-2006.

95) حسام صالح، ***علم الاجتماع الحضري***، محاضرات عن بعد، جامعة الملك فيصل، العربية السعودية.

96) خوري عمر، ***شرح قانون العقوبات الجزائري***، الجزائر 1، كلية الحقوق، 2011.

97) سواكري الطاهر، ***إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والإنحراف***، حوليات جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، العدد 29، الجزء الثاني، جوان 2019، ص 194.

98) صافيتا محمد إبراهيم، عدنان سليمان عطية، ***جغرافية المدن والتخطيط الحضري***، دمشق، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، 2006.

التقارير والمراسيم

99) احصائيات أمن ولاية الجزائر.

100) احصائيات قيادة الدرك الوطني.

101) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 25 من الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بموجب القانون 14/11 المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية، العدد44، المنشورة في 10 اوت 201.

102) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (261).

103) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (44).

104) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة، (44).

105) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (299).

106) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (210).

107) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (273).

108) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، المادة (304).

109) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات والقوانين الجنائية، المعدل بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 2016/03/06، الخاص بقتل الأطفال حديثي الولادة.

110) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، ***يتضمن القانون التوجيهي للمدينة***، جريدة رسمية، عدد 15، صادر في 12 مارس 2006.

المراجع باللغة الإنجليزية

111) Ahsen Sacli, ***Spatial Effects of Globalization and Urban Identity***, Journal İdealkent, N37, Vol 13, Ankara Hacı Bayram Veli University : Ankara, 2022.

112) Albert R. Roberts; Kristen M. Zgoba; Shahid M. Shahidullah, ***Recidivism Among Four Types of Homicide Offenders: An Exploratory Analysis of 336 Homicide Offenders in New Jersey***, New Jersey, Aggression and Violent Behavior journal, Volume 12, Issue 5, 2007.

113) Alfred R. Mele, ***springs of action: understanding intentional behavior***, New York, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1992.

114) Alicia E. Hasselm, ***Crime Causes Types and Victims***, ***Series: Law, Crime And Law Enforcement***, USA, Nova Science Publishers Inc, 2011.

115) American Psychiatric Association, ***Diagnostic and statistical manual of mental disorders***, 5th ed, Arlington, VA: American Psychiatric Publishing, 2013.

116) Andrew Karmen, ***crime victims: An in troduction To Victimology***, 9th ed, USA, Cengage Learning, 2016.

117) Andrew Karmen, ***Crime Victims: An Introduction to Victimology***, 7th edition, Cengage Learning, 2010.

118) Andrew Simester, ***Causation in (Criminal) Law***, Law Quarterly Review, King's Research Portal, 2017.

119) Andrew V. Papachristos, ***Murder by Structure: Dominance Relations and the Social Structure of Gang Homicide***, American Journal of Sociology, Vol. 115, No. 1, The University of Chicago Press, 2009.

120) Annsofie Adolfsson, ***Miscarriage: Women's Experience and its Cumulative Incidence***, Sweden, Division of Obstetrics and Gynaecology, Department of Molecular and Clinical Medicine, Faculty of Health Sciences, Linköping University Sweden, 2006

121) Anthony Giddens, ***Sociology***, USA, 6th edition, Revised and Updated with Philip W.Sutton, Polity Press, 2009.

122) Arash Heydari. Ali Teymoori. Rose Trappes, ***Honor killing as a dark side of modernity: Prevalence, common discourses, and a critical view***, Social Science Information, sagepub, Vol 60, 2021.

123) Arshdeep Ghuman, ***Elements of Crime***, International Journal of Law Management & Humanities, Rajiv Gandhi National University of Law, v 1, issue 4, 2018.

124) Arthur E. Fink, ***Causes of Crime: Biological Theories in the United States,*** Pennsylvania, the Penn Press Anniversary Collection, 2015.

125) Asser Hedegard Thomsen, **Homicide in Danmark 1992-2016**, Denmark PhD-dissertation, Department of Forensic Medicine, Aarhus University, 2020.

126) Australian Financial Complaints Authority, ***proximate cause of damage***, 2022.

127) Bonnie S. Fisher. Steven P. Lab, ***Encyclopedia of victimology and crime prevention***, USA, SAGE Publications, Inc, 2010.

128) Bruce Dicristina, ***Durkheim's theory of anomie and crime : A clarification and elaboration***, USA, Australian & New Zealand Journal of Criminology, Vol 49, N 3, University of North Dakota, 2016.

129) Bruna Zani. Elvira Cicognani And Cinzia Albanesi, ***Adolescents' Sense of Community and Feeling of Unsafety in the Urban Environment***, Journal of Community & Applied Social Psychology, Vol 11, University of Bologna and the Italian Ministry of University and Scientific Research, this paper was presented at the 3rd European Conference on Community Psychology, Bergen, Norway, 11-13 September 2000, Published in 2001.

130) Carl L.Hart & Others, ***Drugs Behaviour, And Society***, Third Canadian Edition, Canada, McGraw-Hill Education LLC, 2019.

131) Carl P. Malmquist, ***HOMICIDE A Psychiatric Perspective***, 2nd ed, Washington DC, American Psychiatric Publishing, 2006.

132) Cartwright, D, ***Organized Crimes: Understanding and Interpreting***, Cambridge University Press, 2021.

133) Cathy Spatz Widom, ***The Cycle of Violence***, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, Washington, D.C, 1992.

134) Cesar Augusto Trinta Weber, ***Serial Killers: Behavioral and Psychological Characteristics***, EC Psychology and Psychiatry, 2002.

135) Charles F. levinthal, ***Drugs Behavior and Modern society***, 8th Edition, USA, by Pearson Education Inc, 2014.

136) Cheryl Frank, ***Missed Opportunities: The Role Of Education Health And Social Development In Preventing Crime***, Pretoria, South Africa, Institute for Security Studies, No 126, ISS Monograph Series, 2006.

137) Chris Rojek & Others, ***Key Concepts in Drugs and Society***, 1st Edition, London, SAGE Publications Ltd, 2013.

138) Clare S Allely, ***The Psychology of Extreme Violence***, University of Salford and Honorary Research Fellow, 2020.

139) Claudio Alberto. Thayara Castelo, ***Criminal encarceration Policies: Alternatives From Chicago School***, Journal of Criminology and Criminal Policies, São Paulo SP: Tutor Desenvolvimento e Publicações Ltda, Vol 5, N 2, 2019.

140) Colin Loftin. Karen Kindley & All, ***An Attribute Approach to Relationships between Offenders and Victims in Homicide***, Journal of Criminal Law and Criminology, Volume 78, Issue 2, 1989.

141) Craig A. Anderson. Karen E. Dill, ***Video Games and Aggressive Thoughts, Feelings, and Behavior in the Laboratory and in Life***, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 78, No. 4, USA.

142) Cynthia Veiga, ***The body's civilisation/ decivilisation: emotional social and historical tensions***, Paedagogica Historica International Journal of the History of Education, n 1-2, Vol 54, 2017.

143) D.A. Andrews, James Bonta, ***The Psychology of Criminal Conduct***, Matthew Bender & Company, Inc., a member of the LexisNexis Group, 5th Ed, NJ, New Providence, 2010.

144) D.M. Clarke, ***Causation and Liability in Tort Law***, An International Journal of Legal and Political Thought, v5, issue 2, 2014

145) David Canter, ***Forensic Psychology: A Very Short Introduction***, Oxford University Press, 2010.

146) David Dolinak. Evan W. Matshes. Emma O. Lew, ***Forensic Pathology Principles and Practice, Elsevier*** Academic Press, 2005

147) David Downes, ***Crime and the City***, London, The Macmillan Press LTD, 1989.

148) David Freedman. George W. Woods, **Neighborhood Effects, Mental Illness and Criminal Behavior: A Review**, Canada, Journal of Politics and Law, Vol 6, No 3, Published by Canadian Center of Science and Education, 2013.

149) David McGowan, ***Pogrammed to kill the politics of serial murder***, New York, iUniverse, Inc, 2004.

150) David R. Redsicker, ***Practical Fire and Arson Investigation (Practical Aspects of Criminal and Forensic Investigations)***, 2nd ed, Routledge, 1996.

151) David V. Canter, ***Criminal Shadows: Inside the Mind of the Serial Killer,*** Kindle Edition, 2015.

152) David V. Canter, Laurence J. Alison &All, ***The Organized/disorganized typology of serial murder Myth or Model***, Psychology Public Policy and Law, Vol. 10, No. 3, 2004.

153) Diego De Leon, Shelley I Kerr & All, ***Definitions Of Suicidal Behavior: Lessons learned from the who/euro multi-centre study***, crisis: the journal of crisis intervention and suicide prevention, uk, 2006.

154) Dillenburger, K., ***Victomotology***, UK, Queen's University Belfast, 2019.

155) Dilusha Jeewanthi De Silva Munasinghe, ***A study on the social impacts of homicide with special reference to selected case***, Criminology, 2004.

156) Dirk Baier. Others, ***Fear of crime, need for punishment, and perceived criminality developmen : Results from population-representative surveys from the years 2004 2006 and 2010***, Germany, Kriminologisches Forschungsinstitut Niedersachsen E.V, Criminological Research Institute of Lower Saxony, Registered Association, Research Report No 117, Hannover, 2011.

157) E. Cassel. D.A. Bernstein, ***Criminal behavior***, 2nd edition, New York NY: Psychology Press, 2007.

158) E. David Klonsky, Alexis M. May, ***Suicide, Suicide Attempts, and Suicidal Ideation***, Vancou ver,University of British Columbia, 2009.

159) Elsa Ronningstam, ***Narcissistic Personality Disorder in DSM V—In Support of Retaining a Significant Diagnosis***, Journal of Personality Disorders, The Guilford Press, 2011.

160) Emile Durkheim, ***Emile Durkheim On Institutional Analysis***, USA, Translated By Mark Traugott, The University of Chicago Press, 1994.

161) Emile Durkheim, ***Institutional Analysis***, USA, Translated By Mark Traugott, The University of Chicago Press, 1994.

162) Emile Durkheim, ***Moral Education***, USA, Translated By Everett K. Wilson and Herman Schnuer, The Free Press of Glencore, 1968.

163) Emile Durkheim, ***Socialism and Saint Simon***, London, Translated By Charlotte Sattler, Routledge and Kegan Paul LTD, 2009.

164) Emile Durkheim, ***Suicide a study in sociology***, London, Translated By John A.Spaulding and George Simpson, Published By Routledge, 2005.

165) Emile Durkheim, ***The Rules Of Sociological Method***, First Edition, New York, Translated By W.D.Halls, The Free Press, 1982.

166) Eric w. Hickey, ***Serial Murderers and Their Victims***, Fifth Edition, Alliant International University, 2010.

167) Eric W. Hickey, ***Serial Murderers and their Victims***, Wadsworth Publishing, 7th ed, 2015.

168) Farooq Jan Mangal, ***Case Study: Role of Media in Policy Making: Special Reference to Afghanistan***, Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, Shaikh Zayed University, Khost, Afghanistan, Volume2, Issue6, November 2022.

169) Feggy Ostrosky. Alfredo Ardila, ***Neuropsychology of Criminal Behavior***, New York, Routledge, 2018.

170) Ferlie Chapu, ***Urban Security and Safty***, Switzerland, Geneva Center for Security Sector Governance DCAF, 2019.

171) Fiona Brookman, ***Understanding Homicide***, 1st Ed, London, SAGE Publications Ltd, 2005.

172) Fiona Brookman, ***Understanding Homicide***, SAGE Publications Ltd, First published, London, 2005.

173) Francis Wharton, ***The Law of Homicide***, USA, Rochester, N. Y., The Lawyers Co-operative Publishing Company, 1907.

174) Franklin E. Zimring, ***The City That Became Safe : New York's Lessons for Urban Crime and its Control***, New York, Published by Oxford University Press Inc, 2012.

175) Fred H. Matthews, ***Quest for an American Sociology: Robert E. Park and the Chicago School***, Canada, McGill-Queen's University Press, 1977.

176) Frederick Pollock, Frederic William Maitland, ***The history of English law before the time of Edward I***, Cambridge University Press, Liberty Fund, vol 1, 1895.

177) G. N. Prabhashini, ***Anomie Society and Crime***, Sri Lanka, International journal of research and innovation in social science, University of Sri Jayewardenapura, Vol 7, N 5, 2002.

178) Gary Kleck, ***Targeting Guns: Firearms and Their Control***, The University of North Carolina Press, Volume 77, Issue 3, 1999.

179) Gary LaFree. Laura Dugan, ***Terrorism and Counter-Terrorism: how does studying terrorism compare to studying crime?***, Sociology of Crime, Law and Deviance, Vol. 5, 2004.

180) George p. fletcher, ***criminal law***, new york, oxford university press, 1998.

181) Glanville Williams, ***Textbook of Criminal Law***, Stevens and Sons, 1983.

182) Glen R. Hanson. Peter J. Venturelli and Annette E.Fleckenstein, ***Drugs and Society***, 13ten Edition, USA, Jones and Bartlett Learning, 2018.

183) Grant T. Harris, Marnie E. Rice, & ALL, ***Violent Offenders***, American Psychological Association, 2015.

184) H. Petursson, G.H. Gudjonsson, ***Psychiatric aspects of homicide***, Acta psychiat. Scand, 1918.

185) Hanna Heikkilä, Giovanna Campello, Wadih Maalouf, ***The United Nations Office on Drugs and Crime's Efforts to Strengthen a Culture of Prevention in Low- and Middle-Income Countries***, Jouirnal of Prevention Science, Vol 22, 2020.

186) Hanqi Ni, ***Criminals are more likely than others to have experienced school bullying in childhood***, Journal of Education, Humanities and Social Sciences, Vol 8, 2023.

187) Hassan Mohammadi Nevisi, ***16 Types of Crime Prevention***, Journal of Forensic Sciences and Criminal Investigation, USA, Juniper Publishers, Vol 11, No 3, March 2019.

188) Hassan Mohammadi Nevisi, ***16 Types of Crime Prevention***, Journal of Forensic Sciences and Criminal Investigation, USA, Juniper Publishers, Vol 11, No 3, March 2019.

189) Helmut J.Geist and Eric F. Lambin, ***Proximate Causes and Underlying Driving Forces of Tropical Deforestation***, BioScience, vol 52, N.2, 2002.

190) Heng Choon (Oliver) Chan, ***Sexual Homicide***, John Wiley & Sons published, 2020.

191) Heng Choon, Kathleen Heide, ***Sexual Homicide: A Synthesis of the Literature, Trauma,*** Florida, *Violence* & Abuse journal, 2016

192) Ida Walker, ***Addiction in America : Society.Psychology.and Heredity***, Kingdom of Jordan, by Mason Crest an imprint of National Highlights Inc, 2013.

193) Institute for Economics & Peace, ***Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World***, Sydney, June 2023

194) Irving B. Weiner, Randy K. Otto, ***The Handbook of Forensic Psychology***, 4th ed, wiley, 2013.

195) j. Reid Meloy, ***The nature and dynamics of sexual homicide: an integrative review***, Aggression and Violent Behavior journal, School of Law, vol 5, N.1, University of California, 2000

196) Jaco Barkhuizen, Serial Murder, ***The Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice***, SA, 2014.

197) Jacquelyn C Campbell, ***Health consequences of intimate partner violence***, THE LANCET, Vol 359, 2002.

198) James Herndon, ***Criminal Profiling: Principles and Practice***, Journal of Police and Criminal Psychology, 2006.

199) James Mercy, Anthony Zwi, ***The world report on violence and health***, The Lancet, Public Health, 2002.

200) Jan Lin and Christopher Mele, ***The Urban Sociology Reader***, second Edition, United Kingdom, Published By Routledge Taylor and Francis Group, 2013.

201) Jay Siegel, ***Encyclopedia of Forensic Sciences***, Elsevier Science, 2nd ed, Michigan, 2013.

202) John E. Douglas, Ann W. Burgess, ***Crime Classification Manual: A standard system for investigating and classifying violent crimes***, 2nd ed, Published by Jossey-Bass, San Francisco, 2006.

203) John H. Trestrail, ***Criminal Poisoning: Investigational Guide for Law Enforcement, Toxicologists, Forensic Scientists, and Attorneys***, Humana Press Inc, 2007.

204) John Orbell, T***he value of criminal statistics for the history of crime and criminal justice***, academia.educ

205) John T. Cacioppo, Louise C. Hawkley, ***Perceived social isolation and cognition***, Trends in Cognitive Sciences, Vol.13, No.10, 2009.

206) Josepha Laroche, ***The Brutalization of the World From the Retreat of States to Decivilization***, Switzerland, Translated by Daniel Rayburn, Springer International Publishing, 2017.

207) Joshua Dressler***, understanding criminal law***, USA, Library of Congress Cataloging, LexisNexis, The Ohio State University, 2015

208) K.S. Narayan Reddy. O.P. Murty, ***The Essentials of Forensic Medicine and Toxicology***, 3rd ed, New Delhi, Jaypee Brothers Medical Publishers (P) Ltd, 2014.

209) Kenneth A. Dodge, John D. Coie, ***Social-Information-Processing Factors in Reactive and Proactive Aggression in Children's Peer Groups***, Journal of Personality and Social Psychology, 1987.

210) Krysia N. Mossakowski, ***Stress and Mental Illness, The Wiley Blackwell Encyclopedia of Health, Illness, Behavior, and Society***, Vol 05, United Kingdom, Department of Sociology and Anthropology, Published 2014.

211) Kyle Burgason, Mark Ruelas, Thomas Zawisza, ***HOMICIDE CASE STUDIES Real-world Assessment and Decision-making***, 1st Ed, New York, Routledge Taylor and Francis Groupe, 2022.

212) L.Rowell Huesmann, ***An Information Processing Model for the Development of Aggression***, Department of Psychology, University of Illinois at Chicago,1988.

213) Lance Lochner, ***Education and Crime***, 3rd Edition, International Encyclopedia of Education, Elsevier Ltd, 2010.

214) Larry J. Siegel, ***Criminology: Theories, Patterns, and Typologies***, Tenth Edition, Wadsworth, 2007.

215) Laura Loewen. Gary Daniel Steel and Peter Suedfeld, ***Perceived Safety From Crime In The Urban Environment***, Vancouver, Canada, Journal of Environmental Psychology, Vol 13, No 4, University of British Columbia, 1993.

216) Laura Loewen. Gary Daniel Steel and Peter Suedfeld, ***Perceived Safety From Crime In The Urban Environment***, Vancouver, Canada, Journal of Environmental Psychology, Vol 13, No 4, University of British Columbia, 1993.

217) Layla Mckinnon, ***Neighborhoods and Crime***, The Encyclopedia of Theoretical Criminology, 1st Edition, Published by Blackwell Publishing Ltd, 2014.

218) Leah E. Daigle, ***Victimology: The Essentials***, 2nd ed, California, SAGE Publications, ,2018.

219) Leonard Beeghley, ***Homicide: A Sociological Explanation***, Rowman & littlefield publishers, INC, United States of America, 2003.

220) Leonard Berkowitz, ***On the Formation and Regulation of Anger and Aggression***, vol. 45, N.4, USA, the American Psychological Association, 1990.

221) Lesley Williams Reid, ***Crime in the City A Political and Economic Analysis of Urban Crime***, New York, LFB Scholarly Publishing LLC, 2003.

222) Lesley Williams Reid, ***Crime in the City A Political and Economic Analysis of Urban Crime***, USA, LFB Scholarly Publishing, 2003.

223) Liem, Marieke, **Homicide offender recidivism: A review of the literature, Aggression and Violent Behavior**, UK, Cambridge University, 2013.

224) Lippman, Matthew Ross, ***Contemporary criminal law: Concepts, cases, and controversies***, SAGE Publications, 2nd ed, United States of America, 2010.

225) M. Kerkhof, ***Suicide and attempted suicide***, World Health, 1994.

226) Malcolm w. klein. Cheryl l. Maxson, ***Street Gang Patterns and Policies***, New York, Oxford University Press, 2006.

227) Manuel Eisner, Long-Term Historical Trends in Violent Crime, Chicago, The University of Chicago, 2003.

228) Marc T. Swogger, Zach Walsh, & All, ***Impulsive versus Premeditated Aggression in the Prediction of Violent Criminal Recidivism***, Author manuscript, 2015.

229) Marci Feldman Hertz, Deborah Prothrow-Stith & All, ***Homicide Survivors Research and Practice Implications***, American Journal of Preventive Medicine, 2005.

230) Marcus Felson. Mary A. Eckert, ***Crime and Everyday Life***, 6th ed, Sage Publications, 2019.

231) Marcus Felson. Ronald V. Clarke, **Opportunity Makes the Thief: Practical theory for crime prevention**, Police Research Series, First Published, London, Policing and Reducing Crime Unit, 1998.

232) Marilyn McShane. Frank P. Williams III, ***Crime in the City a Political and Economic Analysis of Urban Crime***, New York, LFB Scholarly Publishing LLC, 2003.

233) Martin F. Wolfgang, ***Victim Precipitated Criminal Homicide***, Journal of Criminal Law and Criminology, Volume 48, Issue 1, 1957.

234) Martin Sanchez-Jankowski, ***Cracks in the Pavement Social Change and Resilience in Poor Neighborhoods***, USA, University Of California Press, 2008.

235) Mary E. Schwab-Stone And Others, ***No Safe Haven : A Study of Violence Exposure in an Urban Community***, Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry, Vol 34, Washington, USA, 1995.

236) Melvin M. Belli, ***Quinney: The Social Reality of Crime***, Volume 69, Issue 5, Michigan, Michigan Law Review, 1971

237) Michael D. Lyman, ***Drugs In Society Causes, Concepts***, And Control, 6 th Edition, USA, Anderson Publishing is an imprint of Elsevier, 2011.

238) Michael Daly, ***Personality Traits and Social Structure***, Macropsychology: A population science for sustainable development goals, Ed MacLachlan and McVeigh, Springer Nature Switzerland.

239) Mike Savage. Alan Ward, ***Urban Sociology Capitalism and Modernity***, 1st Edition, London, The Macmillan Press LTD, 1993.

240) Mohammed Rahman, ***Homicide and Organised Crime: Ethnographic Narratives of Serious Violence in the Criminal Underworld***, UK, School of Social Sciences, Nottingham, 2019.

241) Mónica Botelho, Rui Abrunhosa Gonçalves, ***Why do people kill? A critical review of the literature on factors associated with homicide***, Elsevier Ltd, 2015.

242) Nancy Scheper-Hughes, ***Anthropological Perspectives on the Treatment and Maltreatment of Children***, Dordrecht, Holland: Reidel Publishing Company, 1989.

243) Natalia Redondo, M. Elena Peña, & All, ***Psychometric properties of the Aggression Questionnaire: A replication in a sample of partner-assaultive men in psychological treatment***, Madrid, Psicothema, Vol. 29, No. 4, 2017.

244) Natalia Sypion-Dutkowska and Michael Leitner, ***Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime: A Case***

Study of Szczecin, Poland, International Journal of Geo-Information, Switzerland, Vol 6, N 3, 2017.

245) National Center for Injury Prevention and Control, ***Understanding Suicide***, 2015.

246) Oksan Tandogana, Bige Simsek Ilhanb, ***Fear of Crime in Public Spaces: From the View of Women Living in Cities***, World Multidisciplinary Civil Engineering-Architecture-Urban Planning Symposium, Vol 161, Journals Published by Elsevier, 2016.

247) Olalekan Aduljou. Ibrahim Adeniran. John Adedoyin Ageh, ***Urban Violence and Crime: a Review of Literature***, Nigeria Faculty of Environmental Science, University of Ilorin, 2020.

248) Olga V.Kireeva and Maria N.Veselova, ***Modern Urban Culture : a City for or against a Person***, Russian State Hydrometeorological University, Russia, St Petersburg, Vol 6, N 1, 2020.

249) ONS, ***Armature Urbaine RGPH 2008***, N° 163, Alger, 2011

250) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), ***The Role Of The Media And Investigative Journalism In Combating Corruption***, 2018.

251) Paolo Roma, Floriana Pazzelli, & All, ***Mental Illness in Homicide-Suicide: A Review***, The Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law, 2012.

252) Patient Care Services report, ***Miscarriage***, University of Washington Medical Center, 2010.

253) Patrick Sharkey, Gerard Torrats-Espinosa, Delaram Takyar, ***Community and the Crime Decline: The Causal Effect of Local***

Nonprofits on Violent Crime, USA, American Sociological Review (ASA), An official journal of the American Sociological Association, Publisher SAGE Publications, 2017.

254) Paul Andrew Bourne, Paul Andrew Bourne, & ALL, ***The Effects of Homicides and Economics on Human and Social Biology: A Mental Health Challenge for a Society?***, International Journal of Emergency Mental Health and Human Resilience, Vol. 17, No.2, 2015.

255) Paul J. Goldstein, ***The Drugs/Violence nexus: a tripartite conceptual framework***, Louisville, Kentucky,Journal of Drug Issues, 2016.

256) Peter Vronsky, ***Serial killers: The Method and Madness of Monsters***, New York, Berkley Books, 2004.

257) Philip Smith. Kristin Natalier, ***Understanding Criminal Justice: Sociological Perspectives,*** First published, London, SAGE Publications Ltd, 2005.

258) Piers Beirne. James W Messerschmidt, ***Criminology a sociological approach***, 6th ed, new 358ond, Oxford university press, 2015.

259) Prozumentov Lev Mikhailovich, ***Crime and the Personality of the Criminal in the Conditions of Globalization and Universalization of Law***, Russian, Criminological Journal of the Baikal State University of Economics and Law, Tomsk State University, No 2, 2013.

260) Ralph Adolphs, Jan Gläscher, ***Searching for the neural causes of criminal behavior***, PNAS, vol 115, N.3, 2018.

261) Raphael Cohen-Almagor, ***The Right to Die with Dignity: An Argument in Ethics, Medicine and Law***, New Jersey, Rutgers University Press, 2001.

262) Raymond W. Novaco, ***The function and regulation of the arousal of anger***, American Journal of Psychiatry, 2015.

263) Reingart Göbel and Franziska Wallraff-Unzicker, ***Crime Prevention: A Selection Bibliography, BKA research series***, Vol 45, Germany, Publisher Wiesbaden: Federal Criminal Police Office

264) Randolph Roth, ***Measuring Feelings and Beliefs that May Facilitate (or Deter) Homicide: A Research Note on the Causes of Historic Fluctuations in Homicide Rates in the United States***, University of Texas Libraries on December, Sage, 2014.

265) Rejali Darius, ***Torture and democracy***, Princeton University Press, United Kingdom, 2007.

266) Report by URBED with the TCPA for the Greater London Authority, ***A City of Villages***: ***Promoting a sustainable future for London's*** suburbs, Published By greater 359ondon authority city hill, 2002.

267) Richard M. Hough, ***AMERICAN HOMICIDE***, Second Edition, USA, University of West Florida, SAGE Publications, 2019.

268) Richard Quinney, ***The Social Reality of Crime***, 1st ed, Canada, Little Brown and Company, 1970.

269) Robert Batey, Paul H, ***Robinson's Criminal Law***, Notre Dame Law Review, vol 73, N.3, 1998.

270) Robert D. Hare, ***Without Conscience: The Disturbing World of the Psychopaths Among Us***, 1st Edition Guilford Press, ,1993.

271) Robert D. Keppel, William J. Birnes, ***The Psychology of Serial Killer Investigations***, UK, Academic Press, 2003.

272) Robert Elias, ***The Politics of Victimization: Victims, Victimology, and Human Rights***, 1st ed, Oxford University Press, 1986.

273) Robert H. Powers, ***Forensic Toxicology: Mechanisms and Analytical Methods***, Asian Journal of Medical Principles and Clinical Practice, Article no.81702, 2022.

274) Robert j. Bursik, jr***, Social Disorganization and theories of crime and delinquency: problems and prospects***, criminology, volume26, number 4, 1988.

275) Robert J. Morton. Mark A. Hilts, ***Serial Murder: Multi-Disciplinary Perspectives for Investigators***, National Center for the Analysis of Violent Crime, Federal Bureau of Investigation.

276) Robert J. Sampson, Stephen W. Raudenbush, ***Neighborhoods and Violent Crime: A Multilevel Study of Collective Efficacy***, SCIENCE, Vol.277, 1997.

277) Robert K. Ressler, Ann W. Burgess, John E. Douglas, ***Sexual Homicide Patterns and Motives***, 2nd Ed, USA, Lexington Books An Imprint of The Free Press, 2008.

278) Robert K. Ressler. John E. Douglas, ***Sexual Homicide: Patterns and Motives***, New York, The free press, FBI, 2019.

279) Robert McGill***, The Germs of Empires: Decivilization and Conrad's Discontent***, UK, Vol 27, N 1, Published By: The Joseph Conrad Society, 2002.

280) Robert Raskin, Howard Terry, ***A Principal-Components Analysis of the Narcissistic Personality Inventory and Further Evidence of Its Construct Validity***, Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 54, No. 5,1988.

281) Ronald L. Akers, ***Self-Control as a General Theory of Crime1***, Journal of Quantitative Criminology, vol.7, N.2, 1991.

282) Ronald M. Holmes. Stephen T. Holmes, ***PROFILING VIOLENT CRIMES: An Investigative Tool***, 4th ed, California, SAGE Publications, Inc, 2009.

283) Salim Yaacoub, ***Poverty, Inequality and the Social Causes of Crime: A Study between the United States and Europe***, International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 6 Issue 10, 2017.

284) Samantha James, Phillip S. Kavanagh & All, ***The Dark Triad, schadenfreude, and sensational interests: Dark personalities, dark emotions, and dark behaviors***, The Official Journal of the International Society for the Study of Individual Differences (ISSID), 2014.

285) Sandra L. Barnes, ***The Cost of Being Poor A Comparative Study of Life in Poor Urban Neighborhoods in Gary***, Indiana, USA, Published by State University of New York Press, 2005.

286) Sandra Walklate, ***Handbook of Victims and Victimology***, 2nd ed, Routledge, 2018.

287) Sara Skott, ***Changing Types of Homicide in Scotland and their Relationship to Types of Wider Violence***, Scotland, UK, thesis has been submitted in fulfilment of the requirements for a

postgraduate degree (PhD), School of Law, University of Edinburgh, 2018.

288) Sara Skott, ***Changing Types of Homicide in Scotland and their Relationship to Types of Wider Violence***, thesis has been submitted in fulfilment of the requirements for a postgraduate degree (PhD), School of Law, University of Edinburgh, Scotland, UK, 2018.

289) Sarah Finnin, ***Mental elements under article 30 of the rome statute of the international criminal court: a comparative analysis***, The International and Comparative Law Quarterly, Cambridge University, 2012.

290) Serge Brochu, Natacha Brunelle, Chantal Plourde, ***Drugs And Crime A Complex Relationship***, Translated by Julie da Silva, 3rd Edition, Canada, University of Ottawa Press, 2018.

291) Seumas Miller, ***Shooting to Kill: The Ethics of Police and Military Use of Lethal Force***, Oxford University Press, 2016.

292) Sheilagh Hodgins, ***Mental Disorder, Intellectual Deficiency, and Crime Evidence from a Birth Cohort***, Canada, Department of Psychology, University of Montreal, 1992.

293) Shengruner Liu and Others, ***The Impact of Growth Environment on Individual Crime Behavior***, Journal of Education, Humanities and Social Sciences, Vol 22, 2023

294) Sheyla C. de Barros, Dayane da Rocha Pimente, & All, ***Factors associated with the homicides of women who are victims of violence***, Rev Bras Enferm, 2021.

295) Stuart H. James. Jon J. Nordby. Suzanne Bell, ***Forensic Science: An Introduction to Scientific and Investigative Techniques***, 4th ed, CRC Press, 2014.

296) The Chief Cultural & Leisure Officers Association (CLOA), ***The Role of Culture and Sport in Reducing Crime and Anti-Social Behaviour***; National Culture Forum, 2012.

297) Thomsen, Asser H. Leth, Peter M, ***Blunt force homicides in Denmark 1992-2016***, Journal of Forensic Sciences, Final published version, University of Southern Denmark, 2022.

298) Timothy Brezina and Andrew Young, ***General Strain Theory***, Criminology and Criminal Justice, Printed from Oxford Research Encyclopedias, Oxford University, Royaume-Uni, 2024.

299) Tongco, M. D. C, ***Purposive Sampling As a Tool for Informant Selection***, *Ethnobotany Research and Applications*, vol 5, Dec 2007.

300) UNESCO, ***Education as a tool for prevention: Addressing and countering hate speech***, France United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2022.

301) UNESCO, ***Media and The Coverage Of Terrorism, manual for trainers and journalism educators***, UNESCO Series on Journalism Education, Published in 2022 by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), France.

302) United Nation Office on Drugs and Crime (UNODC) report, ***intentional homicide***, 2013.

303) United nation office on drugs and crime (UNODC) report, **intentional homicide**, 2013.

304) United nation office on drugs and crime (UNODC) report, ***intentional homicide***, 2019.

305) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), ***Global Study on Homicide 2023***, United Nations, New York, 2023.

306) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), ***Global Study on Homicide*** 2023, United Nations, New York, 2023.

307) United Nations Office on Drugs and Crime, ***Criminal Intelligence: Manual for Analysts***, New York, United Nations, 2011

308) United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2023.

309) United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2011 and 2013.

310) United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2011.

311) United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2023.

312) United Nations, ***The World's Cities in 2018***, Departement of Econimic and Social Affairs, Data Booklet.

313) Vetter. H.J and Wright. J, ***Theories in Criminal Justice and Criminology***, USA, Seminar: Criminal Justice Study Guide: Criminal Justice Theories and Typologies, Nova Southeastern University, College of Arts Humanities and Social Sciences, 1978.

314) Victoria Katherine Burbank, ***An Ethnography of Stress : The Social Determinants of Health in Aboriginal Australia***, 1st Edition, England, Palgrave Macmillan Publisher, 2011.

315) Wilfried Schubarth, ***Sustainable prevention of crime, violence and right-wing extremism***, Germany, University of Potsdam, University Publishing House Potsdam, 2014.

316) Wirth Louis, ***Urbanism as a way of life***, American Journal of Sociology, Vol 44, N° 1, Jul 1938.

317) Wlliam alex pridemore, ***Recognizing Homicide as a Public Health Threat***, Homicide Studies, Vol. 7 No. 2, 2013.

318) World health organization (WHO), ***Early Pregnancy Loss (Miscarriage)***, 2020.

319) Xiangyu Zhao and Jiliang Tang, ***Crime in Urban Areas: A Data Mining Perspective***, Journal ACM SIGKDD Explorations Newsletter, N 1, Vol 20, April 2018.

320) Yaxuan Wang. Zhixin Zeng. Qijun Zhao, ***Evaluating the Perceived Safety of Urban City via Maximum Entropy Deep Inverse Reinforcement Learning***, Asian Conference on Machine Learning 189, 2022.

المراجع باللغة الفرنسية

321) Adèle Fabre, **La récidive dans l'homicide pathologique. Caractéristiques sociodémographiques, cliniques et criminologiques d'auteurs de récidive homicide présentant un trouble mental majeur**, France, Thèse Doctorat En Médecine humaine et pathologie, Université de Bordeaux, 2013.

322) Aepli Pierre, ***Le crime dans la ville***, Revue Economique et Sociale, Bulletin de la Societe D'etudes Economique et Sociale, vol 1, Suisse, Lausanne, 1993.

323) Alex MUCCHIELLI, ***CONTENU (ANALYSE DE)*** , Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines, 3e Ed, France, Armand Colin, 2009.

324) Andrea Carolina Aguirre Sanchez, ***Criminalité urbaine en Equateur : trois essais sur les rôles des in-égalités économiques, la taille des villes et les émotions. Economics and Finance***, France, Université de Lyon,Faculte latinoamericaine de sciences sociales, 2018.

325) Boukra Liess, ***Le terrorisme Définition, histoire, idéologie et passage à l'acte***, Alger, Chihab Edition, 2006.

326) Emile Durkheim, ***De la division du travail social***, 2e édition, Paris, Quadrige/Puf, 1991.

327) Émile Durkheim, ***Deux lois de l'évolution pénale, Deux lois de l'évolution pénale***, vol. IV, Paris, 1969.

328) Françoise Chevalier et Vincent Meyer, ***Chapitre 6. Les entretiens***, *Les méthodes de recherche du DBA,* EMS Editions, 2018

329) Gabriel Moser, ***Les Stress Urbains***, Paris, Armand Colin Editeur, 1992.

330) Lucienne Martins Broges, **L'Homicide Commis Dans Une Relation D'intimité : Comparaisons Selon Le Sexe Des Agresseurs**, Québec, Thèse Doctorat En Psychologie, Université Du Québec à Trois-Rivières, 2006.

331) Lucienne Martins Broges, ***L'Homicide Commis Dans Une Relation D'intimité : Comparaisons Selon Le Sexe Des Agresseurs***, Thèse Doctorat En Psychologie, Université Du Québec à Trois-Rivières, Québec 2006.

332) Marc Ouimet, ***LES CAUSES DU CRIME : Examen des théories explicatives de la délinquance, du passage à l'acte et de la criminalité***, Canada, Les Presses de l'Université Laval (PUL),2015.

333) Maurice Cusson, La Criminologie, Ed 8, France, Hachette Supérieur.

334) Mohamed Brahim Salhi, ***Cours de Sociologie de L'espace, de L'habitat et de La Ville***, Tizi-Ouzou, Département Architecture, Université Mouloud Mammeri, 2002.

335) Pierre Bourdieu, ***La Distinction critique sociale du jugement***, Paris, Les Édition de Minuit, 1979.

336) Pierre Paillé et Alex Mucchielli, ***L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales***, 4e Ed, France, Armand Colin, 2016.

337) Pierre-Jean Barlatier, ***Chapitre 7. Les études de cas***, *Les méthodes de recherche du DBA,* EMS Editions, 2018.

338) Quentin Schwinen, ***Analyse de la variation des taux d'homicide et de la perception de la criminalité à travers les grandes villes du monde***, Canada, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures, Département de criminologie, Université de Montréal, 2016.

339) Ton Zwaan, Staatsdesintegratie, ***geweld en decivilisering : Joegoslavië in het perspectief van de civilisatietheorie***, Amsterdam Sociological Magazine, N 3, Vol 23, 1996.

المواقع الالكترونية.

340) المفوضـــيـــة الســـــاميـــة للأمم المتحـــدة لشـــؤون اللاجئين، (unhcr)، https ://www.unhcr.org/ar/about-unhcr

341) بسام محمد أبو عليان، الموقع الرسمي الالكتروني، https ://bit.ly/3NsiiQq، شوهد: 14/جوان/2022.

342) معهد ايغارابي https ://www.igarape.org.br/en

343) منصة عالمنا في بيانات https ://ourworldindata.org

344) موقع Numbeo https://fr.numbeo.com/commun/%C3%A0-propos-de-numbeo

345) موقع Pew Research Cente https://www.pewresearch.org/

346) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، https ://rb.gy/lstzn7

347) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة والعمران https ://www.interieur.gov.dz

348) The Chicago Reporter, ***Crime coverage in media perpetuates racial stereotypes***, https://2u.pw/wuJzl7Kl ,April 15, 2014.

الملاحق

1- أسئلة المقابلة

I - أسئلة البيانات الشخصية:

1- السن:

2- المستوى الدراسي الحالي:

- بدون مستوى ☐
- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

3- نوع الدبلوم الذي تمتلكه إن وجد:

- الدبلوم:
- الحرفة التي تتقنها:

4- الحالة المدنية:

- أعزب ☐
- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐

5- الوضعية المهنية :

6- الأصل الجغرافي الذي تنتمي إليه:

- ريفي ☐

- حضري ☐

7- طبيعة السكن:

- بيت تقليدي ☐

- شقة في عمارة ☐

- فيـلا ☐

- بيت قصديري ☐

8- كم كان عمرك أثناء

9- ما هو مستواك التعليمي أثناء ارتكابك للحادثة:

- بدون مستوى ☐

- ابتدائي ☐

- متوسط ☐

- ثانوي ☐

- جامعي ☐

II - أسئلة متعلقة بأسباب ارتكاب جريمة القتل:

ملخص بالإنجليزية

The phenomenon of homicide is one of the most serious crimes committed among humans, leaving deep impacts on individuals, families, and communities. These crimes pose a significant challenge to security and social stability and require multifaceted efforts from governments and concerned institutions to combat and limit their spread. This makes it an important subject for sociological study. Research shows that homicides are often associated with conditions such as poverty, social marginalization, personal and familial conflicts, and environmental influences. This phenomenon requires thorough analysis to understand the contexts in which it arises and the social relationships it affects and is affected by.

This humble work examines the factors that drive individuals to commit homicide in urban areas within our Algerian society. To present this study in its academic framework, we have structured the research as follows: four theoretical chapters and one fieldwork chapter. Our research is based on a sample of fifty individuals who committed homicide within the geographical scope of the Wilaya of Algiers and were convicted with sentences ranging from death to life imprisonment. This research employs a descriptive methodology, using interviews conducted by specialists instead of the researcher, as state laws prohibit direct interviews with killers and conducting research in this field. However, the law allows psychologists working in the same prisons to conduct the interviews on behalf of the researcher after obtaining authorization from the relevant ministry.

We concluded that the motivations for homicide in our Algerian society are numerous, but the most prominent include disputes, revenge, and drug use. Additionally, the victims themselves may contribute to the occurrence of the homicide.

Keywords: Homicide, Killer, Victim, Urban Areas, Violence.